الشيخ علي الطنطاوي قاضياً

جمعه وأعده

د. محمود بن عودة بن سلامة العمراني
القاضي بوزارة العدل

دار المنارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الشيخ علي الطنطاوي
قاضياً

جمعه وأعدّه

د. محمود بن عودة بن سلامة العمراني
القاضي بوزارة العدل

دار المنارة

حقوق الطبع محفوظة

يُمنَع نقل أو تخزين أو إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب
بأي شكل أو بأية وسيلة: تصويرية أو تسجيلية أو إلكترونية
أو غير ذلك إلا بإذن خطي مسبق من الناشر

الطَّبْعَة الأُولَى
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

دار المنارة
للنشر والتوزيع

ص ب ١٢٥٠ جدة ٢١٤٣١ المملكة العربية السعودية
هاتف ٦٦٠٣٦٥٢ فاكس ٦٦٠٣٢٣٨ المستودع ٦٦٧٥٨٦٤
almanarah@islamway.com

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنَّ للقضاء منزلة عظيمة، ومكانة سامية، فهو منصب شريف، ومقام كريم، وله في الإسلام شأنٌ جليل، إذ كان النبيّ ﷺ أول قاضٍ، ثم خلفاؤه الراشدون ﷺ، ثم تولَّاه في كل عهد فضلاؤه وعلماؤه وسراته، على تورُّع منهم وتوقٍّ وتحفُّظ، لكنهم قاموا به خير قيام.

(وخطة القضاء في نفسها عند الكافة من أسنى الخطط؛ فإنَّ الله تعالى قد رفع درجة الحكام، وجعل إليهم تصريف أمور الأنام، يحكمون في الدماء والأبضاع والأموال، والحلال والحرام، وتلك خطة الأنبياء ومن بعدهم من الخلفاء، فلا شرف في الدنيا بعد الخلافة أشرف من القضاء)[١].

والقضاء مقياس دقيق على رقيّ الأمم وتقدُّمها، و(إذا أردت

---

(١) تاريخ قضاة الأندلس (ص٢).

أن تسأل ما أخلاق أمة، ما مبلغها من الحضارة، وما مكانتها بين الأمم، فاسأل عن حال قضائها، وعن مكانة قضاتها بين الناس، فالقضاء هو معيار الأخلاق في الأمم، والقضاء هو مقياس حضارة الشعوب. . والقضاء هو محاولة تحقيق العدالة الإلهية بالوسائل البشرية)[1].

هذا؛ وقد نبغ في تاريخنا المجيد قضاة أعلام، تعدَّدت مواهبهم، وعمّ نفعهم، وجمع الله لهم بين مشارب شتى، فبلغوا في كلٍّ منها الغاية، وكانوا مجلين في مضمار العلم والعمل، ولقد نعمت هذه الأمة برجال أفذاذ، سطروا أروع الصفحات في تاريخ القضاء، وضربوا أعظم الأمثلة في النزاهة والاستقلال والفهم والقوة، أولئك (القضاة الذين استطاعوا في عصر كان الحكم فيه في الدنيا كلها حكمًا مطلقًا، وكانت حياة الناس معلقة بكلمة ينطق بها الحاكم، استطاعوا في هذا العصر أن يجعلوا لأنفسهم منزلة، وأن تكون لهم بكفاياتهم وبأخلاقهم حصانة دونها حصانة القضاة اليوم التي ضمنها لهم القانون، فاقرؤوا أخبارهم في كتب التاريخ والأدب والمحاضرات، وفيما أُفرد لهم من كتب، ككتاب الكندي في (قضاة مصر)، وكتاب (قضاة الأندلس)، وكتاب (قضاة الشام)، تروا كيف كان أحدهم يستند إلى سارية المسجد، وما معه إلا كاتبه، ما معه جند ولا شُرَط، ثم يحكم على الخليفة وعلى الأمير، وعلى صاحب السلطان، فلا يُرد له حكم ولا يستعصي على حكمه أحد، واقرؤوا

---

(١) من مقدمة الشيخ علي الطنطاوي لكتابه: القاضي شريك (ص٩).

مقدمة كتاب (الخراج)، لتروا كيف كان أبو يوسف القاضي يخاطب أكبر ملوك الدنيا في عصره، هارون الرشيد، هذه ناحية من أوسع نواحي العظمة في تاريخنا)[1].

ولأنَّ القضاة يغلب عليهم الجد والصرامة واعتزال الناس ونحو ذلك ـ مما تقتضيه طبيعة العمل ـ، وكثير منهم يحيط حياته بسجف وحجب من الوقار وقلّة الخُلطة وطول الصمت؛ فقد يستملح منهم الخبر، وتستلطف منهم النادرة، وتستعذب منهم الطُّرفة وتخف على القلب، ومن هنا نشأ عند بعض الناس نوع تطلع واستشراف لحياة القضاة، ورغبة في التعرف على أحوالهم عن كثب.

وإنَّ مما يلذّ الحديث عنه وينفع؛ أخبار القضاة الذين أخذوا من البيان بطرف، وشدوا من الأدب بما حسن ولطف، فزادوا جمالًا على جلال، وبهاءً على كمال، وهم ثلة من الأولين وقليل من الآخرين، ومنهم من كانت له عناية بالأدب، وبصر بالشعر، وحذق في النقد، وتفنَّن في التصنيف، فبرع في ذلك وذاع اسمه وشاع فضله، فهل يخفى محل الشعبي في حفظ الشعر والإلمام بأيام العرب وأخبارهم، وهل تعزب منزلة التنوخيين الثلاثة: الأب والجد والحفيد؟ وهم قضاة أدباء ولهم شعر وتصانيف[2].

---

(١) قصص من التاريخ (ص١١).

(٢) على لوثة في الاعتقاد والسلوك لدى الجد والحفيد كانت من آثار الدولة البويهية، كما أشار لذلك مؤرخ الإسلام الذهبي في السير (٦٥٠/١٧).

وهل تُجهل مكانة القاضي الجرجاني، الذي اتسعت عشرات الصفحات في كتب الأدب والتاريخ لرواية شعره والتنويه بأدبه والإشادة بنقده، والذي بلغ من رسوخه في الأدب أن يتوسط بين المتنبي وخصومه.

والقاضي عبد الوهاب المالكي، صاحب الشعر الرقيق، والشرد السائرات، الذي أضافه المعري فأعجب به، وقال فيه:

والمالكي ابن نصر زار في سفر
بلادنا فحمدنا النأي والسفرا
إذا تفقه أحيا مالكًا جدلًا
وينشر الملك الضليل إن شعرا

والقاضي ابن العربي والقاضي الفاضل وزير السلطان صلاح الدين وكاتبه الأول، والقاضي شمس الدين ابن خلكان صاحب وفيات الأعيان، والحافظ ابن حجر، والعلامة الشوكاني... وغيرهم، والمقام لا يتسع لسرد هذه القائمة، من القضاة الأدباء، وشأنهم حقيق بإفراده في تصنيف.

ومن هذا الطراز الفذ، والنمط الفريد، الذي جمع بين فضائل العلم ومحاسن الأدب؛ فضيلة الشيخ العالم القاضي الأديب علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ، فقد وهبه الله قريحة صحيحة، وبيانًا عاليًا، ونفسًا طموحًا، وأنعم عليه بأن هيّأ له أسباب العلم منذ نشأته، وحاطه ـ سبحانه ـ برعايته وتوفيقه، وزانه بأدب جميل ولسان بليغ وقبول عند الناس، وقلَّما اتجهت همته إلى أمر إلا وبرّز فيه وكان

قدوة وله القدح المُعلى، ومن ذلك عمله في القضاء، وفي أعطاف هذا البحث شواهد كثيرة على هذا.

وإنَّ مما اختزنته الذاكرة، واستعصى على النسيان، مجلسنا في كل يوم من أيام رمضان، بعد الإفطار وبعد صلاة المغرب، وتسمرنا أمام الشاشة في انتظار شيخ بهي الطلعة، حلو التقاسيم، عذب الحديث، كان يُشرّق بنا ويُغرّب في حديثه العفوي، وأسلوبه المحبب، ولم أكن آنذاك أعرف هذا الشيخ الجليل، فقد كنت حينها صغيرًا لم أجاوز العاشرة من العمر، ثم عرفت بعدُ أنه الشيخ علي الطنطاوي، وبقيت صورته هذه منقوشة في ذهني، ولمّا دخلت المرحلة الدراسية المتوسطة أهدى إليَّ صديقٌ كتابًا منزوع الغلاف، قد أكل عليه الدهر وشرب، ومزق كثيرًا من صفحاته، فشرعت في القراءة فيه، وفهمت أكثره على قلة إدراكي وقصور سني، ورأيت بيانًا قريبًا، وجهدت لأعرف مؤلفه فلم أفلح، وظل الكتاب ـ أو ما بقي منه ـ في إحدى زوايا البيت، أعود إليه بين حين وآخر، وفي الثانوية أهدى إليَّ أحد معلميّ مجموعة الذكريات ففرحت بها أشد الفرح، وفوجئت بأنني أكاد أحفظ المجلد الثاني منها، فعرفت ذلك الكاتب الأنيق ذا القلم الرشيق، وكان الشيخ في ذلك الحين في آخر أيامه، يودِّع الدنيا ويستقبل الآخرة.

وكان يُداخلني الاستغراب حين أستحضر أنَّ هذا الكاتب البليغ، صاحب التاريخ المشرق والنضال الكبير، هو نفسه ذلك المتحدث القريب الحبيب، الذي يستطرد فينسي آخرُ حديثه أوله، ويشعر كل سامع له بأنه محل الأب منه أو الجد.

أحببت كتب الشيخ علي الطنطاوي، وقرأت منها ما قدرت عليه، وعدت لبعضها كثيرًا، وفي كل مرة أشعر بأنه يعطيني المزيد، ويهب لي في كل سنٍّ ما يناسبني، وهذا ما جرى لي حين التحقت بخطة القضاء، فكانت القراءة في كتب الشيخ تبدي لي زوايا أُخر، وتلوح منها معان جديدة، ووجدت فيها مثالًا حيًّا لقامة كبيرة جمعت بين الأدب والقضاء باقتدار، وكان ذلك كله دافعًا لتتبع أخبار الشيخ في القضاء وجمعها، وبقيت مترددًا بين الإحجام والإقدام على هذا العمل، ثم صرفتني عنه شواغل امتدت لأعوام، حتى عاودني الحنين إلى الطنطاوي وقضائه، واجتمعت بين يديّ مادة طيبة في الموضوع، وكان في التأخير خير كثير، فقد طبع حفيده الموفق مجاهد ديرانيّة مجموعة من كتبه في هذه الفترة، فكان فيها رافد مبارك للبحث، ثم اعترضت حبسةٌ في العزيمة، كادت تثني عن المضي في هذا الكتاب، فهو محتاج إلى جهد وتزويق وتأليف بين مفاصله، لكن حزَّ في النفس أن تظل تلك القصاصات المجموعة والمادة المُعدّة طيّ الأدراج.

ومما شجع على ذلك أن غالب ما كُتب عن الطنطاوي - رَحِمَهُ اللهُ - من رسائل علمية ودراسات، يتناول الجانب الأدبي من نبوغه، أو جانب الدعوة والإصلاح، ولم أقف على من جلّى جانب القضاء من حياته المباركة، مع أهميته ومسيس الحاجة إليه.

انحصر العمل في هذا الكتاب - بعد الترجمة الموجزة للطنطاوي - في ضم النظائر إلى بعضها، والتأليف ما بين حكايات الشيخ في القضاء وقصصه ومواقفه، ووضع العنوانات لها، مع

إيرادها بنصها حسب الإمكان، واستخلاص العبر منها، ثم جليت ملامح من منهج الشيخ في القضاء، والله هو المستعان وعليه التكلان.

واللهَ أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه وأن يكتب لراقمه وقارئه الأجر والمثوبة، وأن يتغمد الشيخ العالم القاضي الأديب الداعية/علي الطنطاوي بواسع رحمته، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يجمعنا به في مستقر رحمته، إنه ـ سبحانه ـ قريب مجيب.

د. محمود بن عودة بن سلامة العمراني
بئر ابن هرماس، تبوك،
غرة رمضان ١٤٣٧هـ.

ملامح من
حياة الشيخ علي الطنطاوي

اسمه ومولده:

هو: علي بن مصطفى بن أحمد بن علي بن مصطفى الطنطاوي[1]، وربما سُمي محمد علي، على عادة أهل الشام وبعض الديار في إضافة اسم (محمد) إلى اسم الرجل أيًّا كان[2]، وقد جاءت تسميته في بعض مخاطباته الرسمية بـ (محمد علي)[3].

وكان مولده بدمشق في حي العقيبة[4] فجر يوم الجمعة الثالث والعشرين من جمادى الأُولى سنة ١٣٢٧هـ، وقد دوّن هذا التاريخَ

(١) الذكريات (١/٣٠)، وقال: (وهذا كل ما أعرف من نسبي).
(٢) الذكريات (٢/٣٧)، ويُنظر: علي الطنطاوي كان يوم كنت صناعة الفقه والأدب (ص٤٣).
(٣) الذكريات (٨/٦٤)، وكذلك سماه الشيخ محمد المجذوب في: علماء ومفكرون عرفتهم (٣/١٨٩).
(٤) قال الطنطاوي: (وقد خرج من هذا الحي من الأدباء خير الدين الزركلي ومعروف الأرناؤوط وأنور العطار وشكري الفيصل). دمشق صور من جمالها وعبر من نضالها (ص١٢١).

جدُّه لأمه على باطن جلدة كتاب (المصباح المنير)[1]، ويا لها من بداية مع الكتاب والعلم!.

نشأته وأسرته:

نشأ الطنطاوي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في ظلال وارفة من العلم والمعرفة والأدب، فقد كانت أسرته عميقة الجذور في العلم، وثيقة الصلة به، وتنحدر هذه الأسرة الكريمة من مصر[2]، من بلدة (طنطا)، يقول الشيخ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (فمَن هذا «الطنطاوي» الذي نُنسَب إليه ونحمل لقبه؟ إنه جَدّ أبي لأمّه، وهو عمّ جدّي، وهاكم قصتَه من أولها..)[3]، ثم أفاض الشيخ في خبره، وخلاصته: أن عم جده هذا؛ واسمه - محمد بن مصطفى الطنطاوي - وُلد في (طنطا) يتيمًا، ونشأ في رعاية أخيه الأكبر (والد جد الشيخ الطنطاوي)، وقدم من مصر إلى دمشق في سنة ١٢٥٥هـ، وكان شافعي المذهب، حفظ القرآن الكريم وأتقن العلوم العقلية والنقلية، وله ترجمة في عدد من المصادر[4]، ولم يدركه الشيخ علي الطنطاوي، ولكنه أخذ أخباره

---

(١) الذكريات (١/٣٠)، (٤/٧٣).

(٢) على أن الشيخ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قال في الذكريات (٥/٤٣): (ولقد سمعت من عمّي الشيخ عبد القادر الطنطاوي من قديم خبرًا ما حقّقته ولا توثّقت منه، هو أنَّ أصل أسرتنا من الجزائر، ولعلّ ما عندنا من الحِدّة يشير إلى ذلك)، وما ذكره عن أسرته من التفصيل الذي سقته في المتن يُضعف هذا الخبر.

(٣) الذكريات (١/١٣٢)، ويُنظر: الجامع الأموي في دمشق (ص٢٢).

(٤) منها: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر للبيطار (٣/١٢٨٤)، =

من ولديه ومن تلاميذه، ولحديثه بقية تجدها في الذكريات[1].

هذا عم جده، أما والد جده ـ وهو الأخ الأكبر المشار إليه آنفًا ـ فاسمه علي، وسُمي باسمه الشيخ علي الطنطاوي، ولا يذكر عنه شيئًا ذا بال، فيقول: (لا أعرف عنه إلّا أطراف أخبار لم أستقصِها ولم أتحقّقها، منها أنه كان ـ والله أعلم ـ في جيش إبراهيم باشا)[2]، ويُذكر أنه كان يتاجر في القماش، فكان (إذا جاءته امرأة فكشفت وجهها لترى القماش أو مدّت يدها لتلمسه زجرها وأمرها بالستر، فتركه النساء، فاضطُرّ إلى ترك الدكان وعاد إلى مصر)[3].

وأما جده الأدنى والد أبيه، المتوفى سنة ١٩١٤م، فقد كانت صورته أكثر وضوحًا، إذ عقد له الشيخ فصلًا في ذكرياته، تحت عنوان: (جدي الشيخ أحمد الطنطاوي)، ويحدثنا عنه ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ فيقول: (كان جدي «إمام طابور» متقاعدًا في الجيش العثماني، وكان للوعّاظ والأئمة في هذا الجيش رُتَب مثل رُتَب الضبّاط... كان جدّي نظاميًا بطبعه، وزاده عمله في الجيش التزامًا بالنظام وحرصًا على الترتيب، فكانت حياته كحياة تلميذ في مدرسة داخلية، كل حركة فيها بحساب وكل عمل له وقت)[4]، وكان هذا الجد

= والأعلام للزركلي (١٠١/٧)، وأحال إلى تراجم أعيان دمشق للشطي (٢٥ ـ ٢٨).

(١) الذكريات (١٣٣/١).

(٢) الذكريات (١٣٤/١).

(٣) الذكريات (١٣٥/١).

(٤) الذكريات (١٤٣/١).

(مولَعًا بالكتب فلا يسمع بكتاب ظهر إلّا اشتراه وأودعه مكتبته، وتبعه أبي في بعض ذلك)[1]، وقد تزوج بابنة عمه محمد بن مصطفى المتقدم ذكره، واسمها مريم، وكان ثمرة هذا الزواج والد الطنطاوي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -[2].

والده:

فتح الشيخ علي الطنطاوي عينيه أول ما فتحهما على والده العالم الجليل، المتوفى في شعبان سنة ١٣٤٣هـ عن ست وأربعين سنة[3]، وكان أمينًا للفتوى، ومفتيًا في السويداء، ثم رئيسًا لديوان محكمة التمييز[4]، وكان قبل ذلك المدير العام للمدرسة التجارية[5]، يقول عنه الشيخ علي الطنطاوي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -: - (كان من صدور الفقهاء ومن الطبقة الأُولى من المربّين والمعلّمين)[6]، ويقول عنه أيضًا: (والحق أنَّ من قرأ على أبي ولازمه يؤكد أنه كان معلمًا عبقريًّا، يفهم الغبي من التلاميذ حتى يظن نفسه أذكى من الأذكياء، ويبسّط المعقد من المسائل حتى تحسب من الهينات الواضحات... كنت من يوم وعيت وأدركت ما حولي أُصبح فأرى

---

(١) الذكريات (١/١٦٠).

(٢) الذكريات (١/١٤٣).

(٣) الذكريات (٢/٣١، ١٣١).

(٤) الذكريات (١/١٧٩).

(٥) الذكريات (١/٣٠)، وسميت بالتجارية لأن الذي فتحها جماعة من التجار، الذكريات (١/٢٩).

(٦) الذكريات (٢/١١١).

أبي في مجلسه وعنده تلاميذ، ما كانوا كتلاميذ المدرسة بل كانوا رجالًا بعمائم ولحى... ثم صرت أقعد معهم قليلًا فألتقط الكلمة بعد الكلمة، ثم صرت أناولهم الكتاب بعد الكتاب، فعرفت الحاشية والقاموس المحيط وتنقيح الحامدية، والجزء كذا من تفسير الخازن أو من فتح الباري أو الفتاوى الهندية، وكان أبي معدودًا من مقدَّمي فقهاء المذهب الحنفي في الشام، وكان أمين الفتوى عند المفتي الشيخ أبي الخير عابدين، وكان يُستفتى في حياة مشايخه، ولما صار رئيس ديوان محكمة التمييز (محكمة النقض) على عهد الشريف فيصل كانوا يدعونه للمشاركة في دراسة القضايا الشرعية)[١]، ويقول عنه أيضًا: (كان رئيس ديوانها (أي: محكمة التمييز) سنة ١٩١٨م، ولي هذا المنصب بعد أن ترك المديرية العامة بمدرسة الاتحاد والترقّي، التي كانت أرقى ثانوية في دمشق على عهدها وكان الناس يدعونها المدرسة التجارية، ولم يكن أبي معدودًا رسميًّا في قضاة المحكمة، بل كان في رأس سلّم المساعدين القضائيين ودون مرتبة المستشارين، ولكنهم كانوا يدعونه إلى كل جلسة تُدرس فيها دعوى مدنية لها صلة بالفقه... فكان يشارك في المناقشات ويؤخذ رأيه في الآراء، وكان الحكم يصدر حيث يكون رأيه)[٢].

كما كان والده إمام جامع رستم في حي العقيبة في دمشق،

(١) الذكريات (١/ ٣٠).

(٢) الذكريات (٨/ ٣٥).

وقد خلفه فيه الشيخ علي بعد وفاته[١]، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (لما مات أبي سنة ١٣٤٣هـ عُينت مكانه إمامًا.. . وقالوا: لا بد للإمام من عمامة، كأن العمامة من شروط الإمامة، فأدرتها على رأسي، فقالوا: لا بد من لحية، قلت: العمامة اشتريت قماشها، وأحكمت لفها، فمن أين آتي باللحية وأنا لم أكمل السابعة عشرة؟)[٢].

وعن أثر والده عليه يقول: (وقد نالني من تربية أبي ومن توجيهه الحظّ الأكبر، وما مات حتى قاربت النضوج، وكنت في فكري وثقافتي أكبر من سني؛ ذلك لأني لم أعاشر الصغار ولم أعرف ما يعرفه الناس من حياة الطفولة، لقد دلّلوني أولًا لأن أبي كان الباقي لجدّي من عشرة من الولد ماتوا جميعًا، ولأني كنت بِكر أبي، ففرح بي جدي وأولاني ـ على قسوته وشدته ـ من اللين والعطف ما لم ينَلْ مثلَه أحدٌ، ثم مات جدّي عند إعلان الحرب الأُولى، وكنت في بداية المدرسة، فانتهى عهد الدلال وعشت حياة أقرب إلى الجِدّ الخالص؛ لم أعرف طريق اللهو ولا اتخذت لي (كما قلت من قبل) صديقًا من غير رفاق المدرسة وداخل أسوار المدرسة وفي وقت المدرسة، فكان مَن ألقاهم وأستمع منهم وأقتبس من سِيَرهم هم أبي وأصدقاء أبي وتلاميذ أبي، فكان صحبي كلهم من الكبار، فألِفت مجالسهم وأحاديثهم، أستمع إليها ولا أشارك فيها، ثم أقضي بقية وقتي

(١) الذكريات (١/١٨٠)، ويُنظر: صور وخواطر (ص٣١٥).

(٢) رجال من التاريخ (ص٤٩٢)، ويُنظر: مقدمات الشيخ علي الطنطاوي (ص٢٩٦)، ودمشق صور من جمالها وعبر من نضالها (ص١٢١).

(كما عرفتم) في القراءة)[1].

والدته:

أما والدته ـ رحمها الله ـ فيقول عنها: (واسم أمي رئيفة بنت الشيخ أبي الفتح الخطيب شقيقة الأستاذ محب الدين الخطيب.. امرأة صالحة، كانت مثلًا عاليًا للمرأة المسلمة الراضية عن الله الصابرة على ما قضاه، جمعت بين الخُلُق وبين النسب.. أما أُسرة أمي فهي إحدى الأُسر العلمية في الشام، حدثني خالي محب الدين الخطيب أنَّ أصلها من بغداد، ثم نزلت حماة)[2]، ثم تحدث عن جده لأمه وساق ترجمته من الأعلام[3].

ولا أجد أحسن من بيان الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ نفسه ليحدثنا عن طرف من نشأته، وعن شيءٍ من خلال والدته وعظيم صبرها وتحملها بعد وفاة والده، وعن صور من بيت الطفولة والصبا، إذ يقول: (حملت أمي العبء كله، كانت أمًّا وكانت أبًا.. وكنت أنا أكبر إخوتي لم أكمل السابعة عشرة، وكنت لا أزال في الثانوية لا مورد لي ولا مهنة في يدي، وكان أخي ناجي لم يتمّ الحادية عشرة، وعبد الغني ابن ستّ، وسعيد ابن ثلاثة أشهر، وقد عرفتم أنَّ أبي كان من صدور الفقهاء ومن الطبقة الأُولى من المربّين والمعلّمين، ولكنه كان كأكثر المدرّسين والدُّعاة: ربما شغلته مدرسته ومسجده

(١) الذكريات (٢/١١٢).
(٢) الذكريات (١/٢٠٢).
(٣) الأعلام للزركلي (٦/٢١٣).

عن الإشراف الدائم على أولاده، كان يترك ذلك لأمي، فكانت تؤدّي الحقّ الذي تركه لها وائتمنها عليه أداءً كاملًا)، ولحديثه عنها تتمة تحسن مطالعتها في الذكريات[1].

وقد كانت وفاة والدته ـ رحمها الله ـ في ١٣٥٠/٢/٢٥هـ، إثر وجع لم يمهلها ضاعفه تفريط الطبيب[2]، يقول حفيده الأستاذ مجاهد مأمون ديرانيّة: (ثم ماتت أمه وهو في الرابعة والعشرين، فكانت تلك واحدة من أكبر الصدمات التي تلقاها في حياته، ولقد شهدته مرارًا يذكرها ويذكر موتها ـ وقد مضى على موتها أكثر من ستين سنة ـ وأشهد ما كان ذلك إلا وفاضت عيناه)[3]، وكثيرًا ما كان الشيخ علي الطنطاوي يذكر والدته في مقالاته وفي ما يكتب، ويصف فجيعته بفقدها، فهو يقول: (يقولون: إنَّ المصيبة تبدأ كبيرة ثم تصغر، ولكنّ مصيبتي بأمي تنمو في نفسي كل يوم)[4]، ويقول عنها: (لم أكن أتخيل أنَّ في استطاعتي الحياة يومًا واحدًا بعيدًا عن أمي، التي كان تعلقها بنا وتعلقنا بها لا يشبه ما نرى من الأمهات والأبناء، وكان. . . آه، ماذا تفيد «كان»، وقد كان ما كان؟ تلك هي أمي التي مرَّ على غيابها عني سنوات طوال، ولكني أحس كأن الحادثة كانت أمس، فتحز في نفسي ولا أطيق أن أكتب عنها حرفًا،

---

(١) يُنظر: الذكريات (١١٩/٢).

(٢) الذكريات (١٢٣/٢).

(٣) علي الطنطاوي أديب الفقهاء وفقيه الأدباء (ص١٣)، ويُنظر: من حديث النفس (ص٤٣)، الحاشية (١).

(٤) من حديث النفس (ص٤١).

تلك هي أمي التي كانت لي أمًّا وأبًا بعد أبي رحمهما الله، وكانت حبيبة، وكانت أستاذة، وكانت دنياي، وكانت آخرتي.. . وكانت أمي)[1].

ووالدته رحمها الله ـ كما تقدَّم النقل ـ هي أخت الأديب والمحقق والكاتب الكبير الأستاذ محب الدين الخطيب، صاحب المطبعة السلفية الشهيرة، وكان الشيخ ينزل عليه إذا سافر إلى مصر، ويقيم في داره فوق المطبعة السلفية[2].

إخوته:

ولعل أهم ما صنع شخصية الشيخ علي الطنطاوي وأثّر في مستقبله الحافل؛ تحمله المبكر للمسؤولية، وقيامه ـ على صغر سنة وحداثة تجربته ـ بدور الأب والمربي، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (كنت أنا الكبير من إخوتي، لذلك كان عليّ بعد وفاة أبي أن أشارك أمي في حمل هذا العبء، فحملتُ القليل القليل منه وحملَت هي الأكثر، لكنها تركَت لي ـ رحمها الله ـ أمرَ دراسة إخوتي وتوجيههم.. . كان عليّ أن أتكسّب قبل الأوان، فجربت أن أعمل محاسبًا، وأن أكون تاجرًا، وأن أكون معلمًا، وأن أعمل صحفيًا.. . وأقول: شكرًا لله ـ لا فخرًا بنفسي ولا منًّا على أحد ـ أني لم أكلّف إخوتي مشاركتي في

---

(١) المرجع السابق (ص١٥٣)، ولقد نقلت هذا النص وأنا على سفر، فحرك شوقي إلى أمي ـ حفظها الله ـ حتى كدت أقطع السفر وأعود إليها.

(٢) الذكريات (٢٥٢/١).

شيء من هذا ـ ولو فعلت لما لامني أحد ـ بل تركتُهم لدراستهم، فوفّق الله. . .)[1]، وكان من توفيق الله أن صار أخوه الأول ناجي قاضيًا، وصار أديبًا شاعرًا مصنفًا، والثاني عبد الغني أستاذًا كبيرًا في الجامعة وأول من حمل لقب دكتور في الرياضيات في سوريا، والثالث محمد سعيد مدرّسًا موفقًا وداعية وأديبًا[2].

زوجته:

تزوج الشيخ علي الطنطاوي ـ رحمه الله ـ وهو في الثلاثين من عمره تقريبًا، في عام ١٩٣٩م، وقد تأخر زواجه لظروفه المادّية، فهو يقول: (ما كان معي ما أتزوّج به وأنا على أبواب الثلاثين من العمر)[3]، ولقد كان زواجه سعيدًا هانئًا، وهو من أكبر أسباب نجاحه وتوفيقه في حياته، وما هذا بظنٍّ مني، ولكنه حقيقة صرح بها الشيخ، في مقال جميل أخّاذ، يكاد يندى رقة وعذوبة، عنوانه (زوجتي)، وكان سبب المقال أنه كتب عنها ـ عَرَضًا ـ أنها (من أعقل النساء وأفضلهن)[4]، فاعترض عليه صديق معروف بجمود الفكر، كما يقول الشيخ، واستنكر التصريح بمثل هذا ورأى أنه

(١) الذكريات (١١٣/٢).

(٢) من حديث النفس (ص٣١)، ويُنظر عن أخيه عبد الغني: مقدمات الشيخ علي الطنطاوي (ص٢٢١)، وفتاواه (٢٢٣/١)، وعن أخيه ناجي المقدمات (ص٢٩٤).

(٣) الذكريات (٥٥/٤).

(٤) في مقال له بمجلة الرسالة، السنة العشرون، المجلد الثاني، العدد ٩٩٨، في يوم الاثنين ٢٧ ذي القعدة ١٣٧١هـ ص٩١١، ويُنظر: من حديث النفس (ص٢٧٠).

يخالف العادة ويخدش الحياء، فرد عليه الطنطاوي بهذا المقال، ومما جاء فيه: (إني سعيد في زواجي وإني مستريح.. . وقد أعانني على هذه السعادة أمور.. . أولها: أنني لم أخطب إلى قوم لا أعرفهم.. . وإنما تزوجت من أقرباء عرفتهم وعرفوني.. . تزوجت بنتًا أبوها ابن عمّ أمي لحًّا[1]، وهو الأستاذ صلاح الدين الخطيب، شيخ القضاء السوري، المستشار السابق والكاتب العدل الآن، وأمها بنت المحدّث الأكبر، عالم الشام بالإجماع، بدر الدين الحسيني ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ، فهي عريقة الأبوين، موصولة النسب من الجهتين، والثاني: أني اخترتها من طبقة مثل طبقتنا، فأبوها كان مع أبي في محكمة النقض، وهو قاض وأنا قاض، وأسلوب معيشته قريب من أسلوب معيشتنا، وهذا هو الركن الوثيق في صرح السعادة الزوجية، ومن أجله اشترط الحنفية ـ وهم فلاسفة الشرع الإسلامي ـ الكفاءة بين الزوجين، والثالث: أني اخترتها متعلمة تعليمًا عاديًا، شيئًا تستطيع به أن تقرأ وتكتب، وتمتاز من العاميات الجاهلات، وقد استطاعت الآن بعد ثلاثة عشر عامًا في صحبتي أن تكون على درجة من الفهم والإدراك وتذوّق ما تقرأ من الكتب والمجلات، لا تبلغها المتعلمات)، وكانت تشارك الشيخ همومه وشجونه الأدبية والدعوية، ولما أُشيع مقتل الشيخ الصوّاف على يد الشيوعيين في العراق بكاه الطنطاوي ورثاه في الإذاعة وتأثر الناس وعمَّ الحزن، يقول الشيخ: (وبلغ من ذلك أن زوجتي لما سمعت أن الخبر قد

---

(١) تقول العرب: هو ابن عمّي لحًّا، أي: لاصق النسب، أدب الكاتب (ص٤٤)، معجم مقاييس اللغة (٥/٢٠٢).

يكون مكذوبًا نذرت أن تذبح لله كبشًا إن تحقق كذبه، وقد وفت بهذا النذر)[1].

ويصل الشيخ حديثه عنها وعن مناقبها فيقول: (لا أكتمها أمرًا ولا تكتمني، ولا أكذب عليها ولا تكذبني، أخبرها بحقيقة وضعي المالي، وآخذها إلى كل مكان أذهب إليه، أو أخبرها به، وتخبرني بكل مكان تذهب هي إليه.. ولست والله أطلب من الإخلاص والعقل والتدبير أكثر مما أجده عندها، فهي من النساء الشرقيات اللائي يعشن للبيت لا لأنفسهن، للرجل والأولاد، تجوع لنأكل نحن، وتسهر لننام، وتتعب لنستريح، وتفنى لنبقى، هي أول أهل الدار قيامًا، وآخرهم منامًا، لا تني تنظف وتخيط وتسعى وتدبر، همها إراحتي وإسعادي، إن كنت أكتب أو كنت نائمًا أسكتت الأولاد وسكنت الدار، وأبعدت عني كل منغص أو مزعج، تحب من أحب وتعادي من أعادي، إنَّ حرص النساء على رضا الناس كان حرصها على إرضائي، وإن كان مناهن حلية أو كسوة فإنَّ أكبر مناها أن تكون لنا دار نملكها نستغني بها عن بيوت الكراء، تحب أهلي ولا تفتأ تنقل إليّ كل خير عنهم، وإن قصرتُ في بر أحد منهم دفعتني، وإن نسيت ذكرتني، حتى أني لأشتهي يومًا أن يكون بينها وبين أختي خلاف كالذي يكون في بيوت الناس، أتسلى به، فلا أجد إلا الود والحب، والإخلاص من الشنتين، والوفاء من الجانبين، إنها النموذج الكامل للمرأة الشرقية، التي لا تعرف في

(١) مقدمات الشيخ علي الطنطاوي (ص١٩٧).

دنياها إلا زوجها وبيتها)[1].

* * *

---

(١) مجلة الرسالة، السنة العشرون، المجلد الثاني، (ص١١٩٢)، العدد ١٠٠٨، الإثنين ٧ صفر ١٣٧٢هـ، بعنوان: (زوجتي).

طلبه للعلم

المحضن الأول:

تقدم طرف من الكلام على أثر والد الشيخ الطنطاوي عليه في الجانب العلمي، وكيف كانت مجالس والده العلمية راسخة في ذاكرته الغضة، حاضرة في وجدانه، فهو شيخه الأول، وكان لهذا البيت الصالح الذي نشأ فيه الشيخ علي الطنطاوي أكبر الأثر في تكوينه العلمي، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (نشأت من صغري بين كتب العربية والدِّين، وربيت في مجالس العلم والأدب، لأن والدي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ كان من كبار علماء دمشق، وكانت دورنا من الدور العريقة في العلم، فلم تكن تخلو يومًا من مراجعات أو مناقشات، ونظر في الكتب ومقارعات بالحجج، ومن عامة يستفتون، وطلبة يقرؤون، وعلماء يبحثون)[1].

في البدء كانت المكتبة:

ولعل مكتبة والده الكبيرة كانت مفتاحًا عظيمًا إلى عوالم

---

(١) في سبيل الإصلاح (ص٢٢).

المعرفة والعلم، وفي الذكريات فصل بعنوان: (شغلي الدائم بالمطالعة)[1] تكلم فيه ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ عن شغفه المبكر بالقراءة، وعن قراءته في سنواته الأُولى لكتب لا يقرؤها الكبار اليوم، ومن حديثه: (كان الرجال الذين يجتمعون على أبي للدرس كل يوم يتناقشون، فيقول لي أبي: هات الجزء الرابع من «تاج العروس»، هات الثالث من «الحاشية»، هات الخامس من «فتح القدير»، فتعلمت أسماء الكتب، وصرت أدخل المكتبة وحدي، فأسحب كل كتاب، فأقرأ فيه صفحة، فإن أعجبني قرأته وإلا أخذت غيره، فمن هنا عرفت هذه الكتب)[2]، ويقول: (كنت أمضي وقتي كله إلّا ساعات المدرسة في الدار.. لم يكُن أمامي عمل أنفق فيه فضل وقتي وأشغل به نفسي إلّا المطالعة، وكانت في دارنا مكتبة كبيرة، وهي دانية مني، كتبها كلها تحت يدي)[3]، ويقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (من حين تعلّمت القراءة وأنا ابن عشر سنين إلى الآن، وقد جاوزت الثمانين، أقرأ كل يوم عشر ساعات أو أكثر، فما ظنّك بمن يقرأ كل يوم عشر ساعات على مدى سبعين سنة في جميع العلوم والفنون)[4]، ويقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (لقد قرأت عشرات من كتب الأدب واللُّغة والدِّين وأنا لا أزال في الثانوية)[5].

---

(١) الذكريات (١/١٥٩).

(٢) صور وخواطر (ص١٩١).

(٣) الذكريات (١/١٦٠).

(٤) الذكريات (٨/٢١١).

(٥) من حديث النفس (ص٥٣).

ويقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن نفع المطالعة وجدواها عليه: (مشيت في دراستي من أول يوم في الطريقتين معًا، طريقة المشايخ وهي على الأسلوب الأزهري القديم، وطريقة المدارس النظامية التي سلكتها من أدنى الابتدائية إلى أعلى الجامعة، وأخذت من الاثنين خيرَ ما وجدته فيهما، ولكن الذي كان أجدى عليّ وأنفع لي منهما، أو هو في النفع مثلهما، هو المطالعة)[1]، فلا عجب إذن أن يقف دون بيع مكتبة والده حين أرادوا بيعها مع التركة[2].

في الكُتّاب:

ولا يمكن ـ ونحن نتحدث عن طلب الطنطاوي للعلم ـ أن نتجاوز هذا الموقف الذي ظل غائرًا في نفسه إلى آخر أيام حياته، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ وهو يتحدث عن أول يوم له في الكتّاب: (لقد كان يومًا أسود لا تُمحى من نفسي ذكراه، ولا أزال إلى اليوم كلما ذكرته أتصور روعه وشدّته، لقد كرّه إليَّ المدرسة وترك في نفسي من بغضها ذخيرة لا تنفد..)[3]، ويقول في موضع آخر: (إنها عقدة نفسية عمرها أكثر من خمس وسبعين سنة، أُصِبت بها وأنا صغير ولكني كبرت ولم أستطع الخلاص منها، كان ذلك سنة ١٣٣٢هـ قبل إعلان الحرب العالميّة الأولى، وكان جدي يأخذني معه إلى جامع التوبة في أكثر

(١) الذكريات (١٦٢/١).
(٢) الذكريات (١٧٩/١).
(٣) الذكريات (٢٤٢/٦).

الصلوات، فذهبت معه يومًا إلى صلاة الفجر، فلما قُضيَت أدخلني بابًا يقابل المسجد، فوجدت ضجّة ودويًا ورائحة ليست مُستحَبّة، وكان المكان مظلمًا وأنا داخل إليه من الشارع المشرق، فلم أرَ شيئًا، فأمسكتُ من الخوف بيد جدي حتى ألفَت عيناي الظلمة، فرأيت غرفة واسعة جدًّا نصفها عليه دكة واطية من ألواح الخشب وتحتها فراغ وسخ، كما يكون في كثير من بيوت البلد في تلك الأيام، وهذا الفراغ تملؤه أمم من الحشرات والهوام، يقعد عليه صِبية قد اصطفّوا صفوفًا بأيديهم «الصبرة» (أي: كتاب التهجية) وإن كانوا أكبر حملوا جزء عمّ، وهم يهتزّون مع كل كلمة ولهم صخب يُصِمّ الآذان، وأمام هذه الدكّة عشرات من الأحذية والقباقيب يركب بعضها بعضًا، وفي وسط الصفوف شيخ على كرسيّ عالٍ أمامه عِصيّ، عصا قصيرة وعصا طويلة وعصا أطول منها، فمن رآه قصر في الهزّ أو وقف عن القراءة أو عن الضجيج خفقه بالعصا القصيرة إن كان قريبًا منه، أو بالمتوسطة إن كان وسط القاعة، وبالطويلة إن كان في آخرها، فلما رأى الشيخ جدي، وكان مهيبًا موقّرًا، نهض إليه فاستقبله وأشار إليه ليجلس، فبقي جدي واقفًا وكلّمه وهو يشير إليّ، ثم تركني وحدي مشدوهًا وذهب، لقد كتبت في وصف هذا الموقف كثيرًا وحدّثت به بالإذاعة كثيرًا وجعلته مدار قصص كتبتها، ولم أوفِّه حقّه، ولم أستطع أن أعبّر فيما كتبت وما حدّثت عن مبلغ ما أحسست به يومئذ من الذعر والألم مرّ عليه الآن ثلاثة أرباع القرن ولا أزال كلما ذكرته أذكر ذلك الرعب الخوف والذعر، وأشياء أُخرى أفظع ممّا ذكرت لم أكن أعرف

لها اسمًا ولا أجد لها اليوم وصفًا، كان هذا الكتّاب بداية عهدي بالمدرسة)[1]، ووصف الشيخ ـ رحمه الله ـ هذا الموقف في مواضع متعددة من كتبه بألفاظ وعبارات مختلفة، لما له من عميق الأثر في نفسه، على أنه لم يكن حاجزًا له عن الترقي في درج العلا ومعارج العلم.

بواكير الطلب:

وقد تحدث الشيخ ـ رحمه الله ـ عن بداياته في طلب العلم، وعن بعض شيوخه، فقال: (ولعل أول القصة كان أيام الحرب الأولى (حرب سنة ١٩١٤) وهي الأيام التي بلغت فيها سن التمييز، وأدركت ما يحيط بي، فوجدت في بيت أبي دروسًا يلقيها على تلاميذه بعد الفجر، وقبل العشاء، وكانت دروسًا تختلف عن دروس المدرسة التي كنت أذهب إليها، وكان التلاميذ فيها مشايخ بعمائم ولحى، لم يكونوا صغارًا كتلاميذ المدرسة، فكنت أستمع اليها ولو لم أفهمها، كما أستمع الى دروس المدرسة، فكانت دراستي بذلك مزدوجة: درست في المدارس إلى نهاية الجامعة، وكنت مع ذلك أتلقى العلم عن العلماء، عن أبي (الشيخ مصطفى الطنطاوي) أولًا، وكان من صدور الفقهاء في الشام، وكان أمين الفتوى عند المفتي الشيخ أبي الخير عابدين، فلما توفي ـ رحمه الله ـ في شعبان سنة ١٣٤٣هـ، قرأت على غيره من العلماء ثم اتصلت بعدد لا أحصيه الآن من العلماء، منهم من قرأت عليه، ومنهم من حضرت دروسه،

---

(١) الذكريات (٦/ ٢٤٠)، ويُنظر: من حديث النفس (ص٤٨وص٢٠٢).

ومنهم من جلست إليه واستفدت منه، في الشام ومصر والعراق) وذكر أكثر من أربعين شيخًا في مختلف الفنون، ثم قال: (وخلق غيرهم كثير أسأل الله لهم الرحمة والغفران، من ذكرت منهم هنا ومن غاب الآن اسمه عن ذاكرتي، وأظن أني لو عددتهم لأربى عددهم على المئة جزاهم الله خيرًا، فكنت أول من جمع في دمشق بين أسلوبي الدراسة، وكان العلماء يومئذ بين (شيخ) لا يعرف من علوم الدنيا الحديثة شيئًا وبين (أفندي) لا يفقه من علوم الدِّين شيئًا، إلا شيئًا قليلًا لا يغني ولا يجزي)[1].

ويقول عن بدء أمره وبواكيره في الطلب: (لما توفي والدي لزمت عالماً أزهريًا متفننًا، فكنت أنصرف من المدرسة فأراجع دروسها على عجل، ثم أتعشى وأصلي المغرب وأمضي إليه في مسجده، فأقعد مع الطلبة ننتظره حتى يفرغ من صلاته، وكنا نحو الخمسين طالبًا، منا تلميذ المدرسة، ومنا التاجر، ومنا الموظف، ومنا الشاب، ومنا الكهل... كنا نجد في المطالعة لذة وفي الحفظ مسرة، وفي التعب راحة، فنطالع الدرس قبل أن نقرأه، ونطالعه بعد أن نقرأه، ونحقق مسائله ونحفظ شواهده ونفتش عن الشروح له والحواشي عليه، فإذا قضى الشيخ صلاته أقبل علينا فسلم فرددنا عليه السلام... فيقعد ونحن من حوله، فيسمي ويحمد الله ويشرع في درس النحو، فيقرأ المعيد ويشرح هو، ويقيم أحدنا إلى لوح أسود كالذي يكون في المدارس، فيملي عليه الشاهد ليوضح عليه

(١) تعريف عام بدين الإسلام (ص٥)، وما بعدها، بتصرف يسير، ويُنظر: في سبيل الإصلاح (ص٢٢).

القاعدة الجديدة ويذكر بالقواعد القديمة... ثم ننصرف جميعًا إلى بيوتنا... ننام من أذان العشاء على فرش التوبة والاستغفار، ثم نقوم في بواكر الأسحار، عندما يفيق الديك والمؤذن والنور، فنتوضأ فنطهر بالماء أجسادنا، ونصلي فنطهر بالصلاة أرواحنا، ثم نمضي إلى المسجد فنؤدي الغداة مع الجماعة، ثم نجلس في حلقة الشيخ، لنقرأ عليه الفقه والحديث والتفسير في الصباح، كما قرأنا النحو أولًا والبلاغة ثانيًا في المساء، كما يقرأ عليه غيرنا غير هذا وذاك النهار كله)[1]، ثم أخذ في وصف هذا المجلس وما يحف به من مشاهد إيمانية، ومواقف تربوية، إذ يمتد أثر هذا الشيخ إلى جوانب حياتهم، (فيقول: إنَّ فلانًا لم يحضر وقد بلغني أنه مريض، فعودوه وساعدوه... وإنَّ فلانًا في ضيق فأعينوه... وربما استبقى الواحد منا فانفرد به فنصحه ووعظه أو أنّبه على زيّ لا يليق بطالب العلم اتخذه، أو محلّ لا يحسن به حلَّه، أو صاحب لا يدله على الله صاحَبَه، فيبلغ منا تأنيبه ما لا يبلغه السيف، وندع ما كرهه ولا نعود إليه)[2]، ومن تمام هذه التربية وكمالها، أن يصحبهم في نزهة أسبوعية، تعيد للروح نشاطها، وللفكر صفاءه، يقول الطنطاوي ـ رحمه الله ـ: (وكنا نخرج معه كل ثلاثاء (وهو يوم الراحة عند العلماء) إلى القرى والأرباض، فإذا جاوزنا رحبة دمشق، قال: قد وضعنا المشيخة هنا، ونحن الآن إخوان، فنمازحه ويمازحنا، ونغني أمامه ونثب ونلعب، ونسبح ونركب الخيل ونصطاد، وكان

---

(١) في سبيل الإصلاح (ص٢٣).

(٢) في سبيل الإصلاح (ص٢٣).

يرغبنا في السباحة والفروسية والرمي، ، وسائر أنواع الرياضة.. . ثم نعود من الغد إلى الدرس، ونحن أصفى الناس ذهنًا، وأطيبهم نفسًا، وأشدهم نشاطًا)[١].

وقد أفاض الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في ذكرياته عن طلبه للعلم في الجامع الأموي بدمشق وعن شيوخه من أهل دمشق ومن الواردين عليها، وعن الدروس التي كان يحضرها في مختلف الفنون[٢]، ومن اللطائف في هذا السياق قوله: (كانوا في الشام ـ يومئذٍ ـ يَدْعون السلفيين بالوهابيين، وكانت الوهابية تهمة مخيفة، ولقد عوقبت مرة في المدرسة لأنهم أمسكوني بالجرم المشهود في حلقة الشيخ عبد القادر بدران صاحب «المدخل»)[٣].

* * *

(١) في سبيل الإصلاح (ص٢٤).
(٢) الذكريات (٧٦/١)، الجامع الأموي في دمشق (ص٦،٧).
(٣) الذكريات (٧٨/١).

الدراسة النظامية

وأما دراسته النظامية فقد أدخله جده ـ بعد الكتّاب ـ إلى المدرسة التجارية التي كان والده مديرها، وهي مدرسة أهلية أنشأها جماعة من التجار، واستمر فيها إلى الصف الخامس، حتى عام ١٩١٨م، فلما غادر العثمانيون الشام وحل العهد الشريفيّ أغلقت هذه المدرسة، وأدخله والده المدرسة السلطانية الثانية[١]، وهي مدرسة رسمية، وكانت ابتدائية وثانوية، ولكنه رُد فيها إلى الصف الرابع بسبب تبدل المناهج[٢]، قال ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (كنت من أصغر تلاميذ صفّي، وكان عبد الحكيم مراد في مثل سنّي، وكنا لا نتكلم إلا الفصحى فكان التلاميذ الكبار يسخرون منّا وربما آذونا، وعلم أبي بذلك فأخرجني منها وأدخلني المدرسة الجَقْمَقيّة عند الشيخ عيد السفرجلاني)[٣].

في الجقمقية:

كان انتقال الطنطاوي لهذه المدرسة منعطفًا في حياته، وهي

(١) الذكريات (١/٥٣).
(٢) الذكريات (١/٥٩)، ويُنظر: صور وخواطر (ص٣٥٤).
(٣) الذكريات (١/٦٣)، ويُنظر: من حديث النفس (ص٢١٤).

مدرسة أهلية، كان لها أثر عظيم في حياته، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (أما الشيخ عيد فهو معلّم الشام حقيقة لا مجازًا، ولقد كتبت عنه كثيرًا، وفي كتبي كلام طويل عنه؛ فقد لبث يعلّم أكثر من ستّ وستّين سنة، ولقد كان أبي تلميذًا لديه ثم صار معلّمًا عنده، ولقد رأيت في سجلات مدرسته اسم التلميذ، ثم اسم ابنه، ثم اسم حفيده، ثم اسم ابن الحفيد! علّم أربعة بطون... في هذه المدرسة بدأ التأثير الباقي في نفسي للأساتذة الذين حضرت دروسهم، أما الشيخ عيد فكان له أبقى الأثر فيها، وما كان يعلّمنا ولا يلقي علينا دروسًا، بل كان يلقي الكلمة فيصيب حبّات القلوب منّا، وأنا قد نسيت أكثر ما سمعت من دروس المدرسة، ولكن أمثال هذه الكلمات التي تأتي في موضعها وتقترن بمناسبتها لا تزال في أذني وفي قلبي، كان شيخًا كبيرًا وكنا نتكوّم حول مكتبه، يبري لنا أقلام القصب ويُهدي إلينا رسائل عليها خطّه (وكان يُحسِن الخط) ويحدّثنا... ولطالما حفظت أحاديث صحيحة وأحكامًا فقهية ووعيت نصائح وحِكَمًا انتفعت منها في حياتي)[1].

ومن مدرّسيه فيها: الشيخ صالح التونسي، الذي عرفه في الجامع الأموي قبل أن يقعد تلميذًا بين يديه في المدرسة، ويصف الشيخ علي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ درسه فيقول: (كان موعظة، وكان أدبًا، وكان تاريخًا، وما أكثر ما حفظت فيه من أحاديث صحيحة، ومقطوعات من الشعر بارعة، وأخبار من التاريخ نادرة، وكان يُلقي ذلك بلهجة

---

(١) الذكريات (١/٧٠)، وقد كتب عنه في (قصص من الحياة ص٢٥٧) بعنوان: (نهاية الشيخ).

تونسية فصيحة المبنى جامعة المعنى كثيرة الأسجاع، تأتي معه عفوًا بلا تكلّف، لا يكتفي بأن يتكلّم ونحن نسمع، بل كان يسأل ويطلب الجواب، فيكون لنا من درسه ـ فوق ما نتلقّى من العلم والأدب ـ تدريب على الخطابة وتمرين على الكلام.. . وكنت أتلقى عنه فوق ذلك درسًا خاصًا، أمرني أبي به وطلبه لي منه، وكان صديقه، وأشهد لقد استفدت منه ومن المتون الكثيرة التي ألزمني حفظها: ألفية ابن مالك في النحو، والجوهر المكنون في البلاغة، ومتن الجوهرة والزّبد)[1].

ومن مدرِّسيه: قرين الشيخ صالح التونسي وصاحبه؛ الشيخ الكافي التونسي، وهو (فقيه مالكي متمكن من المذهب)[2]، يقول عنه علي الطنطاوي: (وكان الشيخ الكافي أقرب إلى نفسي من شيخنا الشيخ صالح التونسي.. . وهو رفيق الكافي وصديقه، وكان الكافي يلين أحيانًا حتى نألفه نحن الصغار، وكان يأخذنا إلى (السيران)، و(السيران) في الشام نزهة في البساتين أو في الوادي، ويدعو من أجلنا الكبار، ويبتكر اللعب المسلية، ويجعل الجميع يشتركون فيها.. . يدع في السيران جده وجدته، ويكون منبسطًا كأحسن ما يكون الانبساط، لينًا أكثر ما يكون اللين، يسوق النوادر ويروي الطرائف ويضحك ويضحك من معه ويتسلق الشجر)[3].

---

(١) الذكريات (٨١/١).

(٢) رجال من التاريخ (٤٩١).

(٣) رجال من التاريخ (٤٩١).

قوم سلمى:

ومما ينبي عن مكانة التلميذ علي الطنطاوي لدى أستاذه الكافي وعنايته واهتمامه ورأفته به وحدبه عليه؛ هذا الموقف الطريف، يقول الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (كان الشيخ صالح (التونسي) رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورحم الكافي، يحلو له في الولائم أن يسألني على ملأ من المشايخ الحاضرين، وكنت تلميذه في المدرسة الجقمقية، فقال لي مرة: أعرب:

أقاطنٌ قوم سلمى أم نووا ظعنا

إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

وكنت في الصف الخامس الابتدائي، فنسيت أن (قوم) تعرب على أنها فاعل لقاطن، سد مسد الخبر، ونسيت أنَّ هذه الفاء في الجواب واجبة الذكر، لأنَّ الجواب جملة إسمية، وسكتُّ، فهمّ بأن يتناولني، فانبرى له الشيخ الكافي، وقال: تنغص على الولد طعامه؟ أهذا وقت السؤال؟ وتناقشا فاغتنمت انصرافهما إلى المناقشة، انصرفت هاربًا، خرجت وعقلي في الكسكسي[1] الذي حرمني منه (قوم سلمى) الذين ما حلا لهم الظعن إلا وأنا آكل، وأنا ما لي وما لسلمى وقوم سلمى قطنوا أم ظعنوا؟)[2].

---

(١) طعام مغربي، قال عنه الطنطاوي: (لا أكاد أعرف في أصناف الطعام أطيب منه، وهو الأكلة المفضلة لإخواننا المغاربة جميعًا على اختلاف مناطقهم)، رجال من التاريخ (ص٤٩٣).

(٢) رجال من التاريخ (٤٩٤).

عودة إلى المدارس الرسمية:

فلما انتقلت الأسرة من حي (العقيبة) إلى (الصالحية) أخرجه والده من المدرسة الجقمقية ليعود إلى المدارس الرسمية، فدخل مدرسة (المهاجرين) وسميت فيما بعد (طارق بن زياد)[(١)]، يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (دخلتها سنة ١٩٢١ وأُعدْت إلى الصف الخامس ثالث مرة... لقد ضاعت ثلاث سنوات من عمري هدرًا؛ ضاعت بالمقياس الرسمي ولكنها ما ضاعت ـ والحمد لله ـ بمقياس الدِّين ومقياس العلم، بل لقد كانت سنوات خير وبركة)[(٢)].

وقد تخرَّج في هذه المدرسة، وحاز الشهادة الابتدائية، وكانت درجاته فيها تامة إلا السلوك والأخلاق فقد نقصوها درجة، بسبب خطبة خطبها في مناهضة الاحتلال الفرنسي[(٣)]، فكان هذا النقص خيرًا من كل كمال.

مكتب عنبر:

ثم وصل الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ إلى مرحلة مهمة في حياته، وهي المرحلة التي صنعت شخصيته، وكان لها أعمق الأثر في نفسه، مرحلة (مكتب عنبر)، وكان هو الثانوية المركزية والوحيدة الكاملة في سوريا، يقول عنه ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (مرحلة «مكتب عنبر»؛ أحفل مرحلة بالأحداث الخاصّة في حياتي والأحداث العامّة في حياة

---

(١) الذكريات (٨٩/١).

(٢) الذكريات (٨٥/١).

(٣) الذكريات (٩٨/١).

بلدي، فيها لقيت أساتذة وقرأت كتبًا كان لهم ولها أثر في دنياي وفي آخرتي، وفيها كان أكبر منعطف في طريق عمري وهو موت أبي، وفيها واجهت الحياة وأنا لم أستعدّ لمواجهتها وخضت معركتها وأنا لم أتسلح لخوضها، فعملت معلّمًا واشتغلت أجيرًا وحاولت أن أكون تاجرًا، ثم تداركتني رحمة الله فعدت إلى ما خُلقت له، وهو العلم والأدب، وفيها كانت «نهضة المشايخ»، وفيها كانت «الثورة السورية»، وفيها ابتدأ النضال للاستقلال وفي آخرها صرت من قادة الشباب في هذا النضال وصرت أكتب وأخطب وغدا اسمي معروفًا في البلد)[1]، ويقول: (لقد عشت في هذا المكتب ستّ سنين كانت أحفل سِني حياتي بالعواطف وأغناها بالذكريات، وكانت لنفسي كأيام البناء في تاريخ الدار، لو عاشت الدار بعدها ألف سنة لكانت كلها تَبَعًا لهذه الأيام التي يُرسَم فيها المخطَّط وتُحدّد الغرف ويُرسى الأساس)[2].

من شيوخه في مكتب عنبر:

ومن أبرز شيوخه وأساتذته في مكتب عنبر: سليم الجندي، الذي يقول عنه الطنطاوي: (لم يبق تحت أديم السماء من هو أعلم منه بلسان العرب لغة واشتقاقًا ونحوًا وبلاغة وعروضًا ورواية وضبطًا)[3]، ومنهم: عبد القادر المبارك، يقول عنه الطنطاوي: (ما

---

(١) الذكريات (١/١٠٤).
(٢) الذكريات (١/١٠٦).
(٣) من حديث النفس (ص١٨٤).

رأيت وما أظن أني سأرى مدرّسًا له مثل أسلوبه في الشرح والبيان، وفي امتلاك قلوب الطلاب، وفي نقش الحقائق في صفحات نفوسهم بهذه الضوابط المحكمة العجيبة التي تلخص في جملة واحدة بحثًا من البحوث)[1]، وكان تأثير المبارك على الطنطاوي واضحًا حتى تشرَّب لهجته وحركاته، وعن هذين الأستاذين يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (لقد ماتا وما أعرف تحت قبة الفلك أعلمَ منهما بالعربية وعلومها، ولقد كانا أشدّ المدرّسين تأثيرًا في تكويني اللُّغوي والأدبي، رحمة الله عليهما وعلى أساتذتنا جميعًا)[2]، ومنهم: عبد الرحمن سلام البيروتي، الذي كان طلق اللسان حلو البيان، (وكان يرمي الكتاب ـ كتاب النحو ـ ولا يباليه، ويتكلم من أول الساعة إلى آخرها في اللُّغة والأدب وفي كل شيء)[3]، وفي الذكريات فصل بعنوان: (أساتذتي في مكتب عنبر)[4] تكلم فيه عن هؤلاء وعن غيرهم بشيء من التوسع، وله عن (مكتب عنبر) حديث شجي، وشجن عريض، في الذكريات وغيرها، وكانت له فيه أيام غرٌّ طوال ساق طرفًا منها في ذكرياته[5].

---

(١) من حديث النفس (ص١٩١).
(٢) الذكريات (١/١١٨).
(٣) من حديث النفس (ص١٩٠)، ويُنظر: دمشق صور من جمالها وعبر من نضالها (ص٧٦).
(٤) الذكريات (١/١١٥).
(٥) الذكريات (١/١٧١)، ويُنظر: مقدمته لكتاب (مكتب عنبر) لظافر القاسمي، وهي في: مقدمات الشيخ علي الطنطاوي (ص٨٦)، وفي كتابه: دمشق (ص١٣٤).

تجربة في التجارة:

ولما توفي والده ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ اضطر الشيخ علي لترك الدراسة للعمل وطلب الرزق، فعمل في التدريس مدة يسيرة ثم عاد إلى المدرسة طالبًا، ونال شهادة الكفاءة[1]، ثم رأى عمُّه أن يتعلم المحاسبة، فلما تعلمها اختار له معلمه تاجرَ أدوات كهربائية ليضبط له حساباته، ولكنه ضاق بالعمل عنده ذرعًا فتركه، ثم عمل محاسبًا أو كاتبًا عند شريكين مسلم ونصراني، فوجد عندهما غشًّا في بضاعتهما وعملهما، لينتقل بعد ذلك إلى تاجر خيطان، في سوق الخياطين، فأقام عنده مدة ثم تركه، ورأى أن يكون هو التاجر، فباعت أمه قطع حلي عندها وأعطته ثمنها، وشارك تاجرًا كان طالب علم، فاستأجرا مخزنًا، واتخذ له مكتبًا إلى جوار كبار التجار، ولكن الربح كان قليلًا لا يبلغ ثمن غدائه، فخرج من السوق كما دخل وترك مكانه بين التجار الكبار، لأنه رأى أن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل، إذ يصرح ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ أنه ما خُلق للتجارة ولا يصلح لها ولا تصلح له[2].

لكنّ العَود أحمد:

وبعد هذه التجارب الثرية والخبرات الحياتية يقدّر الله تعالى

---

(١) الذكريات (١٨٦/١)، ويسميها الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: شهادة الكفاية، لتعليل ذكره في حاشية الصفحة المشار إليها.

(٢) الذكريات (١٨٦/١) وما بعدها.

له أن يعود إلى الطريق الذي خُلق له، وهو طريق العلم، ولنقرأ القصة ببيانه المحبب، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (وكانت محكمة التمييز (محكمة النقض) التي كان والدي رئيسَ ديوانها تتنقل من السراي إلى بناية العابد في المرجة، إلى طريق الصالحية، إلى البحصة. . . فمررت أمامها فخطر لي أن أزورها، فرأيت الأستاذ محمد علي الطيبي قد حلّ محلّ أبي، فرحّب بي وساءلني، فلما عرف أني تركت المدرسة عجب وقال: ومن الذي أشار عليك بهذا؟ قلت: عمّي الشيخ عبد الوهاب، فقال: الله يفرج عنا وعنه! لقد نبّهَتني هذه الكلمة كما يتنبّه المنحرف عن الطريق إذا سمع من يسأله عن مسيره، وعلمت أني غلطت، فهل يمكن أن أصلح الغلط؟ وكان قد مضى ثلثا السَّنة المدرسية ودخل الطلاب الامتحان الفصلي الأول وهم على أبواب الثاني، ما بقي له إلا عشرة أيام، فذهبت إلى عمّي الأكبر، العالِم الفلكي الشيخ عبد القادر، وكان عاقلًا هادئ الطبع بعيد النظر، فقلت له: إني أريد العودة إلى المدرسة، فضحك وقال: لقد أبطأت، كنت أنتظر منك هذه الأوبة ولكني ما قدّرت أن تتأخر إلى اليوم، وأنا مع ذلك قد أعددت لك الأمر من ثلاثة أشهر، قُم معي، وأخذني إلى الأستاذ محمد علي الجزائري مدير مكتب عنبر (أي: مدرسة التجهيز ودار المعلمين)، وقال له: هذا هو الذي حدّثتُك عنه، فقال لي: لماذا تأخرت إلى اليوم؟ ألا تعلم أنَّ الامتحان الثاني قد اقترب، فهل تستطيع أن تدخله مع رفاقك؟ وهل تقدر أن تعيد الامتحان الأول بعده بعشرة أيام؟ قلت: أرجو الله، قال: إذن فتوكّل عليه وادخل صفّك، فأنا لم أُلغِ قيدك، إنك لا تزال من

الطلاب، ودخلت الامتحان، وعندي الوثيقة الرسمية بأني كنت ـ بحمد الله ـ الأول بين الطلاب)[١].

ويا للعجب إذ تكون هذه الانعطافة في حياته بسبب من محكمة النقض التي سيكون مستشارًا فيها.

بين شعبتي الأدب والعلوم:

اختار الشيخ علي الطنطاوي ـ حين عاد إلى الدراسة ـ شعبة الأدب، ووفقه الله فكان الأول بين رفاقه في الامتحان، وكان ذلك في عام ١٩٢٧م، وفي آخر تلك السَّنة أحدث الفرنسيون المحتلون (نظام البكالوريا)، وفحواه أن تطبق عليهم المناهج والكتب التي تطبق على طلاب فرنسا، وترك الشيخ شعبة الأدب ودخل البكالوريا في شعبة العلوم، وجاء موعد الاختبار العصيب، وكان الطنطاوي من الناجحين، قال ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (لقد كانت إحدى الفرحات القليلة التي أحسست بها في حياتي)[٢].

الرحلة الأُولى إلى مصر:

وبعد ذلك سنحت للطنطاوي فرصة لزيارة مصر، وكانت إذ ذاك قبلة العلم ومنارة الأدب، وذلك حين دعاه خاله وأستاذه الأديب الكبير محب الدين الخطيب إليها، في عام ١٩٢٨م وكان حينها على عتبة العشرين، وقد كان هذا السفر أكبر حادث في

---

(١) الذكريات (١/ ١٩٠).

(٢) الذكريات (١/ ٢٤٢).

شبابه، ترك أعمق الآثار في نفسه وفكره[1]، يقول عن هذا العهد: (في تلك الأيام كانت الدعوة الإسلامية تتمخّض في مصر لتأتي بمولود جديد، وكان ظهور كتاب «الشعر الجاهلي» ومن قبله كتاب «الإسلام وأصول الحكم» مثل أجراس الإنذار وصيحات التحذير، فنبّهت النائمين من العلماء والمصلحين، وكان إنشاء مجلة «الفتح»، ثم وُلد المولود الجديد: «جمعية الشبان المسلمين»، وكانت بداية الدعوة الإسلامية النظامية)[2]، وقد شارك خاله في تحرير مجلتيه: الفتح والزهراء[3].

بكالوريوس الفلسفة:

أقام الطنطاوي في رحلته هذه أقل من شهرين، ثم عاد وكانت السَّنة الدراسية في بدايتها، وكان قد حاز البكالوريا في شعبة العلوم، فالتحق بمرحلة البكالوريا الثانية، إذ كانت البكالوريا على مرحلتين، وانتسب إلى شعبة الفلسفة، يقول ـ رحمه الله ـ: (وأُقِرّ الآن ـ بعد تخرّجي فيها بثلاث وخمسين سنة ـ أنها جدّدت فكري ووسّعَت أفقي وتركت في نفسي أثرًا عميقًا لا يمّحي، ولكنها كانت خطيرة جدًّا؛ لولا أنَّ الله سلّمني منها وأنه ـ بفضله ـ جعل عندي من سالف دراستي ذخيرة وفيرة من علوم الدِّين وأساسًا راسخًا (أسأل الله بقاءه) من الإيمان، لأضلّتني)[4].

---

(١) الذكريات (١/٢٤٣)، وما بعدها.

(٢) الذكريات (١/٢٥٦).

(٣) الذكريات (٢/٦).

(٤) الذكريات (١/٢٦٤)، وما بعدها.

ونال الشيخ شهادة البكالوريوس في الآداب والفلسفة[١].

الرحلة الثانية إلى مصر:

ظلَّ صدى تلك الأيام التي قضاها الطنطاوي بمصر يتردد في نفسه، فما كادت السَّنة تنقضي حتى عاد إلى مصر، ناويًا الإقامة فيها، وقدَّم أوراقه للجامعة والتقى عميد كلية الآداب الدكتور طه حسين، ولكنّ معركة كتاب (في الشعر الجاهلي) كانت في أوجها، وكان خال الطنطاوي، محب الدين الخطيب على رأس من يرد على طه حسين، وكانت المطبعة السلفية مركز الحملة عليه، ورأى الشيخ علي الطنطاوي أنَّ دخوله الجامعة سيباعد بينه وبين خاله، فدخل دار العلوم العليا، ونظرًا لمواهبه في الإلقاء ومقدرته على التمثيل فقد استهواه نادي التمثيل والموسيقى في الدار، فاشترك فيه، ولكن الله صرفه عنه[٢].

ويصبح الشيخ علي الطنطاوي يومًا على خاطر قوي لم يملك له دفعًا، يدفعه لترك دار العلوم والعودة إلى دمشق، ولكنه يحمد هذا الخاطر، ويقول: (وكان هذا الخاطر هو الموجةَ التي حوَّلت زورقي، إلى ما هو خير لي، فاللَّهم لك الحمد)[٣].

---

(١) الذكريات (٢٧٥/١).

(٢) الذكريات (٢٧٨/١)، وما بعدها، ويُنظر: صور وخواطر: (ص٣١٤).

(٣) الذكريات (٢٧٨/١).

إلى دمشق:

وعاد الشيخ إلى دمشق ولكن موعد القبول في الجامعة كان قد مضى، وكان الشيخ مضطرًّا للعمل ليُنفق على أمه وإخوته، فتقلب بين المدارس معلمًا، وأقام دروسًا خاصة في العربية بأجر، وصقل مواهبه الخطابية، وتوثقت صلته بالصحافة[1]، فاشتغل في جريدة (فتى العرب) و(ألف باء) و(القبس) و(الأيام)، وكانت للصحافة منزلة أثيرة في نفسه، إذ يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ عنها: (أحب إليّ من كل مهنة مارستها، ولو خيرت الآن لاخترتها دون ما سواها)[2]، وأصدر بعد ذلك بيسير مجلة (البعث) الإسلامية[3].

وفي هذه المرحلة من حياته انخرط الشيخ في نشاطات ثقافية متعددة، ورأس اللجنة العليا لطلاب سوريا[4]، وكان خطيبها والمقدّم فيها، وهي لجنة تقاوم الاحتلال وتسعى للاستقلال.

في كلية الحقوق:

دخل الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ كلية الحقوق بدمشق، ودرس فيها على علماء أجلاء، منهم الشيخ أبو اليسر عابدين، وسعيد محاسن، الذي كان محاميًا متمكنًا يفيض عليهم من تجاربه في مرافعاته القضائية، وفارس الخوري، وغيرهم، وقد تفوَّق الشيخ علي

---

(١) الذكريات (١/٢٨١)، (٢/١٥٠).
(٢) الذكريات (٢/٥).
(٣) الذكريات (٢/١٥٣).
(٤) الذكريات (٢/٧٩).

الطنطاوي وكان الأول في السَّنة الأُولى بين رفاقه[1].

وفي السَّنة الثانية من دراسته في كلية الحقوق اضطر تحت وطأة الحاجة إلى العمل بجانب الدراسة، فصدر قرار وزير المعارف بتعيينه معلمًا في (السلمية)[2] قبل نهاية السَّنة الدراسية بشهرين، وكان النظام يسمح بذلك، ولكنّ الجامعة تلزم الطلاب بحضور عدد معيَّن دروس الأساتذة، وإلا حُرم الطالب من دخول الامتحان، واستلم الشيخ عمله، وواظب عليه، واضطر إلى تأجيل امتحان الحقوق إلى الدورة الثانية، ووفق فيه، ثم صدر منع من الجمع بين الوظيفة والدراسة، ولكن الشيخ استُثني مع بعض أبناء المسؤولين، تجنبًا منهم لقلمه الحديد، وما قد يثيره من ضجة هم في غنى عنها[3].

ولقي الشيخ عنتًا في دفع أقساط الدراسة، وكاد من أجلها أن يخرج من الجامعة ويضيع دراسته، فيسَّر الله له من أقرضه، ثم واجه مشكلة أُخرى، بعد أن أكمل الدراسة في الكلية، وهي أنَّ الشهادة لا تسلم إلا برسم، وهو أربعون ليرة، ولكن فرَّج الله عنه فدفعها أحد شيوخه، ونال الشيخ الشهادة عام ١٩٣٣م، وكان في دفعته علماء أعلام منهم: الشيخ الفقيه مصطفى الزرقا وغيره[4].

* * *

---

(١) الذكريات (٢/١٨١).
(٢) الذكريات (٢/١٠٦).
(٣) الذكريات (٢/١٨٢).
(٤) الذكريات (٢/١٨٣).

حياته العملية

في التعليم:

يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (مارست التعليم ستًّا وعشرين سنة، علَّمت خلالها في المدارس الأولية القروية، في سقبا، وزاكية، والمدارس الابتدائية في دمشق: الملك الظاهر، وخالد وطارق، والمدارس الأهلية: الأمينية والكاملية والجوهرية، والمدارس الثانوية في دمشق ودير الزور وبغداد والبصرة وكركوك والقاهرة، والكليات الشرعية في دمشق وبيروت وبغداد، ودار المعلمين العالية في بغداد، ودرّست أطفالًا وشبانًا وبنين وبنات)[1].

وكانت له طريقة فريدة ومنهج جميل في التعليم، تنمُّ عن مواهبه ونبوغه فيه، ويحدثنا تلميذه وصديقه الشيخ المحقق زهير الشاويش فيقول: (كان يبهر الطلاب والأساتذة، وكان يجلس معنا الأساتذةُ ليستمعوا إلى ما يقول وإلى الشعر الذي يلقيه علينا، وكان

---

(١) فصول في الثقافة والأدب (ص١٣٩).

إلقاؤه غاية في الروعة، وهو من أفصح الناس)[1].

لقد امتزجت حياة الشيخ العلمية بحياته العملية، فقد اشتغل بالتجارة والتدريس والصحافة أثناء دراسته كما تقدم، وتخرج في كلية الحقوق وهو في وظيفة معلم بوزارة المعارف، ثم استمر في التعليم بعد تخرجه، فدرّس في عدد من القرى خارج دمشق، وكانت له سيرة حميدة في التعليم وأثر طيب[2]، وقد كان من أسباب تنقله بين هاتيك القرى؛ جهاده بلسانه وبنانه في النقد والإصلاح وفي مناهضة الاحتلال[3]، فكانت الوزارة تبعده بذلك عن مواطن التأثير.

ومما ألّب عليه رؤساءه وهاجهم؛ أنه كان يرد عليهم علنًا في الجرائد، كما فعل مع رئيس ديوان المعارف شفيق جبري وخلَفه، فقد كان يقلبهم من قلمه على مثل جمر الغضى، وصار المديرون يأبون أن يدرّس عندهم[4]، فضاق به الحال ولم يعد يطيق الاحتمال، فجاءه الفرج من الله على يد الشيخ بهجة الأثري، إذ دعاه إلى العمل في العراق[5] وذلك عام ١٩٣٦م، وكانت بغداد آنذاك مثابة لعلماء العربية وأعلام الأدب من مصر وغيرها، فقد درّس فيها قبل ذلك الحين وبعده: أحمد حسن الزيات صاحب

---

(١) من مقابلة معه أذيعت في برنامج (حياة إنسان) بقناة المجد الفضائية، بتصرف يسير اقتضاه التحرير.
(٢) يُنظر: الذكريات (٢/٢١٩)، وما بعدها.
(٣) الذكريات (٣/٩)، (٣/٣٥).
(٤) الذكريات (٣/٢٧٩).
(٥) الذكريات (٣/٢٨٠).

مجلة الرسالة، وزكي مبارك، وغيرهما[١].

درّس الطنطاوي في بغداد في المدرسة الثانوية المركزية[٢]، وفي دار العلوم، التي صارت فيما بعد كلية الشريعة[٣]، وفي دار المعلمين العالية[٤]، ثم نقل إلى البصرة إثر صدام بينه وبين مفتش اللُّغة العربية المصري، وأُنهي عقد المفتش بسبب ذلك وعاد إلى مصر[٥].

موقف طريف بالبصرة:

وهاهنا موقف طريف جدًّا وقع للشيخ أول عمله في البصرة، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وكنت أعرف «الفصل» الذي كُلّفت بالتدريس فيه، فلم أدخل على المدير كما هو مطلوب من مثلي، بل دخلت الصفّ (أي: الفصل) رأسًا، وكنت من الحَرّ قد نزعت ردائي (جاكيتي) وحملته، وشَمّرت كُمّي عن طرَف ساعدي، كأنني طالب كبير، ولا ينبغي للمدرّس أن يصنع مثل هذا، لا سيما في دروسه الأُولى قبل أن يعرفه الطلّاب ويثقوا من علمه وفضله، ويثق هو من أدبهم معه واحترامهم له، ولكني أذكر ما كان.. دخلت وسط المحاضرة (وكان هذا خطأ مني)، فسمعت المدرّس يودّع الطلّاب ويوصيهم بخَلَفه (الذي هو أنا) ويسمّيه لهم ويُثني عليه ويمدحه، فأعجبني ذلك

---

(١) الذكريات (١١٨/٣).
(٢) الذكريات (٢٨٩/٣)، (٣٠٧/٣).
(٣) الذكريات (٢٩٦/٣).
(٤) الذكريات (٢٤/٤).
(٥) الذكريات (٣٥/٤)، ويُنظر: من حديث النفس (ص١٦٣).

منه وتقدّمت خطوتين، فصاح بي: يا زمال (أي: يا حمار، ولعلها محرَّفة عن الزاملة)، فين داخل؟ تأتي في وسط المحاضرة وتدخل على هذه الحال من قلّة الأدب! (وأشهد الآن أن الحقّ كان معه)، قال: وأظن أنك لم تحضّر درسك، هل تستطيع أن تلخّص ما قلته أمس عن البحتري؟ هيا تكلّم عن البحتري يا زمال، وأخذت أتكلّم عن البحتري بلغة سليمة ولهجة موزونة وإحاطة بالموضوع، أستشهد في كلّ موضوع بما قاله هو وما قال الناس فيه، وأشرح ما أجيء به من الشواهد، وشُدِه وتركني أتكلّم عشر دقائق أو ربع ساعة، كانت عيناه فيها مفتوحتين وشفتاه متباعدتين وحاجباه مرتفعَين، هيئةَ المدهوش الذي فاجأه ما لم يكن يتوقع، حتّى إذا وقفتُ وقفة تنبّه فيها ممّا كان فيه، وقال: مَن أنت وما اسمك؟ قلت: علي الطنطاوي! وأنا أدع للقرّاء أن يتصوروا أثر ذلك في نفسه بعد الذي قاله عني والذي سمعه مني)[1].

بين بيروت وبغداد:

وبعد انتهاء العام الدراسي عاد الشيخ إلى دمشق للإجازة، فلقي فيها مراقب الطلاب في الكلية الشرعية ببيروت، وكانت قد أنشئت حديثًا لتخرج للمسلمين قضاة ومفتين ووعاظًا ومدرِّسين، فعرض عليه أن يدرّس فيها فأجاب الشيخ، وسافر إليها معلمًا عام ١٩٣٧م[2]، وفي العام الذي يليه رجع كرة

(١) الذكريات (٤/٤٢)، ويُنظر: من حديث النفس (ص١٦٤).

(٢) الذكريات (٤/٥١).

أُخرى إلى بغداد[١]، وقد عاش فيها وشهد أحداثًا جسامًا، منها: مقتل الملك غازي، والدعوة القومية، وغيرها، وكان وزير المعارف قوميًا متعصِّبًا للقومية المجردة عن الدِّين، فلما أعلن الشيخ مع بعض إخوانه من المدرسين اعتراضهم، وجهروا بالحق؛ كان جزاؤهم النقل والإبعاد، ونُقل الشيخ إلى كركوك[٢]، وكانت بوادر الحرب العالمية الثانية قد بدأت تلوح في الأُفق، فخاف الطنطاوي أن تحول الحرب بينه وبين داره وأهله وإخوته، وكان قد عقد زواجه ولم يدخل بعد، فصح عزمه على الاستقالة والعودة إلى دمشق[٣].

ختام عمله في التعليم:

لما عاد الطنطاوي إلى دمشق عُيِّن أستاذًا معاونًا في مدرسته العتيقة الأثيرة، وهي الثانوية الرسمية (مكتب عنبر) وكانت تسمى مدرسة التجهيز، خلفًا لشيخه وأستاذه العالم اللغوي عبد القادر المبارك ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ[٤]، لكنّه لم يكد يلقي عصا الترحال وتستقر به النوى حتى طوّحت به حادثة جديدة إلى دير الزور، فنُقل عقوبة له على موقف مشرف ذاد به عن جناب المصطفى ـ ﷺ ـ[٥]، وكانت

(١) الذكريات (٤/١٠٦، ٩٨).
(٢) الذكريات (٤/١٣٤).
(٣) الذكريات (٤/١٤٤).
(٤) الذكريات (٤/١٤٦).
(٥) يُنظر خبره في الذكريات (٤/١٤٨)، وفي كتابه: من حديث النفس (ص١١٣)، وبغداد ذكريات ومشاهدات (ص١٣١).

محافظة دير الزور (منفى لكل مغضوب عليه من الموظفين)[١]، وكان سفره إليها عام ١٩٤٠م[٢]، على أن المقام لم يطل به فيها، فلم يمكث إلا أشهرًا معدودة، إذ خطب في أحد الجمع قبيل سفره إلى دمشق خطبة ضد الفرنسيين، وكانت باريس قد سقطت في يد الألمان، فقال في خطبته تلك: (لا تخافوا الفرنسيين، فإن أفئدتهم هواء، وبطولتهم ادعاء.. . ولو كان فيهم خير ما وطئت عاصمتهم نعال الألمان)[٣]، وكان لكلماته في نفوس الحاضرين أثر السحر، فماج الناس، في مظاهرات وهتاف، وصدر أمر بالقبض على الشيخ، ولكن حال الناس دونه، وسافر إلى دمشق وبلغها سالمًا، ثم دعاه وزير المعارف بعد أيام، وتلطف به، وأبلغه أن المستشار الفرنسي يرفض عودته إلى الدير، ومُنح الشيخ إجازة مرضية ـ وهو غير مريض ـ، أو كما يُعبِّر ـ رحمه الله ـ بأنه مرض سياسي فُرض عليه لكيلا يعود إلى دير الزور، وكان خيرًا أراده الله له[٤].

* * *

---

(١) الذكريات (١٥٢/٤).
(٢) الذكريات (١٥٣/٤).
(٣) الذكريات (١٥٢/٤).
(٤) الذكريات (١٦٠/٤).

في القضاء

سوف أعمد لاحقًا بمشيئة الله تعالى إلى التفصيل في عمل الشيخ في القضاء، ولكن هذه إلمامة يسيرة، لتكتمل صورة حياته في نظر القارئ الكريم، قبل العطف على الأمر الذي من أجله أنشأت هذا الحديث.

دخل الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في السلك القضائي عام ١٩٤١م، بعد أن انتسب إلى نقابة المحامين، ولم يرافع إلا في قضايا قليلة جدًّا، ثم تقدَّم إلى مسابقة وامتحان لدخول القضاء، بناءً على دعوة من وزارة العدل لحملة إجازة الحقوق، وكان من أوائل الناجحين، وعُيِّن قاضيًا شرعيًّا في محكمة النبك، فطلب التدرب شهرًا بمحكمة دمشق الشرعية، وكان له ذلك[١]، ثم باشر العمل في النبك وبقي فيها أقل من أحد عشر شهرًا، ثم انتقل بعدها إلى دوما[٢]، وانتدب للعمل أيامًا معدودة في محكمة دمشق[٣]، وذلك

---

(١) الذكريات (١٦١/٤)، وما بعدها.

(٢) الذكريات (١٨٢/٤).

(٣) الذكريات (٢٥٩/٤).

عام ١٩٤٣م، ثم صار قاضيًا رسميًّا في دمشق، وتدرَّج حتى صار القاضي الأول في المحكمة، ويُسمى القاضي الممتاز، وهو بمثابة رئيس المحكمة، وبقي فيها مدة درّس خلالها في الكلية الشرعية بدمشق وفي بعض المدارس الثانوية إلى جانب عمله بالقضاء[1]، وانتُدب للعمل بوادي العجم مدة، وكُلِّف بوضع مشروع قانون الأحوال الشخصية، وأُوفد لذلك إلى مصر عام ١٩٤٦م، ولبث في محكمة دمشق عشر سنين، إلى أن فارقها صاعدًا منها إلى محكمة النقض سنة ١٩٥٣م[2]، ثم كانت الوحدة بين سوريا ومصر، ودمجت محكمتا النقض في البلدين في محكمة واحدة مقرَّها القاهرة، وذلك عام ١٩٥٩م، على أنَّ الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ لم يبرح مكان عمله في دمشق إلا مرات قلائل إلى مصر حين تُعقد فيها الجمعية العمومية[3]، حتى رحل إلى الرياض عام ١٩٦٣م (١٣٨٣هـ).

* * *

(١) الذكريات (٧/ ٦٤).
(٢) الذكريات (٤/ ٢٥٩)، (٦/ ٢٦٧)، (٧/ ١٢٣)، (٨/ ٥٢).
(٣) الذكريات (٧/ ١٦٣).

في المملكة العربية السعودية، وختام عمله في القضاء

قدم الشيخ علي الطنطاوي إلى المملكة عام ١٩٦٣م (١٣٨٣هـ)، للعمل أستاذًا في الكليات والمعاهد بالرياض، (وهي نواة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)[1]، ثم استعفى نهاية العام من تجديد العقد، وفي العام التالي عاد إلى المملكة بطلب من سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ، واختار التدريس في كلية التربية بمكة[2]، وكان سفره في المرتين بإذن من مجلس القضاء الأعلى، ولكنه كان آخر عهده بالعمل في القضاء، فحين رجع من مكة في إجازة الصيف عام ١٩٦٦م، بلغه نبأ تسريحه من القضاء، مع جملة من القضاة (الذين لا يوائمون العهد الجديد ولا يمشون معه، ولا يسايرونه في تقدميته واشتراكيته)[3].

---

(١) الذكريات (١٨٢/٨).

(٢) الذكريات (٢٣٠/٨).

(٣) الذكريات (٦٩/٨)، فصول في الدعوة والإصلاح (ص١١٩)، الحاشية (١).

وقد ضاقت به الشام أو ضاق بها، وفي أواخر عهده في دمشق كتب مقالة بعنوان: (ماذا يصنع الصالحون؟) كُتبت عام ١٩٦٤م ينكر فيها أحوال مدارس البنات في الشام، وفي آخرها حشّى حفيده مجاهد بقوله: (ولم يلبث جدي بعدها في الشام إلا قليلًا، ثم غادرها فلم يعد إليها إلا في زيارات متقطعة خلال السنوات الخمس عشرة اللاحقة، وانقطع بعد ذلك فلم يعد إليها قط حتى توفاه الله، عليه رحمة الله)(١).

(وهكذا انتقل علي الطنطاوي إلى مكة ليمضي فيها (وفي جدة) خمسًا وثلاثين سنة، فأقام في أجياد مجاورًا للحرم إحدى وعشرين سنة (من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٨٥م) ثم انتقل إلى العزيزية (في طرف مكة من جهة مِنى) فسكنها سبع سنوات، ثم إلى جدة فأقام فيها حتى وفاته ـ يرحمه الله ـ)(٢).

وقد كانت حياته في المملكة نموذجًا صالحًا لحياة العالم المُصلح الباذل لوقته وجهده ومواهبه في سبيل الدعوة إلى الله تعالى، فقد كُلِّف بتنفيذ برنامج للتوعية الإسلامية، ملأ عليه وقته فترك التدريس في الكلية، وانطلق يطوف على الجامعات والمعاهد والمدارس في أرجاء المملكة محاضرًا ومدرِّسًا، وكانت الفتاوى ترد إليه في مجلسه بالحرم وفي بيته، فجعل لها نصيبًا من يومه غير منقوص، وشارك في الإذاعة ببرنامجه: (مسائل ومشكلات)، وفي

(١) فصول في الدعوة والإصلاح (ص١١٩)، الحاشية (١).
(٢) علي الطنطاوي أديب الفقهاء (ص٢٦).

الرائي (التلفزيون) ببرنامجه: (نور وهداية)، وهما من أقدم وأطول البرامج عمرًا في تاريخ الإذاعة والرائي[1]، وأما برنامجه المحبب، والذي عرفه أبناء جيلنا من خلاله؛ فهو: (على مائدة الإفطار)، فقد كان فاكهة اللقاء على السُّفرة وقت الإفطار، وكان الشيخ بأسلوبه العفوي الأخاذ، وموسوعيته، وطرحه السهل الممتنع، يأخذ بمجامع القلوب، إن طال لم يُملل، وإن أوجزه الشيخ ود المشاهد أنه لم يوجز[2].

وقد حاز الشيخ جائزة الملك فيصل - رَحِمَهُ اللهُ - لخدمة الإسلام[3]، وشارك قبل ذلك في العديد من المؤتمرات واللقاءات التي تعنى بالعالم الإسلامي، وكانت له رحلات جاب بها البلاد الإسلامية وغيرها، في سبيل قضية فلسطين، وفي الدعوة إلى الله، جعلها الله في ميزان حسناته.

* * *

---

(١) علي الطنطاوي أديب الفقهاء (ص٢٧).

(٢) يُنظر: علي الطنطاوي أديب الفقهاء (ص٢٦)، فصول إسلامية (ص٢٧٠).

(٣) يُنظر: موقع الجائزة على الشبكة العالمية، فصول في الدعوة والإصلاح (ص١٣٣).

وفاته

لما جاز الشيخ علي الطنطاوي الثمانين، أدركه التعب، فترك المشاركات الإعلامية، واعتزل الناس إلا قليلًا من المقربين، يزورونه في معظم الليالي، فكان مجلسًا يطل على الدنيا من خلاله، وصار منتدى أدبيًا علميًا في مختلف الفنون، ومتعه الله بعقله وذاكرته إلى آخر أيام حياته.

ثم ازداد تعبه في أواخر أيامه، فأدخل المستشفى عدة مرات بسبب ضعف في قلبه، حتى كانت وفاته في العناية المركزة بمستشفى الملك فهد بجدة، بعد عشاء يوم الجمعة الثامن عشر من حزيران، عام ١٩٩٩م، الموافق للرابع من ربيع الأول عام ١٤٢٠هـ، وصُلي عليه في اليوم التالي بالحرم المكي ثم دفن بمكة، رحمه الله تعالى وأحسن ثوابه، وأكرم نزله، وجزاه عنا وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء[١].

* * *

(١) يُنظر: علي الطنطاوي أديب الفقهاء (ص٢٦).

بناته

يقول تلميذه الشيخ د. محمد بن لطفي الصباغ: (تزوج أستاذنا من آل الخطيب، ورُزق خمس بنات زوَّجهن جميعًا، وله منهن عدد كبير من الحفدة، وكان يقول لي: أنا من الصنف الأول بشأن الأولاد، لأن الله تبارك وتعالى جعل الناس أربعة أصناف، وكان يتلو الآيتين: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًاۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًاۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾﴾[1][2]، وأما بناته فهنّ: عنان، وهي الكبرى، ثم بنان رحمها الله[3]، وهي زوج الشاعر الكبير عصام العطار، ثم بيان ثم أمان ثم يمان[4] رحمها الله،

(١) سورة الشورى: (٤٩، ٥٠).

(٢) مجلة الأدب الإسلامي، العدد (٣٤)، ١٤٢٣هـ، من مقال له بعنوان: خواطر من أستاذنا الطنطاوي.

(٣) ينظر خبر اغتيالها بألمانيا وما كتب عنها الشيخ ـ رحمهما الله ـ في الذكريات (١١٩/٦) وما بعدها.

(٤) وقد توفيت رحمها الله عام ١٤٢٩هـ في حادث سير وهي قادمة من مكة إلى جدة بعد أن طافت بالكعبة أسبوعين وهي زوج الأستاذ =

وهي الصغرى[1]، وقد كان لهنّ عظيمَ الحب، يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (كنت أحس أنَّ ارتباطي ببناتي ارتباط لا انفكاك منه، وأنني لا أستطيع أن أبتعد عنهن، ولا أن يبتعدن عني)[2]، ويقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (سُررتُ بالبنات ورأيتهن من أجمل الهبات، وما أعدِل ـ صدّقوني ـ بواحدة منهن اثنين من الذكور لو رزقني الله ذكورًا، ولقد استأثر الله بإحداهن فأكرمها بالشهادة فصبرتُ ورضيت، وأرجو أن يرزقني الله ثواب الصبر وأن يديمه عليَّ، وجعلهن جميعًا وله الحمد صالحات متعلّمات داعيات إلى ما يُرضي الله، وتزوّجن ورُزقن بنين وبنات صالحين وصالحات، وتزوّج أبناؤهن وبناتهن ورُزقن ذرية أفضل الله علينا فجعلها صالحة؛ فصارت بناتي جدات، وصرن يَقُلن لحماتي (التي توفّاها الله من شهرين اثنين، المرأة الصالحة بنت من كان يُدعى في الشام «المحدّث الأكبر» وكان كبير العلماء، الشيخ بدر الدين) صارت حفيدتي تقول لها ـ كما جاء في المَثَل ـ: «يا سِتّي كلّمي سِتّك» أي: يا جَدّتي اذهبي إلى جَدّتك)[3].

* * *

= الجليل نادر حتاحت ووالدة صديقنا الأستاذ المفضال عمرو حتاحت.

(١) يُنظر: الذكريات (٦/١٢٢ ـ ١٢٨ ـ ٢٥٠ ـ ٢٥١)، من حديث النفس (ص٤٦).

(٢) من مقطع مرئي له بأحد برامجه في الرائي، وأذيع في برنامج (حياة إنسان) بقناة المجد الفضائية.

(٣) الذكريات (٧/٢٢٤)، ويُنظر: (٨/٢٧).

على عتبة القضاء

القضاء في وجدان الطنطاوي:

دخل الشيخ علي الطنطاوي المجال العدليّ وهو محمل بذخيرة حافلة من التراث الشرعيّ والأدبيّ والتاريخيّ عن القضاء في الإسلام، وزادت هذه الذخيرة وطابت وربت بعد أن خاض غمار القضاء وتمرس به، ولا تخطئ العين اعتزازه الكبير بصورة القضاء في تاريخ الإسلام، ففي محاضرة ألقاها أول عهده بالقضاء، عنوانها: (ماضي القضاء وحاضره)، أفاض في ذكر محاسن القضاء الإسلامي، وضرب خلال ذلك الأمثال، فكان مما قال: (هذا قضاؤنا، فمن عرف قضاء أشد منه استقلالًا؟ هل نال قاض في أمة من الحرية مثل ما كان لقضاتنا؟... هل سمعتم عن قضاء أنه بلغ في التسوية بين الخصوم مبلغه؟... هل سمعتم أن قضاء أسرع في إحقاق الحق منه، وأبعد عن التعقيد والالتواء والتسويف والتأجيل؟...)[1]، وفي مقدمته لكتابه عن القاضي شريك، تكلم عن

---

(١) فكر ومباحث (ص١٠٦).

القضاء عمومًا، وعن القضاء الإسلامي خصوصًا، فمن ذلك قوله: (إذا أردت أن تسأل ما أخلاق أمة، ما مبلغها من الحضارة، وما مكانتها بين الأمم، فاسأل عن حال قضائها، وعن مكانة قضاتها بين الناس، فالقضاء هو معيار الأخلاق في الأمم، والقضاء هو مقياس حضارة الشعوب... والقضاء هو محاولة تحقيق العدالة الإلهية بالوسائل البشرية... والقضاء الكامل هو الذي اجتمعت له خصال، بعضها في القاضي، وبعض في المتقاضين، وبعض في الناس وبعض في الدولة، أما الذي في الدولة فهو أن تحسن الاختيار، فلا تختار في القضاء إلا قويًّا في دينه وخلقه، قويًّا في علمه وفهمه... وأن تضمن له بعد ذلك الحرية، فلا يكون لأحد عليه في حكمه سلطان... وأما الذي في الناس فهو أن يعينوا القضاة على إحقاق الحق، فلا يشهد شاهد زورًا، ولا يخبر مخبر كذبًا، ولا يدافع محامٍ عن مبطل.. وأما الذي في المتقاضين، فهو أن يكون لهم من أخلاقهم وسلائقهم، وعاداتهم وأوضاعهم، وازع من الظلم والعدوان... وأما الذي في القاضي، فهو أن يكون عالماً فلا يقضي بالجهل، وأن يكون أمينًا فلا يحكم إلا بالعدل، وأن يكون فقيه النفس ينفذ إلى روح القانون ويدرك مقاصده... وأن يكون قوي الفراسة ثاقب الفكر... متين الدِّين... قوي الخلق ثابت القلب، لا تغريه مغريات المال، ولا تغويه مغويات الجمال، ولا يقبل رشوة الدرهم والدينار، ولا رشوة المودة والجاه... ولقد جمع قضاؤنا هذا كله، فكان الأعجوبة في تاريخ القضاء، لا يشبهه قضاء)[1].

---

(١) القاضي شريك (ص٩).

رموز القضاء وأعلامه:

وكان الطنطاوي معجبًا أشد الإعجاب برموز القضاء في الإسلام وأعلامه، وكتب عنهم وعن أخبارهم، أولئك (القضاة الذين استطاعوا في عصر كان الحكم فيه في الدنيا كلها حكمًا مطلقًا، وكانت حياة الناس معلقة بكلمة ينطق بها الحاكم، استطاعوا في هذا العصر أن يجعلوا لأنفسهم منزلة، وأن تكون لهم بكفاياتهم وبأخلاقهم حصانة دونها حصانة القضاة اليوم التي ضمنها لهم القانون، فاقرؤوا أخبارهم في كتب التاريخ والأدب والمحاضرات، وفيما أُفرد لهم من كتب، ككتاب الكندي في قضاة مصر، وكتاب قضاة الأندلس، وكتاب قضاة الشام، تروا كيف كان أحدهم يستند إلى سارية المسجد، وما معه إلا كاتبه، ما معه جند ولا شرط، ثم يحكم على الخليفة وعلى الأمير، وعلى صاحب السلطان، فلا يُرد له حكم ولا يستعصي على حكمه أحد، واقرؤوا مقدمة كتاب الخراج، لتروا كيف كان أبو يوسف القاضي يخاطب أكبر ملوك الدنيا في عصره، هارون الرشيد، هذه ناحية من أوسع نواحي العظمة في تاريخنا)[1].

ومن أجمل وأعجب ما أنت قارئ؛ قصته التي حاكها وصاغها وزانها بخياله وحلاها ببيانه، وبناها على خبر ورد في بعض كتب التاريخ من ستة أسطر، وهي (قضية سمرقند)، وقد جلّى فيها محاسن ومآثر القضاء في الإسلام، وسريان أحكامه حتى على قادة

(١) قصص من التاريخ (ص١١).

المسلمين الفاتحين وإنصاف الكفار المهزومين، ولم يفته أن يقارن بينه وبين (لجنة التحقيق التي اختاروا رجالها من أكابر قضاة إنكلترا وأميركا... وبعثوها تدور البلاد، تسأل كل رائح أو غاد: هل فلسطين حق لأصحابها الذين يسكنونها أم هي حق لجماعة اللصوص الذين جاؤوا يسرقون البيوت من أصحابها)[1].

دخوله القضاء:

درس الشيخ علي الطنطاوي - رَحِمَهُ اللَّهُ - الحقوق، ونال شهادتها، وكانت هي المفتاح لهذا السبيل الذي انتهى إليه، ولكنه لم يجد لها كبير غَناء في بادئ الأمر، يقول - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (ولما نلت شهادة الحقوق، وكنت يومًا في ساعة ضيق وفي شبه اليأس، والمؤمن لا ييأس من رحمة الله، فكتبت مقالة (هي في كتابي «من حديث النفس[2]») عنوانها: «شهادة ليسانس للبيع»، قلت في آخرها: «إني أعرض شهادتي هذه ولقبي الكريم: «اليسانسييه في الحقوق» للبيع برأس المال، أي: بالرسوم والأقساط، أما فوسفور دماغي وأيام عمري فلا أريد لشيء منه ثمنًا، وأجري على الله، فمن يشتري؟ المراجعة في جريدة «ألف باء» الغرّاء، شهادة على ورق أبيض بخطّ جميل، ولها إطار بديع، عليها توقيعات وأختام أصحاب الفخامة والدولة والمعالي: رئيس الجمهورية، والوزارة، والوزير، ورئيس الجامعة... فرصة نادرة، لا تضيعوها» وكان لهذه

(١) قصص من التاريخ (ص١٠٥).
(٢) من حديث النفس (ص٦١).

المقالة أصداء وقد عُلّقت عليها تعليقات كثيرة)[1].

عقبات:

وحين نال هذه الشهادة توجهت همته إلى العمل في المحاماة، أو في الوظائف القضائية، ولكن حالت دون ذلك عقبات، يصفها فيقول: (وبعد؛ فماذا نصنع أيها الناس بهذه الشهادة؟ لقد عرضت على أحد المحامين ـ لما لي عليه من الجرأة بأنه أستاذي في المعهد ـ ليقبلني عنده متمرنًا، فـ.. . أبى! وقالوا: إنَّ هناك من يقبل المتمرنين، ولكنه لا يعطيهم شيئًا؛ يعني أنَّ المتمرنين يشتغلون على أرواح أمهاتهم وينفقون ماء حياتهم ويكسرون رؤوسهم وأقدامهم ـ ولا مؤاخذة ـ في أشغال المكتب الذي يشتغلون فيه ليأخذ الأساتذة ثمرة أتعابهم.. . لماذا بالله؟ لأنهم أساتذة؟ تشرفنا! وإن ذهبنا نطلب وظيفة قضائية وجدنا كل وظيفة مشغولة، وكل شاغل وظيفة يخشى أن تنزو نزوة في رأس رئيسه فيلقيه كما تُلقى النواة نُزع عنها «حلوها».. . وإن رغمت أنوفنا وعملنا في المكاتب «بلا شيء» ولوجه الله، على أن نعمل عملًا آخر في ذنَب النهار نشتري به خبزنا، قالوا: لا يجوز.. . يحسبون أنَّ المحامي المتمرن يشبع ويمتلئ بطنه ويكسى ويجد الراحة والدفء إذا أكل المحامي الأستاذ عشرة ألوان واتخذ عشر حلل!)[2].

---

(١) الذكريات (٣/٣٦).

(٢) من حديث النفس (ص٦٤).

دعوة مبكرة:

وقد وُجهت للطنطاوي دعوة مبكرة لدخول القضاء حين كان معلمًا خارج دمشق، يقول: (في تلك الأيام، وأنا في تلك الشدّة وكل أملي أن أُنقَل إلى قرية هي أقرب إلى دمشق، قابلت في الترام سامي بك العظم مدير (أي: وكيل) وزارة العدل، وهو صديق أبي ومن إخوان خالي محبّ الدين ومن جماعة الشيخ طاهر الجزائري، وهو أكثر آل العظم تواضعًا وصفاء، فسألني عن حالي، فلما خبّرته بما ألقى من وزارة المعارف قال: دعهم وتعالَ إلينا، فإنَّ لديّ وظيفة شاغرة، قلت: وما الوظيفة؟ قال: وظيفة قاض؛ نحن بحاجة إلى قضاة من حملة شهادة الحقوق، ولم أعُد أفهم تمام الجملة، فقد فوجئت وأحسست ـ لما نشأنا عليه من التربية العثمانية ـ بالخجل، وشعرت ـ ممّا ضممت نفسي ـ أن بعضي يدخل في بعض، كنت أرى منصب القاضي كبيرًا جدًّا لا أملأ كرسيه، كنت أبصره عاليًا جدًّا لا أصل ولو وثبت إليه، وأخذت الكلمة على أنها كلمة مجاملة وتشجيع، مع أني علمت بعد تسع سنين، لما دخلت القضاء فعلًا، أنه كان يقول حقًّا وأن ما عرضه عليّ كان ممكنًا)[1]، واستمر الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في التعليم إلى أن أذن الله له بالتحول إلى سلك القضاء بعد هذه الدعوة بتسع سنين.

نسب عريق في القضاء:

على أن الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ لم يكن غريبًا عن القضاء، فقد كان

(١) الذكريات (٣/٣٦).

والده رئيس ديوان محكمة التمييز كما تقدَّم[١]، ووالد زوجته قاض، وهو الشيخ صلاح الدين الخطيب[٢]، وهو ابن عم والدته، وكان وزير العدل ـ حين عُين قاضيًا بعدُ ـ هو زكي الخطيب، ابن عم والدته كذلك[٣].

الطنطاوي المحامي:

أسلفت أنَّ الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ كان معلمًا في دير الزور عام ١٩٤٠م، وأنَّ الفرنسيين أوعزوا إلى رؤسائه أن لا يعود إلى دير الزور، ومُنح على إثر ذلك إجازة مرضية لهذا الغرض، وبقي في دمشق.

فلما آنس الشيخ علي الطنطاوي من نفسه هذا الفراغ المفروض عليه، انتسب إلى نقابة المحامين، فهو يحمل إجازة الحقوق، وكان النظام يلزمه بالتدرب لمدة سنتين في مكتب محاماة، فانتسب إلى أحد المكاتب، وحضر في هذه المدة محاكمة المتهمين بقتل السياسي الدكتور عبد الرحمن الشهبندر[٤]، ولكن الطنطاوي المحامي لم يرافع إلا في قضايا قليلة جدًّا، كذب عليه المدعي في أحدها، فبنى دفاعه على كلام المدعي الكاذب، فلما تبين كذبه امتلأ الشيخ الطنطاوي خجلًا من القاضي، لهذا ولغيره رأى أنه لا

---

(١) الذكريات (١٧٩/١).

(٢) الذكريات (١٥٣/٣)، (١٧٠/٤).

(٣) الذكريات (١٦٦/٤).

(٤) الذكريات (٢٦٢/٤).

يصلح للمحاماة[1].

المصادفة التي أدخلته القضاء:

يسوقها الشيخ ببيانه العذب قائلًا: (كنت أسكن في حيّ المهاجرين على سفح جبل قاسيون، وكنت تلك الليلة في سهرة في الشام.. جئت بعد انقضاء السهرة أريد أن أركب الترام ليصعد بي إلى بيتي في الجبل، فتأخّر، فوقفت في ساحة المرجة التي كانت تلتقي فيها خطوط الترام.. وطال وقوفي فمللتُ، وجعلت أنظر حولي فوجدت إعلانًا مهترئًا على عمود الكهرباء أمام بناية «العدلية» القديمة، فقرأتُه، فإذا هو دعوة لحَمَلَة إجازة الحقوق للدخول في القضاء، نظرت في التاريخ فرأيت أنه لم يبقَ على آخر موعد لتقديم الطلب إلّا يومان اثنان، فتركت الترام وأخذت عربة فذهبت إلى رفيقي محمد الجيرودي.. فطلبت منه الكتب والمراجع وسألته أن يدلّني على طريق الاستعداد لهذا الامتحان)[2].

الامتحان:

وأما موضوع الامتحان وفحواه فقد كانوا مطالبين بكل ما درسوه في كلية الحقوق، ومن ذلك مجلة الأحكام العدلية، وكانت هي القانون المدني الذي يُحكم به، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (وكان عليّ للدخول في هذه المسابقة أن أراجع «المجلّة» كلها، وعندي لها

---

(١) الذكريات (١٦٢/٤).

(٢) الذكريات (١٦٢/٤).

شروح كثيرة... وكان عليّ ـ ثانيًا ـ أن أؤدّي الامتحان في أصول المحاكمات الحقوقية... وكان عليّ ـ ثالثًا ـ أن أدرس قانون الجزاء (قانون العقوبات) وما طرأ عليه من تعديلات، وأن أدرس بعد ذلك أصول المرافعات الجزائية (أي: الجنائية)، ومجموعة أُخرى كبيرة من القوانين والنظم)[1].

وتواجه الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ مشكلة، وهي أنه لم يتم مدة التمرين في المحاماة، ولكنّ الوزارة تلغي هذا الشرط، ليتيسر له دخول المسابقة، ويتحدث الشيخ عن استعداده للامتحان في همة وعزيمة، فيقول: (ذهبت إلى بيتي وأغلقت عليَّ بابي، وانقطعت عن الناس تمامًا فلم أتصل بأحد، وكنت قد تزوّجتُ ووُلد لي، فحالت زوجتي بين الناس وبيني أن يشغلوني، فعكفت على هذه الكتب وهذه القوانين، وفرّغت عقلي ووقتي لها، فلم أشتغل بغيرها، حتّى إنني أحطت بموادّ «المجلّة» كلها حفظًا عن ظهر قلب... وبقوانين الأصول وقرار حقوق العائلة الذي كان قانون الأحوال الشخصية في تلك الأيام، وزدت على ذلك فبحثت فيه مادّةً مادةً وبيّنت من أين استُمِدّت موادّه، فما كان منها من المذهب الحنفي عرفته لأنني تفقّهت من صغري في المذهب الحنفي، وما كان مأخوذًا من المذهب المالكي ـ وهو كثير ـ سألت عنه)[2]، وأراد الله أن يؤجل الامتحان أكثر من مرة، مما أتاح للشيخ فرصة الاستعداد والمراجعة، ونجح ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في الامتحان وكان من الأوائل، وعُيِّن

---

(١) الذكريات (٤/١٦٤).

(٢) الذكريات (٤/١٦٤).

قاضيًا شرعيًّا في منطقة النبك[1].

التدرب على القضاء:

كان الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ ذا رأي وبصيرة، وكان يحب إتقان العمل المسند إليه، ولذلك لم يسارع إلى خوض العمل القضائي، ولم يركن إلى حصيلته الفقهية ورصيده العلمي، بل طلب مهلة للاطلاع والتمرس العملي على القضاء، وهو ما يُعرف لدينا في المملكة العربية السعودية (بالملازمة القضائية)، فيكون المعيّن في القضاء ملازمًا قضائيًّا لمدة عام أو أكثر، يرقب أعمال القضاة وأحكامهم ويأخذ عنهم، وتسند إليه بعض القضايا، فيُلمّ إجمالًا بعمل المحكمة، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (لم أسارع إلى استلام العمل بل طلبت من الوزارة أن تُمهِلني شهرًا، لا لألعب فيه وأستمتع ولا لأسافر وألهو، بل لأواظب في المحكمة الشرعية في دمشق حتّى أعرف المعاملات كلها: ابتداء من عقد النكاح وحصر الإرث وتنظيم الوصيّة، إلى الحكم في قضايا الإرْث والزواج والوقف...)[2]، ومكث الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ شهرًا في المحكمة الشرعية بدمشق، يقول: (لم أدع معاملة ولا قضية يمكن أن تَرِد على المحكمة إلّا بعد أن عرفت طريقة تقديمها وأصول النظر فيها؛ ذلك أنّ القاضي الذي يتسلم عمله وهو غير مطّلع على ذلك يتحكم فيه رئيس الكُتّاب ويصرّفه كما يشاء، وأنا لا أريد أن يتحكم بي من هو

---

(١) الذكريات (٤/١٦٥).

(٢) الذكريات (٤/١٦٦).

دوني، ولا أريد أن أشمخ بأنفي على من هو دوني)[1].

من شيوخه في القضاء:

ومن درَّبه على أمور القضاء بمحكمة دمشق: الأستاذ صبحي الصباغ والشيخ أنيس الملوحي[2].

وقد زان الشيخ تواضعٌ وحسن سؤال عاد عليه بأكبر النفع، فهو يقول: (ولا يمنعني من السؤال عما لا أعرف حياءٌ ولا كبر)[3]، ولذا لم ينقطع ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن طلب العلم وسؤال أهله حتى عندما بلغ في القضاء المراتب العالية، قال ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (لما كنت مستشارًا في محكمة النقض في سوريا ثم محكمة القاهرة أيام الوحدة؛ كنا في الجلسات التي تعقدها المحكمة في دمشق تعرض لنا مسألة فقهية، فأستأذن الرئيس بأن أهتف بالشيخ أبي اليسر، وكان مفتي الشام، فإذا سألته عنها أجابني فورًا ودلّني على المرجع، أو استمهل مدة لم تكن تزيد أبدًا عن ربع ساعة ودلّنا على الكتاب الذي نجدها فيه)[4].

الأسطواني:

ومن شيوخه الذين كان يرجع إليهم ويستضيء بآرائهم في القضاء؛ الشيخ المعمَّر عبد المحسن الأسطواني، وهو ممن ترجم

---

(١) المرجع السابق.

(٢) الذكريات (١٦٦/٤، ١٨٢).

(٣) من حديث النفس (ص٢٣٣).

(٤) الذكريات (٦٧/٧).

له في كتابه (رجال من التاريخ) وأطال في ترجمته، يقول ـ رحمه الله ـ: (لما تركت التعليم وانتظمت في سلك القضاء سنة ١٩٤٠م، وانتقلت بعد سنوات قاضيًا في محكمة دمشق الكبرى، كان الشيخ عبد المحسن كبير القضاة، وكان رئيس محكمة التمييز الشرعية، وكنا نرجع إليه إذا اعترضتنا معضلة، كنا جماعة من القضاة نتناقش في مسألة تتعلق بالنفقة، وكنت أعرف أنها في حاشية ابن عابدين، فرجعت إلى الحاشية فلم أجدها، وأصررت على أنها فيه، وأنكر زملائي أن تكون المسألة في الحاشية، فذهبنا إلى الشيخ عبد المحسن، وكانت المحكمة الشرعية ومحكمة التمييز في دار كبيرة من الدور الدمشقية الفخمة القديمة، وذلك قبل بناء القصر العدلي الذي جمع المحاكم كلها، فسمع مني وسمع منهم، وقال: الحق معك، ولكن لماذا لم تجدها وهذه الحاشية أمامك؟ فسكتُّ، قال: لأنها لم تُذكر في باب النفقة، ولكنها جاءت عرضًا في باب أدب القاضي)[1].

وظلَّ هذا الشيخ الجليل على رأس العمل إلى أن بلغ السنة الثالثة بعد المائة، وظل الشيخ علي الطنطاوي على صلة وثيقة به، يسأله ويستنير برأيه، يقول ـ رحمه الله ـ: (واختلفنا مرة في عدة المرأة التي يفرق القاضي بينها وبين زوجها بطلبها، هل تبدأ عدتها من تاريخ حكمه بالتفريق، أم من تاريخ تصديق محكمة التمييز؟ فقلت أنا: من تاريخ الحكم، لأن محكمة التمييز لا تنشئ طلاقًا جديدًا،

---

(١) رجال من التاريخ (ص٥١١).

ولكن تثبت الطلاق الأول، وقلت: نحتكم إلى الشيخ عبد المحسن، فقال قائل منا: إنه كبر، يشير إلى أنه ربما أثَّر الكبر على ذهنه، فأضعف ذاكرته وأفسد محاكمته، وكان عمره يومئذ مائة وإحدى عشرة سنة، فقلت: سترون، وغدونا إليه فعرفنا ودعانا بأسمائنا، ورحب بنا، فعرضنا عليه المسألة، فمال إلى قولي، وجعل يأتي بالدليل بعد الدليل من حفظه، ويدعو بالكتاب بعد الكتاب من مكتبته، فيقلب صفحات قليلات فلا يبطئ حتى يقع على المسألة فيعرضها علينا، ولما أردنا الانصراف قال: سأبعث إليكم غدًا مع الصغير بنصوص أُخرى، تدرون من هذا الصغير الذي سيبعث بها معه؟ هو ولده الأستاذ عبد اللطيف، المستشار معنا في محكمة النقض، وكان قد قارب الستين من العمر)[1].

عزيز الخاني:

ومن شيوخه الذين أفاد منهم في جمال الأخلاق وحسن التعامل؛ الشيخ عزيز الخاني، وكان القاضي الممتاز بدمشق، يقول عنه الشيخ الطنطاوي: (وكان القاضي الممتاز الشيخ عزيز الخاني - رَحِمَهُ اللَّهُ - قائمًا بهذا المنصب أحسن القيام وكان أهلًا له كل الأهلية، فهو في جمال طلعته وكمال خلقته وشدة هيبته وقدرته على مخالطة الكبار والصغار في تواضع لا يمسّه كِبر وعزّة لا يلامسها صَغار كان في هذا مفرَدًا في بابه، كان ليّنًا ولكن لينه لا يمنعه إن اقتضت الحال أن يكون أثبت في الحقّ من

(١) رجال من التاريخ (ص٥١٥).

الجبال)[1]، ويتحدَّث الطنطاوي عن لقائه الأول به فيقول: (إني أذكر يا سادة يوم سعيت إلى لقائه من عشر سنين أول ما وليت القضاء، أحييه تحية القاضي الصغير للقاضي الكبير، أمشي على تردد أخشى أن لا أصل إلى قلبه، وبيننا مسافة عشرين سنة من العمر، وبيننا مسافات في الدرجة وفي الزي، وكنت أصدق ما يقوله المراجعون أن دون المشايخ من الجد والصرامة وما لا أسميه، فلم أكد ألج الباب حتى أحسست بنفحة من لطفه وظرفه. . . وتلقاني بالتحية والتجلة ورفعني حتى صغرت في عين نفسي بمقدار ما كبر في عيني، وحدثني عن كتبي ومقالاتي وأبي وجدي، ولم تمض ربع ساعة حتى شعرت أني من حبي له حيال والد أو عم كريم، وكلما أوغلت في صحبته رأيت الدلائل الجدد على نبله، ورأيت أن ما بدأني به أول يوم يعاد كل يوم، حتى أني إذا قمت لحاجة أبى إلا أن يقف لي ويودعني، وإن رجعت بعد لحظة أبى إلا أن يقف لي ويستقبلني، ووجدت أن ما يصنعه بي يصنعه بالناس جميعًا، مع الموظفين والمراجعين والزائرين، ينادي كلًّا بأحب الأسماء إليه، ويزيل وحشته ويطرح كلفته ويتحمل غلظته، ويغتفر غلطته)[2].

عارف النكدي:

ومِمن تأثر به الشيخ علي الطنطاوي وحاول أن يترسم خطاه؛

(١) الذكريات (٣١/٨).

(٢) رجال من التاريخ (ص٤٦٥).

أستاذه عارف النكدي، الذي كان وكيلًا لوزارة العدل، وصار ـ حينًا ـ المفتش العام فيها، يقول عنه الطنطاوي: (كان أقوم وأعفّ وأحزم مَن عرفت من الموظفين، وقد حاول اثنان من تلاميذه اتِّباع سبيله واقتفاء أثره، فنجح الأول وهو أخي الحبيب نهاد القاسم وزير العدل في مصر والشام على عهد الوحدة، ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ والثاني كاتب هذه السطور.. كان المفتّش العامّ لوزارة العدل وكانت له طريقة في التفتيش يا ليت كل مفتّش يتبعها؛ لم يكن يعلن موعد قدومه فيُستعد له بسدّ الفتوق وإكمال النواقص وإخفاء العيوب، ولا يجيء بالطبل والزمر كسيارة الشرطة في الأفلام، تصفر من بعيد فيسمعها اللص فيهرب، بل كان إن أراد محكمة أتاها على غير موعد ومن غير ضجيج، يلبس لباس أهل البلد ثم يدخل في غمار الناس، يرى الأمور على حقيقتها، يسمع الكلام ويراقب الوقائع ويدوّن الملاحظات، ويكتب تقريره ويعرضه على القاضي ويدعه يقول قولته فيه، ثم ينظر، فما كان من نقص يمكن إتمامه أمهله حتى يتمّه ثم عاوده فجأة فرأى ما كان منه، وإن كان القاضي جاهلًا سبيل الحكم أو مائلًا مع الهوى تابعه حتى يخلّص القضاء منه)[1].

قضاة محكمة النقض:

وقد أتاحت للشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ منزلة أبيه وعمله بمحكمة النقض أن يلتقي في وقت مبكر من حياته بكبار القضاة ومقدميهم، فقد رسمت في ذاكرته الغضة ذكريات كثيرة

---

(١) الذكريات (٢/٨١).

عنها وعنهم، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (ولي عن محكمة النقض (التي كانت تُسمّى محكمة التمييز) ذكريات جمّة من قبل أن أكون فيها، ذلك أنَّ أبي كان رئيس ديوانها سنة ١٩١٨.. ولم يكن أبي معدودًا رسميًا في قضاة المحكمة، بل كان في رأس سلّم المساعدين القضائيين ودون مرتبة المستشارين)[١]، وعلى رأس هؤلاء القضاة الكبار الأستاذ مصباح محرم، يقول عنه الطنطاوي: (كان عالمًا في الحقوق، وكان مدرِّسًا في كليتها، يدرِّس مادة (الصكوك القضائية)، وله فيها كتاب وصل إلى أيدينا ممن كان قبلنا من الطلاب)[٢]، وكان يستلطف هذا التلميذ الصغير حين يزور المحكمة، ويقربه ويأنس به، يقول الطنطاوي: (وكنت أذهب من المدرسة أحيانًا إلى المحكمة لأرى أبي فأعود معه إلى الدار، فكان الرئيس يستدعيني إلى مكتبه ويسألني ويحاول أن يحدّثني، فكنت أتهيّبه أولًا فلا أتكلم، ثم لمّا طال العهد وتوالت الدعوات انطلق لساني.. فكان الرئيس يُسَرّ بي ويستنطقني، وكان يدعو أحيانًا بعض أعضاء المحكمة (الذين يُسمَّون اليوم بالمستشارين) ليستمعوا مني)[٣]، ومن هؤلاء الأعضاء: (العالم الأديب النبيل الشيخ مسعود الكواكبي الحلبي، الذي أحفظ له في نفسي أوفى حظ من الحب المقرون بالاحترام.. كان أول من جاء يعزّينا يوم مات أبي، وأذكر أنه سألني عن قريب لنا فقلت: إنه شقيق أبي من

(١) الذكريات (٣٦/٨).

(٢) الذكريات (٤٢/٨).

(٣) المرجع السابق.

الرضاعة، فقال لي مبتسمًا: لا يُقال: شقيقه من الرضاعة ولكن يُقال: أخوه! وكانت نصيحة لطيفة أُلقيَت بلهجة ناعمة، ولكنها حزّت في نفسي لأنني كنت ـ في تلك السنّ ـ أرى مثل هذه الغلطة تقع مني شيئًا كبيرًا)، ويثني عليه الطنطاوي قائلًا: (وكان الشيخ مسعود أحد الرجال الذين تركوا في نفسي أثرًا عميقًا... كان ممن له مع التضلع في الفقه وعلوم الدين قدم في الأدب راسخة، وقلم في الكتابة بليغ)[1].

واستمرت هذه الزيارات لمحكمة النقض، حتى بعد وفاة أبيه، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (لبثتُ أزور المحكمة بعد موت أبي بطلب من الرئيس مصباح بك ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ يحدّد لي الوقت الذي لا تكون فيه جلسات مذاكرة بين الأعضاء، فإذا جئت وجدت عنده الشيخ مسعودًا وبعض أعضاء المحكمة، فأسمع من الأحاديث وأتلقّى من النصائح، وأعرف من الرجال ما يكون لي كنزًا آخذ منه فلا يفنى، وممن عرفته في تلك الأيام من أعضاء المحكمة (أي: من مستشاريها) الشيخ علي عيّاد، وهو عالِم مغربي... ومنهم يوسف بك الحكيم، وكان كما أذكر الرئيس الثاني لمحكمة التمييز، أي: محكمة النقض، وقد عاش عمرًا طويلًا، وكنت أزوره في داره في ساحة النجمة في دمشق، وكان يذكر أبي ويثني عليه، وقد ولي وزارة العدل، ومنهم الأستاذ الشيخ سليمان الجوخدار، وقد سبق لي عنه في هذه الذكريات كلام طويل، وقد ولي الوزارة أيضًا وكان

(١) الذكريات (٨/٣٨).

من أقوى الوزراء)[١]، وقد تولى الشيخ الجوخدار القضاء في المدينة النبوية[٢]، وكانت له بصمة في حياة الشيخ علي الطنطاوي القضائية، وسيأتي بيان ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى[٣].

بناؤه القضائي وملكته الفقهية:

ألزم الشيخ علي الطنطاوي نفسه ببرنامج علمي رصين حين دخل القضاء، يقول ـ رحمه الله ـ: (تركت الأدب وأهله وجانبت كتبه، وعكفت عكوفًا كاملًا على كتب الفقه المذهبي وغير المذهبي، في مثل كتاب (إعلام الموقعين)، و(زاد المعاد)، و(فتح الباري)، و(كتاب الشوكاني)، و(سبل السلام)، والكتب التي تبحث في علم الخلاف، وهو ما يُسمى اليوم بالجامعات: الفقه المقارن)[٤].

اكتساب العلم:

وفي بداية عهده بالقضاء كتب الشيخ مقالة جميلة، بعنوان: (من التعليم إلى القضاء)، نُشرت عام ١٩٤١م، جاء فيها: (وأما اكتساب العلم فهو النعمة المفردة بين نقم القضاء المتعددة.. استفدت من القضاء الأنس بكتب الفقه، والاستمتاع بها مثل استمتاعي بكتب الأدب أو قريبًا منه، وعندي مجموعة منها صالحة، إذا أنا استمررت على النظر فيها رجوت أن أكون يومًا من الأيام من

---

(١) الذكريات (٨/٤٠).
(٢) رجال من التاريخ (ص٥٣٢)، وقد ترجم له ترجمة حافلة.
(٣) يُنظر: رجال من التاريخ (ص٥٣٤).
(٤) الذكريات (٥/١٤).

أوعية هذا العلم)[1].

اللبنة الأولى:

وأما الفقه الحنفي فهو اللبنة الأُولى في بنائه الفقهي، فهو يقول: (وأنا مذهبي في الأصل حنفي، نشأت عليه وتفقهت فيه، ولكن لا ألتزم به الآن التزامًا كاملًا، بل أتبع الدليل الأقوى من الكتاب والسُّنة، حين أتوثق من قوة الدليل)[2]، وقال ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (قرأت «مراقي الفلاح» في المدرسة، وكان مقرَّرًا على طلاب الثانوية، وقسمًا كبيرًا من «فتح القدير»، قرأته على أبي ثم على المفتي الفقيه الشيخ عطا الكَسْم مع تلاميذ أبي الذين انتقلوا إليه لما مات أبي، وكتبًا أُخرى على مشايخ أُخَر، وكتبًا قرأتها وحدي، ثم لما وليت القضاء عكفت على الفقه وانقطعت إليه حتى صار لي نوع إلمام بالفقه الحنفي والمعرفة بكتبه)[3]، ولما طبع الشيخ زهير الشاويش كتب المذهب الحنبلي أهداها إلى أستاذه[4] وصديقه الشيخ علي الطنطاوي، فأفاد منها، وقال عنها: (فألممت بذلك بالمذهب الحنبلي، لا أقول: إني صرت فقيهًا فيه ولكن أقول: إني أَنِست به ولم أعُد غريبًا عنه، وصرت أقلّده في بعض الأحكام،

---

(١) من حديث النفس (ص٢٣٣).

(٢) الذكريات (٢٧٦/٥).

(٣) الذكريات (٢٠٩/٨).

(٤) درّس الشيخ علي الطنطاوي الشيخ زهير الشاويش بمدرسة الميدان بدمشق، وقال عنه بعد: (كان أحد العشرة من أذكى الأذكياء الذين قابلتهم بحياتي)، الذكريات (٢٦٧/٣).

وكنت أعرف الشيخ عبد القادر بَدران ـ رحمه الله ـ فرجعت إلى كتابه «المدخل» فازددتُ معرفة بمذهب الإمام أحمد)[1]، وذكر الشيخ مراجعته لجملة من الكتب وأنسه بها، ومثل لبعضها بقوله: (ككتاب «المغني» لابن قُدامة الذي أحببته حتى لا أعدل الآن به كتابًا غيره، و «المجموع» للنووي، و«الفتاوى» لابن تيمية، وكتب علم الخلاف كبداية المجتهد، وكتب أحكام القرآن للجَصّاص ولابن العربي، وكتب فقه الحديث كسبل السلام ونيل الأوطار)[2]، ويقول: (جلّ انتفاعي كان بمجالسة العلماء والرجوع إلى الكتب، فما أسمعه منهم يُنقَش في ذهني فلا أنساه.. . وإن سمعت باسم كتاب أو قرأت شيئًا منقولًا عنه أو معزوًّا إليه بحثتُ عنه حتى وجدته فقرأته.. . واستفدت الفائدة الكبرى من مجموع الفتاوى لابن تيمية رحمه الله وجزاه خيرًا وجزى مَن جمعها ومن طبعها)[3]، وكان ـ رحمه الله ـ قد ألمّ بطرف صالح من الفقه في حداثة سنه، فها هو يذكر تلك الدروس الأُولى فيقول: (قرأت ما يُدعى اليوم بالأحوال الشخصية في كتب الفقه على أبي وأنا صغير مع تلاميذه الكبار.. . وقرأت على جماعة من المشايخ كشيخنا الشيخ أبي الخير الميداني وغيره رحمة الله عليهم جميعًا)[4].

(١) الذكريات (٨/٢٠٩).

(٢) الذكريات (٨/٢٠٩).

(٣) الذكريات (٧/١١١).

(٤) الذكريات (٧/١١٠).

أثر الدراسة النظامية:

وكان لدراسته النظامية أثر راسخ في تكوينه الفقهي، فقد درس (مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح) في مكتب عنبر المتقدم ذكره، وهو بمثابة المرحلة الثانوية، وفي مرحلة الكفاية كانت المناهج أعمق وأوسع، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (كان مقرَّرًا علينا كتاب «الأحكام الشرعية» لقدري باشا، الوزير المصري الفقيه المتمكّن، وهو كتاب جامع لأحكام الأحوال الشخصية في المذهب الحنفي، يأخذ بأصحّ الأقوال في المذهب.. وكان يدرّسه لنا الشيخ عبد القادر المبارك، وما عرفت بين أساتذتي في الدراسة وبين زملائي في التدريس أقدرَ منه على الشرح والإيضاح.. وكنا نرجع بعد الدرس وأحيانًا قبله إلى الشروح والحواشي، كحاشية ابن عابدين، والفتاوى الهندية العالِمْكيرية)[1]، وفي كلية الحقوق درس قرار حقوق العائلة، الذي أصدرته الدولة العثمانية عام ١٣٣٦هـ، وبنَت غالب أحكامه على اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ وهو القانون الذي كان معمولًا به في المحاكم الشرعية حتى صدر قانون الأحوال الشخصية الذي أعدَّه الشيخ نفسه عام ١٣٧٣هـ[2]، كما درس الطنطاوي الأحوال الشخصية لدى الشيخ أبي اليسر عابدين، وهو عالم ابن عالم، وعم أبيه هو صاحب حاشية ابن عابدين، قال الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (كان يُقرئنا الأحكامَ على

(١) الذكريات (١١١/٧).

(٢) الذكريات (١١٥/٧).

المذهب الحنفي من كتاب الأحكام الشرعية لقدري باشا، الذي ألّفه نحو سنة ١٣٢٨هـ، وصاغه على أسلوب القوانين، مادّة بعد مادّة، صياغة عربية صحيحة فصيحة.. . وضمّنها أصحَّ الأقوال في المذهب الحنفي، وكان الشيخ أبو اليسر مُحيطًا بالمذهب الحنفي إحاطة عجيبة مطّلعًا على كتبه كلها)[1].

مع أصول الفقه:

ولكن الشيخ يقرّ بأنه لم يتمكن من إتقان علم أصول الفقه لدى الشيخ أبي اليسر، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ عن سبب ذلك: (كان يختار لنا ونحن طلاب في كلية الحقوق نقولًا من أغرب كتب المذهب وأقلها ذيوعًا وأكثرها تعقيدًا.. . ولست أكتمكم أني خرجت من كلية الحقوق وأنا لم أستوعب علم الأصول، حتى قرأته في كتاب الشيخ محمد الخضري أولًا ثم في كتاب الشيخ عبد الوهاب خلّاف ثانيًا، ثم درسته على أستاذنا الأديب اللُّغوي الأستاذ سليم الجندي، ثم رأيت أنَّ أقرب الطرق إلى إتقان علم هو أن تعلّمه الطلاب، فجمعت في سنين متتاليات كثيرًا من مدرّسي الدِّين في المدارس الرسمية، وبينهم علماء أفاضل، فدرسته معهم ووزعنا كتبه بيننا حتى وفق الله ففهمته)[2]، ويذكر الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ أنَّ أستاذه سليم الجندي هو الذي ضوّأ له طريق أصول الفقه وجرأه على سلوكه، ثم أدمن النظر في كتب الأصول، فقال: (من هذه الكتب فهمت أصول

(١) الذكريات (١١٤/٧).
(٢) الذكريات (١١٤/٧).

الفقه، ثم ألِفته، ثم إني ـ كما أظن ـ أتقنته)[1].

وقد أفاد الشيخ من إحاطته بهذا العلم الجليل؛ علم أصول الفقه، في عمله القضائي، وكان له خير مُعين وأطيب مَعين في دراسة القضايا إبان عمله في محكمة النقض، وفي التعامل مع النصوص الشرعية والقانونية[2].

ولم يقف الأمر بالشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ عند إتقان فن أصول الفقه، بل برع فيه وتمكن، وأقام درسًا أسبوعيًّا فيه، كان يحضره وجوه العلماء في دمشق، يقول تلميذه الشيخ د. محمد بن لطفي الصباغ: (كنت أحضر درسه الأسبوعيّ في أصول الفقه، وكان يحضره ناس كبار، من أمثال الدكتور أحمد حمدي الخياط، والشيخ ناصر الدين الألباني، والأستاذ عبد الرحمن الباني، والدكتور محمد هيثم الخياط، وآخرون)[3]، وبمناسبة الحديث عن الصبّاغ، فإنَّ المطالع لمقدمة الطنطاوي على كتابه «لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير» ليلحظ رسوخًا في العلم، واطلاعًا واسعًا على كتب علوم القرآن المتقدمة والمتأخرة، مع أنه كتبها ـ كما يبدو ـ عفو الخاطر وعلى البديهة[4].

---

(١) الذكريات (١٦٨/٢).
(٢) فتاوى علي الطنطاوي (١١٣).
(٣) مجلة الأدب الإسلامي، العدد (٣٤)، ١٤٢٣هـ، من مقال له بعنوان: خواطر من أستاذنا الطنطاوي.
(٤) وهذه المقدمة مطبوعة ضمن مقدمات الشيخ علي الطنطاوي (ص٢١٢).

من دروس كلية الحقوق:

ومن أساتذته بكلية الحقوق سعيد المحاسني، وهو ممن تركوا أثرًا بالغًا في شخصيته القضائية، ويعده الطنطاوي من العلماء، ويثني عليه قائلًا: (أقدر وأعلم وأذكى محام مدني شرعي عرفته على طول ما أمضيت من عمري في المحاكم، وما رأيت من البلدان)[1]، ويقول عنه: (هو أقدر محامٍ عرفتُه في الشام ومصر في الدعاوى المدنية، نشأ طالب علم على طريقة المشايخ ثم درس الحقوق في إسطنبول وأخذ الشهادة منها. . كان يدرّسنا «المجلة»، وهي المادة الأساسية في كلية الحقوق)[2]، وكان درس هذا الأستاذ أشبه بتطبيق عملي، إذ كان درسه: (فياضًا بالفوائد، لا سيما حين يحدث الطلاب عن بعض ما مر به في قضاياه التي كان يرافع فيها)[3].

ومن المناهج التي درَسها في كلية الحقوق: الحقوق الأساسية (الدستورية)، والحقوق الدولية العامّة، والحقوق الدولية الخاصّة، والمجلّة (وهي القانون المدني)، والقانون المدني الفرنسي، والحقوق الإدارية، وأصول المحاكمات الإدارية، والحقوق الجزائية (الجنائية) وأصول المحاكمات الجزائية، والقانون الروماني، وأحكام الزواج، والوصايا، والفرائض، وأحكام الأوقاف، وأحكام الأراضي، والأساليب

---

(١) رجال من التاريخ (ص٥١٦).

(٢) الذكريات (١٦٩/٢).

(٣) الذكريات (١٧٠/٢).

الحقوقية، وأصول الفقه[1].

الفقه الإسلامي والفقه الروماني:

ولأن الشيء بالشيء يذكر، وقد ذُكر الفقه الروماني، وعلى طريقة الشيخ علي الطنطاوي في الاستطراد، فقد ثارت على صفحات مجلة الرسالة[2] معركة كان الطنطاوي أحد فرسانها، وكان ميدان المعركة: هل تأثر الفقه الإسلامي بالفقه الروماني؟ وفي هذه المعركة كشف الطنطاوي عن غيرة على الشريعة، مع عمق في النظر، ببيان رشيق، وأسلوب أنيق، نفى به هذه التهمة الجائرة، وبيَّن زيفها وبطلانها.

القاضي الشرعي والقاضي المدني:

ولأنّ القاضي الشرعي في الشام يشترط فيه أن يحمل شهادة الحقوق؛ فلم يكن هناك كبير فرق بينه وبين القاضي المدني، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (كان القاضي الشرعي يومئذ في مصر يختلف وضعه عن القاضي المدني؛ لأنه متخرّج في الأزهر والقاضي المدني في كلّية الحقوق، ولأنه لا اطّلاع له على القوانين الأجنبية واللُّغة الأجنبية، أما الوضع عندنا في الشام فعلى غير ذلك؛ إذ كان كل من القاضي المدني والقاضي الشرعي يُشترط فيه أن يكون حاملًا إجازة الحقوق،

(١) الذكريات (١٦٦/٢).

(٢) مجلة الرسالة، المجلد الثالث١، العدد ٩١، ص٤٩٩، والمجلد الثالث، العدد ١١٠، ص١٣٠٩، وما بينهما.

ولا يحملها إلّا من أكمل الدراسة الثانوية ونال شهادتها، ولا يكملها وينال شهادتها إلّا من عرف لغة أجنبية وأتقنها، فلم يكن في الحقيقة فرق كبير في سوريا بين القاضي الشرعي والقاضي المدني، لذلك كان من المألوف عندنا أن يُنتدب القاضي الشرعي للقيام بعمل حاكم الصلح (أي: القاضي الجزائي) وأن يكون عضوًا في محكمة البداية (المحكمة الكبرى) أو مستشارًا في محكمة الاستئناف)[1].

اللغة في خدمة القضاء:

أفاد الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ من ملكته الأدبية اللُّغوية في بناء الملكة الفقهية، وكان قد حمل في صدر شبابه على طريقة بعض المشايخ في تلقين العلم، وكان تركيزه على الأسلوب واللُّغة أكثر، وقارن بين كتب الفقه والأصول المتقدمة، وبين كتب المتأخرين، من جهة البيان والبلاغة[2]، ومن الطريف ـ في هذا السياق ـ قوله: (كنت قبل أن أليَ القضاء وبعد أن أنهيت عهد الطلب وأيام الدراسة، كنت عاكفًا على كتب الأدب والتاريخ، قلّما أنظر في كتاب فقه أو أصول إلّا إن احتجت إلى مراجعة مسألة أو تحقيقها، ولكني كنت على ذلك أقرأ في اليوم عشرين أو ثلاثين صفحة من مثل كتاب «الخراج» لأبي يوسف أو كتاب «الأم» للشافعي أو «المبسوط» للسَّرَخْسي، لا لاستيعاب ما فيه ولكن إعجابًا بأسلوبه واستئناسًا ببلاغة عبارته

---

(١) الذكريات (٤/١٦٥).

(٢) يُنظر: الذكريات (٢/٤٣).

وسلامة لغته)[1]، وسنرى هذا الأثر في صياغته القضائية، واستحداثه لصيغ جديدة للوثائق تجمع بين سلامة اللُّغة ووضوح المعنى مع الإيجاز، سار عليها مَنْ بعده من القضاة[2].

محاضرة متينة:

وحين كان قاضيًا في (النبك)، ألقى محاضرة متينة في جمعية التمدن الإسلامي، كان موضوعها: (ماضي القضاء وحاضره)[3]، يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (تعبت عليها جدًّا وراجعت كتبًا كثيرة جدًّا، حتّى استخرجت قواعد أصول المرافعات من كتب الفقه الإسلامي، وكان يمكن أن يكون منها كتاب جامع لولا أني أهملتها حتّى اختلطَت أصولها وضاع أكثرها، وما أكثر ما أضعت من أمثالها، وحضر إلقاءها الوزيران: الوزير المستقيل زكي الخطيب والوزير الجديد راغب الكيخيا، وحضرها كبار القضاة منهم حَمي (أي: والد زوجتي) القاضي صلاح الدين الخطيب، أعجبَت المحاضرةُ السامعين وقام الوزيران فأثنيا عليها واحدًا بعد واحد، ونشأت على إثْرِها صلة بيني وبين الوزير الجديد راغب بك، حتّى إنه عمل على إذاعة هذه المحاضرة من الإذاعة مجزّأة كلّ أسبوع، فكان كل أسبوع يرسل إليّ سيارة الوزارة لتأتي بي

---

(١) الذكريات (٢٧٩/٤).

(٢) المرجع السابق.

(٣) وبعضها منشور ضمن كتابه (فكر ومباحث) بعنوان: القضاء في الإسلام، وفيها مادة جيدة، ومثلها مقدمته لكتابه (القاضي شريك).

من النبك إلى دمشق لألقي قسمًا منها)[1].

تجليات النبوغ:

شهد شيوخ الطنطاوي له بالنبوغ، فقد وصفه شيخه العلامة محمد بهجة البيطار بـ (نابغة الشام)[2]، والعجيب أنَّ الطنطاوي حينها لم يكن جاوز الثلاثين من عمره، وأثنى عليه أستاذه العلَّامة محمد كرد علي، ووصفه بالعلم والفقه وعدّه من الطراز الأول[3].

وقد تجلَّى هذا الرسوخ الفقهي لدى الشيخ علي الطنطاوي في مشروع قانون الأحوال الشخصية الذي أعدَّه بتكليف من وزارة العدل السورية، وانتدب من أجله إلى مصر، وكان أول قانون جامع للأحوال الشخصية في البلاد العربية، صدر سنة (١٩٥٣م/١٣٧٢هـ)[4]، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

يقول تلميذه د. محمد لطفي الصباغ: (درس الأستاذ الطنطاوي العلوم الشرعية واللُّغوية على كبار علماء بلده دمشق، وكان لجِدِّه في الدراسة، وذكائه النادر أثر في حصوله على الملكة الفقهية، وكان لمعرفته أحوال الناس والأوضاع الجديدة التي قامت في حياة الناس أثر كبير في عرضه مسائل الفقه بأسلوب سهل ميسِّر،

---

(١) الذكريات (٤/ ١٧٠).
(٢) في مقالة له بمجلة الرسالة، السنة السابعة، المجلد الثاني (ص١٥٨٧)، العدد ٣١٩، الاثنين ٢٨ جمادى الآخرة، ١٣٥٨هـ.
(٣) المذكرات (٢/ ٥٩٥).
(٤) يُنظر: الذكريات (٧/ ١٠٩).

ولم يكن متعصبًا لمذهبه الحنفي كما كان شأن معظم العلماء من أساتذته وأقرانه، بل كان يأخذ بما يراه أقرب إلى الدليل، وكان أحيانًا يتوقف في المسألة، ويقول: أنا في هذه المسألة متوقف، ولا شك في أن توقفه هذا كان من الورع ومن صميم سجايا العالم)[١].

ومن اطَّلع على فتاواه وجد نفَسًا فقهيًا فريدًا، وفهمًا عميقًا يسوقه بأسلوب سهل وبيان واضح، وقد جُمعت وطبعت بعد أن جاوز السبعين[٢].

روح المتعلم:

ومما يميز الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أنه أبدًا يحمل روح المتعلم المحب للمعرفة، وكثيرًا ما يطلب في فتاواه أن يُسدد إذا أخطأ، وأن يُرد عليه إذا جانب الصواب، ولا يمنعه علو كعبه ورسوخ قدمه في العلم من قبول التصحيح وإن جاءه من طالب صغير، وهو أواب إلى الحق، سريع الفيئة إذا نُبّه، وخير شاهد على ذلك هذا الموقف، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (وقد وقع لي في أول قدومي مكة أن جاء ذِكر حكم فقهي في مسألة من المسائل في مذهب الإمام أحمد، فذكرت ما أعرفه، فقال لي طالب من الطلاب: إنَّ الحكم في المذهب على غير هذا، فقلت له: درستَ الفقه في المدرسة المتوسطة ثم في

---

(١) مجلة الأدب الإسلامي، العدد (٣٤)، ١٤٢٣هـ، من مقال له بعنوان: خواطر من أستاذنا الطنطاوي.

(٢) جمعها حفيده الأستاذ مجاهد ديرانية بأمره وطبعت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ في دار المنارة بجدة، وقد جمع الجزء الثاني منها وطبعه بعد وفاة الشيخ.

الثانوية وأنت لم تتعلم بعد حكمَ هذه المسألة؟ وأطلتُ لساني عليه، وكان مهذَّبًا فسكتَ، فلما رُحت إلى الدار رجعت إلى كتب الفقه، فإذا الذي قاله هو الصواب، أفتدرون ماذا صنعت؟ جئت من الغد فقلت للطلاب: سمعتم بالأمس ما قلته لأخيكم هذا، وقد تبيّن لي أنَّ الحقّ معه وأنني أنا المخطئ، لذلك أعتذر إليه أمامكم، أعتذر إليه مرتين: مرة لأني خطّأته وهو المصيب، ومرة لأنني خالفت أخلاق العلماء فأطلت لساني عليه وظلمته بما أسأت به إليه، وقد كان درسًا عمليًا أفاد الطلاب أكثر مما تُفيدهم الدروس النظرية التي ألقيها عليهم)[١].

* * *

(١) الذكريات (٨/ ٢٤٠).

صراع نفسي على عتبة القضاء

لم تكن هذه الخطوة التي أقدم عليها الشيخ علي الطنطاوي هينة، فهو يعلم علم اليقين أنها قرار مصيريّ له تبعاته في الدنيا والآخرة، وقد اضطربت في نفسه الخواطر وتلجلجت في روحه الأفكار، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ مصوّرًا لنا جانبًا من هذه الحيرة: (كنت أنظر فأرى نفسي مسؤولًا عما أقضي فيه، والقضاء مَركب صعب، لذلك فرَّ منه كثير من كبار السلف وأبَوه واحتملوا في سبيل إبائهم الضرب والسجن والإيذاء، فإذا كان أبو حنيفة وكان سفيان الثوري وكان أمثالهما يهربون منه ويخافون أن يعجزوا عنه، فكيف أُقدم أنا مطمئنًّا عليه؟... ثم أرجع فأقول لنفسي: إذا فرّ الناس جميعًا من القضاء فمن يقوم به؟... إنَّ القضاء أعلى درجة استطاع البشر الارتقاء إليها؛ ارفعوا القضاء من تاريخ الإنسان يهبطْ إلى درك البهائم ويأكل القويُّ من بني آدم الضعيفَ، وإنَّ معنى الإنسانية وحقيقتها إنما تكون في الحياة المستقيمة الهادئة الآمنة، التي لا يطغى فيها أحدٌ على أحد، والتي تُصان فيها الحَيَوات والحرّيات وتُحفَظ الدماء والأعراض، ويتحقّق فيها التعاون على جلب المصالح ودرء المفاسد، ولا يكون ذلك كلّه إلّا بالقضاء، والقضاء

عند المسلمين أقوى الفرائض بعد الإيمان؛ إنه عبادة من العبادات، ففيه إظهار للعدل، وبالعدل قامت السماوات والأرض.. . إنَّ القضاء أول ما تَعقد عليه أمةٌ خناصرَها إذا عَدّت أمجادها ومفاخرها، وإذا استُدلّ بفرد على خلائق شعب كان القاضي العالِم العادل أكبرَ دليل على مكارم شعبه ونبل أمته، وإذا كان بين الشعوب اليوم من يفخر باستقلال قضائه وعزّته ومضائه.. . فالقضاء لا بدّ منه ولكنه امتحان صعب، والداخل إليه داخل على خطر، فقعدت أفكر: ما حُكم تَوَلّي القضاء في الشرع؟ رجعت إلى ما يقول الفقهاء فإذا خلاصة أقوالهم أنه إذا لم يكن في البلد إلّا واحد يقدر على تَوَلّي القضاء ـ علمًا منه بأحكامه واستقامة في سيرته ـ كان دخول القضاء بالنسبة إليه فرض عين، وإن كان في البلد اثنان فأكثر كلٌّ منهم يصلح له كان دخوله فرض كفاية عليهم، وإن كان رجل يصلح للقضاء وغيره أقلّ صلاحًا منه كان دخوله القضاء مندوبًا إليه، وإن كان صالحًا له وغيره أصلح كان دخوله مكروهًا، وإن كان يعلم من نفسه العجز عنه وقبل به كان آثمًا ظالمًا)[1].

وأما عن نفسه فهو يقول بعد توليه القضاء بوقت يسير: (وخلاصة القول: إن القضاء حمل ثقيل وهم طويل، ولو أنَّ الله أغناني عنه وكتب لي أن أعيش بقلمي ومؤلفاتي، أو لو أني رُزقت مرتبة أهل الورع، لما أقدمت عليه ولآثرت التعليم، فهو أسلم، ولكني وقعت، والله لا يكلف نفسًا إلا وسعها، وإن وسعي وغاية

(١) الذكريات (٤/٢٧٠).

جهدي العزم الصحيح وبالله التوفيق، على أن لا أحكم في قضية ما لم أعرف حكم الشرع فيها على مقدار طاقتي فأسير عليه، وأن لا أتعمد الزيغ والظلم تعمدًا، ولا أنوي الميل مع أحد الخصمين، وأن لا تأخذني في الحق رغبة صديق ولا رهبة ذي سلطان»[1].

* * *

(١) من حديث النفس (ص٢٣٤).

في محكمة النبك

بداية موفقة:

بعد أن أمضى الشيخ في محكمة دمشق شهرًا يتمرن على القضايا، ذهب إلى عمله في محكمة النبك، وكان ذلك في أواخر سنة ١٩٤١م، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في وصفها: (كانت بُلَيْدة أو قرية كبيرة، القديم منها قائم فوق الجبل والمدينة الجديدة ـ بشوارعها المستحدَثة ودورها الأنيقة ذات الواجهات الحجرية الجميلة والأقواس والأعمدة ـ في منبسط من الأرض حول هذا الجبل، وذلك كله قائم على ذروة من ذُرى لبنان الشرقية تعلو عن البحر أكثر من علوّ مصيف صوفر في لبنان، فاستأجرت أول دار على يمين الداخل على البلد من جهة الشام، ثم جاء أخي ناجي بعد ذلك بأمد طويل فصار قاضيًا فيها، فاستأجر آخر دار على يسار الخارج منها إلى حمص، فكان ذلك من عجيب المصادفات)[١].

(١) الذكريات (١٧٣/٤).

وكانت لعمله هناك بداية موفقة، وكان لها صدى طيب، وأثر جميل، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (كانت أول قضية قابلَتني قضية ضخمة جدًّا، إضبارتها تعدل في عدد صفحاتها جزأين من القاموس المحيط لا جزءًا واحدًا، وكان كبار المحامين يأتون من دمشق للنظر فيها، وكانت قضية إرث على مبلغ كبير، فتهيّبتها ولم أعرف من أين أبدأ النظر فيها، وبقيت ليالي أسهر عليها، أخشاها فلا أمدّ يدي إليها، ثم وجدت أنه لا بد من دراستها، فقرأت مئات من صفحاتها، ثم خطر لي خاطر هو أن أبدأ الدعوى من أولها، فقرأت الادّعاء فوجدت المدّعي يقول بأن القاضي حصر الإرث في فلان وفلان. . . إلخ، فأعطاه أكثر ممّا يستحقّ! رفعت يدي عن الأوراق متعجّبًا؛ إنها دعوى غير صحيحة، لأنَّ الدعوى الصحيحة هي التي يطلب فيها المدّعي طلبًا مشروعًا ليُحكَم له به على خصمه، وهذا لا يطلب شيئًا، لا يقول: أعطَوني أقل ممّا أستحقّ فأكملوا لي استحقاقي، بل يقول: إن الذي أخذتُه أكثر ممّا أستحقّ فأطلب تعديل الحكم، وعجبت كيف خفيَت هذه الحقيقة الظاهرة على مَن نظر في الدعوى قبلي من القضاة، بل كيف خفيَت على كبار المحامين الذين كانوا يأتون من دمشق إلى النبك، مسافة ثمانين كيلًا، ليحضروا الجلسة ويُدلوا بما لديهم من دفوع! وشككت في نفسي، فرجعت إلى قراءتها مرّة ثانية لعلي كنت مخطئًا، فوجدت بعد الإعادة والتكرار أنَّ الدعوى من الأصل غير صحيحة، أي: أنها عِمارة من عشرة أدوار أُقيمت على غير أساس! فأويت إلى فراشي مطمئنًا، ونمت مسرعًا على خلاف عادتي، لأنَّ الغالب عليّ أن أتقلب في الفراش، تتصادم الأفكار

في رأسي يضرب بعضها بعضًا فيوقظني من غفوتي، لكنني في تلك الليلة نمت وفكري مستريح، وأصبح الصباح وغدوت على المحكمة، وجاء المحامون الكِبار، ولا أحبّ أن أسمّيهم لأن منهم من مضى إلى رحمة الله ومنهم من صار متقاعدًا، والمحامون أمام القاضي الجديد كالطلّاب الكبار مع المعلّم الجديد: تكون معركة خفيّة بين الفريقَين، المحامون يريدون أن يعرفوا قوّة هذا القاضي من ضعفه، وعلمه من جهله، وحزمه من لينه، ففاجأتهم بقرار: «سُئل الطرفان عن كلامهما الأخير»، وهذا القرار إنما يكون بعد استيفاء المرافعات في آخر الدعوى ليُعلن بعده ختام المحاكمة ويصدر الحكم، فتعجّبوا، واعترضوا عليّ وتعالت أصواتهم، وحسبوا أنني قاضٍ ضعيف لا يدري ما يقول، ولكني أخذتهم بالحزم، وأفهمتهم أنَّ هذا قرار لا يجوز لهم الاعتراض عليه إلّا بعد ختام الدعوى واستئنافها أمام محكمة أعلى، فسكتوا على مَضَض ينتظرون ماذا سيكون مني، يتوقّعون أن يسمعوا قرارًا يتّخذونه نكتة بينهم، يتندّرون به على وزارة العدل التي تُقيم في القضاء مَن لا يعرف أصول القضاء، فإذا القرار: «لما كان الادّعاء مَنوطًا بالمصلحة، وكان المدّعي لا مصلحة له في هذا الادعاء ولا يطلب شيئًا لتحكم المحكمة له به، لذلك أُقرّر ردّ الدعوى (أي: رفضها) لِما ذكرت، حُكمًا قابلًا للتمييز (أي: لمراجعة محكمة النقض)»، انتهت المحاكمة، ونظرتُ إليهم فإذا هم مثل الذي يصحو من حلم عجيب، لقد تنبّهوا إلى أنهم كانوا يسيرون في طريق لا يوصل! ويضحكون من أنفسهم ويهنئونني على هذا القرار، وذهبوا فحدّثوا به في الأوساط القضائية في الشام، فكان ـ

والحمد لله ـ خير ابتداء لعملي في القضاء)[1].

مجلس نافع:

وجد الشيخ موظفي المحكمة يجتمعون كل ليلة عند قائم المقام، وهو بمثابة رئيس البلدة، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (ووجدت الأحاديث في هذه المجالس تافهة لا منفعة منها، بل لا متعة فيها، فأعرضت عنها، وانتقيت جماعة من الموظفين، على طريقة الشيخ سليمان الجوخَدار ـ الذي تقدّم الكلام عنه ـ وجعلنا نقرأ كتابًا ونتحدث حديثًا علميًّا، نحدّد موضوعه قبل الجلسة، وانضمّ إلينا جماعة من أفاضل أهل البلد)[2]، وكان من ثمرات هذا اللقاء أن عرف شابًا مباركًا، هو عبد الفتاح المالك، فكان يقضي بعض حوائج الشيخ، ويعينه على شؤون حياته، وقد صار فيما بعد من كبار موظفي الأوقاف، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وكان الشيخ عبد الفتاح هذا يلازمني ويكون معي دائمًا، وكنت أطمئنّ إليه وأُسَرّ بأسئلته وبما يخوض فيه من موضوعات علمية نافعة، وكان يعينني على ما لا أستطيع النهوض به من شؤون الحياة، لأنني عشت عمري كله وأنا لا أحسن بيعًا ولا شراء ولا أعرف كيف أخالط الناس وأداخلهم)[3].

وهذا المجلس المبارك الذي عقده الشيخ علي الطنطاوي هو

---

(١) الذكريات (١٦٧/٤).

(٢) الذكريات (١٦٩/٤)، ويُنظر: (٧٣/٨).

(٣) الذكريات (١٦٩/٤).

تجربة حية استفادها من شيخه سليمان الجوخدار المتقدم ذكره، حين كان الجوخدار قاضيًا، يقول الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (كان يجد الموظفين يسهرون كل ليلة عند قائم المقام، فيمضون الوقت كله في أحاديث تافهة، أو في اغتياب الناس، أو في الدس عليهم... فجعل يجمعهم على كتاب يقرؤونه أو درس يسمعونه، ثم اخترع طريقة جديدة، ما أظن أن أحدًا سبقه إليها، وهي أنه كان يعمد إلى الطبقة المتميزة من الموظفين ومن المتعلمين في البلد الذي ولي قضاءه، فإذا كانت جلسة اختار للجلسة التي بعدها موضوعًا من الموضوعات العلمية أو الفكرية أو الاجتماعية، ثم قال لهم: ليعد كل واحد منكم نفسه للكلام في هذا الموضوع في الجلسة المقبلة، ودلهم على المراجع في هذا الموضوع... ولقد جربت هذه الطريقة لما عينت في النبك سنة ١٩٤١ فوجدت فيها خيرًا كثيرًا)[١].

معركة إصلاحية مع حاكم الصلح:

كانت في النبك محكمتان: المحكمة الشرعية، ومحكمة الصلح (الجزائية)، وكان قاضي الصلح ـ آنذاك ـ رجلًا غير محمود السيرة، وكان للطنطاوي معه شأن، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (كان حاكم الصلح يومئذ رجلًا أعرفه من أيام المدرسة، كان سابقًا لي في الدراسة، وكان أكبر مني سنًّا وهو من أسرة كبيرة في الشام، ذكيّ من أذكى الأذكياء ولكنه كان يستعمل ذكاءه في الباطل، فلم يكن قاضيًا عادلًا بل كان مائلًا يميل مع مصلحته ويدور حيث دارَ

(١) رجال من التاريخ (ص٥٣٤).

القرش، فكانت الشكوى منه مستمرّة، يهمس بها الناس همسًا خوفًا منه ولا يقدرون على مجابهته بها، بل إنهم يَجْبُنون عن رفع شكواهم إلى الحكومة خوفًا من انتقامه، لقوّة شخصيته ومضاء عزيمته وشدّة ذكائه وكبر أسرته)[1]، ولم يكن للشيخ علي الطنطاوي عليه سلطان، ولكن حين توثقت صلته وتوطدت علاقته بوزير العدل إثر محاضرته التي ألقاها عن القضاء وشهدها وزير العدل، وحرص على إذاعتها؛ حينها رأى من واجبه أن يصنع شيئًا، قال ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وجدت من الأمانة أن أُعلِم الوزير بما عليه الحال في القضاء (قضاء النبك)، تخليصًا لذِمّتي لا قدحًا بزميلي ولا طعنًا به، وقد قلت له ذلك بعد تردّد طويل وبعد أن وزنت الأمرَين: (أمر السكوت وأمر الكلام) بميزان الشرع ثم بميزان العقل، فرجح عندي وجوب الكلام، ورجعت إلى مقرّ عملي)[2].

وكان الخلاف الخفيّ بين قاضي الشرع وقاضي الصلح قد بدت بوادره، وظهرت علائمه، ولكن قوّة الطنطاوي في الحق لم تدع لتلاعب قاضي الصلح مجالًا، يقول الشيخ: (وكان نزاعٌ بيني وبين حاكم الصلح على كاتب من كُتّاب المحكمة اسمه أحمد عبد المالك، هو يريد أن يأخذه إلى محكمته وأنا أريد أن أبقيه في محكمتي، وكان يتباهى أمام الناس بأن له سلطانًا في الحكومة فلا تَردّ له طلبًا، فجئت بقرار من نائب الجمهورية بإبقائه عندي فسعى

(١) الذكريات (٤/١٧٠).
(٢) الذكريات (٤/١٧١).

لإبطال هذا القرار، فجئت بقرار من النائب العامّ نفسه)[1]، ويؤتي سعي الشيخ ثماره، ولا يضيع حديثه مع الوزير هباء، إذ يقول: (ومرّت أيام وإذا بي أتلقى ليلًا برقية سرّية من راغب بك الكيخيا، لا تزال موجودة عندي بأصلها الرسمي وخاتمها، وفيها: «تَقرّر كفّ يد حاكم الصلح، تولّوا أنتم أمر المحكمتين، راغب الكيخيا»، ذهبت صباح اليوم التالي إلى محكمة الصلح فوجدت غرفة الحاكم مغلَقة، فقلت لرئيس الكُتّاب: افتحها، فتردّد وقال: إنه لا يستطيع حتّى يشرّف البك، فأريته البرقية، فاستخذى وفتح لي الغرفة، وقعدت على كرسي الحاكم)[2]، صارت مقاليد المحكمتين في يد الشيخ علي الطنطاوي، فشرع في إزالة ما علق بمحكمة الصلح من أوضار وفساد، وفي ذلك يقول: (وكان للحاكم وسطاء معروفون في البلد، أحدهم نائب المنطقة في المجلس النيابي وآخر من المحامين، يأخذون من الناس ويدفعون إليه، فلما دخل الأول ورآني تجمّدَت رجلاه فلم يتقدّم، وسأل الناسَ: ما الحكاية؟ فاستدعيتُه وقدّمت إليه كرسيًّا وقلت له: تفضّل، فقعد، ودعوت له بالقهوة، ثم سألت: هل لك يا أبا فلان عمل في المحكمة لأساعدك على إنجازه؟ قال: لا، قلت: هل يمكن إذن أن أعرف لماذا كان حضورك إليها؟ فلم يستطع الجواب، فقلت له بلطف: أرجو ألّا تفعل ذلك مرّة ثانية لأنني لا أفتح الباب إلّا لصاحب عمل، للمدّعي أو المدّعَى عليه أو للشهود في الدعوى، أو لمن له معاملة رسمية،

---

(١) الذكريات (١٧١/٤).

(٢) الذكريات (١٧١/٤).

ثم جاء المحامي الذي يعمل لحساب الحاكم فقلت له مثل ذلك، وأجّلت القضايا كلها حتّى أدرسها وعكفت عليها أنظر فيها، أميّز حقّها من باطلها، فلم تمضِ إلّا مُدّة يسيرة حتّى أدرك القريب والبعيد أن المحكمة قد نظفَت وخلَت بحمد الله من كل ما يخالف الشرع أو القانون، وانتفت منها الشفاعات والوساطات والرشوات)[1].

صيانة منصب القضاء:

يقول القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني ـ رحمه الله ـ:

يقولون لي فيك انقباضٌ وإنما
رأوا رجلًا عن موقف الذل أحجما
ولو أن أهل العلم صانوه صانهم
ولو عظّموه في النفوس لعَظَّما[2]

قال الطنطاويُّ عن هذه القصيدة: (ويا ليت كل عالم ينقش هذه الأبيات في صدر مجلسه، وعلى صفحة قلبه، ويجعلها دستوره في حياته، وإمامه في خلائقه)[3]، وكذلك صنع الشيخ ـ رحمه الله ـ،

(١) الذكريات (١٧١/٤)، ويُنظر: (٧٣/٨).
(٢) الأبيات مع ترجمته في معجم الأدباء (١٧٩٧/٤)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤٦٠/٣).
(٣) من غزل الفقهاء (ص١٧).

فقد ترجم هذه الأبيات في غير ما موقف، ومنها ما وقع له في قضاء النبك، مما هو من (تكاليف القضاء) كما يسميها الشيخ، ويقول عنها: (للقضاء منغصات، هي التكاليف الاجتماعية التي لا يكاد ينجو منها القاضي)[1]، قال ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (أراد رئيس الجمهورية، الشيخ تاج الدين الحَسَني، أن يجول جولة في سوريا، فبدأ بالنبك في طريقه إلى حمص فحماة فحلب، وأبلغَنا قائم المقام أنَّ علينا (أي: على الموظفين) أن يخرجوا إلى استقباله من الطريق العامّ (طريق حمص)، فأبَيت واعتصمت بمحكمتي، وكرهت أن أخرج، وصمدت لكل ضغط وُجِّه إليّ مع أنه خال زوجتي، شقيق أمها، وهو ابن شيخ مشايخنا الشيخ بدر الدين الحسني، كما أنني ـ كما سيأتي ـ كنت بعد هذا التاريخ بقليل قاضيًا في دوما، وكان قد استلم رئاسة الجمهورية شكري بك القوّتلي، وكان زعيمنا أيام النضال وأنا أحبّه وأحترمه، ولكنني امتنعت أيضًا عن الخروج لاستقباله بحجّة أنني عُيّنت قاضيًا ولم أُعيَّن رئيس تشريفات، وليس عليّ أن أستقبل رئيسًا ولا أن أودِّعه ولا أن أقوم على خدمته)[2].

•

وبعد ذلك بأعوام حين انتقل إلى دمشق، وكانت الوحدة بين مصر وسوريا، أرادوه على الخروج لاستقبال عبد الناصر، فأبى، ووجد لنفسه مخرجًا، قال ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (وكانوا يدعون المشايخ والقُضاة ووجوه الناس لمواقف الاستقبال والوداع حتى يأخذوا صورهم فينشروها في الجرائد، أمّا أنا فما استجبت لها، وهربت

---

(١) القاضي شريك (ص١٧).
(٢) الذكريات (٤/١٧٥).

منها وتمارضت حتى نجوت.. . لم أخرج لما كنت قاضيًا في القلمون في النبك لاستقبال الشيخ تاج.. . ولا لاستقبال شكري القوتلي، وهو زعيمنا أيام النضال وهو قائدنا في العمل للاستقلال، أفأخرج لاستقبال عبد الناصر؟)[1].

يوم الفقير:

ومن مآثر الشيخ وأعماله في النبك، سعيه وقيامه في ما سمي بـ (يوم الفقير)، حين اشتدت أزمة الحرب، واستحكم الغلاء، فخصصت الحكومة يومًا لإعانة الفقراء والتبرع لهم، وسمَّته (يوم الفقير)، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (أعجبَتني الفكرة، وكنت أخطب أحيانًا في المسجد خطبة الجمعة، فدعوت إلى الاهتمام بالفقير في هذا اليوم، ثم ألّفت لذلك ـ برأي قائم المقام ـ لجنة وحشدنا له من الطلّاب ومن شباب الأحياء أعدادًا كبيرة، فلما كان هذا اليوم اجتمعنا أولًا في شبه احتفال فألقيت فيه كلمة بدأتها بقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ۚ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾﴾[2]، ثم أقبل الناس يتبرّعون بما يقدرون عليه.. . ثم عملت شيئًا جديدًا، هو أننا جئنا بدوابّ وعربات صغيرة وضعنا فيها أكياسًا فارغة وسلالًا كبيرة، وبعثت مَن ينادي في الناس نداء يشبه ما يكون في العرضات الشعبية

---

(١) الذكريات (٥/٢٨٨).

(٢) سورة محمد: (٣٨).

في الشام: (هاتوا قمح هاتوا شعير.. هاتوا قليل هاتوا كثير... كله مليح للفقير.. كله عليه أجر كبير)، فأقبل الناس يُعطون من القمح ومن الشعير ومن الرز، بل ومن الثياب التي لا يحتاجون إليها، بل ومن الأواني البيتية ما جمع عندنا من ذلك مقدارًا وافرًا، ثم جئنا إلى قوائم كنّا قد أعددناها بأسماء الفقراء في البلد، فدعونا بهم وسلّمنا كُلًّا منهم نصيبه علنًا أمام الناس؛ فكان الجمع علنيًّا والتوزيع علنيًّا، وما كان من المَؤونة بعثنا به إلى بيوت المستحقّين وبعثنا معهم شهودًا يشهدون أنه وصل إليهم)[1].

وكان الشيخ يبتدع الطرق الجديدة للجمع لهذه اللجنة، ومن ذلك (مشروع الرغيف)، يقول عنه: (وهو مشروع سهل جمُّ الفوائد، خلاصته أن نأخذ من كل دار رغيفًا في اليوم، يسهل على المعطي إعطاؤه، ويعظم عند الآخذ نفعه)[2].

على أنَّ ذلك كله لم يكُ كافيًا ولا وافيًا لسد حاجة الفقراء، فبدا للشيخ رأي سديد، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (وجدت ذلك كله غير واف بحاجات الفقراء، فرجعت إلى أحكام الفقه الإسلامي، وفقهنا ذخر لا ينفد في كل باب من أبواب الإصلاح، فأوعزت إلى خطباء المساجد أن يبينوا للناس أحكام نفقات الأقارب، وأن يرشدوهم إلى الادّعاء بها، وتتابعت الدعاوى في المحكمة، وأُلزم غنيّ كل أسرة بفقيرها، فكان ذلك أجدى من كل ما كان من جمع

(١) الذكريات (١٧٥/٤).

(٢) فكر ومباحث (ص١٩٤)، ويُنظر: مقالات في كلمات (٢٣٩/٢).

التبرعات)[1]، ويقول: (هل تصدقون إذا قلت لكم: إنه لم يبق من الفقراء بلا نفقة إلا القليل، القليل الذين لا قريب لهم، وهؤلاء نفقتهم شرعًا على بيت المال، وتحقق نوع من التضامن الاجتماعي، تضامن بين الأسر ليس له نظير)[2].

بين إقرار العدل وتطبيق القانون:

تحت هذا العنوان تحدَّث الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في ذكرياته عن بعض الصعوبات التي اعترضته حال قيامه بعمل قاضي الصلح في النبك، وكان يرى أن (أصعب ما يعترض القاضي أن يرى العدالة في طريق، وأن يرى القانون في طريق آخر)[3].

ومن هذه القضايا التي أوقعته في حيرة؛ قضية التي يحكي قصتها بقوله: (كان الناس في الشام إذا اشتروا القمح وما يشبهه اشتروه بالمد، والمد مكيال معروف، فجاء القانون وألغى استعمال المكاييل القديمة وألزم الناس جميعًا بالمكاييل الأجنبية الجديدة، فالقياس بالمتر لا بالذراع، والوزن بالكيل (الكيلو) لا بالرطل، والمكيال باللتر لا بالصاع والمُدّ، وممّا وقع لي أني اشتريت قمحًا بالمد وحمله البيّاع إلى بيتي، فلما غدوت على المحكمة صبيحة اليوم التالي وجدت بين المخالفات التي عُرضت

---

(١) فكر ومباحث (ص١٧٥)، ويُنظر: نور وهداية (ص١٧٦).

(٢) مقالات في كلمات (٢/٢٤١)، ويُنظر: علماء ومفكرون عرفتهم (٣/٢٠٢).

(٣) الذكريات (٤/١٧٦).

عليّ في محكمة الصلح التي أتولّى الحكم فيها (إضافة إلى عملي الأصلي في المحكمة الشرعية)، وجدت بيّاعًا أُحيل عليها لمعاقبته على أنه اقتنى المد وباع به، فكيف أحاكمه على أمر جائز شرعًا ومستساغ عُرفًا، وأنا أعمله؟.. . وعُرض عليّ في ذلك اليوم جزّار ضبطوه يذبح في اليوم الذي مَنعت الحكومة الذبح فيه توفيرًا للّحم واجتنابًا للضائقة أيام الحرب.. . وأنا أعلم أنَّ طاعة وليّ الأمر في مثل هذا الموقف واجبة، إذا كان ولي الأمر منّا لا من غيرنا ولم يأمرنا ولم ينهَنا فيما يخالف شرع ربنا، فإذا منعَت الحكومة الذبح في بعض الأيام وجبَت طاعتها في هذا الأمر، ولكن الذي منع الذبح ليس منّا، ليس من المسلمين بل هو مستعمر دخيل علينا، وكلنا نشتري اللحم في يوم المنع لا نرى في ذلك بأسًا، بل ربما كان اللحم الذي اشتريته بالأمس من هذه الذبيحة عينها التي حاكموا الجزّار عليها، وجدت مخلصًا من هذا فيما يشبه الحِيَل الشرعية الجائزة.. . فلما وقف بين يديّ الذي ذبح في يوم المنع سألته: هل كان الحيوان مريضًا فاضطُررتَ إلى التعجيل بذبحه، أو هل وقع فانكسرت رجله فدفعك ذلك إلى ذبحه في هذا اليوم بالذات؟ فانتبه وكان ذكيًّا، فقال: نعم، وسألت الذي باع بالمد وضبطه الشرطة عنده في دكانه، قلت له: (ألقّنه حُجّته): هل كنت تستعمل المد على أنه آنية من الأواني، وهل استبقيته عندك لهذا الغرض بعد أن مُنع استعماله؟ فقال: نعم!.. . وأنا منعت العقوبة عن مرتكبي أمر يعتبره القانون ذنبًا، ولكنه ليس ذنبًا في نظر الشرع ولا في نظر العرف، وليس فيه مضرّة لأحد، وأنا أعمل مثله. فكيف أُعاقب رجلًا على عمل أنا أعمله والشرع لم يمنعه؟ وهل

أستحقّ أن أكون مع ذلك قاضيًا؟)[1].

قضية رأي عام:

ومن المواقف الصعبة التي عرضت له في محكمة النبك؛ قضية كانت لها أصداء لدى الإعلام، وتحركت فيها أقلام، وقام لها أقوام، وتدخلت فيها وزارة العدل، قال ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (وعُرضت عليّ في محكمة الصلح قضية عادية تافهة، ولكن الظروف كبّرَتها ونفخت فيها وجعلَت منها قضية مسلمين ونصارى.. . القضية أنه كان عندنا قانون من أيام العثمانيين، أنَّ مَن أفطر في شهر رمضان علنًا حُبس إلى نهاية الشهر، وقد رأيت مرة في النبك.. . رجلًا يدخن علنًا وهو قاعد في القهوة، لا يبالي شعور الناس ولا يحفل باعتراضهم، وقد كاد عمله يجرّ إلى فتنة، فأمرت بوقفه (أي: بإيقافه) وحكمت عليه بالسجن إلى نهاية شهر رمضان، واتّفق أن كان هذا الرجل غير مسلم، فتحرّكَت أقلام المتزلّفين إلى المستعمرين وانطلقَت ألسنة الحاقدين والناقمين، ووصل ذلك إلى وزارة العدل فسألَتني، وكان جوابي أنّ منع الإفطار علنًا في شهر رمضان ليس خاصًا بالمسلمين ولكنه عامّ لجميع السكان، لأنه من نوع الإخلال بالآداب العامّة)[2].

وقد كان هذا القانون حاجزًا للناس عن التهاون في أمر الفطر في رمضان، ولقصة الشيخ معه تتمة، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (ومرّت

---

(١) الذكريات (٤/١٧٧).

(٢) الذكريات (٤/١٧٩).

الأيام، وجاء انقلاب حسني الزعيم فألغى قانون الجزاء العثماني الذي كنّا نحكم به، وجاؤونا بقانون جديد مترجَم عن القوانين الأجنبية الوضعيّة، ولي مع هذا القانون شأن طويل؛ كتبت عنه وحوكمت أمام مجلس القضاء الأعلى وحُكم عليّ بعقوبة ماليّة.. . لما أُلغي قانون الجزاء وذهبَت معه هذه المادّة تجرّأ الناس على الفطر في رمضان، وظنّوا أنه لا عقوبة عليهم ولا أذى ينالهم، فاتخذَت محكمة النقض في الشام (محكمة التمييز) بهيئتها العامّة قرارًا باعتبار هذا الإفطار العلني مُخِلًا بالآداب العامّة ومزعجًا للهيئة الاجتماعية، ومستحقًّا للعقوبة، وقرار الهيئة العامّة لمحكمة التمييز ليست له قوّة القانون ولكنّ له أثرًا في حكم القُضاة)[1].

فطنة القاضي تلم شمل أسرة:

وهذا موقف عجيب وقصة تذكرنا بأخبار القاضي إياس في الفطنة والذكاء، وفق الله فيها الطنطاوي للجمع بين زوجين متنافرين، بألطف سبيل، وأجمل أسلوب، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (نساء النبك متحجّبات الحجاب الكامل، لكنهن يكشفن الوجوه والأيدي على عادة الفلّاحين عامّة في ديار الشام وعادة البدو في ضواحيها وفي باديتها، فجاءتني مرّة امرأة شابّة حسناء حديثة عهد بالزواج تطلب الطلاق من زوجها، ونظرت فإذا هو شابّ جميل الصورة مكتمل الشباب لا يُشتكى منه شيء، فسألتها عن سبب طلبها الطلاق فلم تأتِ بسبب واضح، فشممت منه ريحًا مؤذية، وكان

(١) الذكريات (١٧٩/٤).

جزّارًا جاء المحكمة بثياب العمل، فأجّلت الدعوى وصرفت المرأة، واستبقيت الرجل واستدنيتُه ونصحتُه بأن يذهب إلى داره فيغتسل ويبدّل ثيابه ثم يقصد حلّاقًا يأخذ من شعره، ففعل فعاد شخصًا جديدًا، فلما جاءا من الغد للنظر في الدعوى سألتها: ماذا تقولين؟ قالت: لقد أسقطت الدعوى، وليس هذا العمل من اختراعي أنا ولكنه تقليد للرجل العظيم الذي سمّاه الرسول عليه الصلاة والسلام «عبقريًّا»، وهو عمر بن الخطاب في قصّة مماثلة لهذه القصّة ترونها في كتب التاريخ وفي كتابي «أخبار عمر»)[1].

قضية زوج منحرف:

ومن القضايا الزوجية العجيبة التي مرَّت بالشيخ في محكمة النبك، هذه القضية التي يسوق حديثها قائلًا: (عندنا سكان منطقتين عُرف نساؤهما بالجمال: منطقة القَلَمون (أي: النَّبْك ويَبْرود) ومنطقة الجولان فكّ الله إسارها، لا سيما القرى المنثورة على سفوح جبل الشيخ، ونساء المنطقتين كنساء البدو عندنا، وأكثر الفلّاحات لا يسترن وجوههن، مع أن كشف الوجه إن جرّ إلى فتنة بالمرأة أو عليها فقد وجب عليها ستره، فجاءتني مرة بنتٌ لم تبلغ العشرين تدّعي على زوجها، لمّا دخلَت المحكمة ثبتَت عليها أنظار الحاضرين من محامين ومتقاضين، وتركوا كلهم ما كان بأيديهم من الأوراق وعلقت عيونهم بها فلم يستطيعوا أن يرفعوها عنها، جمال ينضح صحّة وطهرًا وينشر حوله كهرباء وسحرًا، لو أنَّ صاحبته

(١) الذكريات (١٧٩/٤)، ويُنظر: مقالات في كلمات (١٠١/١).

هبطَت إلى الدرك الأدنى الذي فيه مسابقات الجمال ـ أعاذها الله وأعاذ نساء المسلمين منها ـ لو فعلت لانتُخبت ملكة جمال العالَم بالإجماع، وكان معها زوجها، وهو شابّ بادي القوة مستكمل الشباب، إن جمعت هي الجمال الأنثوي فقد أوتي كل جمال الرجال، فلما سألتها عن دعواها تردّدَت واستحيَت، فقرّرتُ جعل المحاكمة سرّية ولم أُبقِ في القاعة إلا الطرفين والشهود والمحامين، وأعدت سؤالها، فأجابت بصوت خافت على استحياء بهذه العبارة النظيفة الألفاظ المهذّبة الحواشي، قالت: إنها متزوجة من أربعة أشهر وزوجها لم يرفع لها ذيل ثوب! فذكّرني أدبها بالتي جاءت رسول الله عليه الصلاة والسلام تشتكي مثل شكواها بكناية مثل كنايتها، قالت: يا رسول الله إن الذي معه كهدبة الثوب، ونحن في مثل هذه الدعاوى نُحيل الأمر على الطبيب الشرعي.. . فكانت نتيجة خبرته أنَّ الرجل لا يصلح للنساء، لا لضعف فيه بل لأنه في مطلع بلوغه كان في الحقل، وكان «يقارب» ما يجد أمامه من الحيوانات، فألِفَت ذلك نفسُه، وصارت أنثى الدوابّ تثيره وهذه البنت التي كادت تفتن كل من في المحكمة لا تحرّك منه ساكنًا! وانتهت الدعوى بالتفريق بينهما)[(١)].

امتحان أخلاقي مع صديق أبيه:

عُرضت على الشيخ الطنطاوي في المحكمة الشرعية بالنبك قضية وصاية في إرث كبير، وكان في هذه القرى أُسر لها وجاهة تتنازع

(١) الذكريات (٢١/٧).

فيما بينها على الرياسة والنفوذ، وفي النبك كانت أُسرتان بينهما منافسة ونزاع، فخشي الشيخ أن يولي على القاصرة وصيًّا من إحدى الأسرتين فيضيع حقها، فولى رجلًا ثقة من أهل الشام، من أقرب أصدقاء والده، يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (تردّدت أولًا في تعيينه وصيًّا، وخفت أن أكون قد آثرت صديقًا لأبي فأحيد بذلك عن الحقّ، فاستشرت من أثق بدينه وخبرته بالناس وبالحياة فأشاروا به وبناس من أمثاله، فولّيتُه الوصاية وكلّفته بأعمال كثيرة يستخرج بها حقّ البنت ويخلّص مالها من القضايا المتشابكة، أي: أنني ولّيته ولاية مشروطة، وجعلت له أجرًا على هذه الولاية وأمهلته مُدّة محدودة لينجز هذه الأعمال، فانقضت المدّة فلم يصنع مما كُلِّف به إلّا القليل، فواجهت امتحانًا: هل أراعيه لفضله علينا بعد وفاة أبي ولصلته به وصداقته له، أم أُقيم ميزان الحقّ عليه كما أُقيمه على غيره؟ لقد أَرِقت ليالي أفكّر، وحاولت أن أستحثّ هِمّته ليصنع شيئًا وينجز ما كُلِّف بإنجازه فوجدت أنه لا يقدر على ذلك، فطلبت إليه أن يُعيد ما كان قد أخذه من الأجرة، فوعد بذلك، وهو رجل ثقة أمين، ولكنه تأخّر عن السداد فلم يكن مني إلّا أن بلّغتُه العزل وسلكت معه الطرق القانونية. . ولم يقع منه في هذه الوصاية خيانة (معاذ الله) ولا تقصير متعمّد، ولكنه عَجْزٌ منه وسوء تقدير مني لما ظننت أنه في شيخوخته يقدر على ما كُلِّف به، وانقضت القضية بحمد الله بسلام، لم أؤذِ الرجل في شعوره وحفظت له كرامته، ولم أضيّع ذرة من حقّ القاصرة، وذلك من توفيق الله فله الحمد عليه)[1].

(١) الذكريات (١٨١/٤).

إزالة منكر:

للشيخ علي الطنطاوي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في هذا الميدان قصص وأخبار، وحوادث ومواقف، تشهد له بالغيرة على الحرمات، والقوة في الحق، والثبات رغم كثرة الباطل وإرجاف أهله، ومن هذه الأخبار ما يرويه بقوله: (كنّا في أيام الجامعة وحين تُستحَبّ الراحة نذهب إلى يَبْرود، ويبرود قريبة من النبك، وهي أجمل منظرًا وأكثر ينابيع وعيونًا، وكان فيها متنزّه يُسمّى قرينة يؤمّه الناس، فذهبت في آخر أيامي في النبك إليه فوجدت مستأجر القهوة فيه (وكان قديمًا من تلاميذي، وهو من أُسرة مشايخ صالحين) وجدته يقدّم فيها الخمر، فدعوتُه ونصحته، فقال: إن لديه رخصة من الحكومة، فبيّنت له أن حكومات الأرض جميعًا لا تملك أن ترخّص في أمر حرّمه الله ومنعه، فلم يسمع، فأثرت الخطباء وراجعت المسؤولين حتّى أزلت هذا المنكر وطردت المستأجر)[١]، وسوف يأتي الحديث - إن شاء الله تعالى - عن قصته مع رقص السماح عندما كان القاضي الممتاز بدمشق.

* * *

(١) الذكريات (١٨١/٤).

في محكمة دوما

في محكمة دوما:

بعد أن أمضى الشيخ في قضاء النبك عامًا إلا قليلًا، فارقها إلى محكمة دوما، وفي قلبه منها أجمل ذكرى، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (تركت النبك وقد حملت منها طاقة من أجمل ذكرياتي، وقضيت فيها أيامًا من أحلى أيام حياتي، وأخذت منها دروسًا نفعتني في عملي)[1]، وهذا الانتقال كان عن رغبة من الشيخ، واقتراح منه، قال ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (بقيت في النبك أقلّ من أحد عشر شهرًا، ثم كانت تنقّلات في وزارة العدل بين القُضاة، فاستدعاني الوزير راغب بك الكيخيا رحمة الله عليه وسألني: إلى أين تحبّ أن تنتقل؟ وكان قاضي دوما الذي درّبني على أمور القضاء، الصديق الشيخ أنيس الملوحي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ قد نُقل من دوما إلى حماة، فاقترحت أن أُنقل أنا إلى دوما وأن يُنقل أخونا الشيخ مرشد عابدين (وهو شقيق شيخنا الطبيب المفتي الشيخ أبي اليسر عابدين، وهما ولدا الشيخ أبي

---

(١) الذكريات (١٩٥/٤).

الخير عابدين مفتي الشام الذي كان أبي أمينًا للفتوى عنده) إلى مكاني، وتمّت هذه التشكيلات وصدر بها المرسوم الجمهوري فانتقلت إلى دوما)[١].

وبانتقال الشيخ إلى محكمة دوما اقترب إلى مسقط رأسه ومهوى فؤاده دمشق، لأنَّ (الموظف الذي ينقل إلى دوما إنما يُنقل إلى دمشق، لأنَّ دوما حي من أحياء دمشق)[٢]، ودوما بلدة جميلة، وطريقها أجمل، يقول عنها الطنطاوي: (ودوما تُعَدّ حيًّا من أحياء الشام، كان يصل بينها وبين الشام على أيامي فيها خطّ ترام طوله ثلاثة عشر كيلًا (كيلومترًا) يقطع الطريق إليها في ساعة، أما السيارات فتقطعه بأقل من ثلث هذا الوقت، ولكن الترام أكثر راحة وأجمل منظرًا لأنه يخترق الغوطة كلها، يمرّ بقُراها وبساتينها)[٣].

سقطت عن الشيخ مشقة البعد عن دمشق، ولكن حلَّت محلَّها مشقة الطريق اليومي، يقول في وصف ذلك: (كنت أنام في بيتي في دمشق، أغدو على المحكمة صباحًا وأروح منها ظهرًا، ولكنني أقضي على الطريق إليها مثل الذي تُمضيه الطيارة اليوم ما بين جدّة والقاهرة أو جدّة وعمان؛ ذلك أننا كنّا في أيام الحرب في شدّتها وفي عضّتها، المواصلات صعبة ووسائلها قليلة، فكنت أنزل من داري في الجادة السادسة إلى حيث يمشي الترام في الجادة الأُولى فأنتظره حتّى يجيء، وأزاحم أو أطلب أول الخطّ قبل أن يمتلئ

(١) الذكريات (٤/١٨٢).
(٢) الذكريات (٤/١٩٥).
(٣) الذكريات (٤/١٨٣).

لأجد لي مكانًا، فإذا وصلت إلى ساحة المرجة أكون قد أضعت أكثر من نصف ساعة، ثم أنتظر نحوًا من نصف ساعة حتّى يصل ترام دوما، فأشقّ الزحام أو أجد بعض الإخوة الكرام فيفتحوا لي الطريق حتّى آخذ مكاني فيه، فأصل دوما بعد ساعتين كاملتين من خروجي من داري)[1].

أسلاف كرام:

ومحكمة دوما عريقة، شغلها قضاة أعلام، فمن قبله قضى فيها شيخه الذي درَّبه على القضاء؛ أنيس الملوحي، وكان قبله فيها الشيخ عبد المحسن الأسطواني، وهو شيخه أيضًا وقد تقدَّم ذكرهما، ومن قبلهما كان فيها وفي محكمة النبك الشيخ الفقيه الحنبلي حسن الشطي، وقبلهم جميعًا كان الشيخ سليمان الجوخدار قاضي دوما سنة ١٣٠١هـ، وهو من شيوخ الطنطاوي، وقد سبق ذكره، رحمهم الله جميعًا[2].

قصة عجيبة للشطي:

ويذكر الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن سلفه الشيخ حسن الشطي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ قصة عجيبة، وقعت له في قضاء دوما، تدل على صفاء فطرة أهلها، وتوقيرهم لحكم القاضي، فيقول: (الشيخ حسن

---

(١) الذكريات (١٩٥/٤).

(٢) الذكريات (١٩٥/٤، ٢٤٩)، ويُنظر: رجال من التاريخ (ص٥١٦وص٥٣٠).

الشطي الذي كان قاضيًا في دوما قبلي بزمان طويل، من أفقه الحنابلة عندنا في الشام، ولعله أفقه من الشيخ جميل الشطي الذي كان مفتي الحنابلة، ولقد حدّثني أنه كان مرّة منصرفًا من المحكمة في آخر وقت الدوام، فأقبل عليه جماعة من النَّوَر (الذين يُدعَون في مصر: الغَجَر) وابتدرته امرأة منهم فقالت: يا سيدَنا القاضي، احكم بيننا، فقال لها: ما لك؟ قالت: هذا زوجي وهو لا ينفق عليّ، قال: أنفق عليها يا رجل، ومشى القاضي في طريقه، فلحقَته المرأة تصيح: كم يُعطيني في اليوم؟ قال: ربع مجيدي، ومرّت أيام طويلة ونسي الشيخ القصّة كلها، فجاءه نَوَري ومعه امرأته وقال: يا سيدي اصطلحنا، ارفع النفقة عني، قال القاضي: أيّ نفقة؟ قال: النفقة التي فرضتَها عليّ، أنا والله لا أقدر عليها والمرأة في بيتي، فسأل المرأة فقالت: صحيح يا سيدَنا القاضي، قال القاضي: لقد رفعتها عنك، فانصرف الرجل وهو يشكره والمرأة وهي تدعو له)[1].

لمسات على مبنى المحكمة:

وفي بداية عمل الشيخ علي الطنطاوي بدوما، نجده يسارع لتسجيل حضوره، ووضع بصمته في المحكمة، في قصة تنم عن مبادرة وحسن تصرف، ونزاهة وجيّد نظر، وها هي القصة من بدايتها ببيانه الجميل، مع شيء من الإيجاز، يقول ـ رحمه الله ـ: (يخترق دوما من وسطها شارعٌ طويل عريض يصل ما بين مشرقها ومغربها، تتفرع عنه شوارع قليلة وحارات ضيّقة كثيرة،

(١) الذكريات (٤/٢٥١).

وقد بنوا في غربيها قصرًا للحكومة جديدًا واسعًا من طبقتين، في زاويتَيه ركنان بارزان، وكانت المحكمة الشرعية في أحد الركنَين، تتألّف من بهو كبير وأمامه غرفة صغيرة، ففي البهو قوس المحاكمة الذي يقعد في وسطه القاضي، وعن يساره كاتب الضبط، وأمامه مكتبان وكرسيان للمدّعي والمدّعى عليه، ووجدت أنَّ من كان قبلي يبقى قاعدًا على القوس نهاره كله، فإذا جاء المراجعون صعدوا إليه أو وقفوا تحته فكلّمهم من فوق، والقوس إنما بُني ليقعد عليه القاضي وقت المحاكمة فقط، فإن انتهت ذهب إلى غرفته، ولم تكن لي غرفة أذهب إليها فحِرت ماذا أصنع، ورجعت إلى وزارة العدل فلم أجد عندها استعدادًا لعمل شيء، فخطر لي خاطر غريب لعلّ القرّاء الآن بعد ثلاث وأربعين سنة[1] يَعجَبون منه كما عَجِب الناس منه لما نفذته، هذا الخاطر هو أن أقتطع من الرحبة الكبيرة التي تفصل بين الغرف وتمتدّ من طرف قصر الحكومة إلى طرفه الآخر، أقتطع قطعة أقيم فيها جدارًا يصل بين غرفتَي المحكمة ويحجزهما عن باقي الردهة، وأنقل قوس المحاكمة إليه، وأجعل الغرفة الكبيرة لي والصغيرة المقابلة للكاتبين، فكّرت في ذلك طويلًا: هل أُقدِم عليه (وفيه مخالفة صريحة للقانون) لِما فيه من النفع الظاهر أم أمتنع عنه وأدع كلّ شيء على حاله؟ وكنت امرءًا يحب المغامرات، فآثرت الأُولى.. . فخرج الموظفون ظهر الخميس والغرفتان منفصلتان، وعادوا صباح

---

(١) كتب هذا الفصل سنة ١٤٠٤هـ، (عن حاشية الذكريات ١٩٦/٤).

السبت وهما متصلتان بينهما غرفة المحاكمة، وقد استقلّت المحكمة الشرعية وصار لها باب، وسكتُّ على ذلك مدّة ولم يسألني أحد ماذا فعلت؛ قائم المقام ظنّ أنَّ هذا العمل قد عملته وزارة العدل، والمراجعون حسبوا أنَّ قائم المقام هو الذي أجرى هذا التعديل، واستقام الأمر ولكن بقيَت غرفتي بلا أثاث، وكان محاسب وزارة العدل شيخًا من بقايا العهد العثماني أبقوه لخبرته وأمانته، كبير السنّ طيّب القلب بطيء الكلام كثير التفكير، اسمه زيوار بك الجابي، رحمة الله عليه، ذهبت إليه فقلت: يا زيوار بك، غرفتي في المحكمة في دوما ما فيها أثاث، فهل تحبّ أن أشتري بساطًا فأقعد على الأرض؟ فرفع حاجبَيه متعجّبًا وقال: أين الأثاث؟ فقلت: هل تذهب معي فترى؟ قال: لا أستطيع، ولكن أرسلُ معك موظفًا من قِبَلي تُطْلِعُه على ما تريد، وجاء الموظف فرأى ما صنعتُ واستحسنه، وأبصر الغرفة خالية فرجع إليه فأخبره، فسألني: من أين أنفقت على بناء الجدار ونقل القوس؟ قلت: قبل أن أخبرك عن النفقات أسألك: هل استحسنت هذا العمل؟ قال: «والله طيّب، عملت طيّب»، قلت: أرسل من يقدّر تكاليفه، قال: نعم، وأرسل من قدّر التكاليف بعشرة أضعاف ما أنفقتُه أنا فيها، فلما لقيته قال: نُعِدّ سندًا بالمبلغ لندفعه لك، فضحكت وقلت: ولكني صرفت عُشر هذا المبلغ الذي قدّرتموه، قال: كيف؟ فخبّرتُه بما صنعت، فعجب منه وأُعجِب به وقال: يا ليت جميع القُضاة يصنعون مثل هذا، ينجزون الأعمال ويوفّرون الأموال، قلت: ولكن يا زيوار بك، الفرش! قال: «تكرم

عينك»، وكتب لي رسالة رسمية إلى تاجر.. يُعَدّ من أكبر تُجّار الأثاث، فأخذت منه مكتبًا وفرشًا كاملًا للغرفة بقي يُستعمل بعدي أكثر من عشرين سنة)[1].

ويستدرك الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ ويعقب على هذا الموقف، بعد هذه السنين الطويلة والعمر المديد، فيقول: (إني لأفكّر الآن، فأتساءل: هل ما عملته صواب؟ ولو سُئلت عن مثله هل أُفتي به وأنصح السائل بأن يعمل مثل ما عملتُ؟ أظنّ بأن الجواب: لا، لأننا لو تركنا لكل موظف أن يجتهد رأيه وأن ينفّذ ما يراه من غير أن يرجع إلى رئيس يملك حقّ البَتّ في الموضوع، لصارت الأمور فوضى ولفسدت حياة الناس، فالذي عملته كان بالمصادفة خيرًا، ولكن عمل مثله وجعل ذلك قاعدة يكون منه شرّ مستطير)[2].

إجراءات حازمة في وجه المتنفعين:

كان عمل الطنطاوي في دوما سنة ١٣٦١هـ (١٩٤٢م)، وكان حينها في الرابعة والثلاثين من عمره، وهو على سعة تجربته في التعليم والسفر، لم يخالط الناس ولم يداخلهم، على عادته في العزلة الاختيارية، وإنما يلقاهم من فوق أعواد المنابر خطيبًا ومدرِّسًا، وعلى أوراق الصحف، ولكنّه حين ولي القضاء تبدت له طباعهم وأخلاقهم، وتجلت له أمور كانت خافية عنه، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (لما وليت القضاء رأيت ما لم أكن أعرف من قبل،

---

(١) الذكريات (١٩٧/٤).
(٢) الذكريات (١٩٧/٤).

رأيت في كلّ قرية من القرى رجلًا له مطامع وله نفوذ وله سلطان، ولكن أكثر هؤلاء ليس له مع هذا النفوذ عدالة ولا إيمان، فكانوا يظلمون الناس ويستحلّون أموالهم ويعبثون بحقوقهم، ويُلبِسون «طاقية» زيد عَمْرًا، هَمّهم من ذلك كله أن يدخل المال جيوبهم وأن يزيد بين الناس جاههم وأن ترتفع منازلهم، وكان أكثر ما يعتمدون عليه الصلة بالحُكّام، أو إيهام العوامّ أن لهم صلة بالحُكّام، ولقد رأيت مَن يأتي فيسلّم عليّ كما يسلّم الناس على القاضي الجديد، ثم يستغلّ هذا السلام في ظلم الأنام وفي سلب أموالهم وفي إضاعة حقوقهم. . لذلك نشأت لديّ عُقدة نفسية: خوف من أن يستغلّني واحد من هؤلاء، فكنت أهرب منهم وأبتعد عنهم وأغلق بابي في وجوههم. . ووجدت أنَّ أصحاب النفوذ وأهل الوجاهة وزعماء الأحياء والقرى، وهم قِلّة، لا يرضون إلّا عن القاضي الذي يماشيهم ويسايرهم، ويسهّل لهم أعمالهم ويكون معهم، ولو كان ذلك على حساب العدل والحقّ)[1].

وكانت تلوح أمام عيني الشيخ علي الطنطاوي تجربة شيخه سليمان الجوخدار، الذي ولي إفتاء دمشق، فعادى جماعة من الوجهاء فما زالوا به حتى أخرجوه من وظيفته وأبعدوه من منصبه[2]، ولكنه أخذ نفسه بالحزم والعزم، يقول: (لما وصلت دوما ساءلت نفسي: هل أؤثر دنياي فأجامل هؤلاء وأعاملهم بالحسنى لأدفع شرهم عني، أم أقيم العدل على ساقَيه ولا

(١) الذكريات (١٩٩/٤).
(٢) الذكريات (١٩٩/٤).

أبالي بأحد في سبيله؟ فآثرت الثانية)[1]، تساءل الشيخ بينه وبين نفسه عما يمكنهم أن يصنعوه معه، فإنه لا يبالي المنصب وقد عاش من عمره دهرًا بدونه، وليست حياته متوقفة عليه وليس له مال يخاف أن يُسلبه، وإنما جاهه عن طريق قلمه ومواقفه، عند ذلك يقول الشيخ: (فقررت أمرًا واعتزمتُه، ما أظنّ أن أحدًا سبقني إليه؛ هو أن أسدّ بابي وأشدّد حجابي في وجه المسلّمين عليّ من هؤلاء الوجهاء والزعماء من أصحاب المطامع، ففعلت ذلك فلم ألقَ واحدًا منهم، وكتبت على بابي: «إنَّ المحكمة للمعاملات لا للمجاملات، فمن جاء يسلّم عليّ فأنا أشكره وأرجو ألّا يعود، ومن جاء لمعاملة قانونية له في المحكمة فأهلًا به وسهلًا»، وعلّقت إعلانًا على باب المحكمة بالخطّ الكبير كتبت فيه:

(١) لا تُقبَل المراجعات والمعاملات إلّا من صاحب العلاقة أو وكيله القانوني.

(٢) لا تُقبل المراجعات من الأئمة والمختارين (المختار هو العمدة) وملاحقي الأوراق إلّا إن كانت لهم شخصيًا أو كان بأيديهم وكالة قانونية.

(٣) لا يُستوفى في المحكمة إلّا الخرج القانوني عن المعاملات والعقود التي تجري خارجها. (وكان هذا الخرج لا يزيد على خمس ليرات سورية، تعدل عند الصرّاف اليوم ريالين).

---

(١) الذكريات (١٩٩/٤).

(٤) لا تجري العقود والمعاملات خارج المحكمة إلّا بإذن من القاضي.

(٥) من تَجَرّأ على دفع أيّ مبلغ من المال ولو كان هدية أو إكرامية لآذن (لفرّاش) أو لموظف من موظفي المحكمة، يُنظّم بشأنه الضبط اللازم ويُساق إلى النيابة فورًا.

(٦) تُقبل المراجعات كل يوم إلى الساعة الثانية عشرة، عدا اليومين المخصّصَين للعقود.

(٧) مَن تأخّرَت له معاملة عند موظف في المحكمة بلا سبب مشروع فليراجع القاضي.

منعت المهنّئين جميعًا من الدخول عليّ لأني وجدت أنني لا أستطيع أن أجمع بين رضا الله بالدفاع عن الضعاف المظلومين ورضا هؤلاء الوجهاء الذين يريدون إضاعة مصالح الضعاف وهدر حقوقهم وصولًا إلى مطامعهم)[١].

الشيخ ذو العمامة البيضاء:

كان لهذه الإجراءات أثرها على المحكمة والمراجعين، وكان الشيخ حازمًا في تطبيقها، لا تأخذه في ذلك لومة لائم، ولا تجوز عليه الحيل، ولا تنطلي عليه المخادعات، فمن ذلك موقف جميل موفق، يحكيه قائلًا: (جاءني مرّة شيخ بعمامة بيضاء من عين منين كانت تلحقه حيثما مشى قالة السوء، وكان معروفًا بأنه يشفع

(١) الذكريات (٢٠١/٤).

الشفاعات السيئة التي يكون له كِفْل منها، وكان له ولد هو صديق لنا يتبوأ منصبًا عاليًا في الدولة، جاء مرة مع ناس من أهل بلده لهم دعاوى في المحكمة، سمعت صوته من وراء الباب فخفت أن يسلّم عليّ ويوهمهم أنه يكلّمني في قضاياهم، فتردّدت بين واجب المجاملة وواجب الصدع بالحقّ، فآثرت رضا الله على رضاه، وخرجت إليهم وقلت لهم: هذا الشيخ لا صلة له بي ولا بالمحكمة، ولا أقبل منه تدخلًا في قضية ليس مدّعيًا ولا مدّعًى عليه فيها، فإذا كان قد أوهمكم غير ذلك فلا تصدّقوه، وإذا كان قد أخذ منكم شيئًا على هذه الوساطة فاستردّوه، ودخلت وأغلقت الباب، وكان لذلك أثر عميق تحدّث به الناس حينًا)[١].

الأعداء الأربعة:

كان لسياسة الحزم التي اتَّبعها الشيخ الطنطاوي أثرها البالغ، وكما هو متوقع فقد ظهر للشيخ أعداء كانوا مستفيدين من المحكمة، وكانوا قد بنوا علاقات وكوّنوا صداقات في جوّ من الفساد، وقد بيّن الشيخ كيف تخلص منهم، وذكر لنا نماذج أربعة.

أولهم المفتي في دوما، وهو في العرف والقانون أقرب الموظفين إلى القاضي، وهو رجل شبه جاهل كما يصفه الشيخ، ممالئ للفرنسيين، غارق في العصبيات المحلية، ولي الخطابة فما أفلح، وأبعدته عنها إدارة الأوقاف، يقول عنه الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (دخل عليّ فلم أستطع أن أردّه واستقبلته متحفّظًا، وسمعت منه

(١) الذكريات (٨/٧٣).

الكثير ولم أقُل له إلّا القليل، وعرض عليّ «خدماته» وأنه لا يريد إلّا راحتي وما عليّ إلّا أن آمر بما أتمنّى فيُطاع أمري، ولمست من كلامه صحّة قالة السوء عنه ورأيت في مظهره صدق ما يقول الناس عن مخبره، فقلت في نفسي: أقطع الخيط من أول يوم، وأبعدت عن قلبي فكرة الاستفادة منه أو مجاملته، وقلت له: إن راحتي بأن تكون صلتي بك ـ مع احترامي إياك ـ في حدود الرسميات، ولا آمر بل أرجو ألّا يكون بيننا زيارات ولا صلات إلّا ما تقتضيه الوظيفة، فتجهّم، وقال: ولكن لماذا؟ فقلت: ليس عليّ أن أخبرك وليس لك أن تسألني لماذا؛ أنا حرّ في أن أصادق من أشاء وأبتعد عمّن أشاء، ولك مثل الذي لي من هذه الحرية، فكسبت بذلك أول عدوّ لي، وكان عدوًّا قويًّا مُؤيَّدًا من جماعة قليلة جدًّا من الناس ولكنها قوية، ومن جمهور الحُكّام، ومن المستعمرين الفرنسيين الذين يتزلّف إليهم ويتقرب منهم)[1].

وأما العدو الثاني فيقول عنه الشيخ: (والثاني: مأمور الأوقاف، وهو شاب يتّخذ زيّ العلماء، الجبّة والعمامة، وله بعض الاطّلاع على مبادئ المذهب الحنبلي (لأن أهل دوما حنابلة)، وقد سلك الطرق الملتوية حتّى صار مفتي الحنابلة في دمشق، وهو خطيب طلق اللسان يُحسن الكلام وإن كان أكثر كلامه خاليًا من العلم.. وما زلت به أتابعه في التقارير وفي الرسائل إلى مديرية الأوقاف حتّى وُفّقتُ إلى إزالته ووضع رجل صالح مكانه)[2].

---

(١) الذكريات (٤/٢٠١).

(٢) الذكريات (٤/٢٠١).

أما العدو الثالث فقد كان أرفع شأنًا وأعلى مقامًا، يقول عنه الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (وكسبت عدوًّا ثالثًا، رجل له نفوذ عند الحكومة وله مقام عند رئيس الجمهورية، وكان عضوًا في المجلس النيابي، جاءني مرّة فدخل عليّ بلا استئذان، فاحتملت ذلك منه وسكتّ عنه، وقررت ألّا أجعل له سبيلًا إلى إعادة مثلها، فقعد منتفخًا ورفع رجلًا على رجل، وبدأ يَمُنّ على القُضاة بأنه اقترح في المجلس زيادة رواتبهم وأنه يدخل على رئيس الجمهورية متى شاء، فقلت له: اسمع يا أخانا، إن رئيس الجمهورية يملك من السلطان ما يُدخِل به مجلسَه مَن شاء ويمنع منه من شاء، أما أنا فلست إلّا قاضيًا من القُضاة مقيّدًا بقوانين لا أستطيع أن أخرج عنها ومكلّفًا بأعمال لا أقدر أن أقصِّرَ فيها، وإذا فتحت بابي لمن شاء أن يتسلّى عندي أو يمنّ عليّ بكلام لا يمكن أن أقبله منه عطّلت لذلك مصالح العباد وقضايا المراجعين وخنت أمانتي، لذلك أرجو منك بصراحة ألّا تدخل عليّ إلّا إذا كانت لك قضية أنت المدّعي فيها أو الوكيل عن المدّعي، أو أنت المدّعى عليه أو الوكيل عنه، أو كانت لك معاملة هي من خصائص المحكمة، وفي غير هذه الأحوال تسمح لي أن أمتنع عن استقبالك، فحاول أن يهدّد بأن يشكوني إلى الرئيس فقلت له: اسمع، هذا الأسلوب لا مكان له عندي، أنا أقدم منك صلة بالرئيس (شكري بك)، أنا عملت معه يوم كنت قائد الشباب في النضال للاستقلال يوم كنت أنت وأمثالك تفتّشون عن مصالحكم، وهي ضالّتكم، فحيثما وجدتموها وقفتم عندها ولو كانت عند المستعمرين أعداء المسلمين، لذلك وفّر عليك تهديدك

أو اذهب إلى فخامة الرئيس فقل له: إن فلانًا (الطنطاوي) قال كذا وكذا، وبلغني أنه ذهب إليه فردّه ردًا، سدّ عليه طريق الرجوع إلى مثل ما صنع)[1].

وكان العدو الرابع أحد أتباع أمير من أمراء العشائر، كان يتكلّم باسمه، يراجع الدوائر ويقابل رؤساءها، يدافع عن قضايا جماعة الأمير وعشيرته، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (دخل عليّ في دعوى أُقيمَت عليه فكلّفت المدّعي أن يأتي بالشهود، فلم يجرؤ أحد على الشهادة عليه، وقد خبّروني بعد الجلسة أنهم يخشون الإدلاء بها خوفًا على أنفسهم، فسألتهم: هل سبق أن شهد عليه أحد فقتله أو آذاه؟ قالوا: لا، فلما كان يوم المحاكمة تصوّرت عظمة الله وعظيم جزائه لمن يجترئ عليه وكبير ثوابه لمن يدافع عن الحقّ الذي أمر به، وتوجّهت إلى هذا الرجل (ونسيت اسمه) فحذرتُه عذاب الله ونبّهت في نفسه إيمانه، وقلت له كلامًا لا أستطيع أن أعيده الآن، لأنني لم أكن أنا الذي يتكلّم به بل كان يتكلّم به يومئذ على لساني ما اعتراني من الصلة بالله والاعتماد عليه، وما زلت في هذا حتّى اغرورقَت عيناه بالدمع وقال أمام الناس (وهم لا يكادون من دهشتهم يصدّقون ما يسمعون)، قال: نعم، والله له عندي حقّ، وأنا أستغفر الله، وحقّه مضمون، فقلت له: بارك الله فيك وأعظم ثوابك.. وأثنيت عليه وبيّنت له عظم ما جاء به عند الناس وعند الله)[2].

---

(١) الذكريات (٤/٢٠١).

(٢) الذكريات (٤/٢٠٤).

عاقبة الإصلاح:

لم يفتّ في عضد الشيخ ما لقي من عداء وكيد في سبيل الإصلاح والتخلص من المفسدين، ولم تضعفه عداوة النافذين، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (كثُرَت عليّ ألسنة المنتقدين من الوجهاء ومن المتزعّمين، وكان جمهور الناس يدعون لي ولا يملكون عني دفاعًا ولا يملكون لي نفعًا، ولكن الله الذي أمر بأن ندافع عن المظلوم هو القادر على حمايتي ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[1]، فأمضيت سنين طوالًا في دوما وأنا على هذه الوتيرة، ما لقيت يومًا من أحد سوءًا، والذين تحاملوا عليّ ونظروا النظرة السوداء إليّ عادوا فأثنوا عليّ لما رأوا بأنني لا مصلحة لي عند أحد، ولا أبتغي لنفسي نفعًا ولا أدفع عنها ضرًّا، ووفّق الله وخرجت من دوما ولا يزال ذكري فيها بحمد الله عَطِرًا طيّبًا، ولا تلوموني إذا قلت ذلك عن نفسي، فإنما أقوله تشجيعًا لغيري في أن يسلك هذا المسلك مثلي)[2].

جريمة في دوما، وفطنة الشيخ ـ بعد توفيق الله ـ تكشف القاتل:

يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (ومن أغرب ما وقع لي في قضاء دوما (وكنت يومئذ أقوم مقام حاكم الصلح، وقد ذهب في إجازة): جاءني رجل فلّاح يدّعي أنّ قومًا ذبحوا أخاه، قلت: وأين الجثّة؟ قال: تفضّل يا سيدي حتّى أريك إياها، وكان الوقت بعد العصر،

---

(١) سورة الحج: (٣٨).

(٢) الذكريات (٤/٢٠٤).

فاستدعيت الطبيب الشرعي لأنَّ القانون يوجب حضوره، فكسل وتعلّل واعتذر عن المجيء، فغضبتُ وأرسلت مذكّرة إحضار فأحضرتُه جبرًا (وندمت على أني فعلت، فما كان مثل هذا العمل مألوفًا)، فخرجنا من دوما أنا والطبيب والكاتب والدرَك (أي: شرطة القرى)، ومشينا حتّى جاوزنا بساتين الغوطة وسلكنا أطراف الجبال التي يؤدّي أيسرها إلى قرية التّل وأيمنها إلى أماكن مهجورة لا أعرف أنَّ أحدًا يمشي إليها، فليس فيها مصيف وليس فيها نبع ماء، فما زال بنا حتّى أمضينا على الطريق أكثر من ساعتين، وكان مع الدرك فرس هزيل يمشي ورأسه بين رجليه فعرض عليّ أن أركبه، وأنا ـ على ممارستي أنواعًا من الرياضة ـ لا خبرة لي بركوب الخيل، فاعتذرت ومشيت، حتّى انتهى بنا قُبَيل الغروب إلى وادٍ مقفر ما أحسب أنَّ الذئاب والثعالب تدنو منه، فرأينا جثّة متعفّنة، فحصها الطبيب الشرعي وقرّر أنَّ صاحبها مقتول، فسألت المدّعي: مَنِ الذي تشكّ فيه؟ فاتّهم رجلًا من أهل بلده اتهامًا صريحًا، وأراد الدرك أنَّ يتسلّموا الأمر فقلت: دعوني أنا، فأخذته جانبًا ورسمت في ذهني خُطّة هي: مَنِ الذي دلّ وليّ المقتول على مكان جثّته؟ لأنَّ الجثّة ليست على طريق مسلوك ولا في مكان ظاهر، بل هي في وادٍ لا يصل إليه إلّا مَنْ وضع الجثّة بيده، فشككت في أن يكون هذا المُخْبِر (وهو أخو القتيل) هو الذي قتله، وبنيت أسئلتي على هذا الأساس وجعلت أسأله السؤال عقب السؤال، لم أضربه كما كانوا يصنعون أحيانًا ولم أمسّه بسوء ولم أوجّه إليه كلمة نابية، بل حصرته حصرًا منطقيًّا ليخبرني كيف عرف أن جثّة أخيه ملقاة هنا؟ فلم تمضِ نصف ساعة (والكاتب يدوّن الأجوبة) حتّى تهاوى واعترف بأنه هو

القاتل، وكان ذلك أول تحقيق جنائي مارستُه ونجحت فيه بحمد الله وتوفيقه، ثم لأنني حكّمت العقل قبل طرح الأسئلة ومناقشة الرجال، وجاءني كتاب من النيابة العامّة فيه شكر وتقدير أحسب أنه لا يزال باقيًا عندي)[1].

ثورة في دوما: نار شبت ثم خمدت:

وهذا ـ أيضًا ـ عنوان آخر من الذكريات، تحدث الطنطاوي تحته عن موقف عصيب، عصف بقصر الحكومة، الذي فيه المحكمة الشرعية، وكاد يودي بحياة من فيه، وهو موقف ينم عن شجاعةٍ في الطنطاوي، ورباطة جأش وثبات قلب، وذلك أن رئيس المخفر بدوما داهم منزلًا يقام فيه منكر، وطوقه بجنده، فلما قاوم أهل المنزل وأطلقوا عليه وعلى جنده النار، أطلق رئيس المخفر النار فأصاب واحدًا منهم فقتله، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (فلما كان اليوم التالي، وكنت في محكمتي أنظر في قضية من القضايا... وإذا أصوات تأتي من الشارع وجلبة وصياح وضوضاء، فنظرت فإذا جموع أولها يكاد يبلغ باب القصر وآخرها لا يبدو لنا من كثرتها، فوَقفتُ المحاكمةَ وبعثت أنظر ما الذي جرى، فقالوا: إنَّ دوما ثائرة وإنَّ آلافًا مؤلفة من أهلها الذين غضبوا لقتل رئيس المخفر لهذا الرجل منهم قد حملوا ما وجدوا من أسلحة، وتوجهوا ثائرين مهدّدين إلى قصر الحكومة، وكان منهم من يحمل بندقية صيد، ومنهم من يحمل مسدسًا، ومنهم من يحمل سيفًا أو يلوّح بسكّين أو

(١) الذكريات (٢٠٨/٤).

عصًا، وكان الغضب ظاهرًا على وجوههم وأصواتُهم بالتهديد والوعيد تملأ الفضاء من حول القصر، ثم رأيت الدرك (أي: شرطة القرى والأطراف) قد أغلقوا باب القصر وأحكموا رِتَاجه، فذهبت إلى قائم المقام.. فقلت له: أنا أرى أنْ تفتح الباب لأنَّ إغلاقه يزيد هذه النار ضرامًا ويدفعهم إلى اقتحام القصر، وإذا فعلوا لا يدري إلّا الله ماذا يكون منهم، فأبى وظهر عليه الخوف، فقلت: يا دكتور، أنت تخاف؟ وأنت الذي شارك في الثورة وخاض معامع القتال؟ قال: لا أستطيع أن أواجه هؤلاء، بل أستنجد بدمشق، ورفع سماعة الهاتف يطلب النجدة منها، قلت: إلى أن تصل النجدة يكون المحذور قد وقع، والأولى أن تفتح الباب وتواجههم، فلما أبى قلت: أنا أفتح الباب وأخرج إليهم، فحاول أن يثنيني عن هذا وخاف عليّ فحذّرني من النتائج، وكان الموظفون قد اجتمعوا عنده، فقلت له: هؤلاء كلهم شهود على أنني خارج إليهم على مسؤوليتي أنا وليس عليك من تبعة ذلك شيء، قال: افعل ما تراه، فتحت الباب وخرجت إليهم، وكنت بالعمامة البيضاء لأنني قاضي البلد، وكان أكثر الناس يُحبّونني، فوقفت أشير إليهم بيدي أن يسكتوا وهم يصيحون ويصخبون، ولقد همّ بعض سفهائهم بإلقاء الحجارة عليّ، ففتحت لهم صدري وقلت: افعلوا ما ترون، فلما رأى ذلك عقلاؤهم ثنوهم عنّي وأسكتوهم وانتظروا ما الذي أقوله لهم، فألقيت عليهم خطبة بيّنت فيها أنَّ الله لا يريد الظلم وأنَّ الدماء مَصونة، وأنَّ كل مجرم يعاقَب في الدنيا وفي الآخرة، فإذا كان هذا الذي قُتل إنما قُتل مظلومًا فأنا أضمن لكم أن يعاقَب القاتل حتّى ترضوا، وكانوا يحملون القتيل معهم، فلما رأيته قلت لهم: أهكذا

يُشيّع الميت المسلم إلى مدفنه؟ أهكذا تكون الجنائز؟.. . وما زلت بهم حتّى مالوا إليّ، واستمعوا مني وجعلناها جنازة شرعية، ودعوت الموظفين ومشينا وراء النعش كما يمشي الناس في الجنائز حتّى بلغنا مكان الصلاة على الأموات، فنظّمت الناس صفوفًا وتقدمت فصلّيت عليه، وشاركوني جميعًا تكبيرات الصلاة على الميت، ثم عدت فوعظتهم حتّى لانت قلوبهم وسالت مدامعهم وندموا على ما صنعوا، ثم عدنا وكأنها لم تكن مظاهرة ولم تكن فوضى، ولم يكن في القلب غِلّ ولا غضب ولا رغبة في الانتقام، فلما بلغنا قصر الحكومة عائدين كانت القوّة التي طلبها قائم المقام قد وصلت من الشام، فاشتدّ بهم ساعده وقوِيَ بهم ظهره، وأراد أن يُظهِر عِزّة الحكومة وجبروتها فيقبض على المتسبّبين فيما كان، فأخذته جانبًا وقلت له: لقد سمعتَني أعدهم أنهم إذا تركوا ما هم فيه وعادوا إلى ما يأمرهم به دينهم ويوافقه نظام حكومتهم فإنَّه لن ينالهم سوء، أفتريد الآن أن تُخلِف وعدي وتُظهِرني أمامهم بمظهر من يَعِد ولا يفي؟ قال: لا بُدّ من ذلك، فقلت: آلآن بعد أن صرفتُ عنك بإذن الله السوء وخلّصتك من أزمة ما كان يعلم ما تجرّ إليه إلّا الله؟.. . وغضبتُ وقلت له: والله لئن لم تعُد هذه القوّة من حيث جاءت لأقودنّ أنا مظاهرة أُخرى أسوقها عليك وعلى مَن وراءك.. . وستحمل أنت نتائج ما سيكون، وكان عاقلًا فعاد إليه عقله.. . واتفقنا على أن تعود القوّة التي جاءت من الشام إلى الشام، وأن يُطوى بساط الحادث على ما كان فيه، وتمّ ذلك، وكنّا في تلك الأيام نسهر ـ معشر القُضاة ـ مساء الثلاثاء عند القاضي الكبير عبد الرؤوف بك سلطان، المفتّش العامّ لوزارة العدل،

ونجتمع صباح الجمعة عند شيخ قُضاة الشام مصطفى بك بَرْمَدا، الذي لم أرَ قاضيًا مثله في سعة علمه وفي سداد حكمه وفي هيبته وفي علوّ منزلته، فقصصت عليه ما كان فقال لي: احمد الله أنك نجحت ولم تُصَب بسوء فاستحققتَ الشكر على ذلك، ولو أنك أُصِبت بشيء للامك الناس على أنك عرّضت نفسك لما ليس من شأنها وما ليس واجبًا عليها، قلت: صحيح، والشاعر يقول:

والـنـاسُ مَـنْ يـلـقَ خـيـرًا قـائـلـونَ لـه
مـا يـشـتـهـي، ولأُمِّ الـمُـخـطـئِ الـهَـبَـلُ

ومن طرائف الحادث أنَّ الدكتور عبد الكريم العائدي، الذي كان قائم المقام يومئذ في دوما، أطول رجل في دمشق، فلما حوّلنا المظاهرة إلى جنازة ومشينا وراءها قرّبني منه تكرمة لي ولأن القاضي الشرعي يلي قائم المقام في الدرجة، فنظرت فإذا ذروة عمامتي تبلغ ثديه لا تصل إلى كتفه، فابتعدت عنه، فصار يمدّ يده يمسك بيدي ليقرّبني منه، فقرصت يده (وكان صديقي) قرصة مؤلمة وقلت له هامسًا: ابتعد عني الله يرضى عليك، لا تفضحني بين الناس)[1].

ميّت يرفع دعوى:

وهذه قضية لا تخلو من طرافة، وتكشف جانبًا من قصور القوانين التي يضعها البشر، ويمهد الشيخ لها قائلًا: (لا أستطيع أن

---

(١) الذكريات (٤/٢١٢).

أسرد كثيرًا من الحوادث التي وقعَت لي في قضاء دوما، لبُعد العهد بها ولأنني لم أدوّن شيئًا منها، ولكن من غرائبها ما يصدّق قولَ الله ﷻ (ولا يحتاج قوله إلى تصديق): ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[1]؛ فالقوانين الوضعيّة مهما كبُرَت عقول واضعيها واتسعَت مداركهم وامتدّت أنظارهم تختلف فيما بينها، فإن لم يكن بينها اختلاف فإنَّ أوضاع الناس وأعرافهم تتبدّل دائمًا، فتتخلف القوانين عن مسايرة أوضاع الناس فتحتاج إلى تعديل، وعندي على ذلك شواهد تستعصي على الحصر، من أعجبها أنه جاءني مرّة رجل في قضية إرث، وكان القانون المتّبَع عندنا أن يُبرز قيد النفوس من دائرة الأحوال المدنية قبل رفع الدعوى، فلما جاء بالقيد وجدنا فيه أنه قد توفّي من عشر سنين! فقلت له: إنك ميت في القيد الرسمي، فكيف ترفع الدعوى؟ فحسب أنها مزحة مني، واستسهل هو ومن معه الأمر وقال: ما قيمة قيد يكذّبه الواقع؟ ألست تراني حيًّا أمامك؟ قلت: بلى، لكن القيد يحتاج إلى تصحيح، قال: إذن صحّحوا القيد، قلت: والقانون لا يسمح بتصحيحه إلّا بحكم من المحكمة بعد دعوى تُقام لديها، فمن يُقيم الدعوى؟ قال: أنا طبعًا، قلت: ولكنك ميت رسميًّا فكيف أسمع الدعوى من ميت؟ قال: وما العمل؟ قلت: لا أدري والله! الرجل حيّ ماثل أمامي وكل من معه يعرفه ويوقن بأنه لا يزال حيًّا، والقيد الرسمي يقول: إنه ميت، فهل أشكّ في حياته وهو يكلّمني أم أشكّ في هذا القيد الذي يوجب القانونُ تصديقَه ولا يقبل البينة الشخصية

(١) سورة النساء: (٨٢).

لإثبات كذبه؟ أرأيتم؟ لقد بدا القانون عاريًا ظاهرةً سوأتُه لا يستطيع أن يخفيها، ولكنه يستعصم بسلاح يمنع الناس من أن يقولوا له: إنك تمشي بلا ثياب، وكانت معضلة حقًّا؛ كتبت فيها إلى وزارة العدل فلم تستطع أن تصنع شيئًا، إلّا أنْ تقدمت باقتراح إلى مجلس النواب لتعديل هذا القانون ومعالجة أمثال هذه الحالات الطارئة)[١].

طرائف:

وقعت للطنطاوي في محكمة دوما بعض المواقف والطرائف، فمن ذلك أن الفرنسيين أنشؤوا ـ أثناء الاحتلال ـ سجلًا للنفوس في سوريا، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (وكانوا بين كلّ مدة وأُخرى يعلنون عفوًا على المكتومين، أي: عن السوريين الذين لم يسجّلوا أنفسهم في سجلّات النفوس فتقام الدعاوى في المحكمة الشرعية لتثبيت النسب والدعاوى في المحكمة الصلحية لتواريخ الولادة وتصحيح الأسماء، وكان عفوٌ، فجاءتني مرّة امرأة أقام عليها ولدها المكتوم دعوى صورية لإثبات نسبه ليسجّل في سجلّ النفوس، فسألتُه عن اسمه وعن ولادته، فذكر بأن عمره ٣٠ سنة، فسألت أمه المدّعى عليها عن اسمها وعمرها، فذكرَت اسمها وقالت: إن عمرها ٣٥ سنة، فضحكتُ وقلت: يا امرأة، ولدك يقول: إن عمره ٣٠ سنة، فهل ولدتِه وأنت بنت خمس سنوات؟ فقالت متضجّرة: والله ما أدري يا سيدي القاضي، اكتبها أربعين، قلت: يا امرأة، بنت عشر

(١) الذكريات (٤/٢٥٠).

سنين لا يمكن أن تلد، قالت: ما هي السن التي أستطيع أن ألد فيها؟ قلت: ١٥ سنة على الأقلّ، قالت: طيّب، اكتب أن عمري ٤٥ سنة، وصلنا إلى ذلك بعد مفاوضات بيني وبينها كالمفاوضات على تقسيم برلين بعد الحرب الأُولى وعلى المفاوضات الآن لنزع السلاح بين أميركا وروسيا، وقبلت بعد لأي ومشقّة أن يكون عمرها ٤٥ سنة، وهي ـ كما يبدو ـ لا تقلّ في عمرها عن ستّين سنة، ولكنها خلّة تكاد تكون عامّة في النساء)، ثم يستطرد الشيخ ـ على عادته ـ قائلًا: (ومن الرجال مَن يكره أن يخبر بعمره الحقيقي مع أنه «إنما يأسى على العمرِ النساء»، حتّى إنني لقيت في دوما رئيس دائرة من الدوائر كان رفيقي في المدرسة سنة ١٩١٩، فبعد أن انصرف الناس ذُكرت الأعمار (وذلك سنة ١٩٤٢) فقال بأن عمره خمس وعشرون سنة، فقلت: ولك[١] يا أخي ما تستحي؟ أما كنّا رفاقًا في الصف الخامس الابتدائي سنة ١٩١٩)[٢].

ذات الزوجين:

ومن الطرائف التي وقعت للشيخ في محكمة دوما قصة المرأة

---

(١) قال الطنطاوي في كتابه (قصص من الحياة) ص١١ حاشية (٢): (ولك: كلمة شامية محرفة عن «ويلك» تُردد دائمًا)، وجاء في تحقيق عبود الشالجي لكتاب (الفرج بعد الشدة)، (٣٦٤/٤) في الحاشية ١٩: (والك: أصلها ويلك... والعامة الآن ببغداد يقولون: وِلك، بكسر الواو، وفتح اللام... يقولونها عند الخصوم والتحدي، بخلاف اللبنانيين فإنهم يقولون: ولك، للتحبب، وقد يقولون: ولك يا حبيبي)، ثم تكلم على أصلها في اللغة والتراث.

(٢) الذكريات (٢٠٦/٤).

القروية ذات الزوجين، يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ عنها: (جاءت تدّعي الطلاق على زوجها، فأنكر، فكلّفتها أن تحدّد زمان الطلاق ومكانه وشهوده، فقالت: كان الطلاق في بيت زوجي، فسألتُه: هل كان الطلاق في بيتك؟ قالت: بل في بيت زوجي الثاني، يقولون: «وكان متكئًا فاستوى جالسًا»، فتنبّهت وصارت جوارحي كلها آذانًا تسمع، وقلت لها: هل لك زوج آخر؟ فقالت (وهي آمنة مطمئنّة، تتكلم بصوت عادي كأنني سألتها: ما هذا اليوم؟ فقالت: هو يوم الأحد أو الإثنين... لا ترى في جوابها بأسًا): نعم يا سيدي لي زوجان، قلت: هذا واحد وأين الثاني؟ قالت: هنا بين الحاضرين، فقلت لزوجها المدّعى عليه: ماذا تقول؟ قال: نعم لها زوج آخر، قلت: أعوذ بالله، هل طلّقتها؟ قال: لا، قلت: من زوّجَ الآخر بها وهي على ذِمّتك؟ قال: يا سيدي إمام الضيعة، قلت: أين هو الإمام؟ فقام من بين الحاضرين شيخ قروي بلحية طويلة فقال: أنا، قلت: هل زوّجت هذه زوجًا ثانيًا وهي على عصمة الأول؟ فقال: نَعام (ومدّ الألف حتّى صارت كالمدّ المتصل في التجويد)، قلت: ويحك، وكيف زوّجتَها؟ قال: يا سيدي، هذا عسكري في الجيش الفرنسي، وقد خطفها وذهبَت معه وأبت أن ترجع إلى زوجها، فهل تريد أن تبقى معه في الحرام؟ قلت: لا طبعًا، قال: لذلك زوّجتها! فأحلتُه إلى النيابة فوَقفوه مدّة، ثم صدر عفو شامل شمله وخرج إلى بيته)[1].

---

(١) الذكريات (٢٠٧/٤).

امرأة تحلف بالطلاق:

ومن هذه الطرائف أنَّ أهل دوما كانوا مشهورين قديمًا بكثرة الحلف بالطلاق، يقول الشيخ: (حتى رووا أنَّ قاضيًا جاء أيام الدولة العثمانية فأراد أن يمنع هذه الخلّة القبيحة، فأخرج مناديًا ينادي في الناس أنَّ من حلف بالطلاق عاقبه القاضي، وليؤكّد المنادي كلامه قال لهم: «عليه هو الطلاق من امرأته إنّ هذا هو كلام القاضي، لم يتزيد به ولم يبالغ»، ثم يعلق الشيخ قائلًا: (وقد تكون هذه القصّة متخيَّلة لا أصل لها وربما كانت مَسوقة مساق النكتة، ولكن لديّ حقيقة سمعتها بأذني: كنت في غرفتي في قصر الحكومة، وكان بين جدار القصر والشارع حديقة ضيقة فيها أشجار تظلل الطريق، فسمعت نسوة قاعدات فيها، مستندات إلى جدار القصر تحت شبّاكي يتناقشن في أمر، فإذا واحدة منهن تحلف بالطلاق أنَّ الذي تقوله صواب! امرأة تحلف بالطلاق، سمعتها بأذني!)[1].

شجاعة فتاة:

وهذه عجيبة من العجائب، تبين شجاعة نساء القرى والأرياف، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (ومن أعجب ما لقيت أنَّ عندنا قريتين عُرف أهلهما بالقوة والشدة، قرية رَنْكوس التابعة لدوما وقرية سَرْغايا التي تتبع الزَّبَداني، في الأولى: أسرة آل سرسق، وفي الثانية: أُسرة الشمّاط، وليس العجب أن يكون في هذه الأُسر رجال

---

(١) الذكريات (٢١١/٤).

أقوياء أو أبطال شجعان، ولكن العجب أنها كانت تأتينا امرأة كاشفة الوجه على عادة تلك القرى، ما أظنها قد جاوزت الخامسة والثلاثين، بارعة الجمال، وهي زعيمة فرقة من هذه الفرق والدعاوى بينها وبين خصومها مستمرّة، وهي تحمل السلاح وتستعمله، فكنا نعجب منها، فجاءتنا يومًا ابنة أخ لها ما جاوزت العشرين أجمل منها جمالًا وأشجع شجاعة، فذهب معها قاضي الصلح (وكان صديقنا وابن شيخنا الأستاذ المغربي رئيس المجمع العلمي) فلما بلغا الموضع وقع النزاع وبدأ إطلاق الرصاص، فاختبأ هو ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تحت السيارة وبرزَت هذه البنت التي لم تُكمِل العشرين وسلاحها بيدها تخوض المعركة، تطلب النزال ومواجهة الرجال، وكانت هي الظافرة بهم الغالبة عليهم!)[1].

من تجارب القضايا الزوجية بدوما:

للشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تجارب وخبرة قضائية نفيسة، لعل في إيرادها فائدة لأهل الاختصاص وغيرهم، ومن هذه الخبرة والتجارب ما يتعلق بالقضايا الزوجية وطرق معالجتها وسبل حلها، ومداخل الإصلاح فيها، وفي معرض كلامه عن عمله بمحكمة دوما يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (كانت أكثر قضايا المحكمة الشرعية هيّنة، دعاوى نفقة تطالب بها المرأة فيدفعها الرجل بدعوى المتابعة، وأكثر دعاوى النفقة لا تريد المرأة منها النفقة بذاتها، ولكنها تعبير عن ضيقها بالحياة الزوجية وألمها منها وشكواها من

(١) الذكريات (٦/٢٨٥).

معاملة الزوج، فلا تجد أمامها إلّا واحدًا من طريقَين: دعوى النفقة، أو إذا يئست فدعوى التفريق، وكنت لا أكتفي بمنطوق الدعوى وإنما أحاول البحث عن أسباب إقامتها، وفي كثير من الحالات كنت أوفَّق إلى الإصلاح بين الزوجين، وأول شروط الإصلاح أن أرفع أيدي الأهل عن الزوجين، كنت أجد الزوج يدخل ومعه جماعة من أهله ومن أقربائه (فزعة يفزعون له)، وتدخل المرأة ومعها فزعة من أهلها، هؤلاء الذين يوقدون نار الخلاف كلّما أوشكت أن تنطفئ، مع أنَّ الله قد جعل بين الزوجين مودة ورحمة، فإذا انفردا تصالحا، فكنت أصنع شيئًا عجيبًا، أؤخّر الدعوى ساعة أو نصف ساعة وأُدخِل الزوجين إلى غرفة منفردة وأدعهما ينتظران موعد المحاكمة والنداء عليهما باسْمَيهما، فإذا انفردا بدآ بالخلاف والسباب، ثم تدرّجا إلى العتاب، ثم اقتربا من المصالحة، فلا يخرجان غالبًا إلّا وهما مصطلحان، فأنا أنصح القراء ـ ثمرةً لتجارِبي الطويلة في المحكمة وتجارِبي التي هي أطول منها في الحياة ـ ألّا يدخل أهل الزوج وأهل الزوجة بينهما إلّا في حالات الخلاف الشديد، أو لدفع ظلم لا يجوز السكوت عن مثله)[1].

ويقدِّم لنا الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ صورة من واقع القضايا في ذلك العهد، وإجراءاتها المتبعة في المحكمة، وما كان عليه العمل فيها، فيقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (تستحقّ المرأة النفقةَ نقدًا إذا لم يقدّم لها الزوج حاجتها من الطعام اللائق بأمثاله، واللباس الذي تلبسه زوجات

---

(١) الذكريات (٢١٧/٤)، ويُنظر: فتاوى علي الطنطاوي (١٩٦/١).

أمثاله، والمسكن الذي يسكن فيه مَن هو مثله في مورده المالي ومنزلته الاجتماعية، فإذا ادّعت النفقة تحقّقنا أولًا من قبضها معجَّل مهرها، ثم من صلاح المسكن الذي أعدّه لها، فإذا كانت قد استوفت معجّل مهرها وكان المسكن هو من اللائق بأمثاله من الناس أُجبرت على المتابعة، كنّا قديمًا في الشام نصنع ما كانوا يصنعونه في مصر إلى عهد قريب، أي: أنهم يُكرِهون الزوجة إكراهًا عن طريق الشرطة إلى دخول المسكن الشرعي (بيت الطاعة)، ثم وجدنا من أكثر من خمسين سنة أنها طريقة عقيمة لا فائدة منها، تصوّروا لو أنَّ الزوجة دخلَت المسكن الشرعي بإكراه الشرطة، فمَن الذي يمنعها أن تخرج منه؟ إمّا أن نغلقه عليها فيكون مسكن الزوجية سجنًا، والمرأة ليست مجرِمة ليُحكَم عليها بالسجن، أو أن نقيم على كلّ مسكن زوجي شرطيًّا يحرمها من الخروج، وكلاهما غير ممكن، فلم يبقَ إذن من ثمرة للحكم عليها بالمتابعة إلّا حرمانها النفقة واعتبارها ناشزة وقد كان بعض القُضاة هنا يعتبرون المرأة ناشزة مُدّة هم يحدّدونها، وهذا لا أصل له في الشرع ولا في القانون، فالنشوز هو أن تترك المرأة دار الزوجية بعد صلاحها (صلاح الدار) وبعد قبضها معجّل مهرها، وبيدها هي وحدها أن تُنهي النشوز وأن تعود إلى دار الزوجية)[1].

ويتمُّ الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ حديثه عن معاملات المحكمة الشرعية، وعن القضايا التي تكثر فيها، فيقول: (يلي دعاوى النفقة في أهمّيتها

(١) الذكريات (٢١٨/٤).

وفي كثرتها دعاوى الحضانة، ثم دعاوى النسب، ثم الدعاوى المالية التي تكون أحيانًا على مبالغ كبيرة جدًّا ويحضرها كبار المحامين من دمشق، وهي دعاوى الإرث، ودعاوى الأوقاف (قبل أن يُلغي حسني الزعيم الأوقاف الذرّية، المسماة في مصر الأهلية) ودعاوى الحَجْر وفكّ الحَجر، وأنواع أُخرى كثيرة من الدعاوى التي تدخل في اختصاص المحكمة الشرعية)[1]، وسيأتي - إن شاء الله - مزيد كلام عن القضايا الزوجية في محكمة دمشق.

انتدابه إلى محكمة دمشق:

فيما يشبه الإرهاص للنقل؛ انتُدب الشيخ علي الطنطاوي - رَحِمَهُ اللهُ - إلى محكمة دمشق، ويبدو أنه قد انتدب إليها أكثر من مرة، فذكر في موضع أنه انتدب سنة ١٩٤٣م[٢]، وفي موضع آخر ذكر أنه انتدب سنة ١٩٤٥م، وقد أثبت لنا نص خطاب الانتداب الأخير، وهو: (بناء على سفر القاضي الممتاز السيد عزيز الخاني لقضاء فريضة الحجّ تُوزَّع الأعمال المنوطة به على الوجه الآتي: يقوم السيد عادل علواني برئاسة المجلس المشترك، ويقوم السيد صبحي الصباغ برئاسة المجلس العلمي ومجلس الأيتام. ويقوم السيد علي الطنطاوي بالمعاملات الإدارية، على ألّا يذهب إلى دوما أثناء غياب القاضي الممتاز بل يقوم بأعمال المحكمة الشرعية بدوما حاكم الصلح السيد مصطفى المغربي. دمشق في

---

(١) الذكريات (٢١٨/٤).

(٢) الذكريات (٢٦٧/٦).

١٨/١٠/١٩٤٥. وزير العدلية)[١].

وكان الشيخ يعرف عيوب محكمة دمشق ومواطن الضعف فيها، ويدري بما يجري في ردهاتها من فساد إداري من بعض الموظفين، يقول ـ رحمه الله ـ: (وكنت أعرف عيوب المعاملات الإدارية وما يصنع فيها رئيس الديوان وأعوانه ممن يمكن أن يُسمَّوا بهذا الاسم المستحدَث، وهو «مراكز القوى»، أي: أنهم عصابة مسلَّطة على الناس تأخذ منهم الرشوات، فمن امتنع عن أدائها أبطؤوا في إيجاز معاملته وأرهقوه بالتأجيل وأزعجوه وآذوه حتى يُذعِن فيؤدّي ما طلبوه، كنت أعرف هذا وكتبت في أمره إلى القاضي الممتاز رحمة الله عليه فلم يأتِ كتابي بثمرة، فلما تسلّمت الأعمال الإدارية أصلحت فيها إصلاحًا جزئيًا، لم أستطع ـ لقِصَر الوقت ولأنني منتدَب غير أصيل ـ أن أقطع أسباب الداء وأن أعمل على الشفاء، فلما آل الأمر إليّ فيما بعد بدّلت وضع المحكمة كله، وسعيت حتى تخلصت من جميع من كان فيها من الموظفين إلّا قليلًا منهم من الصالحين المصلحين)[٢]، وسيأتي بيان ما أجمل هنا، وبسط ما أوجز، فيما يلي من صفحات.

* * *

(١) الذكريات (٨/٧٤).

(٢) الذكريات (٨/٧٤).

إلى محكمة دمشق

لم تطل إقامة الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ بمحكمة دوما، فقد انتدب للعمل في محكمة دمشق كما أسلفت قريبًا، وكان انتدابه في أول الأمر أيامًا معدودة، فكان يتردد بين دمشق ودوما، ثم صار قاضيًا رسميًّا في دمشق[1]، بعد عام ١٩٤٥م على وجه التقريب[2]، وقد جرى العرف وقضت العادة أنَّ من تولى القضاء في محكمة دوما ينتقل منها إلى محكمة دمشق، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (كانت محكمة دوما طريقًا إلى محكمة دمشق، فكلّ من وَلِي قضاءها انتقل منها فصار قاضيًا في المحكمة الكبرى في دمشق)[3].

وكانت مدة بقاء الشيخ قاضيًا بمحكمة دمشق عشر سنين، منذ قدومه إليها منتدبًا من محكمة دوما سنة ١٩٤٣م إلى صعوده إلى محكمة النقض مستشارًا سنة ١٩٥٣م[4]، تخلل هذه المدة انتدابه

(١) الذكريات (٤/٢٥٩).
(٢) الذكريات (٨/٧٤).
(٣) الذكريات (٤/٢٥٥).
(٤) الذكريات (٦/٢٦٧).

إلى محكمة وادي العجم سنة ١٩٤٩م كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وصف المحكمة الشرعية بدمشق:

للشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ ولع بالوصف، وشغف بدمشق وما فيها من معالم، وقد ألَّف فيها وفي جامعها الأموي، ومن جميل وصفه، وساحر لفظه ورصفه، ما كتبه في وصف محكمة دمشق قائلًا: (المحكمة الشرعية في دمشق لها تاريخ قديم عظيم؛ كانت هي المحكمة الأصلية قبل أن تدخل علينا هذه النظم الإفرنجية في تأليف المحاكم، ويمكن أن يُكتَب عنها وعن الأدوار التي مرّت بها وعن القُضاة الذين تعاقبوا عليها وعن المنازل التي شغلتها كتابٌ كبير.. .
كانت المحكمة الشرعية ـ كما عرفتها أول مرّة ـ في زقاق ضيّق منسوب إليها مسمّى باسمها قريب من مدفن نور الدين زنكي.. . في دار قديمة، ليست من الدور الواسعة ولا الجميلة ولكنها مبنيّة بناء مرتَجَلًا، تدخل إليها من فناء مكشوف ثم تجد هذه الغرف المبنيّة على غير نظام هندسي ومن غير ذوق ظاهر، فانتقلت منها إلى إحدى الدور الشامية الكبيرة في حيّ القَنَوات، هل قرأتم وصف قصور الخلفاء في مثل القصص التي يرويها القاضي التنوخي؟ صحن واسع يُفضي إلى صحن واسع، وفي كليهما بِركة وحول البِركة شجر وزهر وورد، والأشجار تميل بغصونها على ماء البِرَك تُقبّله بأفواهها وتلمس صفحة خدّه برشاشها؟ كانت دار المحكمة شيئًا مثل هذا، بل ربما زادت على ما ورد وصفه في أمثال هذه الكتب، هي دار الحلبوني، لها (كما كان للكثير من الدور الشامية) برّاني وجوّاني، أما برّانيّها فهو دار فخري البارودي، الدار الواسعة المشرقة

الضاحكة بالرخام وبالورد وبارع النبات، الدار التي طالما أقيمَت فيها الحفلات الوطنية وأُلقيَت فيها الخُطَب وخرجَت منها المظاهرات، والمحكمة هي القسم الجوّاني من هذه الدار، أما دار فخري البارودي فبابها من الشابكلية، وأمّا دار المحكمة ففُتح لها باب من صدرها من شارع القَنَوات الذي يجري فيه أحد أبناء بردى (أي: نهر القنوات) ضيّقًا عميقًا يمرّ أمام البيوت، تدخل منه شعبة إلى كل من هذه الدور ترقص في نوافيرها وتستلقي في بِرَكها وتسقي وردها وزهرها، حتّى إذا وصل النهر إلى آخر الحيّ لم يبقَ منه شيء، تمتاز هذه الدار فوق سعتها وبهائها وجمالها وعِظَم أبهائها، تمتاز بشيء قلّ نظيره في غيرها، هو هذا الرخام وهذا المَرْمَر المنتشر في أرجائها، في صدر الإيوان مرآة عظيمة طولها يزيد على ثلاثة أمتار وعرضها أكثر من نصف ذلك، إطارها كلّه من ذلك الرخام، وإلى جانبَي الإيوان بَهْوان كبيران (قاعتان) في وسط كل واحدة منهما بِركة صغيرة جدًّا (فِستقيّة) على شكل كأس مزخرَف من الرخام كله قطعة واحدة، ويقابل الإيوانَ من صدر الدار بهوٌ عظيم (قاعة كبيرة) بابها - مثل أبواب الدار كلها - من الخشب النادر المُطعَّم بقطع الرخام المنقوش، ويقابل البابَ في صدر البهو مرآةٌ كبيرة تصل من الأرض إلى السقف (وعلوّ السقوف في بيوت الشام القديمة يزيد على ستّة أمتار)، وللدار طبقة عُليا يُصعَد إليها من درَجين متقابلَين كانت فيها محكمة التمييز الشرعية (أي: محكمة النقض))[1].

---

(١) الذكريات (٤/٢٥٧).

ويصف الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ المحكمة في موضع آخر، ويُبين مراحل انتقالها وما انتهت إليه، ودوره في ذلك، فيقول: (كانت المحاكم ودوائر القضاء في دمشق منثورة نثرًا في أرجاء البلد؛ بعضها في العَدْليّة، وهي بناء من الخشب واللبِن من طبقتين مما بناه العثمانيون كانت في المرجة التي سُمّيَت بعدُ ساحة الشهداء. . وبعض هذه الدوائر في بناية العابد التي بناها أحمد عِزّة باشا العابد. . وكانت المحكمة الشرعية في سوق الخيّاطين ثم انتقلت إلى القَنَوات، وكانت محاكم أُخرى، فكان المحامون والمراجعون يجدون مشقّة ويلقون عَنَتًا في التنقل بينها، ففكّروا بإقامة بناء يجمعها كلها، وتَردّد الرأي بين أن يُقام في صدر شارع بغداد عند «البحرات السبع» أو في موضع المشيريّة في رأس سوق الحميدية في لبّ البلد. . وكانت مناقشات ومجادلات في اختيار المكان للقصر العدلي، وكنت أكتب وأخطب، فكتبت مقالات في إقامة القصر في شارع بغداد لأنَّ المكان فسيح، إذا ضاق البناء بمن فيه وجدوا أرضًا لتوسعته، وزدت فاقترحت بأن يُسمّى «دار العدل» لا القصر العدلي، إحياء لمنقبة نور الدين زنكي لمّا أنشأ دار العدل في دمشق، وقصّته معروفة وهي في كتابي «رجال من التاريخ» وغلب الرأي الآخر، وأقيم البناء في موضع المشيرية (أو المندوبية كما سُمّيت من بعد)؛ أنشؤوه من ثلاث طبقات من الأمام واثنتين من الخلف، لكل طبقة سقف عالٍ يقرب من سقوف المساجد، لا كسقوف البيوت الجديدة التي يقف الرجل الطويل فيمدّ يده فيبلغ بيده سقفها، وجعلوا لها قوسًا يكاد يقارب بعلوّه سقف البناء كله، وجعلوه على شكل الأقواس الأندلسية وهي غالبًا ثلثا دائرة، بينما

نجد الأقواس التركية نصف دائرة، ومن الأقواس ما هو أقلّ من نصفها.. وجعلوا للقصر واجهة من الخلف من جهة الجنوب فيها قوس أصغر، وجعلوا طبقتها العليا لوزارة العدل، وكنت ـ كما عرفتم ـ وثيق الصلة يومئذ بالقائمين على الوزارة.. فاستطعت بذلك أن أختار المكان الذي أريده في القصر العدلي، فاخترت الجناح الأرضي في الواجهة الجنوبية، أي: ما تحت الوزارة، ونقلت المحكمة إليها، فكانت المحكمة الشرعية أول محكمة تدخل القصر)[1].

مسجد المحكمة:

ويسترسل الطنطاوي في وصف مبنى المحكمة، وفي الحديث عن بعض ما صنع لأجل المسجد فيها، فيقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وقد عرفتم أني كنت أوّل قاضٍ انتقل بمحكمته إلى القصر العدلي لمّا أُنشئ، فأخذت الزاوية الجنوبية الغربية، وخيرُ بيوت الشام ما كان مفتوحَ النوافذ على الجنوب.. ينال من الشمس حظًّا كاملًا في بلد يمتدّ الشتاء فيه أربعة أشهر وتكون الشمس فيه متعة الشتاء.. والعرف في الشام أنَّ الحكومة إن أزمعت إنشاء حيّ جديد اشترت البيوت القديمة كلها من أصحابها بأثمانها فتملّكَتها، ثم هدمتها ونقلت أنقاضها وقسّمت الأرض نظيفة بعد تنظيمها بين أصحاب هذه البيوت بمقدار ما كانت تساوي بيوتهم.. وكنت أنظر فأرى أمام غرفتي بقايا جدار فيه محراب

(١) الذكريات (٧/٢٥).

المسجد الذي كان في المشيرية، أقامه الأتراك أيام حكمهم وبقي على عهد الفرنسيين لمّا كانوا متسلطين على الشام، فلما هُدمت الدور هُدم معها.. لمّا هدموا ما حول القصر وهُدم معه المسجد وبقي محرابه مواجهًا لنافذة غرفتي ذهبتُ أدعو الجمعيات الإسلامية، وسعيت عند وزارة العدل واستعنت بالمخلصين من العلماء المُصلِحين لإعادة المسجد أو إقامته في طرف من القصر لما كانوا يبنونه، فما أفلحنا لأن الاسم كان للوزير السوري والفعل للمستشار الفرنسي.. فلما يئستُ من إعادة المسجد أخذت غرفة كبيرة من القسم الذي اخترته للمحكمة فجعلتها مسجدًا، وأقرّت ذلك الوزارة ووعدَت بفرش هذه الغرفة، وجاء الشيخ يحيى (الذي كان إمام المسجد) بسجّادة عَجَمية كبيرة غالية من داره كانت في تلك الأيام تُباع بثمن كبير فوضعها في هذه الغرفة، ومات ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ وهي فيها)[1].

الهيكل الإداري:

وعن الهيكل الإداري للمحكمة في دمشق يقول الشيخ: (كان قُضاة المحكمة ثلاثة: القاضي الأول وكانوا يدعونه القاضي الممتاز، وقاضيان آخران يُدعَيان بالقاضيَين المعاونَين، أما القاضي الممتاز فكان عمله الإشراف على سير العمل في المحكمة وإنجاز الأمور الإدارية والمخابرات الرسمية مع المراجع العليا، أمّا الذي يتولّى القضاء فهما القاضيان المعاونان، في القاعتين المتقابلتين

---

(١) الذكريات (٨/٤٦ ـ ٥٠).

على طرفَي الإيوان، وكان القاضيان المعاونان هما: الشيخ عادل العَلواني الحموي الذي كان رفيقي في معهد الحقوق (كلّية الحقوق)، كنّا في سنة واحدة، والثاني: هو الشيخ صبحي الصباغ الحلبي، وكان في الكلّية بعدنا بسنة واحدة)[١].

مقتل القاضي العلواني:

على أنَّ هذا التشكيل الإداري تبدل بعد زمن، وأصبح الشيخ علي الطنطاوي الرجل الأول في المحكمة، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (توفى الله الشيخ عزيز، وقتل مجرمون الشيخ عادل، ثم نُقل الشيخ صبحي مستشارًا في محكمة النقض، فصرت أنا القاضي الأول في المحكمة الذي كانوا يدعونه القاضي الممتاز)[٢]، فهل فرح الشيخ بهذا المنصب؟ وهل سعد بأن انزاح عن طريقه أولئك الشيوخ؟ كلا، فها هو يقول بقلبه الكبير ووفائه المعهود: (لا يخطرْ على بال واحد منكم أنني سُررت بأنهما فسحا لي الطريق إلى المنصب، لا والله لقد تألمت ألمًا حزّ في قلبي وترك فيه آثارًا بقيَت زمنًا طويلًا)[٣]، ثم يفيض الشيخ في الحديث عن وفاة القاضي عزيز الخاني وعن القاضي عادل العلواني الذي قُتل غدرًا، بحديث يقطر ألمًا ويتنفس وجعًا[٤].

(١) الذكريات (٢٦٣/٤).

(٢) الذكريات (٢٥٩/٤).

(٣) المرجع السابق.

(٤) يُنظر: الذكريات (٢٦٠/٤)، وما بعدها.

وكان مقتل القاضي العلواني سنة ١٩٤٩م[١]، مما يدل على أنَّ الطنطاوي لم يتسنم سدة رئاسة المحكمة إلا بعد قدومه لدمشق بستة أعوام تقريبًا، ومع ذلك فلم يكن قد بلغ مرتبة القاضي الممتاز، فأسندت إليه أعماله إذ لم يكن هناك سواه[٢].

ولما خلت المحكمة وبقي فيها الشيخ علي الطنطاوي وحده عمل على نقل الشيخ مرشد عابدين إليها، يقول ـ رحمه الله ـ: (والشيخ مرشد هو أخو شيخنا الطبيب الفقيه المفتي الشيخ أبي اليسر عابدين، وأبوهما مفتي الشام الشيخ أبو الخير عابدين، الذي كان عمّه صاحب الحاشية المشهورة، وقد خلَفني الشيخ مرشد في النبك ثم في دوما، ثم جاء معي إلى دمشق، فاتفقنا على أن نقوم وحدنا (أنا والشيخ مرشد) بالأعمال الإدارية (أي: الديوانية) وبالقضاء؛ فأخذت أنا قاعة الشيخ صبحي الصبّاغ وأخذ هو قاعة الشيخ عادل العلواني، واقتسمنا الأعمال الإدارية بعد أن اتفقنا على منهج العمل وعلى خُطّة السير، كانت الغاية واحدة، ولكن كلًّا منّا يختار الطريق الموصل إليها بما يوافق سرعة خطوه وطبيعة نفسه؛ أنا كنت أقرب إلى الصراحة والشدّة، بل إلى العنف أحيانًا، وهو أقرب إلى اللِّين وإلى اللطف)[٣].

لفتة وفاء:

وهاهنا لفتة وفاء من الشيخ علي الطنطاوي لزميله المقتول

---

(١) الذكريات (١٦٦/٤).
(٢) علماء ومفكرون عرفتهم (٢٠٣/٣).
(٣) يُنظر: الذكريات (٢٧٧/٤).

غدرًا، فقد تكشفت للطنطاوي حال هذا القاضي النزيه، ورأى أنه لم يخلف لأطفاله غير الفاقة، فوقف الشيخ موقفًا عظيمًا، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (صلّينا على الجنازة في تكية السلطان سليمان، فلما جاؤوا ليخرجوا بعدها من المسجد وقفت في الباب معترضًا، وكان يتقدمهم رئيس الوزراء وأحسبه كان الأستاذ صبري العسلي أو كان وزير العدل، وبينهم القُضاة والوجهاء، وألقيت كلمة فيهم سالت منها مدامعهم، ووصفت حال أولاده من بعده وقلت لهم: لن تخرجوا من هنا حتّى تتعهّدوا لي أمام نعشه بأنكم لن تضيّعوا أولاده بعده، وأنكم تجعلون لهم راتبًا يكفيهم، ولا يفي هذا الراتب مهما كبر بما بذل أبوهم لبلده ولكم)[1].

ولم يكتفِ الشيخ بذلك بل كتب يقول مستذكرًا أطفال الفقيد ومذكرًا بهم: (كنت أفكّر فيهم فأخشى ألّا تفي هذه الأمة للرجل الذي وفى لها وأن تدع أولاده يحتاجون من بعده لأن ضميره ودينه منعاه من أن يدّخر مالًا يجمعه من حرام، وأخاف أن تضيق خزانة الدولة بنفقات دراسة ولده الذي يدرس في الخارج ونفقات معيشة أولاده الذين بقوا في الشام، وألّا تجود بالمال لمن جاد بالدم، وأن تتمسّك بحرفية قانون التقاعد وتُعطي أسرة الفقيد ما لا يكفيها ثمن الخبز، فيرى ذلك القُضاةُ فلا يبقى فيهم قاضٍ نزيه لئلّا يشحد أولادُه بعد موته.. . إنكم لا تستطيعون أن تعيدوا لهؤلاء الأيتام أباهم، فأعيدوا لهم على الأقل راتب أبيهم)[2].

---

(١) الذكريات (٢٦٤/٤).

(٢) الذكريات (٢٦٤/٤ ـ ٢٦٦)، ويُنظر: مقالات في كلمات (٦٥/٢).

ويبدو أنَّ أطفال القاضي العلواني قد أثّر يتمهم في قلب الشيخ الطنطاوي تأثيرًا بليغًا، يتجلى في هذه الموقف الذي انتهى إلى حفل من البكاء، يقول: (رأيت اليوم وأنا على قوس المحاكمة طفلًا أشقر جميلًا صغيرًا جدًّا يتسلّق درَج القوس، فحسبتُه ابن إحدى المتداعيات قد أطلقته يعبث في القاعة فهممت بزجره، ولكني رأيته يتقدّم مطمئنًا ثابت الخُطى، حتّى أقبل فوضع خده على ظهر كفّي وجعل يتمسح بي كالقطة الأليفة، فنظرت إليه، وإذا هو ابن أخي الشهيد الذي قُتل ظلمًا الشيخ عادل العلواني، فاستَعْبَرت ورقّ قلبي وامتلأت بالدمع عيناي، وتركتُه حيث وقف، وخالفت لأول مرّة من عشرين سنة مارستُ فيها القضاء نظام الجلسات وقواعد المحاكمة، مع أنَّ ابنة لي في مثل سنّه جاءت مرّة (مرّة واحدة) المحكمة مع أمها فنادتني وركضت لتصعد القوس، فأبكيتها وأنزلتها وأخرجتها، ولكن هذا الطفل كان متعوّدًا على ذلك أيام أبيه فلم أشأ أن أكسر قلبه، وقال لي الطفل فجأة: صعي (أي: صحيح) مات بابا؟ فأحسستُ كأنْ قد وقع على وجهي سوط من نار، وانعقد لساني فلم أُجِبْ، فسكت ثم قال: وين بابا؟ طَوَّلْ (أي: تأخّر)، إمتى بدّو يزي (يعني يجي)؟ فلم أنطق، قال: ليس (يعني ليش) كل ما سألت عنه ماما بتبكي؟ الكبار يبكوا سي(شِ)؟ ولم أُجِبْ، فرجع يقول: ما عاد بابا زاب (جاب) لنا سكّر، وين بابا؟ فأعطيتُه سكاكر كانت في جيبي أعددتها لأولادي فاشتغل بها، ثم أقبل عليّ ورفع وجهه إليّ وقال مهتمًّا: عمّو نزّلوا الدم لبابا، سفت (شفت) الدم على الدرز (الدرج)، ليس (ليش) نزّلوا له الدم إيس سوّى لهم (أي: ماذا عمل لهم)؟ ليس (ليش) ما بحبّوا بابا؟ أنا أحبّ بابا، وتعطّلَت الجلسة

حقيقة وتحوّلَت إلى مناحة؛ النساء يبكين بصوت مسموع، والمحامون والكاتب والمحضر، وأنا، كلنا غلبَنا البكاء)[1].

والوفاء أيضًا:

وفي موقف آخر يكشف الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ عن معدن أصيل، وخلق جليل، في وفائه مع أحد أساتذته، وهو الأستاذ سعيد مراد، وكانت له هيبة في قلوب تلاميذه، يقول الشيخ: (ذهبتُ يومًا لأفصّل حذاءً جديدًا، وكنت تلميذًا في السلطانية الثانية، فرأيت في الدكان ما جمد خطواتي، وثبتني في مكاني فلم أستطع أن أتقدم، وظهر ذلك عليّ، وجذب الأنظار إليّ، فما الذي وجدته؟ وجدت مديرنا الأستاذ سعيد مراد... فاستدعاني واستدناني وثبّت روعي، وكلمني كلام أب محب، لا كلام أستاذ مرهوب، ومرت الأيام الطويلة، وصرت قاضي دمشق، وكنت يومًا على قوس المحكمة أنظر في قضايا الناس، والقاعة الكبيرة ممتلئة بالمحامين والمتقاضين والشهود والموظفين، وكلهم مستعجل يريد أن ترى قضيته وينصرف، فنظرت من الشباك فرأيت في ساحة المحكمة رجلًا كبير السن، قائمًا على قدميه، قد أحنى الدهر ظهره، فعرفت فيه مديرنا الأستاذ سعيد مراد، فقلت للإخوان: أنا مضطر لرفع الجلسة عشر دقائق، ونزلت من فوق القوس، وخرجت من القاعة، وهم يحسبون أنني إنما خرجت لحاجة طبيعية عارضة لا بد منها ولا يستغنى عنها وأني ذاهب إلى الحمام، فرأوني قد ذهبت إلى هذا

---

(١) الذكريات (٤/٢٦٤)، مقالات في كلمات (١/٢٢٢).

الشيخ فقبّلت يده وسألته أن يدخل معي لأقضي حاجته، إن كانت له حاجة، فدخل معي فأصعدته القوس إلى جانبي، وقلت للحاضرين: هذا شيخ المعلمين، وهذا أستاذي علمني كما علم آلافًا وآلافًا من أبناء هذه الأمة، أفلا ترون من حقه عليّ وعليكم أن أستمهلكم لأنظر لما جاء من أجله؟ قالوا: نعم، وظهر الرضا على وجوههم، وبان أنَّ في هذه الأمة لخيرًا كثيرًا.. . ونظرت في حاجته وقضيتها، فسألني: من أنت؟ قلت: انظر إليّ لعلك تعرفني، فنظر ولكن بصره قد ضعف فلم يتبينّي، فقلت له: أنا فلان، فذكرني ودعا لي وترحَّم على أبي، وأوصلته إلى باب القاعة حتى خرج، ولا يزال منظر دموعه وهي تقطر على لحيته.. . منظرًا لست أنساه وأحمد الله عليه)[1].

وكذلك الوفاء:

ومثل هذا الموقف وقع له في عزاء أحد مدرّسيه، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (ذهبت فأجلسوني في صدر القاعة وحفوا بي إكرامًا للمنصب لا لشخصي، لأنَّ لمنصب القضاء عند الناس حرمة ليست لغيره من المناصب، وكان الناس يدخلون ويخرجون، فنظرت فإذا بين الداخلين الأستاذ شريف أقبيق، وهو مديرنا الثاني في المدرسة السلطانية، لما كان الأستاذ سعيد مراد مديرنا الأول، فقمت إليه فقبَّلت يده على عادتنا في تلك الأيام.. . وعزمت عليه إلا أن يجلس في مكاني وقلت للحاضرين: هذا أستاذي، ومهما علا المرء أو

---

(١) رجال من التاريخ (ص٥٤٠)، ويُنظر: صور وخواطر (ص٣٥٥).

اغتنى أو ارتفع قدره، فإنه يبقى أمام أستاذه صغيرًا، كما كان من قبل ولدًا صغيرًا، وكان لذلك أطيب الأثر في نفسه)[1].

ومن جميل وفاء الشيخ علي الطنطاوي لشيخه عبد المحسن الأسطواني ـ المتقدم ذكره ـ ما حكاه قائلًا: (ولقد كنت وأنا صغير أذهب مع أبي لزيارة الشيخ عبد المحسن فأُقبّل يده وأيدي أمثاله من العلماء، كما كان يصنع أمثالنا من الصغار، مع أمثاله من الشيوخ الكبار، واستمر ذلك حتى صرت قاضيًا عنده، فكنت أُقبِّل يده كلما دخلت عليه، فيظن من يراني أني أفعل ذلك لأنه رئيسي، فأفهمتهم أنها عادة تعودناها من الصغر)[2].

ولطالما نادى الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ بتكريم الأعلام وأصحاب الفضل من شيوخه القضاة وغيرهم، وكتب يقترح تكريم الأحياء، ويعدد أسماءهم، ويشيد بمناقبهم ويذكر مآثرهم[3].

في سبيل إصلاح محكمة دمشق:

انتقل الشيخ لمحكمة دمشق، وانتقلت معه روحه الإصلاحية، وحماسته في محاربة الفساد، ودفع الظلم، وكانت له نفس شفيقة شفيفة، تأسى للمظلومين أسى مضاعفًا، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وأنا أبالغ في الشعور بالظلم والإشفاق على المظلومين؛ لو سمعت

---

(١) رجال من التاريخ (ص٥٤٢)، ويُنظر: صور وخواطر (ص٣٥٦).
(٢) رجال من التاريخ (ص٥١٣)، ويُنظر: الجامع الأموي في دمشق (ص٨٣).
(٣) يُنظر: مقالات في كلمات (٢٤٦/١)، (٢٠٢/٢).

بمظلوم في المغرب وأنا في أقصى المشرق، أو قرأت قصّته التي وقعت منذ قرون، لم تمنعني شدّة البعاد ولا اختلاف الآماد من أن أغضب له، وأتمنّى أن أردّ عليه حقّه وأن أضرب على يد من ظلمه فكان يرى الفساد فيألم، ويبصر الرشوة والظلم)[1]، وقد مكث زمنًا بمحكمة دمشق في غير دفة القيادة، ولم يكن يقوى على فعل شيء أو دفع ظلم، وهو يصف ذلك الشعور المؤلم فيقول: (وقد لبثت سنين أرى الرشوة والظلم والفساد ولا أقدر على إزالته ولا على تقليله، كانت عيني بصيرة بالمعايب ولكن يدي كانت قصيرة عن محوها، كنت أرى السيارة تسير على غير الطريق ولكن مِقوَدها بيد غيري، كنت أعرف المرض وعندي دواؤه ولكن لا سبيل إلى إيصاله إلى المريض)[2].

أما وقد صار رئيس المحكمة، وإليه فيها الأمر والنهي، فإنه يقول: (الآن طالت يدي القصيرة، وتسلمت أنا مقود السيارة، وفتح لي الباب لأحمل إلى المريض العلاج، إنها لذّة من أكبر اللَّذَاذات: أن ترى الباطل غالبًا والحقّ مغلوبًا وترى نفسك عاجزًا، ثم تُعطى القوّة على دحر الباطل وعلى نصرة الحقّ، لقد وجدت هذه اللذّة التي لا تعادلها اللذاذات مرتين: مرّة في النبك لمّا كنت قاضيًا فيها، وقد مرّ بكم الخبر، وهذه الثانية)[3].

ويستشعر الطنطاوي ثقل التبعة في رئاسة المحكمة، وعِظم

(١) الذكريات (٢٦٩/٤).
(٢) الذكريات (٢٦٩/٤).
(٣) الذكريات (٢٧٠/٤).

المسؤولية، فيقول: (من يكون رئيس محكمة يكون حمله أثقل لأنه يصبح مسؤولًا عن كل العاملين معه في المحكمة؛ إن زلّ واحدٌ منهم أو ضلّ عوقب معه الرئيس إن سكت عنه، فماذا أعمل وهي تَبِعة تَضعف عن حملها شُمّ الجبال الرواسي)[١].

خطوات عملية لإحكام الرقابة:

لم يكن يخفى على الشيخ ما سيواجه في سبيل إصلاح المحكمة، فقد كان يتوقع المقاومة من المفسدين، والعداوة من المرتشين، الذين كانت جذورهم ضاربة في المحكمة، يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (ماذا أصنع لأُحكِم المراقبة وأمنع ما كنت أُنكِره؟ وهل أستطيع وحدي أن أحارب هذه المجموعة من الناس، ومنهم من هو متمرّس بهذا العمل له معارف وأصدقاء يؤمنون بما يقوله لهم، ويأخذون الحقيقة كما صوّرها هو لا كما هي في صورتها؟ سيُشيع عني هؤلاء قالة السوء في الناس، وما يشيع (أي: الشائعات) كالدخان تقذف به المدخنة، لا يستطيع أحد أن يردّه ولا التي أطلقته أن تستردّه)[٢].

وما كان الشيخ بالذي يضعف أمام هذه التحديات، أو يرضى بالأمر الواقع، فها هو يضع لمساته على مبنى المحكمة بدمشق، كما وضعها من قبل في محكمة دوما، وظلَّ الشيخ قبل ذلك يقلب الرأي على وجوهه، في حيرة وأرق وشتات، يقول:

---

(١) الذكريات (٢٧١/٤).
(٢) الذكريات (٢٧١/٤).

(وجفا النوم عيني ليالي كوامل مُتعاقبات، أُقلّب فيها جسمي على الفراش وتتقلّب في رأسي الآراء، وأقوم متعَبًا من الأرق كمن مشى عليه فيل صغير فضعضع جسده وحطّم أضلاعه)[1]، وتوجه الشيخ إلى ربه سائلًا أن يهديه سواء السبيل، وكذلك كان حاله إذا حزبه أمر أو اشتد به كرب أو أحاطت به معضلة، فيقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (كنت أسأل الله أن يهديني، أرجع إليه ولا يُرجَع في الشدّة إلى غيره، فهداني وله الحمد وأراني الحقّ، فسألته أن يقوّيني على تحقيقه، فجلا الله لي وجه الحقّ ورأيت أنّ مراقبة الكُتّاب والمساعدين وهم متفرّقون في هذه الغرف الكثيرة، كلٌّ في غرفة وحده لا رقيب عليه إلّا الله، أمر يكاد يكون كالمستحيل، وفكرت في جمعهم جميعًا في مكان واحد، ولكن أين أجمعهم وكيف؟ وتذكّرت أنها لما كانت الوزارات كلها في قصر الحكومة في سراي المرجة كان لوزارة العدل بهو واحد يجتمع فيه موظفوها جميعًا، وأمامهم حاجز يفصلهم عن الناس، هم من ورائه والمراجعون أمامه، ولهم نوافذ صغيرة يكلّمون الناس منها يأخذون ويُعطون ما يريدون من الأوراق، فذهبت إلى زيوار بك الجابي محاسب وزارة العدل، وكان ـ كما قلت لكم ـ كبير السنّ مستقيم السيرة صافي القلب، إذا سمع اقتراحًا نافعًا أخذ به، فقلت له: زيوار بك، أين الحواجز التي كانت تفصل موظفيكم عن المراجعين لما كنتم في سراي المرجة؟ قال: في المستودع، فماذا تريد منها؟ قلت: أريد أن أركّبها في القاعة الكبرى التي كان يقعد

(١) الذكريات (٤/٢٧٢).

فيها الشيخ عزيز أفندي الخاني رحمة الله عليه، وأن أجمع الموظفين فيها فيسهل على المراجعين الاتصال بهم، فهل تعطيني هذه الأخشاب؟ فسُرّ وقال: خذها بارك الله فيك، فإنني لا أعرف ما أصنعه بها، قلت: وتبعث معي من يحملها إلى المحكمة ظُهر يوم الخميس بعد انصراف الموظفين، وتبعث معها نجّارًا يركّبها في القاعة على النحو الذي أتصوّره؟ قال: نعم، وكان يقوم على وزارة العدل سامي بك العظم الذي سبق ذكره، وهو من أصدقاء أبي وخالي محب الدين الخطيب، وكان رئيس ديوان الوزارة رشدي بك الحكيم، وهو أيضًا من جماعة محب الدين.. . وكلاهما (على بعد ما بيني وبينهما في السنّ والمنزلة) كان صديقًا لي وكان يعطف عليّ ويحبني.. . فذهبت إليهما فخبّرتهما بما أريد أن أصنع فوافقا عليه، فقلت: إنني أريد أن أنقل كلّ ما في غرف الكُتّاب إلى هذه «القاعة»، أنقل المكاتب وأنقل الخزائن والأوراق، وأخاف أن يأتي واحدٌ منهم فيدّعي فَقْدَ شيء ما كان في غرفته، فأرجو أن يُرسَل معي موظف تعتمد عليه الوزارة يكون هذا النقل بإشرافه وبنظره وبعلمه، قالا: نعم، سنفعل، فلما كان يوم الخميس وانصرف الموظفون بقيت في المحكمة ووصلَت الأخشاب ورُكِّبت في القاعة، وتركت أمامها مكانًا للمراجعين يقفون فيه فيكلّمون الموظفين ويعطونهم ويأخذون منهم ولا يدخلون عليهم، وكنت قد طلبت إلى الفرّاشين المجيء عدا واحدًا منهم، هو فراش القاضي الممتاز الذي لم أكن أثق به ولا أطمئنّ إليه والذي كان من جملة العاملين الفاسدين في المحكمة، جاء الفرّاشان الباقيان في الموعد الذي ضربته لهما بعد صلاة الجمعة

وجاء مندوب الوزارة، وكنّا قد هيأنا حَمّالين اختارهم زيوار بك، المحاسب، فجعلنا نفتح الغرف غرفة غرفة وننقل ما فيها من المكاتب والكراسي والخزائن والأوراق، بحضور مندوب الوزارة وبحضوري أنا، إلى المكان المخصّص لكل واحد منهم في القاعة الكبرى وراء الحاجز، فما كانت عشيّة الجمعة حتّى كان كل شيء قد تمّ وأمست الغرف خالية ما فيها شيء، واجتمع ديوان المحكمة كله في هذه القاعة الكبيرة جدًّا التي وسعَت هذا كله، وبقي ربعها للناس المراجعين يدخلون إليه ويقفون فيه، فلما جاء الموظفون يوم السبت في مواعيدهم (وكنت قد سبقتهم مبكّرًا إلى المحكمة) رأوا ذلك، وقامت قيامتهم وجُنّ جنونهم وأقبلوا يَقدُمهم رئيس الديوان محتجّين معترضين، فقلت لهم: هذا ما أقرّته الوزارة، فمن شاء منكم أن ينتقل إلى محلّه الجديد فأهلًا وسهلًا، ومن أبى فليذهب إلى الوزارة فليشكُ إليها، رأوا أنهم لا حيلة لهم ولا ينفعهم احتجاج ولا تفيدهم شكوى، فقبلوا مُكرَهين بالأمر الذي وقع)[1].

نظرية العصا الواحدة:

أكثر ما كان يؤرق الشيخ هو هذه المحسوبيات والرشاوى التي تعطل العمل، وتظلم بعض المراجعين لتنفع البعض الآخر بغير وجه حق، ولذلك ابتكر الشيخ وابتدع طريقة لضبط العمل، وهي غاية في الإتقان، يقول ـ رحمه الله ـ: (جعلت لكل معاملة من المعاملات

(١) الذكريات (٤/٢٧٣).

الإدارية مُدّة معلومة تُسلَّم بعدها صور قراراتها إلى أصحابها، فمعاملة الزواج وحصر الإرث تُنجَز في يومها، فتُسلّم صورها إلى أصحابها بعد أربع وعشرين ساعة على الأكثر، ومعاملات الوصايا جعلت لها مدة مناسبة، وأعلنت للناس أنّ مَن تأخّرَت له معاملة عن هذا الأمد الذي حدّدتُه فليراجعني.. وجعلت لأصحاب المعاملات أرقامًا كالتي تكون في المصارف (البنوك)، فمن قدّم معاملته أولًا أعطيه رقم واحد، يأخذ الرقم بيده مطبوعًا على ورق مقوّى عليه ختم المحكمة ويُربط مثيله بالمعاملة، وأنذرت الديوان بأن تسير المعاملات وفق هذه الأرقام، فإذا كان رقم أربعة ـ مثلًا ـ لواحد من عامّة الناس ورقم خمسة لوكيل وزارة العدل أو لقاضٍ من كبار القُضاة فقدّمه الكاتب (الديوان) على الرقم الذي قبله أوقعت عليه الجزاء القانوني)[1].

ولم يكتفِ الشيخ بسن القوانين وإعلان الأنظمة، بل كان ينزل للميدان، فيرقب التنفيذ بنفسه، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وكنت أنزل في النهار فأدخل بين الناس، أدع العمامة في غرفتي فأعود بثياب كالتي يلبسها جمهور الناس فلا ينتبه أحدٌ إليّ ولا يتعرف عليّ، وأرى؛ فإن لمست مخالفة عملت على عقوبة المخالف، فانتظم أمر المحكمة، وسيق الناسُ جميعًا بعصا واحدة لا تفرّق بين الغنيّ والفقير ولا الكبير والصغير، بل لا يستطيع الموظف إذا جاء صديقه أو قريبه أو جاء أخوه أن يراعيه على حساب الناس)[2].

---

(١) الذكريات (٤/٢٧٥).

(٢) الذكريات (٤/٢٧٥).

دماء جديدة:

على الرغم من كل هذه الإصلاحات والإجراءات الحازمة والدقيقة، رأى الشيخ أنه بحاجة إلى حلٍّ جذري، يعيد للمحكمة بهاءها وجلالها وطهرها، يستعمل فيه جهده الشخصي، وعلاقاته الاجتماعية، وتكون ثقة الوزارة به رافدًا لهذا الحل، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ:

(ثم رأيت أنَّ هذا كله علاج مؤقّت لا يكاد يأتي منه الإصلاح المنشود، فعملت على إبدال مَن في الديوان واحدًا بعد واحد وأعانني الله أولًا بإخلاصي، وبأنني لا أبتغي من ذلك جرّ منفعة لنفسي ولا درء مضرّة عنها، والله يعلم ذلك مني، بل إن منفعتي الدنيوية كانت في إرضاء الناس والاستكثار من الأصدقاء وإسكات الألسنة المعترضة، لو أنني أردت مصلحة نفسي، وأعانني الله فجعل مَن في الوزارة يثقون بي ويستمعون مني، لا لأنني قاضٍ، فالقُضاة كثيرون والمنازل بين الموظفين مراعاة ومعتبَرة، لكن لصلات شخصية كالتي كانت بين أبي وخالي وبين الرجلين القائمَين على وزارة العدل، وهما سامي العظم ورشدي الحكيم، ومساعده الموظف القديم الرجل الطيب زيوار الجابي، رحم الله الثلاثة، ولأنَّ كل من كان ينشد الحقّ ويبتغي الإصلاح في الوزارة وخارج الوزارة وعلم بما صنعت كان مؤيّدًا لي ومعاونًا على ما أريد، ما مرّ وقت طويل حتّى تبدّل موظفو الديوان جميعًا، ذهب من كان منهم على أيام عزيز أفندي رحمة الله عليه وحلّ محلهم غيرهم، منهم من سَهُل عليّ أمر نقله ومنهم من تبيّن أن له جذورًا ممتدّة في الأرض

يصعب اقتلاعها)[1].

ومن عجب أن يكون من أطول الموظفين جذورًا وأعمقها في المحكمة امتدادًا؛ موظفان متباينان في الرتبة والمنصب، مختلفان في المكانة، يقول الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (والغريب أنَّ أطول هذه الجذور وأكثرها امتدادًا وتشعّبًا كان لرئيس الديوان الذي كان إليه أمر المحكمة كله، ولأصغر عامل فيها وهو الآذن (الفرّاش) الذي كان على باب القاضي الممتاز! كان هذا الفراش (واسمه أبو محجوب) يرفع ويضع ويقدّم ويؤخّر، ويستطيع أن يصنع في المحكمة ما لا يقدر على صنعه مساعد من المساعدين، حتّى إنه كان يستعمل غرفة القاضي الممتاز للبيع والشراء، فوراء أرائكها المصنّفات (الملفّات الفارغة) يبيعها بضعف ثمنها في السوق والطوابع يبيعها بأكثر من قيمتها، ويعلّق ثيابه في المكان المخصّص لتعليق جبّة القاضي، أي: أنَّ هذا الفراش الصغير كان حاكمًا بأمره في المحكمة! ولقد وجدت في اقتلاعه مشقّة أكثر من المشقّة التي وجدتها في نقل الموظفين جميعًا)[2].

ثم يطلق الشيخ بعد هذه المعركة المفصلية تنهيدة ارتياح، فيقول: (وضح الآن سبيل الإصلاح، لأنَّ العاملين في المحكمة تبدلوا، جاء جماعة يستمعون كلمة الحق ويطيعونها ويمشون عليها)[3].

---

(١) الذكريات (٤/٢٧٥).
(٢) الذكريات (٤/٢٧٦).
(٣) الذكريات (٤/٢٧٦).

معركة المختارين والمعقبين:

لا نزال نذكر الموقف الحازم الذي وقفه الطنطاوي بمحكمة دوما ضد المتنفعين والفاسدين، وذلك البيان الذي علقه على باب المحكمة، فحسم به مادة الظلم، وأغلق باب الفساد، وفي محكمة دمشق سار الشيخ على النهج ذاته، والطريقة نفسها، ولكنّ الأمر في العاصمة لم يكن سهلًا، يقول ـ رحمه الله ـ: (وقعتُ في أزمة أكبر حين منعت مختاري الأحياء (المختار هو العمدة باصطلاح مصر والسعودية) من دخول المحكمة إلّا إذا كانت لهم قضية شخصية أو كانوا وكلاء بوكالة رسمية من أصحاب القضية، ومنعت معقّبي الأوراق، وعندنا في الشام مهنة كأنها معترَف بها وهي مهنة المعقّب، لهم مكاتب وعندهم عُمّال يسخّرونهم ويسيّرونهم إلى المحاكم، وأنا أعلم أنَّ في هذا تسهيلًا على الناس لأنَّ من الناس من لا يتّسع وقته ولا جهده لمتابعة المعاملات بنفسه في الدوائر، ولكن هؤلاء يأتي منهم شرّ أكبر؛ فهم يأخذون من الناس أكثر ممّا يستحقون، وربما اتفق الواحد منهم مع الموظف المنحرف على صاحب المعاملة أو مع خصمه الذي يشكوه.. . وهؤلاء المختارون والمعقّبون ليسوا فئة قليلة ولا كانوا ضعاف الحيلة، وإن لهم لأصدقاء ومعارف وأعوانًا، فجمعوا جموعهم واستعانوا بأصدقائهم ومعارفهم وحزّبوا عليّ الأحزاب، حتّى إنهم رفعوا شكوى إلى رئيس الجمهورية! فأحالها على وزير العدل ووصلت إليّ لإعطاء الجواب، ثم لم يطالبني أحدٌ بجواب ولم أرسل أنا هذا الجواب وبقيَت عندي إلى الآن، وهي أمامي وعليها أختام الأئمة والمختارين (أي: العُمَد) في أحياء دمشق كلها، وغاية ما في الأمر

أن الوزارة سألَتني سؤالًا غير رسمي عن حقيقة هذه الشكوى، فشرحت لهم ما عندي وبيّنت حُجّتي، فسكتوا وسكتّ، ما أدري هل سكتوا اقتناعًا بها أم لغير ذلك، الله أعلم)[1].

* * *

(١) الذكريات (٢٧٦/٤).

قاضي الحياة الإنسانية

قضاء الأحوال الشخصية له اتصال وثيق بحياة الناس، ولذلك سمى الشيخ علي الطنطاوي قاضي الأحوال الشخصية بقاضي الحياة الإنسانية، لأنَّ مجال نظره في أكثر شيء يمس حياتهم من زواج وطلاق ونفقة وحضانة وما إلى ذلك، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (إذا كان القاضي المدني يحكم في الأموال لا يجاوزها والقاضي الجنائي يُقيم الحدود ويدرأ بها الجنايات، فإنَّ القاضي الشرعي، أو قاضي الأحوال الشخصية، هو قاضي الحياة الإنسانية كلها بما فيها من بياض وسواد وحلاوة ومرارة وسعادة وشقاء)[1].

ويصف الشيخ الجوانب الخفية لقضايا الأسرة، والأبعاد التي تحف بالحكم، بحديث يستدر الدمع ويوجع القلب، فيقول: (إنَّ لكل عقد زواج عقَدْتُه قصة فيها الرغبة والأمل قبله، والتشوّق والانتظار، وترقّب ليلة الزفاف والشوق إليها والخوف منها، وشهر العسل، وشهور بعده ما فيها عسل ولا حلاوة كحلاوة العسل، وانتظار الحمل ومتاعب الحمل، ومشقّات الولادة، والسعادة بالولد

(١) الذكريات (٨/٧٥).

والتعب بالولد، وقصة كل طلاق والمأساة التي جرّت إليه والتي نتجت عنه، كل واحدة من هذه القصص لو أنَّ كاتبًا صاغها صياغة أدبية لكان منها رائعة من الروائع، والأم المطلَّقة التي يحين موعد انتزاع الولد منها وتسليمه إلى أبيه، لانتهاء مدة الحضانة التي هي من شأن النساء وابتداء عهد التربية التي يتولاها الرجال، كل دعوى لها قصة، وما قصةٌ منها تشبه الأُخرى ولو كان الموضوع واحدًا، لو كتبت هذه القصص أو بعضها، وكيف؟ وأنى؟ لجاء منها كتاب هو قصة الحياة الإنسانية كلها)[1]، وهذه صور من حياة قاضي الإنسانية، يسوقها لنا الطنطاوي من واقع حياته في القضاء:

عقد الزواج في محكمة دمشق:

هذا عنوان من ذكريات الطنطاوي، وقد أفرد عقد الزواج بالحديث وعَقَد له فصلًا مستقلًا لأنَّ له شأنًا وخبرًا، يقول ـ رحمه الله ـ: (كان عندنا يومان كل أسبوع، إذا جاءا جاء معهما الزحام وجاءت الفوضى وأصوات الرجال وخليط من أحاديث النساء ـ والنساء في العادة يتكلّمن جميعًا معًا وتسمع كل واحدة ما تقول الأُخرى ـ وضجيج الأولاد وصراخ الصغار وبكاء الأطفال! وانقلب صحن المحكمة المفروش بالرخام اللمّاع المزدان بالورد والزهر إلى ما لا يسرّ العين ولا يُرضي النفس؛ ذلك هو يوم عقود الزواج، نُجري فيه نحوًا من ثلاثين عقدًا أو أكثر من ذلك أحيانًا، ويأتي مع كلّ عقد اثنان: الخاطب والمخطوبة، وأهله وأهلها، وأكثرهم معهم

---

(١) الذكريات (٨/٧٥).

أولادهم، وربما جاء مع المرأة قريبتها أو جارتها ومع الرجل أبوه أو صديقه، ليروا المحكمة ويتخذوا من رؤية صحنها وجمال بنائها فرجة ينفّسون بها عن قلوبهم، وموضوعًا يتحدّثون به إلى أهليهم، ولم يكن عندنا نظام المأذون الشرعي المعروف في مصر وفي المملكة وغيرهما، وإنما يَعقد العقدَ القاضي أو مَن يأذن له به، فكان الذي يتولّاه فعلًا واحدًا من اثنين: أحد كُتّاب المحكمة ـ وربما كان جاهلًا بشروط العقد وأحكامه ـ أو بعض المشايخ ممّن يختارهم القاضي)[1].

إصلاحات على عقود الزواج:

ويصف الشيخ بعض الإصلاحات التي أجراها على معاملات عقود الزواج، بعد أن كانت تعتورها بعض الأعراف والعادات التي لا أصل لها في الشريعة، ويشينها سوء الترتيب، فيقول: (لما جئت رتّبت أولًا السبق إلى العقد بالسبق إلى المجيء إلى المحكمة، وأعطيت أصحاب المعاملات أرقامًا وربطت بالمعاملة أرقامًا مثلها ـ كما سبق بيان ذلك ـ... ثم عمدت إلى العقد الشرعي الأصلي الذي ليس فيه تطويل ولا تعقيد وليس فيه «طقوس» كالتي توجد عند الأمم الأُخرى، وليس فيه ما نراه في مصر أحيانًا من أخذ العاقد منديلًا أبيض وأمره المتعاقدَين بأن يتماسكا باليدين ويغطّي يديهما بالمنديل، حتّى صار الناس يظنّون وضع هذا المنديل الأبيض من شروط العقد، وما هو من شروطه

(١) الذكريات (٢٨٩/٤).

ولا أصل له في الشرع أبدًا)[(١)]، ويتم حديثه قائلًا: (أرجعت العقد إلى وضعه الأصلي في الشرع، فبدلًا من أن يزدحم الناس في صحن المحكمة لينتظروا دَورهم في عقد الزواج جعلت العقد يتمّ في عشر دقائق: أتحقّق أولًا من رِضى البنت، فإن لمحت ما يدل على أنها مُكرَهة على الزواج أو رأيت فارقًا كبيرًا في السنّ بينها وبين خاطبها، أو لمست من أبيها قسوة عليها في ملامحه أو في نظراته فهمت منها أنه يُجبِرها على ما لا تريد، أي: أنني كنت أستعين بفراسة المؤمن، فإذا ارتبت في الأمر أخذتها جنبًا وسألتها بعد أن طَمْأنتها أن ما تقوله لي يبقى سرًّا بيني وبينها: هل هي راضية عن هذا الزواج أو أنها قد أُكرهت عليه إكراهًا؟ فإذا فهمت أنها غير راضية رِضًى قلبيًّا لم آذن بإجراء الزواج واعتللت لذلك بعلّة لا تُدني الشبهة من البنت فيغضب منها أبوها أو أمّها، وإن علمت رضاها رضًى حقيقيًّا ودلّت القرائن والظواهر على هذا الرِّضى أجريت العقد في دقائق، فسمّيت الله وحمدته من غير إطالة ولا إسهاب، وقلت للوالد: قُل للخاطب: زوجتك بنتي على مهر معجّله كذا ومؤجّله كذا، فيقول، وقلت للخاطب: قل: قبلت، فيقول: قبلت، ويسمع ذلك الشاهدان، ويوقّع الجميع في صحيفة العقد من سجلّ العقود وينصرفون، فلا تكاد تمضي ثلاث ساعات أو أقلّ من النهار حتّى ننجز العقود جميعًا، وينصرف الناس راضين مسرورين، ولم أُحدِث في ذلك حدثًا ولا جئت بشيء جديد، ولكن رددت الأمر إلى نصابه وأعدته إلى وضعه الشرعي

---

(١) الذكريات (٤/٢٩٠).

البعيد عن التكلّف وعن الرسميات وعن الإطالة التي لا معنى لها)[1]، وكان من حسنات هذا الإنجاز والقضاء على التطويل، أن يسّر على الناس إجراء عقودهم في المحكمة، لأنَّ إجراء العقد في بيت أحد المتعاقدين كانت عليه رسوم مالية، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (كانت عقود الزواج تجري في المحكمة أو في دار أحد المتعاقدَين، والاختيار لهما، فمن أراد إجراء العقد في المحكمة لم يكلّفه شيئًا، وكان يستنفد منه وقتًا طويلًا ويحمّله عناء شديدًا بالانتظار وبالزِحام ـ فوفّق الله وله الحمد فقضيت على هذا كله وجعلت العقد سريعًا سهلًا ـ، ومن شاء عقْد عقدِه في الدار أوفَدْنا معه أحد الكُتّاب الذين يعرفون طرفًا من أحكام الفقه ويحيطون بشروط الزواج وأركانه، ويكونون من أهل اللطف والذوق فلا يُثقِلون على أصحاب العقد)[2].

الرقابة على عقود المنازل:

ومع ذلك لم يهمل الشيخ هذه العقود التي تُجرى في المنازل، بل شملها برقابته الحازمة، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (وكان من المسموح به قانونًا أن تُعقَد عقود الزواج في المنازل بطلب من أصحابها، وكانت الأجرة المقررة للكاتب (أو المأذون) لإجراء العقد هي خمس ليرات سورية فقط والسيارة تنقله إلى دار المتعاقدين وتعيده منها، وأعلنت للناس أنَّ من دفع أكثر من ذلك يكون قد خالف القانون ويُعتبر عمله

(١) الذكريات (٤/٢٩٢).
(٢) الذكريات (٤/٢٩٦).

رشوة يُعاقَب فاعله عقوبة الراشي، وكنت أبعث من قِبَلي ناسًا يحضرون العقد ويتشمّمون الأخبار ويعرفون كم دُفع للكاتب، وكان أكثر الناس يُجزِلون العطاء لمن يعقد العقد في هذه المناسبات، حتّى إنَّ أحد قُضاة قصر العدل طلب كاتبًا بموافقة مني ليعقد عقد ابنته فدفع له مئة ليرة! وبلغني الخبر فدعوت الكاتب وأنذرته بأن يأخذ خمسًا منها وأن يردّ له الباقي، وهددت من يعود إلى مثل ذلك برفع أمره إلى وزارة العدل، فصار الكُتّاب إذا أُكرِهوا على أخذ شيء يزيد عن الحدّ المقرَّر جاؤوني به في اليوم الثاني خوفًا من العقوبة)[١].

القاضي القدوة:

وكان الشيخ أولى من يمتثل لهذا الأمر، فهو القاضي وهو القدوة، وذلك حين أبطل عادة الولائم التي تقام للقاضي عندما يستدعي نظر قضية أن تنتقل المحكمة لموضع الخلاف، أو للكشف على المسكن، ونحو ذلك، في موقف يدل على نزاهته وعفة نفسه، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (كنا أحيانًا نقرّر انتقال المحكمة إلى موضع الخلاف، للكشف على المسكن أو لتقدير القيمة في القضايا الوقفية، وكانت العادة المتّبَعة أن يُعِدّ طالب الكشف طعامًا كثيرًا، وأن يجمع وجوهَ القرية إذا كان الكشف في إحدى القرى أو وجوهَ الحيّ إذا كان في البلد، ويجعلها وليمة للقاضي ولمن معه، فأبطلتُ هذه العادة، وكنت إذا أردت الخروج من المدينة وقفتُ السيارة عند

(١) الذكريات (٤/٢٧٤).

أحد الأفران فأخذت رغيفًا سخنًا وقلت لمن معي: لن نأكل شيئًا حتى نرجع ولن نحضر دعوة ولن ندخل دارًا لطعام، فمَن خاف منكم الجوع فليصنع مثلي، وآكل الرغيف، ثم أقف على أحد السبل المبثوثة في أرجاء البلد.. فأشرب منه بكفّي، وإذا كان بعض المحامين يريد حضور الوليمة فإنني أدَعه وأعود بالسيارة، أما الأجرة المقرَّرة قانونًا على هذا الكشف فكانت أربع ليرات سورية في البلد وعشرًا خارجها، والعَشر تعدل بأسعار هذه الأيام ثلاثة ريالات ونصف الريال؛ هذا ما يأخذه القاضي عندما يخرج للكشف)[1].

ويتضح بُعْدُ نظر الشيخ وصحةُ مبدئه في منع بعض العادات والتقاليد في عقد الزواج، حين نرى التكاليف الباهظة التي يتكلفها أهل الزوجين، فهي - في حقيقتها - ثروات مهدرة، يقول الشيخ - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -: (دخلت مرّة دار صديق لي موظف عندنا في المحكمة، عمله تسجيل عقود الزواج وحضور حفلاتها، فوجدت في الدار خزانة كبيرة ملؤها علب السكّر الملبَّس من زجاجية وخزفية وخشبية ومعدنية، من مستديرة ومنبسطة ومربعة ومثلثة وملساء ومحفورة ومزوَّقة ومنقوشة.. من كل شكل وكل جنس، أرخصها بليرة (كانت الليرة يومئذ تعدل عشرين ليرة في هذه الأيام)[2] ومنها علب من الفضّة عليها اسما الزوجين وتاريخ العقد ثمنها أكثر من عشر

(١) الذكريات (٦/٢٨٣).

(٢) عام ١٤٠٦هـ.

ليرات، فوقفت أنظر إليها وأفكّر: كم يُنفَق في دمشق كل سنة في أثمان هذه العلب؟ فرأيت أنه إن كان يُعقَد في دمشق مئة عقد في السَّنة، وهذا أقلّ من الواقع، وكان في كل عقد مئة مدعوّ، وهذا هو الحدّ الأدنى، فإنه يُصرف في كل حفلة مئة ليرة ثمن هذه العلب إن كانت من العلب الرخيصة، فإن كانت من العلب الغالية أو كان المدعوّون مئتين أو ثلاثمئة صُرف في علب الملبس خمسمئة ليرة في الحفلة الواحدة)[1].

من قضايا النفقة:

هذه بعض القضايا الزوجية المتعلقة بالنفقة، التي كان النظر فيها يتطلب الكشف على مسكن الزوجين لمعرفة مدى التزام الزوج بمسكن شرعي ملائم للزوجة، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وكنت مرة أنظر في دعوى، الزوج فيها من كبار الموسرين والزوجة أبوها من أغنياء الحرب الذين أثْرَوا منها ثراء فاحشًا، فأعدّ الزوج دارًا جديدة واسعة في حي محترَم، فيها كل ما يُحتاج إليه من الفرش ومن الأثاث ومن أدوات المطبخ والحمّام. فاعترض محامي الزوجة بأنه ليس مسكن أمثالها من أخواتها وبنات عمّها ولا يليق بالزوج الذي يملك الملايين، فاتخذت هذا القرار: قلت: لمّا كانت مطالب الإنسان منها ما هو ضروري لا يُعاش إلا به، ومنها ما هو كماليّ لتمام الراحة ومسرّة النفس ورفاه العيش ولم يكن فيه محرَّم، ومنها ما لا يُحتاج إليه أبدًا وما هو إلا للمكاثرة والمفاخرة، ولمّا كان

(١) الذكريات (١٨٦/٧)، ويُنظر: مقالات في كلمات (٨٩/١).

ذلك يدخل في باب التبذير وكان التبذير مما يأباه شرع الله الذي جعل المبذّرين إخوان الشياطين، وكان التسابق فيه لا يقف عند حدّ، لذلك تقرّر اعتبار هذا المسكن وأمثالَه صالحًا ولو كان أبو الزوجة أو كان الزوج من أصحاب الملايين)[1].

الزوج المتحذلق:

وهذه قضية أُخرى مع زوج متحذلق، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وكانت لديّ مرة دعوى على رجل غني جدًّا ولكنه بخيل جدًّا، فأعدّ لزوجته المدّعية مسكنًا لا يسكنه إلا الفقراء: بساط على الأرض وطبق من القشّ يوضع عليه الطعام وفراش يُبسَط في الليل ويُطوى في النهار، فقلت: ما هذا؟ قال: أهي خير من عائشة أم المؤمنين؟ ألم يكن مسكن عائشة مثل هذا أو أقلّ منه؟ قلت: لا والله ما هي خير منها ولا هي مثلها، ولكن خبّرني: أكان رسول الله عليه الصلاة والسلام يكنز المال في الصناديق أو يضعه في المصارف أو يشتري به الأسهم، ثم يبخل به على السيدة عائشة فلا يُعِدّ لها إلّا هذا المسكن؟ حينما تقتدي أنت برسول الله وتقف موقفه من المال طالبها أن تكون مثل عائشة، ورفضتُ المسكن)[2].

الزوجة السجينة:

ومن غرائب هذه القضايا وعجائبها، قضية الزوج الذي كان

---

(١) الذكريات (٧/ ٢٠).
(٢) الذكريات (٧/ ٢٠).

يسجن زوجته، وهو من هؤلاء «الزكرتية» كما يسميهم الشيخ، ويقول عنهم: (هي طبقة في الشام كطبقة الفتوات في مصر، و«أبو جاسر» في العراق)[1]، وأما قصته فيرويها الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ قائلًا: (ذهبنا مرة للكشف على مسكن، فوجدته مناسبًا في موقعه وفي فرشه لا ينقصه شيء، ولكني رأيت الرجل فتحه بالمفتاح لمّا دخل وأغلقه على المرأة لمّا خرج، قلت: ما هذا؟ قال: زوجتي، عِرضي، أخاف عليها، قلت: ما تظنها تفعل والباب مغلَق عليها إن انفجر موقد الغاز، أو شبّ في الدار حريق، أو خرجت عليها حية، أو أُغمي عليها واستنجدت بالجيران.. من أين يدخل عليها مِن النساء مَن يريد إسعافها؟ لا، لا أقبل هذا المسكن ولا أوافق عليه؛ المسكن حصن للمرأة وهذا سجن لها، ولم تكن دار رسول الله ـ ﷺ ـ مغلَقة على نسائه بالمفتاح ولا دور الصحابة ولا التابعين، ولقد أمرنا عليه الصلاة والسلام أن نستوصي بالنساء خيرًا، ما قال لنا: احكموا عليهنّ بالسجن الدائم، وما هن بالمجرمات ولا نحن بالقضاة)[2].

الزوجة المظلومة ودعوتها المستجابة:

هذا موقف يستدر الدمع، ويقشعر له الفؤاد، وهو يبين لنا لطف الله بعباده الضعفاء، واستجابته لدعوات المضطرين، وأنه سميع قريب مجيب سبحانه وتعالى، يقول الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ:

---

(١) فصول اجتماعية (ص٢٦٧).

(٢) الذكريات (١٩/٧)، ويُنظر: فصول اجتماعية (ص٢٦٧).

(وقد وقع لي مرة ـ وذكرت هذا في بعض أحاديثي من قبل ـ أن دعانا كبير أسرتنا، الدكتور طاهر الطنطاوي الذي توفي من زمن بعيد ـ رحمة الله عليه ـ، إلى جمع في بيته يضم أفراد الأسرة جميعًا، وأعدَّ لهم مائدة وضع لهم فيها كل ما يلذ ويطيب، وهيأ لهم كل ما يسرهم ويرضيهم، وذهبت إلى الاجتماع وكنت منشرح الصدر، فما لبثت فيه إلا نصف ساعة حتى ضاق صدري وأحسست كأن دافعًا يدفعني إلى الخروج وأنني إن بقيت اختنقت، واستأذنت بالانصراف فعجبوا مني، وكنت أنا أعجب من نفسي ولا أعرف سببًا لهذا الذي حلّ بي، وفسد الاجتماع وضاع ما كانوا يتوقعونه من المسرّة والانبساط وألقوا اللوم عليّ، وأنا أعذرهم ولا أدري لما فعلت سببًا، وكانت داره في سفح جبل قاسيون، في منطقة اسمها حي العفيف، وخرجت، ومرّ بي الترام وكان فارغًا، وهممت بأن أصعد إليه ثم أحسست كأن يدًا قوية تصدني عنه وتمنعني من ركوبه، فمشيت على رجليّ، ولا أعرف إلى أين أنا ذاهب، وثقوا أني أصف لكم ما قع كأنه وقع بالأمس، وقد مرّ عليه الآن أكثر من ثلاثين سنة، ما مشيت إلا قليلًا، وكان الطريق مقفرًا والليل ساكنًا، فوجدت امرأة تحمل ولدًا وتسحب بيدها ولدًا، وهي تنشج وتبكي وتدعو دعاءً خافتًا لم أتبيّنه، فاقتربت منها وسألتها: مالك يا أختي؟ فنفرت مني وحسبتني أبتغي السوء بها، ونظرت إليّ، فلما رأت أنني كهل وأنه لا يبدو عليّ ما تخشاه نفَضَتْ لي صدرها وشرحت لي أمرها، وإذا قصتها أنها من حلب، وأن زوجها يعمل موظفًا في دمشق، وأنه طردها من بيته وهي لا تعرف أين تذهب، وما لها إلا خال لا تستطيع الوصول إلى مكانه، فقلت لها: أنا أوصلك إلى بيت خالك، واذهبي من

الغد إلى المحكمة فارفعي شكواك إلى القاضي، فازداد بكاؤها وقالت: وكيف لي بالوصول إلى القاضي وأنا امرأة مسكينة، والقاضي لا يستقبل مثلي ولا يستمع إليه؟ وكنت أنا يومئذ قاضي دمشق، فقلت لها: لقد استجاب الله دعاءك يا امرأة، لأنك مظلومة، ودعوة المظلوم ليس بينها وبين الله حجاب، وأنا القاضي، وقد استخرجني الله من بين أهلي وجاء بي إليك لأقضي إن شاء الله حاجتك، وهذه بطاقتي تذهبين بها غدًا إلى المحكمة فتلقينني)[١].

من قضايا العضْل:

ومن لطيف ما وقع له في هذا الباب، خبر المرأة المدرّسة التي عضلها والدها لأجل الراتب، يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (جاءتني في المحكمة ومعها شاب أصغر منها، جميل الصورة مكتمل الشباب، يريد أن يعقد عليها عقدًا شرعيًّا، فكلّفتها أن تأتي بأبيها، قالت: إنه ممتنع عن الموافقة على هذا الزواج، وهذا الامتناع من الوليّ إذا لم يكن له سبب مشروع كان عَضْلًا، والعضل ممنوع شرعًا، وفي مثل هذه الحال يدعو القاضي الوليّ فيسأله عن سبب امتناعه عن الموافقة، فدعوت به فلم يُبدِ سببًا مشروعًا، وقال خلال كلامه: إن البنت لا تسكن معه ولا تعطيه شيئًا من مرتّبها، فقلت: هل أنت محتاج لهذا الراتب؟ قال: لا، بحمد الله، ولكن يجب عليها أن تعطيني شيئًا لأنني أبوها، قلت: إذا كانت لا تسكن عندك فأين

(١) نور وهداية (ص٨٤).

تسكن؟ قال: غضب الله عليها، إنها تسكن مع هذا الشابّ في دار استأجرَتها لها وله! قلت: وكيف سكتّ عن سكناه معها وليس زوجًا لها ولا قريبًا تربطه قرابة تُحِلّ له مساكنتها؟ قال: لقد عصَت أمري ولم أقدر عليها، قلت: فلماذا إذن لا توافق على زواجها به؟ إذا كنت قد رضيت مرغَمًا على أن تقيم معه بالحرام أفلا ترضى أن تقيم معه بالحلال؟ قال: لا، فكلّمته ووعظته فلم يستمع مني، وكان عندي في المحكمة جماعة من العلماء ومن طلبة العلم يلازمونني في المحكمة، أكلّفهم بأعمال ينتفعون منها، كالتحكيم بين الزوجين إذا لم يكن في أهلهما من يصلح للتحكيم، وتقدير النفقات، والبحث والتحقيق عن بعض الأمور التي تحتاج إلى تحقيق، ولم يكونوا يَرزؤون المراجعين شيئًا من أموالهم إلّا ما أقرّره أنا لهؤلاء المشايخ وطلبة العلم ضمن حدود الشرع والقانون، فوكّلتهم به ليحاولوا إقناعه، فأصرّ على موقفه ولم يتزحزح عنه، وتبيّن لي ولهم أن مقصده كلّه أن يمنع زواج البنت ليستأثر هو براتبها أو ليضع يده على قسط منه، فهو يخاف أن يأتي الزوج فينازعه فيما يأمله ويطمع فيه، عند ذلك استعملت حقّي فزوجتُهما بالولاية العامّة)[1]، ثم يعقب - رَحِمَهُ اللَّهُ - على هذه القصة قائلًا: (كنت أحرص دائمًا على أن يصل المهر كاملًا إلى يد الزوجة فلا يغلبها عليه أبوها كما يفعل كثير من الآباء، يحسبون أن البنت نعجة يبيعونها ويقبضون ثمنها، ومنهم من يقول: «بنتي وأنا حرّ فيها»! لا يا أخانا، لست حرًّا فيها ولست مالكًا أمرها وليست بضاعة تبيعها وتشتريها، ولكن الشرع جعل لها

---

(١) الذكريات (٤/٢٩٤).

شخصية حقوقية كاملة، وجعل لها إذا كانت بالغة راشدة أن تتصرف هي بمهرها، فالمهر لها وحدها لا لأبيها وأمها ولا لخالها ولا لعمّها)[1].

الفحص الطبي للزواج:

تحدث الطنطاوي عن الأوراق اللازمة لإجراء عقد الزواج في محكمة دمشق، فقال ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (ومن هذه الأوراق شهادة من طبيب يختاره الطرفان بخلوّهما من الأمراض التي تسري من أحدهما إلى الآخر أو تنتقل بالوراثة إلى الأولاد، وللقاضي التثبّت من هذه الشهادة إذا شكّ فيها بمعرفة طبيب يختاره، وقد وجدت بالاستقراء والتتبّع خلال عملي الطويل في القضاء أنَّ الأطبّاء، حتّى أصحاب الضمائر منهم، لا يتورعون من أن يعطوا شهادة بخلوّ الزوجين من الأمراض من غير فحص لهما، فكنت إذا شككت أسأل المخطوبة: هل راجعتِ الطبيب؟ فتقول: نعم، فأسألها عن اسمه فأجدها تحفظه أحيانًا وتنساه أو لا تعرفه حينًا، فإن عرفَته قلت لها: أين عيادته؟ ومن أخذك إليها؟ وما صفته؟ أسأل عن هذا كله لأكشف كذب التقرير الطبّي إذا أعطاه الطبيب زورًا، ولقد أحلت جماعة من الأطبّاء ثبت أنهم أعطوا تقريرًا بسلامة الخاطب والمخطوبة من الأمراض من غير فحص لهما أو نظر إليهما، أحلتُهم إلى النيابة العامّة ونالوا الجزاء القانوني، ثم اتفقت مع طبيب كبير من أصحاب الوجدان، كان أستاذًا لنا في مكتب عنبر، هو الدكتور

---

(١) الذكريات (٢٩٤/٤).

جودة الكيال... أن يفحص مَن أحيلُه إليه من الخُطّاب أو المخطوبات من غير أن يأخذ منهم شيئًا، تبرّع بذلك رحمة الله عليه تبرّعًا، ابتغاء لثواب الله ولكشف الكذب الذي ذمّه الله ولعن فاعليه، فاستقام بذلك الأمر، وصار الأطبّاء يتردّدون قبل أن يمنحوا التقرير الطبي بسلامة الخاطب والمخطوبة من الأمراض، وتحقّق بذلك غرض مَن وضع هذا القانون)[1].

ويبدي الشيخ رأيه في هذا النظام وإلزام الزوجين بالفحص الطبي قبل العقد، فيقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (وقد يقول قائل: هذه بدعة لم يعرفها السلف ولم يشترطها الفقهاء، وجوابنا عليها هو أنَّ الوقاية خير من العلاج، وأنَّ الاحتياط من الوقوع في الشرّ خير من دفعه بعد الوقوع فيه، وأنَّ من الأمراض ما يسوّغ للمرأة أن تطلب الطلاق بعد إتمام العقد وبعد اللقاء الزوجي، فتنهدم بذلك أسرة ويتشرّد أعضاؤها، أفليس خيرًا من هذا أن نتدارك الأمر قبل وقوعه؟ ثم إنَّ هذا من باب المصالح المرسَلة؛ أي: أنَّ هذا الفحص الطبّي لم يأمر به الشرع ولم ينهَ عنه، فإذا تحقّقَت المصلحة فيه وأمر الحاكم المسلم به صار أمره واجبًا شرعيًّا)[2].

سلالة العماليق:

كان النظام في الشام يشترط أن تتم البنت السابعة عشرة من عمرها، وأن يتم الشاب الثامنة عشرة، حتى يسوغ عقد

---

(١) الذكريات (٤/٢٩٥).

(٢) الذكريات (٤/٢٩٦).

الزواج بينهما، وللقاضي أن يأذن للمراهق بالزواج إذا ادَّعى البلوغ بعد إكماله الخامسة عشرة، وللمراهقة بعد إكمالها الثالثة عشرة، بعد موافقة الولي إذا كان الأب أو الجد، يقول الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وقد وقعت لي في هذا الباب حوادث طريفة، منها أنها جاءت مرّة معاملةٌ البنت فيها في الثالثة عشرة من عمرها، فبينت لمن قدّم الأوراق أنه لا بد من حضورها مع وليّها لمشاهدتها قبل الإذن بعقد زواجها، فلما كان اليوم التالي جاءني رجل طويل عظيم الخَلق عريض كأنه من بقايا قوم عاد أو من سلالة العماليق، قدّم نفسه إليّ على أنه أبو البنت، ثم جاء برجُل مثله كأنه صورة عنه فقال: هذا عمّ البنت، ثم جاء ثالث كأنه نسخة منهما لا يقلّ في طوله وعرضه عنهما وقال: هذا خال البنت، ثم جاءت امرأة متحجّبة، لولا أنها في حجابها وأنها امرأة وهُم رجال لقلت: إنها صورة عنهم ونسخة منهم، قال: هذه أمها، ثم جاءت بنت في مثل جثّة الأم متحجّبة كأمها، قال: هذه البنت، فقلت بعد أن رأيت أباها وأمها وخالها وعمّها، وتيقنت أنَّ الله أعطاهم بسطة في الجسم أو أنهم أُسرة من الفِيَلة، قلت لهم: قد وافقت على إجراء العقد وهذا توقيعي على الأوراق، بنت ثلاث عشرة سنة أطول مني وأعرض! ورُبّ بنتِ ثلاث عشرة غيرها إذا وقفَت إلى جنبها لم يصل رأسها إلى كتفها، فليسَت العبرة إذن بالسنّ وحده)[1].

(١) الذكريات (٤/٢٩١).

تساهلٌ مقصودٌ لسدّ الذريعة:

يحدثنا الشيخ في معرض كلامه على العقود الزوجية وما يلحق بها، عن أسلوبه في ردع الفساق عن مساكنة من لا يحل لهم من النساء، فيقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (وممّا كنت أصنع في محكمة دمشق، وأسأل الله أن يغفر لي الخطأ في عملي إن كنت أخطأت، لسلامة نيّتي وحسن مقصدي، كنت إذا جاءتني امرأة تدّعي الزوجية وكنت أعلم أنها تقيم مع المدّعى عليه على غير زواج تساهلت مع الشهود ولم أناقشهم على عادتي في مناقشة أمثالهم، وأثبتّ زوجيتها، وكنّا نُثبت الزواج بالتصادق بين الرجل والمرأة، فإذا جاء رجل وقال: إن هذه المرأة هي زوجتي، وصادقَته على ذلك، أثبتنا الزوجية بينهما على المذهب الحنفي، وكنت أتساهل بذلك وأشجّع عليه ليعلم كلّ مَن يجرؤ على مساكنة امرأة بالحرام أنها سترتبط به برباط لا يستطيع فكّه، لذلك كنّا نُثبت الزوجية بالشهادة على أن الرجل والمرأة كانا يسكنان معًا في دار واحدة وكان يدخل عليها كما يدخل الرجل على زوجته ويخرج من عندها كما يخرج الرجل من عند زوجته، ولم نكن نخالف الشرع في ذلك، لأن الشهادة في الأصل لا تكون إلّا عن عيان وعن حِسّ، فلا يجوز للمرء أن يشهد على شيء ممّا يرى أو يسمع إلّا إذا رآه بعينه أو سمعه بأُذنه، إلّا الشهادة على الزواج وعلى الوقف وعلى مسائل عدّها الفقهاء، فيجوز أن يُشهد بها على التسامع.. لم آتِ في ذلك بشيء جديد، ولكن تساهلي في إثبات هذا الزواج وترك حقّي في مناقشة الشهود كنت أريد به أن أردع الفُسّاق عن أن يساكن رجل امرأة لا تحلّ له بغير عقد شرعي، لما انتشر هذا بين الناس في السنوات التي بقيت فيها قاضيًا في دمشق

أقلع كثير منهم عن هذا الأمر القبيح، وصاروا يخافون أن يشهد على أحدهم مَن يراه وهو داخل على المرأة وخارج من عندها، فتثبت بذلك زوجيته لها)[1].

ضمير يستيقظ:

وعلى العكس من ذلك هذه القضية التي كان الزوج فيها منكرًا للزوجية، ثم لان قلبه لبكاء أطفاله، واستيقظ ضميره تحت سياط الموعظة من القاضي الموفق، فأقرَّ واعترف وتاب وأناب، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (جاءتني مرّة وأنا في مجلس الحكم امرأة معها أولاد، تدّعي أنها زوجة للرجل الواقف موقف المدّعى عليه وأن هؤلاء أولاده، وهو يُنكِر ذلك. فكلفتها البيّنة فلم يكن معها أوراق تثبت الزواج ولا شهود يشهدون لها، وطلبت تحليفه اليمين، وكان الرجل ـ كما يبدو ـ قليل الدِّين، فحلف اليمين، فلما هممت بإعلان الحكم برفض دعواها بكت، فبكى الأولاد معها وصاح صغيرهم: «هيك يا بابا بتعمل مع ماما؟»، وقال الأولاد الآخرون: «يا بابا ليش ماما بتبكي؟» فرأيت التأثر على وجه الرجل، فاغتنمت هذه اللحظة ووعظته وعظًا مؤثّرًا خرج من قلبي فوقع في قلبه، فاعترف بأنها زوجته وأنَّ هؤلاء أولاده، واستغفر الله من اليمين الكاذب وسألني: ماذا يفعل؟ قلت له: إن باب التوبة مفتوح، فإذا كنت قد ندمت حقًّا ـ وقد ظهر عليك الندم ـ فانوِ واعزِم من الآن ألّا تعود إلى مثلها، وأحسن معاملة امرأتك وأولادك، وأكثِر من الحسنات

---

(١) الذكريات (٢٩٩/٤).

فإن الحسنات يُذهِبْنَ السيئات، وخرجوا جميعًا متصافين متراضين، والحمد لله رب العالمين)[1].

صبيّ يصلح بين أبويه:

وقريب من هذه القصة والقضية في وقائعها وختامها؛ قصة أُخرى تشبهها، يسوقها الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ بقوله: (وجاءت مرة امرأة تدّعي على رجل أنه زوجها وأبو ولدها وتطلب منه نفقتها ونفقة ابنه منها، فسألتُه فأنكر الدعوى وادّعى بأنه لا يعرفها وأنه لم يرَها إلّا الآن، فسألتها عن بيّنتها على دعواها، فظهر أنَّ الزواج قد عُقد خارج المحكمة، زوّجها منه أبوها وشهد شاهدان على زواجها، وكان زواجًا شرعيًّا كاملًا ولكن لم تُكتب به وثيقة، ومات أحد الشاهدين فلا تستطيع إثبات دعواها بالشهادة، وشممتُ رائحة الصدق في كل كلمة قالتها، وللصدق رائحة لا تُشَمّ بالأنوف ولكن تُحَسّ بالقلوب، فحاولتُ أن أنبّه ضميره فما انتبه، وأن أرقّق قلبه فما رقّ، وأن أخوّفه اللهَ وعقابَه فما خاف، ولم يبقَ إلّا أن أحلّفه إن طلبت اليمين، وبدا لي من حاله أنه سيُقدِم على حلف اليمين الكاذبة من غير أن تهتزّ عضلة واحدة في جسده، فماذا أعمل؟ أرى الحقّ يضيع أمامي ولا أملك لصاحبته شيئًا؟ وكنت في مثل هذه الحالة ألجأ بقلبي إلى الله أستمدّ منه العون، ففعلتُ، وسرعان ما جاء عون الله، وكان مشهد من أعجب المشاهد التي رأتها ساحات القضاء، ذلك أننا سمعنا من خارج المحكمة صوت امرأة كبيرة

(١) الذكريات (٤/٣٠٠).

تزجر صبيًّا، والصبي يرفع صوته لا يبالي بها كأنه يطلب منها شيئًا وهي لا تُعطيه ما يطلب، فلما ضايقها صاحت به بصوت سمعه كل من في المحكمة: اذهب عني، هل أنا مكلَّفة بك؟ هذا أبوك وهذه أمك فاذهب إليهما قبّحك الله وقبّحهما، ولطمَته على وجهه، فعلا صوته ونادى من خلال نشيجه ودموعه: بابا تيتا ضربتني.. . واقتحم الباب يدفع الناس بيديه الصغيرتين ينادي: بابا، ماما، وينك يا بابا؟ وإذا بالمرأة تُسرع إليه، والرجل ينسى ما كان يقوله ويتلقّاه بذراعيه، ويلتقي من حوله الذراعان ذراع أمه وأبيه، ويتقاربان ويتلامسان، وأسمعها تقول له معاتبة: هيك يا فلان؟ تُنكِر أني زوجتك؟ وتغلبهما العاطفة فيدعان الولد بين أرجلهما وكانا جالسَين من حوله، ويقفان متعانقَين قد نسيا القاضي ومَن معه والمحكمة ومن فيها، ويتأثر الناس وتنسكب مدامعهم، وأتصنّع الغضب فأقول: ما هذا يا قليل الأدب؟ تعانق امرأة أجنبية عنك علنًا وفي المحكمة؟ فيقول: أجنبية؟ إنها زوجتي! فأقول: فلماذا كنت تنكرها؟ قال: ساعة غضب، الله يلعن الشيطان، كله من أمها، ومن طول لسانها هي؛ فكُفّ يا سيدي أذى أمها عنا وانصحها بأن تكون مطيعة مهذّبة الألفاظ وعرّفها بحقوق زوجها عليها)[1].

عبرة وعظة:

يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (ولقد كان من الطالبات لما كنت أدرّس في الثانوية الأولى في الشام واحدة جمع الله لها

(١) الذكريات (٢٣/٧).

الذكاء مع الجمال والمال، وكادت تكون مكمَّلة لولا شيء فيها من الزهو ومن الكبرياء، تركتُ التدريس ومرّت ثلاث سنوات فقط، فلمحتها مرة وأنا على قوس المحكمة بين الداخلات إلى الغرفة الثانية، وكانت في محكمتنا يومئذ في الشام غرفتان لكل غرفة قاضيها، وكان ذلك سنة ١٩٥٢، وكان معها أبوها، فوجدتُ أنَّ من المروءة والوفاء أن أستدعي الأب أسأله عن حاله وحالها لعلّي أقدر أن أساعده أو أساعدها، فدعوت به وجاءت البنت معه، وكان العهد بها أن وجهها المورَّد ينضح صحّة وشبابًا وأنَّ جبينها يعلو كبرًا وترفُّعًا، وكان أبوها في العادة شامخ الأنف ظاهر الكبر معتزًّا بمنزلته وغناه، فإذا أنا أراه لمّا وصل إليّ قد ذلّ واستكان، وإذا هي شاحبة الوجه غائرة العينين سفعاء الخدّين، كأنها لم تكن الطالبة التي عرفتها وكأنها كبرَت عشر سنين في هذه السنوات الثلاث، فسألتُ أباها ما شأنها وهل أستطيع أن أساعده بشيء؟ قال: شكرًا، قلت: هل لكم دعوى؟ أي: قضية؟ فسكتت هي وامتلأت بالدمع عيناها وأرخت حياءً بصرها، وقال هو: نعم، إنها دعوى تفريق، إنها تطلب الطلاق من زوجها، وأشار إلى رجل ما إن رأيته حتى عرفته؛ لقد كان خادمًا في دارهما، وكان شابًّا ناضر الشباب قويّ الجسد عريض المنكبين، فدخل الشيطان بينه وبينها حتى أوصلهما إلى الغاية التي يسعى إليها، فلم يجد أبوها إلّا أن يزوّجه بها سترًا للفضيحة، فما ستر الزواج فضيحته ولكن أظهرها، ووقع بينهما الخلاف حتى انتهى إلى المحكمة،

وكانت هذه عاقبة الانحراف عن طريق الشرع إذ جمع أبوها بينها وبين هذا الخادم في الدار)[1].

من طرائف القضايا الزوجية:

وقعت للشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعض المواقف الطريفة أثناء نظره للقضايا الزوجية، فمن ذلك ما ذكره بقوله: (وكنت إذا رأيت بين الحاضرين من تبدو عليه علائم الشرّ أو يُخشى منه الشغب أمرت شرطي المحكمة أن يكون قريبًا، فجاءتني يومًا امرأتان مدّعيتان ملفوفتان بالملاءة، صغيرتا الحجم قصيرتا القامة طويلتا اللسان، إحداهما: المدّعية والأُخرى: أمها جاءت معها، وكان زوج المدّعية رجلًا ضخمًا تبدو القوة من وجهه ومن عضلاته ومن شواربه المبرومة القائمة كسارية المركب ومن طربوشه المائل زهوًا واعتزازًا، فأشرت للشرطي أن يكون قريبًا منه، وشرعت في المحاكمة، فسألت المدّعية الأسئلة المعتادة، ثم تلفّتُّ إليه أسأله عن اسمه فأجاب، فكلّفته أن يُبرِز بطاقته الشخصية، فقال: معها، قلت: وكيف تكون معها وهي بطاقتك؟ قال: شوف يا سيدي، ورفع كمّه عن ساعد ضخم لو لوى به قضيبًا من الحديد لالتوى، وإذا عليه أثر ظاهر لعَضّة! قلت: من فعل بك هذا؟ قال: هي وأمها، ضربتني وعضّتني وأخذت مني البطاقة، فقلت لها: لماذا فعلت ذلك؟ فانفتح فمها عن سيل من الشتائم القذرة المنتنة ملأت رائحتها المكان كله واشمأز منها الحاضرون، وإذا هي امرأة سليطة

(١) الذكريات (٨/٢٨١).

اللسان بذيئة القول عالية الصوت، وإذا شيء ما رأيت في عمري مثله، فأشرت للشرطي أن يقف إلى جانبها هي لأن الخطر منها لا منه، ومضيت في المحاكمة حتى انتهت الجلسة، وخرجَت هي وأمها وبقي هو واقفًا، فلم أمنعه لأنَّ المحاكمة علنيّة لمن شاء من الناس أن يدخل فيقف ويستمع، حتى إذا انتهت القضايا كلها ولم يبقَ عندنا شيء وهممت بالقيام قلت له: ماذا تريد؟ قال: لا أريد شيئًا، قلت: لماذا لا تذهب إذن؟ قال: يا سيدي، إنها تربط لي هي وأمها تحت القنطرة، وكانت المحكمة في حيّ القنوات، ومن بعدها جسر قصير يمرّ فوق النهر وينزل الماشون تحته دركات (أي: درجات) ثم يصعدون من الطرف الآخر، وهو يخاف أن يخرج فتهجم عليه المرأتان تحت الجسر فتبطشا به، فضحكت في سرّي ولم أظهر له، وأمرت الشرطي أن يمشي معه حتى يكفّ أذى المرأتين عنه، وجعلت أعجب من هذا المشهد الذي ما رأيت مثله، لأنَّ المعروف أنَّ النساء ضعيفات وأنَّ الرجل هو القوي وأنهن يَحتَجْنَ إلى حمايته، فإذا أنا أرى رجلًا بطوله وعرضه وعمقه وارتفاعه وعضلاته وشنباته يفزع من امرأتين ضئيلتين!)[1].

الزوج المعلم:

وعلى النقيض من هذه القصة؛ قصة يتبين فيها أنَّ المرء قد يتطبع بطباع وظيفته، فلا يستطيع منها فكاكًا، وتصير جزءًا من شخصيته شعر أم لم يشعر، كهذا المعلم المتقاعد الذي رفعت عليه

---

(١) الذكريات (١١/٧)، ويُنظر: من حديث النفس (ص٢٦٧).

زوجه قضية، فكان منه ما يحكيه الطنطاوي بقوله: (رُفعت إليّ دعوى على معلم متقاعد، أمضى في التعليم عمره حتى صار يرى الدنيا كلها مدرسة ويرى كل من فيها تلاميذ، فهو يتوقع من كل من يكلمه أن يطيعه وإلا وقفه «وقفة الجزاء»، وجهه إلى الجدار ويداه مرفوعتان فوق رأسه وهو قائم على رجل واحدة.. أو كلفه أن يكتب خمسمئة سطر! وكان بينه وبين زوجته خلاف، فأحببت أن أسمع منه ومنها لأقرب ما بينه وبينها، فتكلم هو أولًا وأفاض ما شاء، وأنا صابر عليه وأستمع إليه، فلما جاءت هي تتكلم تجهم لها وقلب وجهه في وجهها، وبرطم وبربر، فخافت منه وجمدت الكلمات على شفتيها، قلت: دعها تتكلم، قال: فلتتكلم، ولكنه قال ذلك بلسانه، وقال بنظرات عينيه وعبوسة وجهه غيره، فلم تستطع الكلام خوفًا منه، فقلت له: إذا كان هذا وأنت أمام المحكمة، فكيف تكون وهي معك وحدها في الدار؟)[1].

مصع الرقبة:

ومن المواقف الطريفة أيضًا أنَّ المحكمة كانت تقرر أحيانًا الوقوف على موضع النزاع أو الكشف على مسكن الزوجية، لاستكمال النظر الشرعي للقضية، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (ولقد وقعَت لي في هذه الكشوف حوادث طريفة فيها تسلية للقارئ، منها: أننا ذهبنا يومًا إلى كشف على مسكن في طرف دمشق، وكان معي في السيارة كاتب المحكمة والزوجة وزوجها، فلما وصلنا جاء

---

(١) فصول اجتماعية (ص٢٦٦).

عسكري قريب للزوجة فأراد أن يتدخّل فمنعته، وكان للعسكري أيام الفرنسيين بعض الرهبة في قلوب الناس، فلما ابتعدنا راجعين قال الزوج: أنا سكتُّ عنه إكرامًا لكَ (أي: لي أنا) ولولاك لَمصعتُ رقبته، فقلت للسائق: قف! فوقف، وقلت للزوج: أنا لم أرَ في عمري رجلًا «يَمْصع» رقبة آخر وأحب أن أرى هذا المشهد، ولا يضرّني أن أنتظر، فسأدعوه لك حتى تصنع به ما تريد، وفتحتُ نافذة السيارة ومددتُ رأسي فناديت العسكري، هنالك تبخّرَت حماسة هذا الرجل، وضاعت جرأته وهربَت شجاعته وجعل يقول: أرجوك أرجوك يا سيدي، أُقبّل يدك سامحني، لا توقِعني معه، وأنا ساكت لا أقول شيئًا حتى وصل العسكري، وصار لون وجه الرجل بلون قشرة الليمون، فقلت: يبدو عليك أنك رجل خير ومَن يعمل خيرًا يكافئه الله، فاذهب فحاول أن تصلح بينهما، أو الحقنا إلى المحكمة لعلك توفَّق بإقناع قريبتك وزوجها بإزالة الخلاف بينهما، ولحقَنا وتمَّ الصلح بينهما، أمّا الرجل فما صدّق أنه خلص من هذه الورطة، وأحسب أنه لم يعُد بعدها إلى هذه العنترية الفارغة)[1].

سائق الكميون:

ويواصل الشيخ حديثه عن العنتريات الفارغة، فيسوق هذا الموقف الطريف، وهو على النقيض من سابقه، قائلًا: (وقد وقعت لي أُخرى مثلها؛ كنا ذاهبين إلى كشف فاعترضنا سائق «كميون»، والكميون في لغة أهل الشام عربة طويلة لها ستّة دواليب تحمل عليها

---

(١) الذكريات (٢٨٤/٦).

وتجرّها ثلاثة من البغال القوية، ويسوقها غالبًا ناس لهم ألسنة طويلة لا يتحاشون فاحش القول، فسدّ الطريقَ على سيارتنا، فقلت للسائق: «زَمِّرْ له»، فالتفت إلينا وبدأ معزوفة (مونولوج) له أول ما له آخر ضمّنه من أنواع الشتائم كل مبتكَر وكل بذيء، والسائق ساكت، حتى إذا بلغ الماء حافة الكأس ولم يعُد للصبر مكان نزل إليه فأمره بأن يسكت، فعاد يسبّ ويشتم، فلكمه تحت فكه لكمة ألقته كومة واحدة على الأرض، فقام متخاذلًا متذلّلًا وساق أصحابه الثلاثة البغال ومشى من طريقنا)[1].

قضايا الأيتام: حفظه لأموالهم، ودفاعه عن حقوقهم:

قال الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (كان أعرض باب يدخل منه المفسدون والطامعون بأموال الناس هو قضايا الأيتام الذين ليست لهم أهليّة الدفاع عن أنفسهم ولا يملكون التصرّف بأموالهم)[2]، وكان الشيخ يستحضر هذه التبعة الثقيلة والأمانة العظيمة، التي يعدها من أثقل تبعات القضاء، فيقول: (وجدت قضايا الأيتام من أثقل تَبِعات القضاء، لأنَّ الله شدّد الوعيد على آكلي أموال الأيتام وعلى مُؤكليها مَن لا يستحقّها، وبيّن أنَّ هؤلاء لا يأكلونها وإنما يأكلون في بطونهم نارًا)[3]، ثم يبين بعض الأخطار التي تحف بقضايا الأيتام ومعاملاتهم، فمن ذلك

(١) الذكريات (٦/٢٨٥).
(٢) الذكريات (٤/٢٨٠).
(٣) الذكريات (٤/٢٨٥).

قوله: (والخطر على الأيتام ليس أكثره من المحكمة ومن موظفيها ولكن من الأوصياء ومن الوسطاء، وإن كان موظفو المحكمة ـ إن لم يخشوا الله ـ عاملًا من عوامل الإفساد، والخطر فيها ليس ماليًّا فقط بل هو خطر أخلاقي، رأيناه في الشام كما رأيته في مصر لما أقمت فيها سنة ١٩٤٧ وطرفَي السنة التي قبلها والتي بعدها، وكان عملي فيها متصلًا بالمحكمة الشرعية وبالمجلس الحسبي، ذلك أن المراجِعات في قضايا الأيتام هُنّ الأمهات، وهُنّ في حالات كثيرة من الصبايا الجميلات ومن اللاتي فقدن الأزواج بعد أن ذُقن متعة الزواج، فمن هنا تَقوى النفسُ الأمّارة بالسوء ويُفتَح للشيطان باب يدخل منه، إن لم يقف أمام النفس وأمام الشيطان إيمان بالله قوي وعون من الصالحين على دفع كيد المفسدين.. لذلك اخترت كاتبًا ديّنًا جديًّا قوي الشكيمة مستقيم السيرة متزوجًا محصَنًا، فجعلته «مدير الأيتام»)[1].

جهاد كبير:

كان جهاد الطنطاوي في هذا الباب كبيرًا، ومما زاد الأمر صعوبة أنَّ قانون الأيتام في ذلك العهد كان قديمًا غير مُناسب، فقد تغيرت أوضاع الناس وتبدلت أحوالهم وهو باق على حاله، فلم يعد صالحًا، ومن ثغراته الكبيرة أنه كان (يقضي ببيع التركة كلها إن كان في الورثة قاصر، وتقسيم الثمن وحفظ حصة القاصر في صندوق

---

(١) الذكريات (٤/٢٨٥).

الأيتام)[1]، ولكن أنّى يركن الطنطاوي لمثل هذه المادة وقد رأى مصلحة القاصر في غيرها، وكيف تسلمه نزاهته وحرصه على حقوق اليتامى إلى تطبيقها؟

دكان اليتيم:

يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (وردَت عليّ معاملة أول عهدي بالمحكمة لقاصر مات أبوه وكانت له دُكّان بقالة، أي: أنه كان سَمّانًا في القصاع (في حارة النصارى)، فقوّمنا الدكّانَ وما كان فيها فبلغ ألفًا وأربعمئة ليرة، وهي بحساب تلك الأيام مبلغ كبير، ولكن المورد الشهري للدكّان كان نحو أربعمئة ليرة، كسبًا خاصًّا، ففكّرت: كيف أبيع الدكّان بموردها في ثلاثة أشهر؟ بقرة تحلب لي كل يوم، هل أبيعها بثمن لبنها في ثلاثة أيام أو أربعة؟! وعرضت القضية على مجلس الأيتام الذي كانت لي (أي للقاضي) رياسته وسألتهم رأيهم، فأبدوا آراءهم ثم قالوا (كما هي العادة): الرأي ما تراه، قلت: أنا عليّ أن أنفّذ حُكم القانون ولو خالفت طريق الحقّ الظاهر وآذيت القاصر، ولو عملت ما لا يعمله عاقل في ماله لو كان هذا المال ماله، قالوا: فكيف نصنع إذن؟ قلت: هذا القانون لم ينزله الله وحيًا من عنده ولم يأمر به رسوله الذي لا ينطق عن الهوى، ولكنْ وضعه أناسٌ أرادوا الخير فحققوه في أيامهم، ثم ظهر أنه يُضيع ما أرادوا من الحق لما تغيرت الأيام، وعلينا نحن أن نُرضي الله وأن نحقّق العدل، ولو خالفنا هذا القانون البشري، فما رأيكم؟ قالوا: نحن

---

(١) الذكريات (٤/٢٨١).

معك، فجئت بالرجل الذي أقامه الميت في حياته مديرًا لهذا المحل، فتعاقدت معه ـ بوصفي وليّ القاصر القانوني ـ على أن يستمرّ في إدارة المحلّ، وأن يكون الربح مناصفةً بينه وبين القاصر، بشرط ألّا يقلّ الربح عن الحدّ الذي هو عليه الآن وأن يتعهد بدفع الفرق من ماله إذا قلّ الربح بغير إرادته[1]، أو أن يراجعني لفسخ هذا العقد الذي بيننا وبينه، ولم يكن قرار القاضي في المعاملات الإدارية خاضعًا لاستئناف ولا لتمييز (أي: لنقض)، إلّا أن يشتكي أصحاب العلاقة فتنظر الوزارة في شكواهم، ولم يتفق ـ بحمد الله ـ أن رُفعَت عليّ شكوى في مثل هذه المعاملات، هذا الذي عملتُه وحملتُ تَبِعتَه مخالفًا به نص القانون صار هو السنّة المتبَعة في مثل هذه الحال، ومشَت عليه المحكمة حتّى بعد أن تركتها وخرجت منها، ولم يعُد يشكّ أحدٌ بأنه إجراء قانوني، مع أنه في الأصل مخالف لهذا القانون! وسأبيّن لكم أنني لمّا وضعت مشروع قانون الأحوال الشخصية.. عدّلت كثيرًا من أحكام هذا القانون)[2].

احتياط واجب:

لقد كان الشيخ في غاية الاحتياط لأموال اليتامى، وكان يجتمع منها مبالغ كثيرة، تتجاوز الملايين، يقول ـ رحمه الله ـ: (اتخذنا وسائل تنفع اليتيم وأقمنا احتياطات لئلّا يقع عليه الضرر، من ذلك أنني كنت أشتري لليتيم أسهُمًا قوية يُستبعَد جدًّا أن تعرض لها

---

(١) ليس هذا موضعًا مناسبًا لمناقشة هذا الشرط من الجهة الفقهية.
(٢) الذكريات (٢٨٢/٤).

الخسارة، كأسهم معمل الإسمنت في تلك الأيام أو الأسهم التي تكفلها الحكومة وتضمن لها حدًّا أدنى من الربح، أو نشتري له بها عقارًا ـ بعد الاستئناس بخبرة الخبراء ـ في مكان لا تنزل فيه أثمان العقارات، وأشباه ذلك، خوفًا من أن يتعطّل هذا المال وأن تضيع فائدته على الأيتام)[1].

من غرائب قضايا الأيتام:

ومن القضايا التي حفظ الله حقوق الأيتام فيها بفطنة الشيخ وحسن تحرّيه ولطف حيلته؛ قضية يقول في شرحها: (ومن غرائب قضايا الأيتام التي عُرضت عليّ أوائل عهدي في المحكمة أنّ شيخًا جليلًا من علماء الشام تُوفّي، وكان له ورثةٌ كبيرُهم طالب علم ظاهره ظاهر أهل الصلاح، وهو مدرّس من مدرّسي وزارة المعارف، وكان ممّا ترك عمارة فيها قبو نصفه تحت الأرض فوقه دور أرضي، فوقهما دوران، الأول والثاني، جاءني هذا المعلّم فقدّم مقدمة طويلة ألقاها بكلا شدقَيه متفاصحًا بها... قال بعد هذه المقدّمة: إنه يخاف أن يأكل حقّ الأيتام ويريد أن يخرج بأوكس النصيبين في الدنيا، يظلم نفسه لئلّا يحمل إثم ظلم القاصرين، ولذلك قسم العمارة قسمَين متساويَين أعطى القُصَّر أفضلَهما (وهو القبو والدور الأرضي) وأخذ هو الدورَين العُلويّين، وأنا ـ كما قلت لكم ـ أجهلُ الناس بأمثال هذه الأمور، ولكن الله لما استهديتُه ورجعت إليه مُقِرًّا بضعفي ألهمني وجهَ الصواب وبصّرني، فقلت له:

---

(١) الذكريات (٤/٢٨٧).

اكتب ما تقول ووقّعْ على أن الاثنين متعادلان، وأنّ خيرهما ما اخترتَه للقاصرين، فكتب ذلك بخطّه ووقّعه، فلما صارت الورقة بيدي قلت له: أنا وكيل الأيتام، لذلك أدَعُ لك القسم الأغلى الذي هو القبو والدور الأرضي وآخذ القسم الأقلّ للقاصرين، وهو الدوران العُلويّان، لا أزال أتذكّر بعد خمس وثلاثين سنة من هذا الحادث، لا أزال أتصور وجهه لما قلت له ذلك، لقد رأى أن الله قد كشف كيده وأنه أراد بالأيتام ضرًّا فوقع الضرر عليه، ولم يستطع أن يقول شيئًا، وخرج وقد كان هو الخاسر وكان الأيتام الرابحين)[1].

دهاء القاضي المتقاعد:

وقضية أُخرى قريبة منها، فيها حيلة أو احتيال كشفه الشيخ بفضل الله، يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (كان أحد إخواننا القُضاة الأذكياء الأقوياء قد أُحيلَ إلى التقاعد فاختار مهنة المحاماة، وجاءني يومًا في قضية لأيتام كان أبوهم يعمل مخلّصًا جمركيًّا في محطّة الحجاز، وهي التي يبدأ منها الخطّ الحجازي في دمشق، وكان مقرّ كبار المخلّصين فيها كان في الورثة أيتام، فجاءني يعرض عليّ أن أقوّم التركة وأن آخذها كلها للأيتام ولا أدع لموكّله شيئًا، فعجبت من ذلك وتنبّهت إلى ذكاء هذا المحامي والقاضي القديم وإلى مقدرته وسعة حيلته، ففكّرت في الأمر فقلت له: يا أستاذ، إنَّ التركة كلها هي هذه الطاولة والكراسي والخزانة الخشبية والمكان

---

(١) الذكريات (٢٨٣/٤).

المستأجَر الذي كان يعمل فيه المورّث، وأنا الوكيل عن الأيتام أدع هذا كله لموكِّلك وآخذ اللوحة فقط التي فيها الاسم وأكتفي بها، فعرف أني كشفت سرّه، وراح يداورني وأنا ثابت مكاني حتّى اضطُرّ إلى القبول، من أين اهتديت إلى ما قلت؟ لما ذهبت إلى مصر أول مرّة للدراسة سنة ١٩٢٨م سمعت أن «أورزديباك» قد اشترى اسم التاجر المصري المشهور «عمر أفندي»، ولم نكن نعرف من قبل أنَّ الأسماء تُباع وتُشترى، فقرنت هذه بتلك، ورأيت أنَّ هذا المخلّص إنما كان يعمل باسمه التجاري، وزبائنه مرتبطون بهذا الاسم لا بالمكتب الذي كان يقعد إليه ولا بالكراسي ولا بالخزانة ولا بالغرفة التي كان يسكنها، فرأس ماله إذن وثروته كلها في هذا الاسم، لذلك أصررت على أن يكون الاسم للقُصَّر. ثم انتهينا إلى نوع من الشركة في الاسم بين موكّل الأستاذ البالغ الراشد وبين القُصَّر، كان لهم فيها بحمد الله نصيب الأسد)[1].

المقاول المحتال:

وهذه المزية الظاهرة في الطنطاوي تتجلى في استخلاص العبرة مما يرى ويسمع من الحوادث والأخبار، وقد أفاد منها في مواقف عديدة وقضايا مختلفة، فمن ذلك أن شيخه بهجة البيطار ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ كان وصيًا على أيتام، فتعاقد مع مقاول لينهي بناء عمارة كان أكثرها للأيتام، بعد أن أقام هيكلها، فذهب معه الطنطاوي مرة فرأى هذا المقاول، الذي يقول في وصفه: (وجدت رجلًا من

(١) الذكريات (٢٨٤/٤).

أدعياء الصلاح والدِّين، ليّن اللسان قاسي القلب، حلو الكلام ولكنه مُرّ المعاملة، يقصّر في العمل ولكنه إذا رأى الشيخ أسرع فقبّل يده، وكلّما لامه قال له بلهجته المعسولة ولكن عسلها مشوب بالسمّ: يا سيدي أنت شيخنا، تأمرنا أمرًا، هل نستطيع أن نخالف أمرك؟ أنا تلميذك وخادمك وربي سيؤاخذني إن قصّرت في حقّ الأيتام، لذلك أبذل طاقتي كلها في خدمتهم والعمل لهم... وأمثال هذا الكلام الذي لا يأتي من بعده عمل)(١)، وحين عرضت للشيخ علي الطنطاوي قضية من جنس هذه القضية، استحضر هذه الحادثة، واستخلص منها العبرة والعظة، فيقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (تذكّرت ذلك لما عرضَت عليّ قضية لأيتام أبوهم مقاول يشتغل بالبناء، فلما أحصيت التركة كان للأيتام عمارة صغيرة لم يتمّ بناؤها، فعرض إخوتهم الكبار أن نقدّر نحن نفقات إتمام البناء وأن يتمّوه على حسابهم ثم يسلّموه إلينا، هنا ذكرت قصّة مقاول الشيخ بهجة البيطار ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ فقلت لهم: بل نقوّم البناء ونأخذه بحالته الحاضرة ونأخذ الباقي نقدًا، ونحن (أي: دائرة الأيتام) نقوم بإنجازه وإتمامه، وكان ذلك، واستعنت بإخواننا الذين يعرفون هذه الأمور ويراقبون الله ولا يأخذون على ذلك أجرًا... وكان ذلك، فوفّرنا على القاصرين مالًا كثيرًا وأبعدناهم عن الغشّ الذي كان يمكن أن يقعوا فيه)(٢).

ويعقب الشيخ الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ على هذه الأخبار والمواقف والقضايا بقوله: (ولو ذهبت أحصي حوادث الأيتام التي

---

(١) الذكريات (٤/٢٨٤).

(٢) الذكريات (٤/٢٨٥).

عرضت عليّ في المحكمة لطال الكلام وملّ منه القُرّاء، على أنني قد نسيت أكثرها لبُعد العهد وضاعت مني تفاصيلها، وأسأل الله ألّا يضيع عليّ ثوابها، ولا أزكّي نفسي، ولكن أقول: إنني عملت ذلك احتسابًا ورجاءَ ثواب الله، ما نالني منه إلّا خصومات وعداوات مع الذين أصابهم الضرر أو ضاعت منهم منفعة كانوا يرجونها من هذه القضايا)(١).

ولم يقتصر حرص الطنطاوي على الأيتام وسعيه في حفظ حقوقهم والمنافحة عنهم على أروقة المحكمة، بل كان يكاتب المسؤولين منتقدًا بعض قوانين الأيتام التي فيها ثغرات تعطل حقوقهم أو تؤدي إلى هضمها، وينشر مقالات جريئة تعالج هذه المسائل(٢).

عن الوصايا:

ينظر الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ إلى قضايا النفقات والوصايا نظرة من يرى فيها بابًا واسعًا للتضامن الاجتماعي، وكان يدعو في كلماته الإذاعية ومقالاته الصحفية إلى استثمار هذا الكنز التشريعي العظيم، وقد رأينا ماذا صنع في (النبك) حين أوعز إلى الخطباء والمدرسين أن ينبهوا الناس إلى حقوقهم على أقربائهم في النفقة، وأما الوصايا فكانت له معها وقفات وكلمات، في ترشيدها وتوجيهها، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في حديث أذاعه سنة ١٩٥٩م من إذاعة

---

(١) الذكريات (٢٨٥/٤).

(٢) يُنظر: مقالات في كلمات (١٣٤/٢).

دمشق: (كنت أدقق أمس دعوى وصية، فرجعت بي الذاكرة إلى حادثتين رأيتهما في يوم واحد في المحكمة الشرعية بدمشق لما كنت فيها من أكثر من خمس عشرة سنة، الأول: طلب تسجيل وصية، قُدم باسم امرأة من الموسرات لا تستطيع لكبرها وعجزها أن تجيء إلى المحكمة، فأرسلت الكاتب ليستمع منها ويسجل لها، فعاد يقول: إنها تريد أن توصي بثلث مالها، وهذا الثلث يزيد على خمسين ألف ليرة، وقد جعلت مبلغًا ضخمًا منه للجنازة والعصرية والصباحية والمواسم، وذلك كله مما لا أصل له في الشرع، فنصحها أن تجعل هذا المبلغ في جهات الخير التي ترضي الله وتنفع الناس فأبت، وهو يسألني رأيي، ولم أكن أذهب قط إلى دار إنسان، وإن كان القانون يجيز ذلك أحيانًا، ولكني لما سمعت منه خبر الوصية وضخامة المبلغ رجوت أن يوفقني الله فيحقق على يدي خيرًا، فذهبت إليها فإذا هي عجوز حمقاء لا تفهم بلسان المنطق ولا تستجيب لصوت الدِّين، وإذا كل همها أن تصنع شيئًا تكسب به رضا الناس، وتنال به إعجابهم، ولم أستطع بعد الجهد الكثير أن أستخلص منها أكثر من خمسة آلاف رضيت أن توصي بها لبعض الجمعيات الخيرية، ورجعت إلى المحكمة مغيظًا محنقًا، فرأيت الحادث الثاني. جاءتني امرأة تحمل في بطنها ولدًا وعلى يدها ولدًا وتجرُّ وراءها ولدين، فقالت وهي تبكي: إنها غريبة لا تعرف أحدًا في دمشق، وليس لها في بلدها إلا أب فقير وعم أفقر منه، لا يقدران على شيء لأنفسهما فضلًا عن أن يقدرا على شيءٍ لها، وقد فرّ منها زوجها فهي لا تعرف له مكانًا، ولا تدري من أين تأكل وتطعم الأولاد، وإذا نفد صبر صاحب الغرفة التي تقيم فيها على

إبطائها بالأجرة فطردها لم تعرف أين تنام هي والأولاد، وقد لجأت إليّ لأن الناس قالوا لها: ما لكِ إلا القاضي، وحار القاضي وترقرقت في عينيه دمعتان، وقلت: يا رب عفوك! تلك ترمي خمسين ألفًا حيث لا ترضي ربها ولا تنفع أحدًا، لا تبالي بها ولا تفكر فيها، وهذه تحتاج إلى عشر ليرات فلا تجدها ولا تجد من يدفعها إليها! وبدأت من ذلك اليوم أفكر في أمر الوصايا، كم يضيع بها من مال يُنفَق في غير وجهه ويوضع في غير محله؟ وكم يُصنَع بهذا المال لو أريد به وجه الله وأُنفق فيما ينفع الناس؟ لقد لبثت قاضيًا قريبًا من خمس عشرة سنة، وأنا أظن أنَّ الوصايا التي أوصيَ بها على يدي تجاوزت الملايين، أكثرها رُصد لما لا يقرّه الإسلام... ثم لما وُضع قانون الأحوال الشخصية المعمول به الآن في البلاد ـ وكنت أنا الذي أعدّ مشروعه ـ وُضعَتْ فيه مادة صريحة باعتبار كل وصية بمعصية أو بأمر ينافي مقصد الشارع باطلة)[1]، ثم يقول مبيّنًا أهمية الوصايا: (فالوصايا باب آخر من أبواب العدالة الاجتماعية، ودليل آخر على أن فقهنا فيه كل خير في الدنيا والآخرة، ولقد كانت جامعة الدول العربية أقامت حلقة للدراسات الاجتماعية بإشراف الأمم المتحدة أُلقيت فيها بحوث ومحاضرات لها أول وليس لها آخر عن التكافل الاجتماعي وكيف يتحقق وجاؤوا بنظريات وخيالات، وكنت مندوب سوريا وأحد الثلاثة الذين انتخبوا للجنة الصياغة، وهي اللجنة العليا، فألقيت كلمة ذكرت فيها أثر النفقات والوصايا في التكافل الاجتماعي، وأنَّ هذا

---

(١) مع الناس (ص١٦١).

شيء عملي مطبق لا يحتاج إلى نظريات ولا إلى خيالات، فدهشوا لما سمعوه، ووافقوا على ما اقترحته بالإجماع)[1].

(١) مقالات في كلمات (٢/٢٤٥).

مع المحامين

بين القضاة والمحامين علاقة تقليدية، ربما يراها البعض لا تنطوي على الكثير من المودة والاستلطاف، وإن كانا جميعًا في خندق واحد، ويفترض أن ينشدا الحق والعدل حيث كان، وقد كانت للشيخ علي الطنطاوي صولات وجولات مع محامين اختلفت مشاربهم وتعددت مذاهبهم.

بدأ الشيخ حياته العدلية محاميًا، وتقدم الكلام على أنه لم يرافع إلا في قضايا قليلة، كذب عليه المدعي في إحداها فبنى دفاعه على كلامه الكاذب، فلما تبين كذب المدعي امتلأ الشيخ خجلًا من القاضي، ولم تزد مدة عمل الطنطاوي بالمحاماة على ستة أشهر[1].

نظرة المحامي للقاضي:

ويصف الشيخ لنا نظرته للقاضي حين كان محاميًا، فيقول: (لمّا كنت محاميًا كان يُغيظني القاضي الذي أُلقي بين يديه مرافعة تعبتُ في إعدادها وحشدت الأدلة الشرعية والقانونية عليها، أو

(١) الذكريات (١٦٢/٤)، (٢١٧/٦).

أقدّمها إليه مكتوبة، فيسمعها إن سمعها بطرف أذنه، ويقرؤها إن قرأها بزاوية عينه، ثم إذا صدر الحكم تبيّنتُ أنه لم يدقّقها أو لم يُحِط بها، وأشدُّ منه القاضي الذي يميل عن الحقّ ويلتزم جانب الخصم، فيردّ عليّ كأنه هو خصمي أو كأنه المحامي عن خصمي)[1]، ويقول: (وممّا ينغّص على المحامي عملَه أن يُعِدّ دفاعًا قويًّا يستند فيه إلى الأدلّة القانونية والحُجَج المنطقية فلا يجد من القاضي إلّا الإعراض عنه، وربما قصر فهمه عن إدراك ما جاء فيه)[2].

ويقول عن نظرة المحامين للقاضي الجديد: (والمحامون أمام القاضي الجديد كالطلّاب الكبار مع المعلّم الجديد: تكون معركة خفيّة بين الفريقَين، المحامون يريدون أن يعرفوا قوّة هذا القاضي من ضعفه، وعلمه من جهله، وحزمه من لينه)[3].

موقف القاضي من المحامي:

وأما موقفه من المحامي وهو قاضٍ، فيقول: (أمّا حكمي على المحامين وأنا قاضٍ من فوق قوس المحكمة فإني وجدت أنَّ الدعوى التي لا محامي فيها ينطق فيها الخصمان غالبًا بما هو الحقّ، فإن حادوا عنه رددتهم إليه بأيسر جهد، لأنَّ سواد الناس تغلبُ عليهم الفطرة ويسود قلوبَهم الصفاء، فإن مكروا فمكرهم غير

---

(١) الذكريات (٦/٢٧١).

(٢) الذكريات (٤/١٦٢).

(٣) الذكريات (٤/١٦٨).

عميق، وتُفصل الدعوى بعد جلستين أو ثلاث، فإن دخل المحاميان طوّلا الطريق ووعّرا السهل، هذا يُقيم صخرة يسدّ بها السبيل على خصمه وذاك يزيحها فيضعها حيث يسلك الخصم، فيطول أمد المحاكمة، وربما أضاع أحدهما الحقّ فخلطه بالباطل أو جعل الباطل حقًّا والحقّ باطلًا، وليس هذا حكمًا على المحامين جميعًا، فإنَّ التعميم يلازمه الخطأ، وإن من المحامين من أعرفه لا يقبل الوكالة في دعوى حتى يتحقّق من صحّتها ومن صدق من يريد توكيله فيها. . ومنهم من يعاون القاضي على تحقيق العدل بدراسة الأوراق وتمحيص الأدلّة، كما يفعل (أو يُفترَض أن يفعل) القاضي، لكن الفارق بينهما أنَّ المحامي ينظر بعين واحدة هي عين موكّله فقط، والقاضي ينظر بعينين إلى الخصمين، نظرة لا تميز أحدهما عن صاحبه)[١].

أمنية قديمة:

ويعترف الشيخ في ذكرياته بأمنية قديمة دفينة، فيقول بعد أن يطوّف في حديث عن أعظم المحامين وأشهر القضايا في الشرق والغرب: (كنت أتمنّى أن أكون محاميًا في إحدى تلك القضايا، إذن لَجئتُ بالعجب العجاب ولتركت فيها قطعًا من الآداب الخوالد، لأني أملك بحمد الله كل أسباب النجاح فيها، ولا تعجبوا مني ولا تلوموني إن أشرتُ إليها، فإنما أذكرها تحدّثًا بنعم الله لا تعاليًا على عباد الله، وإني لأملك بحمد الله سرعة البادرة والجواب الحاضر،

(١) الذكريات (٦/٢٧٢).

وصوتًا قويًا مؤثرًا أستطيع أن أتصرف به، وكل ذلك من شروط النجاح في المحاماة، على أنها أمنيّة من الأماني، وقد تختلط الأمنيات بالذكريات)[1].

أهمية المحاماة:

ويبين الشيخ الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ أهمية المحاماة وعظم شأنها، فيقول: (والمحاماة ليست حِمًى مستباحًا ولا عمارة مفتَّحة الأبواب ما لها بوّاب فمن رغب فيها دخل إليها، بل هي الأخت الصغرى للقضاء، ولا بدّ فيها من علم تؤيّده شهادة جامعية وتدريب تعترف به نقابة المحاماة، وما كل من حمل الشهادة ورشّحَته للمهنة النقابةُ صار محاميًا ناجحًا؛ فالدعاوى شتى وموضوعاتها وأشكالها كثيرة، ورُبّ دعوى تسمُّم مثلًا لا بدّ للمحامي فيها من معرفة شيء من الكيمياء، ودعوى تحتاج إلى العلم بشيء من الطب، ودعوى تحتاج إلى اطلاع على علم النفس. ولا أعني أن يكون المحامي عالمًا بهذا كله، بل أن يُلمّ به بعض الإلمام ويعرف كيف يرجع إلى كتبه أو يستعين بعلمائه، وأن يكون ـ مع ذلك كله ـ حاضر البديهة بليغ اللسان، عارفًا بأحوال القضاة.. والمحاماة علم وفنّ: علم بالفقه وبالقانون، وفنّ في حسن العرض وبراعة الأسلوب)[2]، ويقول: (المحاماة إن كانت دفاعًا عن محق، وردعًا لمبطل، واقترنت بنية الثواب،

(١) الذكريات (٦/٢٧٩).
(٢) الذكريات (٦/٢٧٢).

كانت من صالح الأعمال)[1].

مواقف مع المحامين:

هذه مواقف معبرة ساقها الشيخ في ذكرياته، وقعت له مع بعض المحامين، فيها فوائد ولطائف وطرائف، أوردها بلفظه الجميل وبيانه العالي المحبب:

مع محامٍ متمكن:

يحكي لنا الشيخ هذا الموقف الذي يدل على ذكائه وقوة شخصيته، فيقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (كان عندنا محام معروف، شيخ أنيق الثياب قويّ جدًّا في المادة الفقهية والقانونية، ثقيل جدًّا على قلوب القضاة، لا يرعى لهم حرمتهم بل ربما ردّ عليهم ردًّا غير كريم، هو «ح. ق»، ثم يُملي هذا الردّ على كاتب الضبط فيسجّله في صفحاته! وكان الذي جرأه على ذلك أنَّ بعض مَن كان يقف أمامهم من القضاة كانوا ضعافًا في نفوسهم وفي اطّلاعهم، وكان هو على اطّلاع واسع، وكان يدرس قضاياه درسًا حسنًا ويُعدّ دفاعه إعدادًا جيدًا. ولقد عرفتُ خبره قبل أن أقابله فحاربته بمثل سلاحه؛ فدرست الدعوى التي يرافع فيها دراسة شاملة كاملة، حتى إنني لم أدَع فيها ورقة لم أنظر فيها. وأعددتُ قراراتي وأيّدتها بالنصوص القانونية والنقول الشرعية، فلما سمع أول واحد منها لم يستطع أن يقول شيئًا، وأراد حفظًا لمكانته واتّباعًا لعادته أن يُملي على كاتب

(١) الذكريات (٦/٢٧٩).

الضبط شيئًا، فقلت له: لا، إن ضبط المحاكمة ملك للقاضي لا يدوَّن فيه إلّا ما يمليه هو أو يأذن بتدوينه، فإن كان عندك شيء فقله شفاهًا أو اكتبه كتابة، وواضح أنَّ هذا كله في غير القرار النهائي، لأن القرار النهائي الذي يفصل في الدعوى لا يستطيع أحد من الخصوم أن يردّ عليه بل يرفع الدعوى إلى محكمة أعلى)[1].

وآخر سليط اللسان:

يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (ومحامٍ آخر هو «ف. م»، وكان سليط اللسان غير مهذّب اللفظ، وكان أحد اثنين في مجلس النوّاب أقامهما الحزب الوطني ليردّا بسفاهتهما وبذاءة منطقهما وصفاقة وجهيهما الهجوم عليه، جاء يقف أمامي، وشرع يجرّب أسلوبه معي يريد أن يُخيفني، وفتح الحاضرون آذانهم ينتظرون نتائج هذه المعركة بينه وبيني، فقلت في نفسي: إن كان سفيهًا فأنا أحفظ نصف أهاجي الشعراء، فإن كانت مباراة بالسباب فأنا أقدَر عليها منه، وإن كانت مناقشة قانونية فأنا أعرَف بالقانون منه، وإن كان يعتزّ بأنصاره من شباب الحزب فأنا عندي من بقايا الشباب الذين كانوا يعملون معي لمّا كنت رئيس اللجنة العليا للطلاب من يأكلهم بلا ملح، ولي بحمد الله من الشعبية ومن نصرة كبار المشايخ والعلماء ما يقوّيني عليه، وإن قابلته في المكان المنقطع كنت أقوى منه جسدًا واستطعت أن أدفع أذاه عني، فعلامَ أدعه يجرب فيّ سفاهته؟ وكان لي معه موقف لم أخالف به القانون ولم أخرج به عن حدود الأدب،

---

(١) الذكريات (٦/٢٨٠).

ولكن أرَيتُه كيف يكون تأديب السفهاء وصغّرتُ إليه نفسه حتى صار هو يخجل بها، ولم يعُد بعدها إلى شيء ممّا يُنكِره عليه غيري)[1].

قضية مع نقابة المحامين:

على أنَّ الطنطاوي كان يأسف لمثل هذه الخصومات، وقد جرى له موقف مع محام فلسطيني، لم يكن الشيخ فيه على جانب كبير من التوفيق، يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (وتجرّأ مرّة محام فلسطيني أصله من الشام اسمه «ب. س» وقال كلامًا لا يليق، فأمرتُه بالسكوت، فزاد في صفاقته وفي جرأته وفي استطالته على المحكمة، فرفعت الجلسة وأمرته بالخروج فأبى، ورأيت أنَّ الموقف لم يعُد يتحمّل، فلا هو يكفّ عن بذاءته ولا أنا أستطيع أن أُسكِته، وأعترف الآن أنَّ الغضب تملّكني، وإذا غضب القاضي حاد عن طريق الصواب، فأمرت الآذن (الفرّاش) أن يُمسِكه من ربطة عنقه وأن يجرّه جرًّا حتى يلقيه خارج الباب، ووجم المحامون، وانتشر الخبر وكبرَت المسألة، وقرّرَت نقابة المحامين (أو كادت تقرّر، نسيت الآن) مقاطعة المحكمة ما دمت أنا فيها، واهتمّت الوزارة واستدعاني الوزير بحضور الأمين العامّ، أي: وكيل الوزارة، وهو القاضي الكبير العادل الأستاذ عبد الرؤوف سلطان الذي كنا نسهر عنده ليلة الأربعاء من كل أسبوع، وكان الوزير هو الزعيم الوطني الأستاذ زكي الخطيب، فقال لي بعد كلام طويل: هل ترضى أن أكون أنا الحكَم؟ فقلت له: يا سيدي، إن زكي بك الخطيب هو وزير العدل،

(١) الذكريات (٦/ ٢٨٠).

وزكي بك الخطيب هو محام واسمه مسجَّل في سجلّ النقابة، وخصومتي أنا مع المحامين، وزكي بك الخطيب هو زعيمنا وأحد قادتنا الذين كنا نمشي وراءهم ونأتمر بأمرهم، وزكي بك الخطيب هو ابن عمّ أمي، فأيهم الذي يريد أن يكون حكَمًا؟... ولا أريد أن أسرد بقية القصّة، بل يكفي أن أقول: إنها انتهت باعتذار منه وتراجع مني ومصالحة بيني وبين النقابة، وعادت المياه ـ كما يقولون ـ إلى مجاريها)[1].

مع محامٍ مماطل:

وهذه قصة عجيبة تكشف لنا عن دهاء الشيخ وحسن تدبيره للضعفاء، يقول: (وجاءنا لمّا سقطَت فلسطين سنة ١٩٤٨م محامٍ فلسطيني قوي اسمه «س. ع» يمشي على طريق المحامي الأول الذي حدّثتكم عنه، حضر في دعوى لامرأة من دمشق متزوجة بأفغاني في كابول، وكلّفته أثناء المحاكمة أن يأتي بشهود، فأبرز قائمة بأربعة شهود وطلب استنابة قُضاة بلادهم لسماع شهاداتهم: واحد في كابول في الأفغان، وآخر في البرازيل، والثالث في بومباي بالهند، والرابع في اليمن، فأحسست ببوادر الغضب، ولكنني فكرت: ماذا أستفيد أو تستفيد المدّعية إن أغلظتُ له القول أو أسمعته ما يكره؟ إنه يقصد المماطلة والتطويل لأن وصول الاستنابة إلى البرازيل والأفغان والهند وعودة الجواب منها تستغرق شهرًا، وكنت في المواقف الصعبة أتجه بقلبي إلى الله أن يساعدني وأن يُعينني، وجاء

---

(١) الذكريات (٢٨٢/٦).

العون من الله، فهدَأ الثائرُ من أعصابي واستراحت نفسي، واتخذتُ هذا القرار: لمّا كانت الشهادة لا تكون إلّا بحضور المشهود عليه وكانت نفقات السفر على طالب الشهادة فقد تَقرّر سؤال المحامي: هل موكِّله مستعدّ لدفع النفقات؟ فقال: إذا وافقَت الجهة المدّعية على السفر فنحن مستعدّون لدفعها، فقررتُ سؤال وكيل المدّعية عن ذلك، وخفت أن يقول: لا، وجعلت أفكّر ماذا أفعل إن قالها؟ ففهم عني وقال: نعم، نحن مستعدّون، فقررتُ سؤال غرفة التجارة عن أجور السفر إلى تلك البلاد والإقامة فيها في فندق متوسط المدّةَ التي تستلزمها الشهادة، وتأجيل المحاكمة حتى يَرِد الجواب، وجاء جواب غرفة التجارة فأعلنته في الجلسة التي بعدها، وإذا هو مبلغ كبير جدًّا، فكلّفت هذا المحامي إيداعه في صندوق المحكمة ورفعتُ الجلسة، فجاءني بغير الوجه الذي كان يلقاني به في المحكمة، جاء خاضعًا متذلّلًا يطلب أن أخلّصه من هذه الورطة لأن موكّله حمّله التبعة، فعرضتُ عليه أن يُرضي المدّعية وأن تؤدّى إليها حقوقها وأن يضمن لها ألّا يعود إلى إيذائها، وكان ذلك، وخرج الخصمان متّفقَين، وهذا ممّا يُحمَد الله عليه)[1].

حزم مع المحامين:

يقول الشيخ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (كنت أحرص على النظام وعلى ظهور هيبة القضاء، ولا أدع أحدًا مهما علَت منزلته أن يقطع النظام، فاتفق مرّة أن اثنين من أكبر المحامين، كلاهما اسمه سعيد

---

(١) الذكريات (٦/٢٨١).

وكلاهما علَم من الأعلام في ديار الشام، الأول: كان أستاذًا لنا في كلية الحقوق[1] وكان مرّة وزيرًا، وهو أقدر محام مدني في بلادنا ولولا حبسة في لسانه لَما قام له أحد، والثاني: صار وزيرًا مرات كثيرة وصار رئيسًا للوزراء، وكان حسن الهيئة حلو اللسان، ولكنه على استعداد ليمشي مع كل إنسان أو ليمشي ضدّ أي إنسان! فكان من مزاياه أنه يترك الوزارة أو تتركه هي، فيعود في اليوم التالي إلى مكانه في المحكمة محاميًا من المحامين كأنه لم يكن أمس وزيرًا أو رئيسًا للوزراء، رأيتهما يتهامسان ويضحكان، فقرعتُ خشب القوس أمامي وقلت لهما: هل نسيتما القراءة؟ فتعجّبا، فقلت: هل كتبنا على باب العمارة «القصر العدلي» أم «قهوة الكمال»؟)[2].

والمحاميات:

ولم يكن هذا الحزم يستثني الجنس اللطيف من المحاميات، يقول الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (كنت أمنع النساء السافرات من دخول المحكمة، فوجدت يومًا في مقاعد المحامين امرأة سافرة مكشوفة الشعر بادية النحر وأعالي الصدر، فقلت لها: أما يكفيك أنك خالفت الشرع فتكشّفتِ، وأمرَ المحكمة ألّا تدخلي فدخلتِ، ثم لم يسَعْك إلّا أن قعدت في مقاعد المحامين؟ قالت: إنني محامية، وأبرزت بطاقتها، فلما قرأت اسمها وجدت أنها شقيقة أحد

---

(١) هو سعيد المحاسني، وسبق الكلام عنه عند الحديث عن بنائه القضائي.

(٢) الذكريات (٢٨٢/٦).

أصدقائي القدماء.. جاءت للوكالة عن أخت زميل قديم لنا.. ففتحتُ الجلسة وأثبتّ بالضبط حضورَها بالنيابة عن المدّعية، ثم قرّرتُ هذا القرار: لمّا كان للمحكمة حرمة، وكان من الإخلال بحرمتها أن يأتيها المتقاضون أو وكلاؤهم بثياب يُنكِرها العرف ويراها منافية للآداب العامّة، كأن يجيء المحامي بالتُّبّان، أو بسراويل السباحة، وكأنْ تتكشف المحامية المسلمة، وإبداؤها ما أمر الله بستره أشد من حضور المحامي بالتبان، لذلك تَقرّر إفهامُ الأستاذة المحامية (فلانة) لزومَ حضورها الجلسةَ القادمة بثياب ساترة يرتضيها الإسلام، وتَقرّر رفع الجلسة وتأجيلها إلى يوم كذا، فذهبَت ولم تعُد)[1].

مع محام عيي:

وهذا موقف لا يخلو من طرافة مع محام من زملائه القدامى، كان يكتب بأسلوب عجيب، لا يكاد يُفهم، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (جاءني مرة محاميًا في دعوى فأبرز دفاعًا مكتوبًا، أقول لكم الحقّ: لقد قرأته فما فهمت منه شيئًا، فقرأته جاهرًا به بعض الجهر ليسمعه من كان حولي، ثم سألته أن يوضح ما فيه بدفاع شفهي فقال كلامًا طويلًا أعقد مما جاء في الدفاع المكتوب، ونظرت في وجوه الحاضرين من المحامين والمتداعين، فإذا هم يغالبون الضحك يحبسونه ولا يُطيقون حبسه، فكتبتُ في ضبط المحاكمة هذه الجملة: أبرز الأستاذ محامي المدّعية دفاعًا مكتوبًا ضُمّ إلى أوراق

(١) الذكريات (١١/٧).

الدعوى وأعقبه ببيان شفهي لم تفهم المحكمة منهما شيئًا)[1].

* * *

(١) الذكريات (١٨/٧).

مع الموظفين

للشيخ علي الطنطاوي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - فصلٌ نفيس عنوانه: (بحث في الوظيفة والموظفين)، تناول فيه تعريف الموظف والوظيفة ومنشأها وحقوق الموظفين وواجباتهم، ومعايير اختيارهم، ثم ختم البحث بقوله: (أصبحْتَ تعرض المائة من الموظفين فلا تكاد تجد اثنين من أهل الكفاءات، وإنما تجد من أدخلته الوظيفة شفاعة شفيع، أو جاه وسيط، وخير شفيع اليوم «شفيع النواب»[1]، وخير وسيط «الأصفر الرنان»، أو غير ذلك مما يعلم ولا يقال، وما في قلب كل قارئ منه غصة، وما يحفظ منه كل قارئ حوادث وأخبارًا)[2]، وقد أشار الشيخ في موضع آخر إلى انتشار الرشوة بين بعض الموظفين، وحذر منها، وكتب يقول: (إنَّ مما أدال دولة آل عثمان وعجل هلاكها؛ أن قلَّت فيها الأمانة، وكثرت الرشوة)، ثم تحدث عن مفاسدها وآثارها، ثم قال: (ولا ينجي الرئيس عند الله

---

(١) علَّق الشيخ هنا في الحاشية بقوله: (قال الفرزدق: ليس الشفيع الذي يأتيك متزرًا).

(٢) فكر ومباحث (ص٦٩).

أن يصلح نفسه وأن يدع أعوانه راتعين في أموال الناس، لا يعلم بهم، ولا يدري من عملهم إلا أنه يحول الأوراق إليهم، ثم يعيدونها إليه فيمضيها لهم، لا ينجيه إلا أن يدهم الكتّاب والأعوان في كل ساعة مرة، يفاجئهم يسألهم عن أعمالهم، فإن تأخرت معاملة عن وقتها، أو عوقت أو أفسدت علم بها، وأن يدس من يثق بهم من المراجعين ليغمز جوانب الموظفين بالعطايا، فينظر من هو الرخو اللَّين، ومن هو الصلب المتين، فإن أمسك مرتشيًا ولو بليرة واحدة أخذه أخذة رابية، وضربه بسيف القانون الذي لا يظلم أحدًا ضربة تكف شره وتربي غيره)[1].

نماذج سيئة:

ولقد عانى الشيخ من بعض الموظفين، ووجد في المحاكم نماذج سيئة، بذل جهده في تخليص القضاء منها، وإراحة الناس من شرها، وقد تقدم أكثر ذلك في الكلام على إصلاحاته في القضاء، وكان أحيانًا ينتقد بعض تصرفاتهم، ويعرّض بشيء من تقصيرهم في مقالاته وقصصه الواقعية، كما كتب في (قصة أب)، مخاطبًا أحد المراجعين، وكان طاعنًا في السن: (اقعد، وهل منعك أحد من أن تقعد؟ اقعد يا أخي، فإن الحكومة ما وضعت في دواوينها هذه الكراسي وهذه الأرائك الفخمة إلا ليستريح عليها أمثالك من المراجعين الذين لا يستطيعون الوقوف، ما وضعتها لتجعل من الديوان «قهوة»

(١) مقالات في كلمات (١/١٨٨).

يؤمها «البطالون» الفارغون ليشتغل الموظف بحديثهم عن أصحاب المعاملات ويضاحكهم ويساقيهم الشاي والمرطبات والناس قيام ينتظرون لفتة أو نظرة من الـ «بك»، لا، لسنا نريدها فارسية كسروية في المحكمة الشرعية، فاقعد مستريحًا فإنه كرسي الدولة، ليس كرسيّ أبي ولا جدي، وقل ما تريد)[1]، وكتب ـ أيضًا ـ في نقد بعض الموظفين، قائلًا: (يكون لك عند الموظف حاجة لا يحتمل قضاؤها خمس دقائق، فتجيئه وهو يشرب القهوة أو يقرأ الجريدة، أو يشغل نفسه بما لا طائل تحته، فيصعّد فيك بصره ويصوّبه ويقوّمك بعينه، فإن أنت لم تملأها ولم تدفعه إلى مساعدتك رغبة فيك أو رهبة منك قال لك: ارجع غدًا، فترجع غدًا فيرجئك إلى ما بعد غد.. لا أعني موظفًا بعينه ولا عهدًا بذاته، بل أصف داءً قديمًا سرى فينا واستشرى ودخل وتغلغل)[2].

ومن ذلك كلامه عن أنواع اللصوص، وقوله: (والذي يسرق وقت العمل، يُكلف بأن يجيء الساعة الثامنة فيجيء التاسعة، وأن يخرج في الثانية فيخرج في الواحدة، ويمضي باسمه على دفتر الدوام ثم ينسلّ فيغيب ساعة أو بعض ساعة، والذي يسرق أوقات المراجعين وكرامتهم، فتكون القضية محتاجة إلى خمس دقائق فيقول لصاحبها: تعال غدًا، يحسب أنه إن قعد وراء المكتب والمراجع واقف أمامه أن ذلك سيدوم له، ثم يدّعي أنه مؤمن،

(١) قصص من الحياة (٧١).

(٢) مع الناس (ص١٠٢).

والرسول عليه الصلاة والسلام يقول: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**»(١)(٢).

ومنها: مقالة جميلة في سلسلة يومية كان يكتبها بعنوان: (كل يوم كلمة صغيرة)، حين كان قاضي دمشق، فنشر حلقة بعنوان: «صورة من حياة موظف»، تناول فيها صورة واقعية لشريحة كبيرة من الموظفين ما زالت تتكرر في عالمنا، وهي في مجملها نقد لاذع ووخز موجع، وإن لم تخلُ من توجع عليهم وأسف لحالهم، يقول في آخرها: (هذه صورة من حياة أكثر الموظفين، حياة ليس فيها «حياة»، ولا حماسة ولا اهتمام بشيء ولا سعي إلى غاية، إلا السعي إلى قبض الراتب في آخر الشهر، والسعي إلى التقاعد ثم إلى القبر.. ونريد بعد ذلك أن نكون أمة يقظة ومغامرة ومكافحة!)(٣).

سعيه في نفع الموظفين:

كما كان الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ خير معين للمجتهدين، وكان يسعى في مصالحهم، ويسارع فيما ينفعهم، وقد مرّ خبر الموظف الذي أذن له الشيخ في الذهاب للامتحان في كلية الحقوق، ومما قال

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، برقم (١٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدليل على أنَّ من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير، برقم (١٧٩)، من حديث أنس بن مالك ـ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ـ.

(٢) فصول في الثقافة والأدب (ص١٦).

(٣) مقالات في كلمات (١/ ٨٠).

عنه: (وكان يدرس في كلية الحقوق، فجاء الامتحان فلم يسمحوا له بأدائه لأنه استوفى حظّه من الإجازات، فقدّرت وضعه وأملت منه خيرًا إن نال الشهادة في الحقوق، فأذنت له بالذهاب لأداء الامتحان وحملت تبعة ذلك، وكلّفت كاتبًا آخر بأداء عمله وأعطيتُه من مالي تعويضًا رضي به، ولقد أكمل هذا الكاتب دراسته وصار بعد ذلك قاضيًا من خيرة القضاة)[١].

وكان حريصًا على ما ينفع الموظفين ويعينهم على نوائب الدهر، ففي مقالة له بعنوان: (العلاج حق للناس)، وهي ضمن السلسلة التي أشرت لها قريبًا، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (أنا مريض أملي هذه الكلمة وأنا في الفراش، ومرضي من حصاتين في الكليتين لا بد لهما من عمليتين، ولكني لا أقدر عليهما، لا لخوفي منهما بل لعجزي عن دفع نفقاتهما، لأن الراتب لا يكاد يجيء بالطعام واللباس والمسكن، فمن أين آتي بهذه النفقات التي تعدل رواتب خمسة أشهر؟ هذا وأنا قاضٍ، ومرتبتي عالية، وراتبي كبير، فماذا يصنع الموظفون الصغار؟ وماذا يعملون إذا اضطروا إلى عملية لهم، أو لولد من أولادهم، أو تعسر الوضع على واحدة من نسائهم ولم يكن لها بد من الجراح، أو قدر الله عليهم الأمراض والأدواء، وحكّم فيهم الصيادلة والأطباء؟ أما فكر فيهم من وضع قانون الموظفين؟ إن في بلاد الناس مستشفيات حكومية للموظفين يجدون فيها هم وأولادهم الراحة والعلاج، وإن هم احتاجوا إلى ما ليس

(١) الذكريات (٦/٢٦٧).

فيها أدخلوهم غيرها من المستشفيات الخصوصية على نفقة الحكومة، وأنا طلبت سلفة لنفقات العملية تقتطع من راتبي... ولكنهم لم يستطيعوا إجابة طلبي لأن القانون يمنع السلفة عن الموظفين.. هل أوجب عليهم القانون أن يبقوا هم وأسرهم أصحاء لا يمرضون أبدًا؟)[١].

أبو حية النميري والموظفون:

وفي مقالة أُخرى طريفة عنوانها: (أبو حية النميري، والموظفون)، يقول: (كان لأبي حية النميري غنم، فكان يطعم السمينة ويغذوها ويختصها بأحسن الكلأ وأطيب الشعير، ويهمل الهزيلة، فقيل له في ذلك، فقال: أكرم ما أكرم الله، وأهين ما أهان الله! وملاكات الموظفين على طريقة أبي حية، فالموظف الكبير صاحب الراتب الضخم والعلاوات الكبيرة له تعويض التمثيل، وله سيارة وسائقها، وله التقدم وقلة العمل والحرية والوجاهة؛ والموظف الصغير يرتقب سنتين أو ثلاثًا أو أكثر من ذلك لينال علاوة التقدم وفرق الدرجة خمس ليرات فقط، وقد لا يصل إليها)[٢].

* * *

(١) مقالات في كلمات (٨١/٢).

(٢) مقالات في كلمات (١٩١/٢).

مع لصوص الوقت

شكى العلماء والمصلحون قديمًا وحديثًا من البطالين الفارغين، الذين يقتحمون على المرء حياته ويقطعونه عن عمله ويضيعون وقته، لا يراعون في ذلك ذوقًا ولا أدبًا، ولا يزيحهم تصريح ولا يصرفهم تلميح، وقد سماهم الشيخ علي الطنطاوي - رَحِمَهُ اللَّهُ - «لصوص الوقت»، وحكى لنا عنهم بعض المواقف بعبارة لطيفة وبسياق طريف، وهاهنا أذكر من أخبار الشيخ معهم ما له صلة بالقضاء، فمن ذلك قوله: (ماذا أصنع؟ وكيف أفر من هؤلاء الذين يسرقون وقتي؟ آتي المحكمة منذ الصباح لأُدقق في دعاوى اليوم، فيدخل عليّ صديق ثقيل، لا يمنعه إغلاق الباب ولا بكور الوقت، فأحاول صرفه بالحسنى فأحادثه حتى أظن أني قد قمت بحقه وأنه قد سكت فأنصرف إلى عملي، فلا أكاد أجمع ذهني وأقبل على أوراقي حتى يفتح فمه ويلقي الجوهرة: «كيف الصحة»... «الله يحفظكم، الحمد لله، بس الشغل كثير، كل يوم نحو أربعين دعوى كما ترى، فأنا آتي باكرًا لأدققها»، وأقول في نفسي: إنه لو كان حيوانًا لفهم الآن، وأرجع لعملي مطمئنًا، فلا تمضي مدة حتى يلقي جوهرة

أُخرى: «قضايا الطلاق كثيرة مو هيك؟» فأجيب بما تيسر، ويسكت، فأعود إلى عملي، فلا أكاد أستغرق فيه حتى ينطق المحترم فيقول: «يمكن القضاء مزعج؟» فأنفزر[1] وأنفجر وأنسى كل آداب الاجتماع وأصرخ فيه: «بل أنت والله المزعج، مانك شايف شغل جاي تتسلى على حسابي؟!»، ويذهب يحدث الناس بأني غليظ شرس، مغرور بالوظيفة، قليل التهذيب، ويشيع فيّ مقالة السوء)[2].

زائر ثقيل:

على أنَّ حياء الشيخ وحسن سجيته قد يغلبانه أحيانًا، ما لم يترتب على ذلك ظلم أو ضياع حق، فهذا ثقيل آخر يفوّت عليه موعد جلسة، ويصف الطنطاوي هذا الموقف بعبارة ساخرة محببة، فيقول: (كنت يومًا خارجًا من داري في دمشق صباحًا مسرعًا إلى عملي في المحكمة، فما برزتُ من الباب وهممت أن أغلقه ورائي وأمضي حتى رأيت أمامي زائرًا جاء يزورني، وكان رجلًا كبير السنّ جليل القدر، ولم يكن يعتادني بالزيارة فلم أستطع أن أعتذر إليه، وخفت أن يُطيل فيفوّت عليّ موعدي، ثم قلت في نفسي: إني أبقى معه ربع ساعة ثم أستحضر سيارة أذهب بها، ودعوته فدخل، وقعدت بين يديه كما كنت أقعد وأنا تلميذ له لمّا كنت صغيرًا، وكان

---

(١) أي: أنصدع وأنشق، وقد أشار الطنطاوي إلى أنها من فصيح العامة، (مقالات في كلمات (١/٦٤)، ويُنظر: الصحاح (٢/٤٣)، تاج العروس (١٣/٣٢٠).

(٢) مع الناس (ص٨٨).

مدرّسًا في مدرستنا، وقلت له: أهلًا وسهلًا، فقال: بِكُمْ، قلت: كيف الصحّة؟ قال: الحمد لله، قلت: شرّفتمونا، قال: أستغفر الله، وانتهت هذه المقدمة، وانتظرت أن يبدأ الحديث بما جاء به فلم يتكلم ولم يبدُ عليه أنه ينوي الكلام، فدخلنا في الفصل الأول من أحاديث المجالس وتكلمنا عن الجوّ: تحسّن الجوّ، قال: الحمد لله. والمطر كثير، قال: حقيقة، الله يبعث الخير، انتهى الكلام عن الجوّ فلم يبدأ حديث الزائر الكريم، دخلنا الفصل الثاني من الكلام الفارغ فتكلمنا في السياسة، فتحدثنا عن إسبانيا والجنرال فرانكو وعن البرتغال وعن فنلندا وعن الأفغان، وانتهى هذا الفصل على عجل، وجئت بالقهوة وقلت في نفسي: إنه سيشربها ويحدّثني، فما نطق ولا فتح فمه، ولكن استرخى في مقعده وجعل يرتشف القهوة متمهلًا، كل ثلاث دقائق رشفة صغيرة، وأنا قاعد أتقلّب على مثل الجمر، وجعلت أنظر في الساعة وأتململ وأتحرك في مجلسي، ثم قلت له: عندنا اليوم جلسة في المحكمة، لذلك بكّرت في الذهاب، فقال: إن شغل المحاكم صعب، الله يعطيك العافية، قلت: الجلسة في التاسعة، وقد بقي دونها ثلث ساعة فقط، قال: أعانكم الله، قلت: تشرّفت بكم، وإذا كان لكم أمر فمروني به، قال: ما في شيء، قلت: هل من خدمة أقوم بها؟ قال: لا؛ أبدًا، وسكت وسكتنا، وجعلنا نتبادل الأنظار كالقطط، حتى مضت الساعة التاسعة وذهب موعد الجلسة)[1].

---

(١) الذكريات (١٨٣/٧)، ويُنظر: فصول اجتماعية (ص٩).

من صور المزعجين:

ومن لصوص الوقت المزعجين الذين حدثنا عنهم: (الذي يدخل عليك في مكتبتك أو محكمتك، يريد أن يسألك عن قضية أو يستخبرك عن دعوى، فلا يعمد إلى الموضوع مباشرة بل يسرد لك مقدمة تمتد خمس دقائق عن أدبك ومنزلتك وتشرفه بلقائك، ثم يبدأ القصة من قبل الطوفان، ويسرد عليك منشأ الخلاف ويقف وسط الحديث ليقول: وكان حاضرًا يومئذ جماعة منهم هذا.. . الذي كان عطارًا في سوق الجمعة، ما اسمه؟ اللهم صلِّ على النبي، عجيب كيف نسيت، اسمه على رأس لساني، يلبس عمامة بيضاء، ما اسمه يا ربي؟ ابن أخيه موظف في مؤسسة الكهرباء، وقد جاءنا من أيام وأصلح لنا الساعة.. . ويبقى عشر دقائق وهو في هذا اللت والعجن، وأنت تنتظر الفرج، والمراجعون ينتظرون على الباب)[1]، ومنهم: (الذي يقفك في الطريق وأنت مستعجل تسير إلى موعد ضروري، إلى درس في الجامعة أو محاكمة أو دعوة أو اجتماع.. . ويمضي يسرد قصة تستغرق نصف ساعة يضيع فيها الدرس والمحاكمة والدعوة والاجتماع)[2]، ومنهم: (الذي يدخل عليك فلا يجد على مكتبك ورقة إلا مد يده فرآها، ولا كتابًا إلا فتحه، ولا جريدة إلا سحبها ونشرها ونظر فيها)[3].

---

(١) مع الناس (ص١٤٠).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

صاحب الوعد الشرقي:

ومن هؤلاء؛ الرجل الضخم صاحب «الوعد الشرقي» ويحدثنا عنه الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ قائلًا: (كنت أمس وراء مكتبي فسمعت صوتًا هائلًا له رنين وصدى، كأنه صوت رجل ينادي من قعر البئر أو يصرخ في الحمام، يقول: السلام عليكم، فرفعت رأسي فإذا أمام وجهي بطن رجل، وكأنه بطن فرس ضخم من أفراس البحر.. وعرض حاجته، وهي دعوتي إلى اجتماع للمصالحة بين أخوين من إخواننا، ولم يكن من عادتي إجابة مثل هذه الدعوة، وهممت بالرفض لولا أني قست طول الرجل وعرضه وعمقه وارتفاعه فآثرت السلامة ووعدته، قال: أين نلتقي؟.. فقلت له: هنا، الساعة الثالثة بالضبط، قال: نعم، وولى ذاهبًا وكأنه عمارة تمشي، وجئت في الموعد فوجدت المحكمة مغلقة، وقد نسيت أن أحمل المفتاح فوقفت على الباب والناس ينظرون إليّ، فمن عرفني أقبل يسأل فأضطر لأن أشرح له القصة، ومن كان لا يعرفني حسبني أحد أرباب الدعاوى فقال: «ما فيها أحد، سكرت المحكمة»، فلا أرد عليه، وأنا واقف أتململ من الضجر، أرفع رجلًا وأضع أخرى، وأقبل مرة وأدبر مرة، أنظر من هنا ومن هناك.. حتى مضت نصف ساعة، وأحسست النار تمشي في عروقي غضبًا منه ومن نفسي أن لنت له ولطفت به، وذهبت إلى الدار وأنا مصدوع الرأس مهيج الأعصاب، فألقيت بنفسي على الفراش، فلم أكد أستقر لحظة حتى سمعت رجة ظننت معها أن قد زلزلت الأرض بنا أو تفجرت من حولنا قنبلة، وإذا أنا بصاحبي الضخم، قد فتحت له الخادم فراعها أن رأت فيه فيلًا يمشي على رجلين، فأدخلته عليّ بلا استئذان،

وولت هاربة تحدث من في الدار حديث هذه الهولة المرعبة، ونفخ الرجل من التعب.. . وألقى بنفسه على طرف السرير.. . وقال: هيك يا سيدنا؟ ما بتنتظر شوية؟ شو صار؟ حمّل الحج؟ سارت الباخرة؟ الإنسان مسيّر لا مخيّر، والغائب عذره معه، والكريم مسامح، وعدنا وعد شرقي!)[1].

* * *

(١) مع الناس (ص٩٧).

مشروع قانون الأحوال الشخصية

عناية مبكرة واعتزاز:

كان الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ معتزًا بدينه، فخورًا بشريعته الإسلامية، مؤمنًا بأنها صالحة لكل زمان ومكان، شديد الحماسة للتراث الفقهي الثري، وحتى قبل أن يليَ القضاء، كان يدندن حول هذه المعاني ويستثير الهمم للإقبال على الشريعة دستورًا ومنهاجًا، ففي مقالة كتبها عام ١٩٣٧م وهو معلم، يقول: (وأهم من هذا كله الآن؛ استخراج القوانين الأساسية والحقوقية والجزائية من الفقه الإسلامي، بدلًا من أخذ القوانين الأجنبية برمتها وتطبيقها في البلاد الإسلامية التي انبثق منها أعظم تشريع عرف إلى الآن وأرقاه..)[1] ثم توسع في مقترحات عملية تفصيلية وأمثلة واقعية تدل على عناية مبكرة منه بهذا الأمر واهتمام.

وفي محاضرته الجامعة المتينة التي ألقاها أول عهده بالقضاء، قارن بين القضاء الأهلي والقضاء الشرعي في الشام وفي مصر،

---

(١) فكر ومباحث (ص٧٢).

وكان مما قال: (أما القضاء اليوم فالأهلي منه على مذهب «أئمة» الإفرنج، كأننا أمة من البرابرة لا دين لها ولا فقه، ولا كتاب، وقد بدت في سواد هذا الليل خيوط الفجر، وأوشك أن يفيق النائمون، وأما الشرعي فعلى مذهب أبي حنيفة إلا مسائل بأعيانها. .)[1]، ثم ذكر بعض المواد القانونية وانتقدها.

والمنقّب في تراث الشيخ الأدبي والإصلاحي يقف على مواطن كثيرة ينتصر فيها للتشريع الإسلامي، ويبين عن مزاياه وخفاياه، ويبسط القول في طرائق عملية لاستخراج كنوزه واستنباط مكنوناته، وعرضها بأسلوب جديد، فمن ذلك قوله: (إن في هذه الكتب الصفراء علمًا جمًّا ولكنه مطمور تحت أنقاض الأسلوب الماضي؛ في كتب الفقه مثلًا ما يُستنبط منه القانون الأساسي والقانون الجزائي والقانون المدني والقانون الإداري وقانون أصول المحاكمات، ولكن هذه الكتب موضوعة على طريقة لا نسيغها اليوم ولا نألفها. . فيجب على الشباب أن ينقطع منهم فئة إلى دراسة هذه الكتب وتفهمها ومعرفة ما فيها واستخلاص موادها العلمية وعرضها بشكل جيد)[2]، وهو يؤكد بأنه قد (ثبت ثبوتًا مؤيدًا بالوثائق والمستندات أنَّ القانون المدني الذي وُضع بأمر نابليون والذي انبثقت عنه قوانين أوروبا كلها قد استند واضعوه إلى كتب الفقه الإسلامي، أخذوها من مصر أيام الحملة الفرنسية)[3]، وفي خطبة

(١) فكر ومباحث (ص١١٩).

(٢) فصول إسلامية (ص٦١).

(٣) فصول إسلامية (ص٣٤)، حاشية (١).

ألقاها على منبر مسجد جامعة دمشق سنة ١٩٥٩م يقول بعد أن عرج على محاسن الشريعة: (فلماذا ندع هذا كله و«نشحد» القانون المدني من فرنسا أو ممن «شحدوه» من فرنسا؟ إننا إن لم نأخذ آراء فقهائنا على أنها دين، فلنأخذها على أنها ثروة قومية ومفخرة وطنية، ولأنها مشتقة من طبيعة مجتمعنا، ولأنها تعالج مشكلات أمتنا)[1]، وهكذا نرى أنَّ الشيخ كان ينادي بأن تُستمد القوانين كلها من الشرع المطهر، وأن لا يقتصر ذلك على الأحوال الشخصية، وقد صرح بذلك فقال: (يجب أن تكون قوانيننا المدنية والجزائية والمالية والإدارية والدستورية مستنبطة من شريعتنا مقتبسة من ديننا)[2]، ثم يفصل القول في الحدود والعقوبات الشرعية، ويذكر منها حد السرقة، مستشهدًا بالواقع المشاهد في المملكة العربية السعودية، فيقول: (وهي ـ بعد ذلك ـ عقوبة يكفي أن تطبق أمدًا قصيرًا حتى لا تحتاج إلى تطبيق بعدُ، كما وقع في الحجاز)[3].

وفي مقال بعنوان: (حلول قديمة لمشكلات جديدة) يدير حوارًا بينه وبين زميل له من علماء القضاة حول مسألة حبس المدين، ويقرأ الشيخ عليه من (الطرق الحكمية) لابن القيم ما يدهشه في معالجة المسألة بدقائقها والإحاطة بتفاصيلها، ثم يقول الشيخ على لسان زميله: (إن من العار علينا أن ندع هذه المائدة الحافلة لا نلتفت إليها ونذهب فنستجدي من فتات

---

(١) فصول إسلامية (ص١٦).

(٢) فصول إسلامية (ص٣٤).

(٣) فصول إسلامية (ص١٧).

موائد الناس)[1].

ولم يكن حديث الشيخ في هذه الموضوعات حديث المنظّر المعتزل، بل ترجم أقواله إلى أعمال، ونزل إلى الميدان وخاضه بما آتاه الله من مواهب علمية وذهنية، وكان من ذلك مشروع قانون الأحوال الشخصية.

مبادرات وممهدات للمشروع:

من أبرز أعمال الشيخ علي الطنطاوي ـ رحمه الله ـ وأهم مآثره في العمل القضائي؛ وضعه لمشروع قانون الأحوال الشخصية بسوريا، (والذي كان أولَ قانون جامع للأحوال الشخصية في البلاد العربية، صدر سنة ١٩٥٣م (١٣٧٢هـ) ولا يزال العمل به في الشام إلى الآن)[2]، وكان القانون المعمول به قبل ذلك هو قرار حقوق العائلة، الذي أصدرته الدولة العثمانية عام ١٣٣٦هـ[3]، وكان هو المرجع القانوني للقضاة في الأحكام الموضوعية، (فإن لم يُنص فيه على حكم رُجع إلى كتاب الأحكام الشرعية لقدري باشا ـ رحمه الله ـ وإلى كتب الفتوى في المذهب الحنفي، كحاشية ابن عابدين وتنقيح

---

(١) فصول إسلامية (ص١٨٩)، ويُنظر: نور وهداية (ص١٧٦)، مقالات في كلمات (٢٨٨/١، ٢٦٣)، مقدمات الشيخ علي الطنطاوي (ص١٢٤).

(٢) الذكريات (١٠٩/٧)، ولا أعلم هل نُسخ بعدُ أم لا، وقد ذكر الشيخ أن العمل استمر به حتى قدم إلى المملكة، يُنظر: فتاوى علي الطنطاوي (١٢٣/١).

(٣) يُنظر: فصول إسلامية (ص١٤١).

الحامدية وجامع الفصولين وأمثالها من كتب المتأخرين)[1].

وكانت للشيخ مع (قرار حقوق العائلة) وقفة وتمحيص في وقت مبكر، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (انصرفت وأنا طالب بكلية الحقوق، سنة ١٣٥٠هـ إلى المقابلة بين أحكام المذهب وبين هذا القرار، وأحصيت المسائل التي وردَت فيه مخالفة للمذهب فبلغَت سبع عشرة مسألة، أكثرها اعتمد على بقية المذاهب الأربعة فلم يكن عليه اعتراض، وجاء فيها ما يخالف المذاهب كلها وما لم يقُل به فقيه من الفقهاء، بل ما يخالف السنّة الثابتة وصريح القرآن، وهو اعتبار زواج مَن كانت دون التاسعة من العمر زواجًا فاسدًا، وقد زعم واضعو هذا القانون أنهم استندوا إلى قول لابن أبي ليلى الذي كان معاصرًا لأبي حنيفة، ولم تصحّ نسبة هذا القول إليه، ولو صحّت لما التُفت إليه ولما عُوّل عليه، لأنه مخالف للدليل القطعي وهو كتاب الله وما صحّ من سنّة رسول الله عليه الصلاة والسلام، ومخالف لإجماع المسلمين الذين اتفقوا على أن للأب أن يزوّج ابنته الصغيرة مهما كانت سنّها، ومخالف لصريح القرآن في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾[2]، ويكون عقد رسول الله عليه الصلاة والسلام على الصدّيقة بنت الصدّيق عقدًا فاسدًا بموجب هذا القانون الأحمق، لأنه عليه الصلاة والسلام عقد عليها وهي بنت سبع سنين! ولطالما حملتُ على هذا القانون بقلمي ولساني أكتب فيه

---

(١) فصول إسلامية (ص١٤١).

(٢) سورة الطلاق: (٤).

وأخطب وأحاضر، حتى وفق الله فصدر القانون الجديد خاليًا منه)[1].

وهكذا لم يقف الشيخ مكتوف اليدين أمام هذه الملحوظات التي وجدها في هذا القانون، ووجد الحاجة ماسة إلى تغييره، لا سيما وقد مارس العمل القضائي، ورأى قصور بعض القوانين عن الوفاء بمقصودها وما وضعت لأجله، ومخالفتها لمراد الشرع ومصالح الناس، يقول ـ رحمه الله ـ: (لما وليتُ القضاء نزلت إلى ميدان المعركة وواجهت مشكلات الناس، فوجدت حقًّا ما قيل من قديم من أنَّ النصوص ـ مهما كَثُرَت وطالت ـ محدودة ووقائع الحياة لا حدّ لها، والشريعة القويمة التي تصلح لكل زمان ومكان هي التي يكون في عموم نصوصها المحدودة وشمولها مبادئُ يُستنبَط منها حكم كل واقعة من الوقائع التي لا تُحَدّ، وهذا هو شأن الإسلام،

---

(١) الذكريات (١١٥/٧)، على أنه يقول أيضًا: (ونحن مع ذلك ننصح الناس ألا يزوجوا الصغيرات حتى يبلغن، ونؤخر عقودهن في المحكمة، ولا نسجل عقدًا إلا لبالغة مبلغ النساء، ولكنا لا ننقض عقدًا أبرمته الشريعة، ولا نحرم ما أحلَّ الله، ولا يسوقن أحد ما في تزويج الصغار من مضرة يراها، بل السبيل أن يسوق من شاء الكلام شرعيًّا أصوليًّا فينظر في الأدلة وقوتها وما يفهم منها؛ فإذا صحت الأدلة وكان ذلك جائزًا في الشرع قبلناه لأن الشرع في نظر المسلم يكفل المنافع ويدرأ المفاسد كلها، ولا يقر مفسدة، والفرق واضح بين عدم تزويج الصغار، وبين الحكم بفساد العقد بعد عقده، لأن التزويج للمولى أو القاضي إن كانت الولاية إليه له أن يزوج أو يدع، ولكن العقد إن أبرم لله لا ينقض إلا بموت أو طلاق أو تفريق أمر به الشرع) فكر ومباحث (ص١٢١)، الحاشية (١).

وكنت أجتهد رأيي في هذه الوقائع فأجد في الإسلام حلّ كل عقدة ودواء كل داء، ولكن يحول بيني وبين الحلّ ويمنعني من الوصول إلى الدواء القانونُ الذي أوجبوا علينا الحكم به، أو المذهب الذي ألزمونا الاقتصار عليه، فكنت أبعث بالرسائل تترا إلى وزارة العدل، أضمّنها اقتراحات أرجو العمل بها أو تعديلات للقوانين أطلب تحقيقها، أو أحكامًا في المذاهب الثلاثة أقوى دليلًا من الحكم في المذهب الحنفي وأرفق بالناس وأضمن للمصلحة، استأذن بالعدول إليها، حتى إذا كثر ذلك مني بدأت الوزارة تفكّر بجمع هذه المقترَحات وبأن تضمّنها مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية)[1].

ومما لفت الأنظار إليه؛ تلك المحاضرة القيمة المتقدم ذكرها، التي ألقاها في أول عهده بالقضاء بحضور الوزيرين، وكان قد تطرَّق فيها إلى «قانون العائلة»، وبيَّن مواضع الخلل فيه، ومخالفته للقرآن الكريم والسُّنة النبوية في بعض المواضع، ويُشير الشيخ إلى أن ذلك من أسباب تكليفه بمشروع قانون الأحوال الشخصية[2].

تكليفه بالمشروع:

وكأن وزارة العدل حين رأت اهتمام الطنطاوي بهذا الأمر، وألفت لديه القدرة والمكنة؛ أسندت إليه هذا المشروع الكبير، فبدأ

---

(١) الذكريات (١١٦/٧).

(٢) فتاوى علي الطنطاوي (١٢٣/١).

باسم الله يشق طريقه، ويرسم معالمه، ويجلي ملامحه، مستعينًا بعد الله بملكة فقهية، وخبرة قانونية، ومستشيرًا لأهل العلم، ومراجعًا لأمات الكتب وعمد المذاهب، يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (كانت بداية تكليفي بوضع مشروع هذا القانون بكتاب وزارة العدل رقم ١٢٢٩٩ وتاريخ ١٩٤٥/١٠/٢٢ على عهد الوزير صبري العسَلي، فعملت فيه سنة، أنظر في النص الوارد في قرار حقوق العائلة الذي كان العمل به والرجوع إليه، فإن وجدته مخالفًا للمذهب رجعت إلى مطوَّلات المذهب، ثم نظرت في كتب المذاهب الأُخرى وسألت علماءها، وكان العلماء كثيرًا عددُهم في الشام، وأعانني على ذلك مكتبة حافلة بأكثر كتب الفقه المطبوعة، مكتبة جدي وكان مولَعًا بالكتب يمضي جلّ وقته بمطالعتها، ثم مكتبة أبي الذي كان أمينًا للفتوى في الشام وكان من فقهاء الحنفية الكبار، ثم رجعتُ إلى كتب الحديث، إلى مثل شروح البخاري، وكان عندنا في مكتبة الدار ثلاثة؛ منها: فتح الباري، وشرح العيني الحنفي، وشرح القسطلّاني، وإلى سبل السلام ونيل الأوطار، وإلى كتب الفتاوى الكثيرة جدًّا، واستفدت كثيرًا من مجلة «المنار» للسيد رشيد رضا أراجعها في مكتبة شيخنا الشيخ بهجة البيطار، وكانت مجموعتها عنده كاملة)[1]، ويقول أيضًا مبيّنًا أبرز مراجعه: (لما كُلفت بوضع مشروع قانون الأحوال الشخصية.. . اضطُررت إلى الرجوع إلى أُمّات الكتب ككتاب «المُغني» لابن قُدَامة الذي أحببته حتى لا أعدل الآن به كتابًا غيره، و«المجموع» للنووي، والفتاوى لابن تيمية،

---

(١) الذكريات (١٢٣/٧)، ويُنظر: فصول إسلامية (ص١٤٢).

وكتب علم الخلاف كبداية المجتهد، وكتب أحكام القرآن للجَصّاص ولابن العربي، وكتب فقه الحديث كسبل السلام ونيل الأوطار)[1].

إيفاده إلى مصر:

كانت مصر قبلة العلم والثقافة والأدب، وللطنطاوي بها صلة وثيقة، وعلائق وشيجة، وقد سبق ذكر شيء من ذلك في ترجمته، وكان في مصر علماء أفذاذ عز نظيرهم في غيرها من البلدان، وفيها الأزهر، ولذلك رأى من المناسب أن يوفد إلى مصر لإتمام مشروع القانون، واقترح ذلك على الوزارة، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (ثم اقترحت أن أُوفَد إلى مصر، ففي مصر الأزهر ولم يكن في الدنيا مثل الأزهر، وفي مصر علماء ليس في أمصار المسلمين من هو في طبقتهم، فاستصدرَت وزارة العدل مرسومًا جمهوريًّا وقرّرَت بناء عليه القرار ٥١٦ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢م وهذا نصّه:

المادة الأولى: يوفَد السيد علي الطنطاوي القاضي الشرعي في وزارة العدلية إلى مصر مدّة سنة واحدة عملًا بأحكام المرسوم ذي الرقم ٧١٠ المؤرَّخ ١٩٤٦/٢/١١.

المادّة الثانية: يتوجّب على السيد علي الطنطاوي خلال مدّة بقائه في مصر الأمور التالية:

---

(١) الذكريات (٢٠٩/٨).

أ ـ دراسة تشكيلات المحاكم الشرعية وأصول المرافعات فيها.

ب ـ دراسة نظام الإشهاد والتوثيق وأنظمة حفظ الوثائق والسجلّات.

ج ـ دراسة أسلوب التفتيش في المحاكم الشرعية.

د ـ دراسة تطوُّر قانون الأحوال الشخصية.

هـ ـ دراسة نظام المواريث والوصايا.

و ـ دراسة أنظمة المجالس الحسبية ومقارنتها بالأحكام المتبَعة في سوريا لإدارة أموال الأيتام.

ز ـ دراسة سلطات المحاكم الشرعية في شؤون الأوقاف.

المادة الثالثة: يتقاضى السيد علي الطنطاوي:

أ ـ راتبه الشهري غير الصافي كاملًا خلال مدّة إيفاده.

ب ـ نفقات الانتقال المنصوص عليها في القانون، . . . إلخ.

المادة الرابعة: يتمتّع السيد علي الطنطاوي بجميع الميزات المحفوظة للموفَدين بمهمة رسمية وتُقدَّم إليه جميع التسهيلات التي تُقدَّم للبعثات الحكومية.

المادة الخامسة: يمكن لوزارة العدلية أن تطبع على نفقتها ما توافق عليه من الأبحاث والدراسات والتقارير التي يقدّمها السيد علي الطنطاوي.

المادة السادسة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويُبلّغ لمن يُلزَم بتنفيذ أحكامه)[1].

وانطلق الشيخ إلى مصر في رحلته الرابعة إليها، فنزل على خاله في بيته فوق المطبعة السلفية، يقول ـ رحمه الله ـ: (أقمت في مصر سنة ١٩٤٧م (١٣٦٦هـ) بطولها وطرفَي السنتين قبلها وبعدها، وكان وقتي كله بين ثلاث: إدارة التشريع في «وزارة العدل» التي فيها عملي، ودار «الرسالة» التي فيها هواي وإليها يميل قلبي وفيها تحطّ بي الأماني، و «السلفية» وفوقها دار خالي التي كانت المنزل وكان فيها المقام)[2].

في مجلة الرسالة:

ولا عجب أن ينزل الطنطاوي مجلة الرسالة من نفسه هذه المنزلة، فقد تلقته بالترحاب، وهشت لمقدمه وبشت، إذ جاء في عددها ذي الرقم ٧٠٣ الصادر في يوم الإثنين ٢٩ محرم ١٣٦٦هـ، ٢٣ ديسمبر ١٩٤٦م، في البريد الأدبي؛ جاء هذا العنوان: (الأستاذ علي الطنطاوي في القاهرة)، وتحته: (وُفقت وزارة العدل السورية إلى إيفاد القاضي الفاضل السيد علي الطنطاوي إلى مصر سنة كاملة للوقوف على الأنظمة القضائية واللوائح الشرعية، والاطلاع على تطور الأحوال الشخصية والدراسات القانونية في المحاكم الشرعية والمعاهد الدينية والمجالس الحسبية ومقارنتها بالمتبع في سوريا

---

(١) الذكريات (١٢٣/٧ ـ ١٢٤).

(٢) الذكريات (١٣٠/٧).

لتهتدي الوزارة على ضوء أبحاثه ودراساته وتقاريره إلى تنفيذ ما تريد في محاكمها من الاقتباس أو المحاكاة أو التعديل، والأستاذ علي الطنطاوي بثقافته الشرعية الأصيلة، ومواهبه النادرة الجليلة، وخبرته العملية الطويلة، أقدر القضاة على الاضطلاع بهذه المهمة، وقد ورد الأستاذ القاهرة مساء الخميس الماضي، فعلى الرحب والسعة)[1]، وهكذا نرى أن الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ لم يكن قاضيًا مغمورًا، بل كان أستاذًا علَمًا وأديبًا ذائع الصيت، ولا غرو أن يسند إليه الأستاذ أحمد حسن الزيات الإشراف على بعض أعداد مجلة الرسالة خلال مدة إيفاده عام ١٩٤٧م[2].

وقد رافقه في هذه الرحلة صديقه وصفيه نهاد القاسم، الذي كان مستشارًا في محكمة الاستئناف، ثم صار أيام الوحدة وزير العدل المركزي لمصر والشام[3].

في إدارة التشريع بوزارة العدل:

ويلقي الشيخ علي الطنطاوي الضوء على جانب من عمله في مصر، ويبين طرفًا من اللقاءات والحوارات التي كانت تجري بينه وبين العلماء والقضاة والقانونيين، فيقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (أمّا إدارة التشريع في وزارة العدل فهي التي قدّمنا لها وأُوفِدنا للعمل فيها، كنا نظنّ أنّ لقاء الوزير سهل كالذي عرفناه في الشام؛ فنحن نذهب إلى

---

(١) مجلة الرسالة، السنة الرابعة عشرة، المجلد الثاني، (ص١٤٣٠).
(٢) الذكريات (٧/٢٦٧).
(٣) الذكريات (٧/١٣١).

الوزير عن موعد أو بغير موعد فندخل عليه رأسًا أو ننتظر قليلًا إن كان مشغولًا، بل إن هذه كانت سنّتنا مع رئيس الجمهورية.. . وكان السّنْهوري باشا في الشام مدعوًا للمشاركة بوضع القانون المدني.. . وكان زميلنا الأستاذ نهاد القاسم مع السنهوري في اللجنة وكنت أنا في لجنة قانونية أُخرى، فلم يكن يوم لا نلتقي فيه بالسنهوري، في المكتب أو في أحد المقاهي الخلوية على سِيف الغوطة أو على سفح قاسيون، فنشأت بيننا وبينه مودّة أزالت الكلفة لأن الرجل، أي: السنهوري ـ كما بدا لنا في الشام ـ سمح الطبع حسن العشرة غير مترفع ولا متكبر، فظننّا أنَّ الوزراء في مصر كلهم من هذا الطراز.. . وذهبنا (أنا والأستاذ نهاد القاسم) إلى وزارة العدل، وكان الوزير يومئذ خشبة باشا، فسألنا عن غرفته فأخذونا إلى مدير مكتبه، ومدير مكتبه استأذن لنا عليه، وكان معنا كتاب رسمي موجَّه إليه من وزير العدل في سوريا تاريخه ٢١ جمادى الآخرة ١٣٦٦ (١٩٤٧/٥/١١) فحملناه إليه ودخلنا عليه، فهشّ لنا وبشّ في وجوهنا وأحسن استقبالنا.. . ثم دخلنا في حديث المهمّة التي جئنا من أجلها، وودّعنا الوزير وأخذَنا وكيل الوزارة معه إلى مكتبه، ثم ودّعنا الوكيل وذهبنا مع رئيس المفتّشين)[1].

شرع الشيخ في العمل، وأخذ فيما جاء لأجله، وهيأ له المسؤولون مكتبًا، ولكنه كان حرًّا في وقته فلم يلزم بدوام محدد، ويبدي الشيخ شيئًا من انطباعاته ونظراته عن الجو العملي بمصر،

---

(١) الذكريات (١٣٧/٧).

وعن طباع الموظفين، فيقول: (أخذونا إلى إدارة التشريع في الوزارة، وجعلوا لنا أنا والأستاذ نهاد القاسم ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ غرفة نصبوا لنا فيها مكتبين، وكنا نذهب إلى الإدارة كل يوم، وإن لم نكن مكلَّفَين بمثل دوام الموظفين، ورأيت في مصر شيئًا لم نكن نألفه في الشام ولم يكن يألفه ولا يعرفه الناس هنا في المملكة، رأينا كل موظف إذا وقف بين يدَي رئيسه تضاءل وتصاغر والرئيس يستكبر وينتفخ، فإذا لقي المرؤوس من هو دونه تكبّر عليه واستخذى الآخر بين يديه، ونحن نعرف للرؤساء حقوقهم ولكن في حدود القانون، فإن جاوزوها وأرادوا أن يأخذوا شيئًا من كرامتنا قلنا لهم: لا، ولا كرامة)[١].

مع كبار العلماء:

والتقى الشيخ بكبار العلماء من القضاة وغيرهم، وأفاد منهم وناقشهم، وطالت صحبته لهم، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (كان اجتماعي في إدارة التشريع بنخبة من أكابر القضاة في مصر لبثنا في صحبتهم سنة كاملة، أمّا القضاة المدنيون منهم فكانوا أكثر منا اطّلاعًا على اجتهادات المحاكم الأجنبية ومباحث علمائها القانونية وعلى الكتب الحقوقية، وكنّا أعرفَ بالفقه وكتبه ومذاهب علمائه، وكان القضاة الشرعيون منهم مثلنا، وممن كنت أعمل معهم العالِم المحدّث القاضي الشرعي الشيخ أحمد شاكر.. ومنهم من كان اتصالي به أكثر واجتماعي به أطول، أقضي معه ساعات في الإدارة ربما

---

(١) الذكريات (١٤٣/٧).

اتصلَت بساعات أُخرى أقضيها معه في داره في حيّ السيدة، وهو فقيه واسع الاطّلاع شارك في وضع القوانين الجديدة في مصر (قانون الوصية وقانون المواريث) وألّف في شرحها، وهو الشيخ محمد فرج السَّنْهوري... وكان أكثر جدالنا مع الأستاذ الشيخ محمد فرج السنهوري في مسألتين... مسألة الوصية للوارث، ومسألة الوصية الواجبة)[١]، ثم استطرد الشيخ في تفصيل القول في المسألتين بما لا يتسع المقام هاهنا لإيراده.

والتقى خارج نطاق العمل بغير هؤلاء من العلماء الأفذاذ، والأدباء المؤثرين، من أمثال العلامة محمد الخضر حسين، والشيخ محمود شلتوت، والشيخ عبد المجيد سليم، والأستاذ العقاد، وكانت له مع الدكتور زكي مبارك مجادلات ومعارك علمية[٢].

العرضة الأخيرة للمشروع:

كان الشيخ علي الطنطاوي موقّرًا للعلماء، عالمًا بمكانتهم، مقرًّا بفضلهم، كما كان حريصًا على تبرئة ذمته، ولذا رأى أن يشارك العلماء عقولهم باستشارتهم في المشروع الذي وضعه، وقد وقعت له في ذلك قصة طريفة، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (لما انتهى وضع المشروع أبيت إلّا أن أعرضه العرضة الأخيرة على العلماء، فكلّمت أستاذنا الأمير مصطفى الشهابي الذي كان وزير العدل، فخاف من الزعيم

(١) الذكريات (١٤٣/٧ ـ ١٤٥)، ويُنظر: فتاوى علي الطنطاوي (٢٦٦/١).

(٢) الذكريات (١٣٥/٧).

وراح يجادلني ليصرفني عن هذا، وأنا مُصِرّ عليه تبرئة لذمّتي وطلب الوصول إلى الحقّ، فلما أعجزه إقناعي قال لي (وأنا أذكر كلمته): «ما شُفتني ولا شُفتك، فاعمل ما تريد»، فجمعتُ علماء دمشق جميعًا في دار الشيخ عبد القادر العاني (وكانت داره وقفًا على مصالح المسلمين)، وكان فيهم الفقيه الشافعي الكبير الشيخ صالح العقاد، فعرضت عليه اقتراحنا في المشروع أن نجعل أكثر مدّة الحمل سنة كما صنعوا في مصر، ونحن نعلم أنَّ الحمل لا يمتدّ سنة، ولكن احتياطًا وأسوة بما ذهب إليه علماء مصر، فأبى وأصرّ على مذهبه بأن الحمل يمتدّ أربع سنين، فقلت له: أنت تعلم يا سيدي أني أُجِلّك وأقدّرك، وأنا أقبّل يدك على أن تسمح لي بسؤال أوجّهه إليك، وأن يتّسع له صدرك فلا تغضب منه، قال: تفضل، قلت: ولا تؤاخذني إذا كان السؤال شائكًا؟ قال: تفضل، قلت: هَبْ أنك - لا سمح الله - طلّقت امرأتك، وذهبَت من بيتك وغابت ثلاث سنين ونصف السَّنة، ثم جاءت إليك وقد ولدت ولدًا من أسبوع وقالت: هذا ابنك، فهل تعتقد أنه ولدك؟ فضاق بالسؤال، ولكنه لم يجد مجالًا للعنف في الجواب بعدما مهّدت إليه ذلك التمهيد، وقال: هذا هو الحكم في المذهب الشافعي، قلت: يا سيدي، إنَّ الطفل ينمو، فإن بلغَت سنّه أربع سنين وهو لا يزال جنينًا فكيف يتّسع له بطن أمه؟ وكيف ينزل منه؟ إلاّ أن يولد واقفًا ثم يمشي على رجليه فيمضي رأسًا إلى المدرسة؟ وسكت مغضَبًا، ولم يجد جوابًا لأن الذي أوردتُه لا جواب عليه، ثم إني قدّمت له مقدّمات تمنع غضبه، وكان في المجلس أبو مصطفى النحلاوي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - ورحم كل من ذكرتُ، وهو رجل كبير السنّ أحد الزكرتية المعروفين

في الشام، فتكلّم ساخرًا من هذا الحكم الذي يعتبر الحمل مستمرًا أربع سنين، فقام الشيخ عليه وأفرغ رصاص غضبه في صدره، وقال له: أنت تطعن بالإمام الشافعي يا كذا وكذا؟ وسكتُّ أسمع ولم أقُل شيئًا)[١].

إقرار قانون الأحوال الشخصية:

قطع الشيخ حديثه عن مشروع هذا القانون، وصرفته عنه ذكريات أُخرى، ثم لم يعد إليه، لكنه أشار إلى أنَّ القانون قد اعتمد وأُقر، بعد مراجعته من قبل لجنة كُلفت لتدقيقه والنظر فيه وتعديله، كان من أظهر أعضائها وأبرزهم الأستاذ الفقيه الشيخ مصطفى الزرقا، رفيق الطنطاوي في كلية الحقوق وصديق عمره، ومنهم زميله في المحكمة الأستاذ الشيخ صبحي الصباغ[٢].

يقول الطنطاوي متحدثًا عن المشروع: (القانون الذي وضعتُ مشروعه، كما هو مصرّحٌ به في مذكرته الإيضاحية التي تعتبر جزءًا منه، والذي كان أول قانون جامع للأحوال الشخصية في البلاد العربية، صدر سنة ١٩٥٣ (١٣٧٢هـ) ولا يزال العمل به في الشام إلى الآن)[٣]، وهو كما يقول: (ليس فيه إلا ما له دليل شرعي،

---

(١) الذكريات (١٢١/٧).

(٢) فتاوى علي الطنطاوي (١٢٣/١).

(٣) الذكريات (١٠٩/٧)، ولا أدري أما زال أم نُسخ، وتقدم عن الشيخ أنه ذكر أن العمل استمر به حتى قدم إلى المملكة، يُنظر: فتاوى علي الطنطاوي (١٢٣/١).

ولكنا لم نتقيد فيه بمذهب معيّن)[1].

وقد كانت له فيه اختيارات ومراجعات راعى فيها واقع الناس وأخذ بما يرى فيه المصلحة والتيسير عليهم متابعًا أئمة الشأن من المحققين والعلماء الراسخين، في أبواب الطلاق والرضاع وغيرها[2].

رأي الألباني في المشروع:

وقع هذا المشروع من العلماء موقع القبول، وممن أشاد به وقرّظه الإمام الألباني ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ، فمما قال فيه: (إن موقف الصديق الطنطاوي من المذاهب لا يختلف كثيرًا عن موقف دعاة السُّنة منها، ذلك لأن الطنطاوي يرى الخروج من المذهب جائزًا.. ويؤيد هذا قوله في مقدمة كتاب «قانون الأحوال الشخصية» (ص/٦): «ومن السياسة الشرعية أن يفتح للناس باب الرحمة من الشريعة، ويؤخذ من غير المذاهب الأربعة، ما يؤدي إلى جلب مصلحة عامة أو دفع ضرر عام»، وعلى هذه السياسة جرى حضرة الصديق في «مشروع الأحوال الشخصية» الذي تحدث عنه في المقدمة المذكورة، فخالف فيه مذهبه الحنفي في مسائل كثيرة، أكتفي بذكر مسألتين منها على سبيل المثال: ١ ـ قال الشيخ في المقدمة (ص/٥): «وقد عدل المشروع عن المذهب الحنفي الذي يحدد أقل المهر بعشرة دراهم إلى المذاهب الثلاثة التي لا تجعل لأقله حدًّا»، ٢ ـ ثم قال فيها

---

(١) فصول اجتماعية (ص٢٩٢).

(٢) فتاوى علي الطنطاوي (١/١٧٨)، الذكريات (٧/١٢١).

(ص/٦ ـ ٧): «نص أيضًا ـ يعني المشروع ـ على وقوع طلقة واحدة بالطلاق المقترن بعددٍ لفظًا أو إشارة أخذًا بما رواه مسلم في صحيحه من أنَّ طلاق الثلاث كان يقع واحدًا على عهد رسول الله ﷺ. . . إلخ وبرأي ابن تيمية»، والواقع أنَّ حضرة الشيخ الطنطاوي قد وُفِّقَ للصواب فيما ذهب إليه في هاتين المسألتين. . . وهذا هو عين ما يصنعه الدُّعاة إلى السُّنة، فإنهم يأخذون بالحديث الصحيح، مدعمين فهمهم إياه بتبني بعض الأئمة له، كابن تيمية ومن قبله من أئمة الفقه والحديث)[1].

رأي الطنطاوي في التقنين:

بقي أن أقول: إن الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ مؤيد لتقنين الأحكام الفقهية، أي: (صياغتها في مواد مرقمة على هيئة قوانين بعد اختيار أصحها وأقواها دليلًا)، ويرى أنه أمر نافع، وأنَّ توحيد القضاء على أصح الأقوال وتسهيل الوصول إليها مطلوب، لكنه يشترط فيقول: (بشرط أن نأخذ من الاحتياطات والنصوص القانونية ما يمنع الحكام من التصرف بآرائهم، فيما شرع الله من أحكام، لئلا يحرموا الحلال ويحلوا الحرام)، وسبب توكيده على هذه النقطة ما لمسه بخبرته الطويلة وتجاربه العميقة من محاذير لهذا الأمر، فيقول: (أما

(١) مقالات الألباني (ص٤١)، على أنَّ الأمانة تقتضي الإشارة إلى أنَّ حديثه هذا كان في صدد الرد على الطنطاوي ومناقشته وإلزامه إثر مقال كتبه الطنطاوي بعنوان: «مشكلة»، وتفصيل ذلك في المصدر المشار إليه.

محاذيره التي لمسناها في مصر والشام، فهي أنهم إذا اعتبروا قانون الأحوال الشخصية كسائر القوانين، وطبقوا عليه ما اقتبسناه من غيرنا، وهو أن للمجلس النيابي أو من بيده حق التشريع، تعديل هذه القوانين أو تبديلها، فإن ذلك يؤدي، وقد أدى فعلًا إلى وضع أحكام مخالفة لما شرع الله)[1].

* * *

---

(١) فتاوى علي الطنطاوي (١/١٢٤).

انتدابه إلى وادي العجم

ورد للشيخ علي الطنطاوي ـ رحمه الله ـ كتاب من وزير العدل، بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٧م فيه القرار الوزاري رقم ٦٧٤ ونصه: («وزير العدل: بناءً على المرسوم التشريعي رقم ٨٠ المؤرَّخ في ٣٠ حزيران (أي: يونيو) سنة ١٩٤٧ يقرّر ما يلي: المادة الأولى: يُنتدَب السيد علي الطنطاوي القاضي بدمشق قاضيًا بوادي العجم علاوة على وظيفته، ويخصّص مواعيد لدمشق ومواعيد لوادي العجم حسب الدعاوى في كل منهما. المادة الثانية: يُذاع هذا القرار ويبلَّغ من يجب». وتحت ذلك كما هي العادة: نسخة إلى دائرة التفتيش، المكتب الإداري، المحاسبة، النيابة العامة في دمشق، المحكمة الشرعية، الجريدة الرسمية ليُنشر فيها، وزارة المالية)[1]، وقد استمر هذا الانتداب إلى أن نصبت الحكومة قاضيًا أصليًّا للمنطقة[2].

كان انتداب الشيخ هذا فرصة للترويح عن نفسه وأسرته،

(١) الذكريات (٥٣/٨).

(٢) الذكريات (٥٤/٨).

وكسرًا (الروتين العمل)، يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (خصّصتُ لوادي العَجَم (وقصبتُه بلدة قَطَنا) يومًا في الأسبوع، فكنت آخذ معي أهلي فأمضي فيها يومًا أرى فيه الدعاوى في المحكمة، ثم نقصد أحد المتنزَّهات على سفح جبل الشيخ الذي يبقى السَّنة كلها معتمرًا بعمامته البيضاء من الثلج التي تعلو عن البحر نحوًا من ثلاثة آلاف متر، نقعد عند نبع من الينابيع فنبقى فيها إلى المساء)[1].

من أخبار الوادي:

وقعت للشيخ مواقف وكانت له أخبار في وادي العجم، فمنها أنه وجد جماعة ممن كان درّسهم في قرية (زاكية) عام ١٩٣١م حين كان معلمًا بها، يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (وكان منهم طفل صغير أذكر أن اسمه سعد لم يكن يتجاوز عمره لما كان في المدرسة ثماني سنين، وكنت أُعجَب بحدّة ذكائه، فوجدته شابًّا كبيرًا معقوف الشاربَين تبدو عليه ملامح الفتوّة والقوة، فحاول أن يكلّمني كما كان يصنع في المدرسة فتجاهلته وتظاهرت بأني لا أعرفه، ولم أقابل لهفته في الإقبال عليّ إلّا بتكلّف الإعراض عنه، لا كِبْرًا فما في طبعي بحمد الله الكِبْر ولكن أداء لأمانة القضاء، فإن القاضي (في الأرياف خاصة) إن عقد صلة بينه وبين بعض أهلها، ولو كانت صلة نظيفة مشروعة، استُغلّت أبشع استغلال وأُكلت بها حقوق الناس، لذلك كان على القاضي فيها أن يعتزل الناس عزلة كاملة فلا يزور أحدًا

---

(١) المرجع السابق.

ولا يقبل زيارته في بيته)[1].

ومع هذا الإعراض عن هذا الطفل الذي صار شابًّا، كان الشيخ يعرف لأهل الفضل فضلهم، ولا يجد في زيارتهم غضاضة، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (وكان في قَطَنا شيخ جليل القدر هو رفيق شيخنا الشيخ أبي الخير الميداني، اسمه إبراهيم الغلاييني، وكان عالِمًا آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر صدّاعًا بالحقّ، له سطوة على المنحرفين من أهل البلد وهيبة في صدور الناس، فكنت أزوره أحيانًا)[2].

مع الإصلاح:

وعلى عادة الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في الإصلاح، وفي محاربة الفاسدين، لم تكن محكمة (قطنا) مستثناة من ذلك، إذ يقول: (وجدت رئيس كتّاب هذه المحكمة رجلًا ذكيًا جدًّا من أُسرة وجيهة جدًّا، لكنه ليس أمينًا، وأمسكتُ عليه سرقات أخفاها حتى لا يكاد المفتّش يصل إليها، فلما تيقّنت من انحرافه لاحقته، وما زلت أتابعه حتى أخرجته من المحكمة)[3].

موقف نبيل:

ولكنّ الصورة ليست مظلمة دائمًا، فقد وقف الشيخ مع أحد

---

(١) الذكريات (٨/ ٥٤).
(٢) الذكريات (٨/ ٥٤).
(٣) الذكريات (٨/ ٥٤).

الكتّاب موقفًا جميلًا، كان له أعظم الأثر على حياته، وأعقب بحمد الله نجاحًا كان للقضاء منه نفع، يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (ومما أذكر من أخبار محكمة قطنا أنه كان فيها كاتب نبيه قويم السيرة، وكان يدرس في كلية الحقوق، فجاء الامتحان فلم يسمحوا له بأدائه لأنه استوفى حظّه من الإجازات، فقدّرت وضعه وأملت منه خيرًا إن نال الشهادة في الحقوق، فأذنت له بالذهاب لأداء الامتحان وحملت تبعة ذلك، وكلّفت كاتبًا آخر بأداء عمله وأعطيتُه من مالي تعويضًا رضي به، ولقد أكمل هذا الكاتب دراسته وصار بعد ذلك قاضيًا من خيرة القضاة)[1].

* * *

(١) الذكريات (٢٦٧/٦).

إلى محكمة النقض (التمييز)

تردد وحيرة:

بقي الشيخ في منصب القاضي الممتاز بدمشق، حتى نقل مستشارًا في محكمة النقض، سنة ١٩٥٣م، فكانت مدة بقائه في محكمة دمشق عشر سنين[١]، وقد عُرض عليه الانتقال إلى محكمة النقض قبل ذلك فتردد ووقع في حيرة شديدة، وظل يوازن بين بقائه وانتقاله، وفكر واستشار واستخار، ثم وافق، ثم عدل عن الموافقة، وها هو يقص علينا طرفًا من خبره فيقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (كان منصب القاضي الممتاز يعدل في تسلسُل القضاة منصب المستشار في محكمة التمييز (محكمة النقض)، فجاءني هذا الكتاب أثبته بنصّه للتاريخ أيضًا: الجمهورية السورية، من رئاسة مجلس القضاء الأعلى إلى حضرة قاضي الشرع السيد علي الطنطاوي. إنَّ في محكمة التمييز شواغر لوظائف مستشارين ينبغي إملاؤها، فإن كنتم ترغبون في الانتقال إليها بمرتَّبكم وراتبكم الحاليِّين تفضلوا بتسطير

(١) الذكريات (٨/٥٤).

موافقتكم في أدناه، التاريخ ٢٠ شباط ١٩٥١، الرقم ٧٣ واردة، الإمضاء: رئيس مجلس القضاء الأعلى وجيه الأسطواني)، يقول الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (لمّا جاءني هذا الكتاب تردّدت كثيرًا وأرِقتُ ليالي أفكّر وأوازن، ففي كل من العملين مزايا دنيوية ونفع للمسلمين أرجو عليه المثوبة الأُخروية، فالقاضي الممتاز كالضابط الذي يقود الجند في المعركة، يأمر وينهى يعيش وسط المعمعة، يحسّ حلاوة النصر ومرارة الهزيمة، يحفّ به أتباعه يسألونه ويستأمرونه ويرجعون إليه، يعيش حياة كلها حركة ونشاط لا مجال فيها لكسل ولا ملل، والمستشار كالضابط الركن، يغلق عليه بابه مع ضباط الأركان، يرسمون الخطط ويُعِدّون للمعركة ويوجّهونها ولكن من بعيد، لا يدخل عليهم أحد ولا يراجعهم أحد، بل لا يكاد يحسّ بوجودهم، وللقاضي الممتاز مجال لسماع شكاوى الناس وإصلاح ما يمكن من الفساد، وله رياسة كثير من المجالس كمجلس الأوقاف، ثم إنه ينال علاوات فوق مرتَّبه، والمستشار يجد وقتًا يستريح فيه ويتفرّغ لأمور أُخرى، فهو يكتب ويؤلّف ويبتعد عن مشكلات الناس، ميزان كلما رجحت فيه كفّة طاشت الأُخرى، ثم عادت هذه فرجحت وطاشت الأُولى، وليس أصعبَ على الإنسان من التردّد.. . ففكّرت وأطلت التفكير ثم كنت أستشير.. . فاستخرت الله.. . فرجح لديّ أن أوافق على الانتقال، ولكن ما مرّ على ذلك يومان حتى ندمت وكتبت أسترجع موافقتي، فجاءتني الموافقة على بقائي في مكاني، بقيت في المحكمة الشرعية في دمشق وتركت الأمر لله)[1].

---

(١) الذكريات (٨/٣٣).

وهكذا بقي الشيخ في مكانه بمحكمة دمشق، وحين سحب موافقته جاءه هذا الكتاب من رئيس مجلس القضاء الأعلى وجيه الأسطواني برقم ٢٩ وتاريخ ١٩٥١/٢/٢٧م، يقول فيه: (بناءً على عدولكم عن هذه الموافقة فإني أعيدها إليك. ودمتم)[1].

قرار النقل:

لبث الشيخ بعد ذلك عامين ونيّفًا، ثم صدر قرار نقله إلى محكمة النقض، وقد علم الشيخ بذلك في مصادفة عجيبة يسوقها قائلًا: (وكانت وزارة العدل في الطبقة التي هي فوق المحكمة، وكنت أبقى في المحكمة وحدي بعدما ينصرف الموظفون والمراجعون فأتغدى فيها، يأتيني الطعام كل يوم من مطعم قريب.. كنت أبقى في المحكمة وينظّف الفرّاشون غرف الوزارة فوقنا، وأحيانًا يُلقون بالكُناسة من الشبّاك، فربما دخل بعضها أو دخل غبارها إلى غرفتي، فأزجرهم وأكلّم رؤساءهم، وكنت يومًا في غرفتي ساعة العصر، وكان في غرفة المحاكمة مجلس تحكيم يعقده الحكّمان وبيننا باب مفتوح... فسمعت ضجّة، وإذا بفرّاش الوزارة يُلقي بالكُناسة من النافذة فيدخل بعضها عليهم، وجاؤوني ببعض ما أُلقيَ فيها من أوراق ممزَّقة، فنظرتُ فلمحت في قصاصة منها اسمي، فأخذتها ودخلت غرفتي بما وجدت منها وعكفت عليه أجمع هذه القطع الممزَّقة وأحاول أن أعيدها، وأضعت في ذلك أكثر من ساعة حتى كادت تكتمل الصفحة وقرأت ما أمكن قراءته

(١) الذكريات (٣٥/٨).

منها، فإذا هي كتاب رسميّ لإبلاغي أنه «بموجب المرسوم الجمهوريّ رقم ١٤٥٠ وتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٧ قد نُقلت مستشارًا في محكمة النقض»[١]، ثم يعلق الشيخ على هذا القرار، وصداه في نفسه، فيقول: (لمّا خيّروني حيّروني وأزعجوني، فلما تركت الأمر لله وجاء النقل بلا طلب مني ولا علم سابق به قبلت ما جاء من عند الله ورضيت به، ورأيت أنه قد انقضت أيامي في المحكمة... وأخذت أجمع أوراقي وأستعدّ للرحيل، فوجدت أوراقًا كل واحدة منها لها قصة، منها ما أذكر الآن قصته كاملة ومنها ما مُحي بعضها من ذهني وبقي بعضها.. ومنها ما نسيت قصته ومُحي من ذهني ولم يبقَ إلّا الورقة التي وجدتها)[٢].

سعة في الوقت وفسحة:

وفي محكمة النقض وجد الشيخ فراغًا كبيرًا، وفسحة من الوقت، بسبب طبيعة العمل، إذ لا يرد إليه مراجعون، ولا يتقيد بوقت حضور وانصراف، ولإلفه العمل ومعرفته به وخبرته، فلا يجد في إنجازه كلفة ولا مشقة، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (إني من سنوات طوال، من يوم انتقلت في الشام إلى محكمة النقض (محكمة التمييز) لا أشكو إلّا شيئًا واحدًا، هو دوام العطلة وطول الراحة؛ فقد ألِفت عملي في المحكمة وعرفته حتى ما أحسّ ولله الحمد تعبًا في دراسة قضية ولا في إعداد حكم، ثم إنَّ العمل قليل أو إني أُنجِزه

(١) الذكريات (٥٢/٨).
(٢) السابق.

بسرعة فأجده قليلًا، ويبقى وقتي فارغًا... والعُرف المتّبَع (لا القانون المكتوب) على أنَّ المستشارين فيها لا يقيَّدون بالدوام، فهم يأخذون المرتَّب على عمل يؤدّونه لا على وقت يُمضونه، على حين أنَّ سائر الموظفين يأخذونها على الاثنين معًا، فمَن جاء من المستشارين المحكمة درس قضاياه ومَن حملها إلى بيته يدرسها فيه، وإن كان الحقّ أن القضايا لا يجوز أنَّ تخرج أوراقها من المحكمة أبدًا، قلت: إني أدرس القضايا، قد تعوّدت عليها فلم تعُد تهولني بضخامة حجمها ولا بكثرة ورقها، لأني تعلمت لمّا طال عليّ العمل في المحكمة كيف أدرسها ومن أين أبدأ فيها، وما يجب أن أقرأه من أوراقها وما لا حاجة لقراءته منها)[١]، ويصور لنا الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عمل المستشار في محكمة النقض فيقول: (ومن يعمل مستشارًا في محكمة النقض لا يحسّ أنه مرتبط بزمان أو بمكان، بل يشعر أن حوله مدى واسعًا يتصرف فيه بحرّيته، ما عليه إلّا أن يدقّق في القضايا التي تُحال عليه يدرسها وحده في مكتبه إن شاء في المحكمة (ولكل مستشار غرفة ومكتب) أو يأخذها إلى داره، وذلك أمر متعارَف، وإن كان الأَولى ألّا تخرج القضايا من باب المحكمة)[٢].

منهجه في محكمة النقض:

وأما منهجه في دراسة القضايا المرفوعة إليه والإجراءات

(١) الذكريات (٨/٥٨ ـ ٦١).
(٢) الذكريات (٨/١٨١).

المتبعة في ذلك فيبينها قائلًا: (كنت أنظر بمنظارين: منظار العدل أولًا، والقانون ثانيًا، فإن كان حكم القاضي الذي رُفع إلى محكمتنا لننظر فيه عادلًا وقانونيًّا صدّقته، أي: أبرمته، وإن كان قانونيًّا غيرَ عادل حاولت أن أجد فيه ثغرة أدخل منها إلى نقضه، ولو كانت ضيّقة، وإن كان عادلًا مخالفًا لحرفية القانون وكان فيه ثغرات سددته، حفاظًا على العدل لا ممالأة للقاضي، وكنت أُعِدّ مشروع القرار ثم أعرضه على الأخوين، لأن كل غرفة في محكمة النقض تتألف من ثلاثة مستشارين، فإن وافقا أمضياه وإلاّ اجتمعنا للمذاكرة فيه، وإذا نقضنا الحكم وأصرّ القاضي عليه عُرض على الجمعية العمومية لمحكمة النقض، فإن أيّدَت ما ذهبنا إليه في الغرفة الشرعية التزم القاضي بما تقرره، وكانت له قوة، وإن لم تبلغ قوة القانون)[1].

وقد سئل الشيخ ـ مرةً ـ على صفحات الجريدة من أحد القضاة المصريين، وكان هذا السائل يطلب توجيه الشيخ، لأنه يعمل في محكمة ويعمل بقوانين بعضها مخالف للشرع، وهو يعلم أنَّ الشيخ كان أثناء الوحدة مستشارًا في محكمة النقض في القاهرة، كيف كان يحكم بهذه القوانين؟ فأجابه الشيخ وفصل في الجواب وأحاله على بعض المراجع، ثم قال: (أما جوابي عن نفسي فلقد كنت دائمًا في محكمة النقض في الغرفة الشرعية، وحين أضطر إلى العمل في غرفة أُخرى كنت أحكم بالقوانين التي لا تخالف الحكم الشرعي، وأنسحب حينما يكون العمل بقانون مخالف)[2].

---

(١) الذكريات (٨/٦٢).

(٢) فتاوى علي الطنطاوي (١/١٢٥، ١٢٦).

وكان يرجع في تدقيق القضايا إلى قواعد الشريعة وعلم أصول الفقه، فهو يقول: (لما كنت مستشارًا في محكمة النقض بدمشق، ثم في محكمة النقض في القاهرة أيام الوحدة بين القطرين، كنا نستعمل قواعد هذا العلم (علم أصول الفقه) في استنباط المراد من المادة القانونية)[1].

ولم يكن الشيخ يستنكف عن السؤال إذا أشكل عليه شيء، ولم يمنعه علو منصبه من ذلك، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (وكنت في كثير من الحالات التي نختلف فيها على مسألة فقهية أقول للرئيس: اسمح لي أن أسأل المفتي (وكان المفتي هو شيخنا أبا اليسر عابدين ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ)، فكان الرئيس يتردد أولًا، ثم رضي وصار من الأمور المعتادة أن نسأل المفتي)[2].

وكان من منهجه الحسن وطريقته السديدة في عمله بمحكمة النقض أن لا يؤجل القضايا بغير مسوغ، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (لم أكن أدَع على مكتبي قضية تبيت إلى الغد، بل كنت أنظر فيها وأكتب قرارها يوم وصولها، إلّا في حالات نادرة تحتاج فيها القضية إلى الرجوع إلى كتاب لم يكن موجودًا في المحكمة أو سماع رأي خبير لا بدّ من انتظار الاجتماع به، وربما جاءت قضية في وسط النهار وقد تعبتُ وهممت بالانصراف فنظرت إليها فوجدتها معقّدة صعبة، فأدعها وأعود إليها من صبيحة الغد فإذا هي منبسطة هيّنة، وإذا ما

(١) فتاوى علي الطنطاوي (١/١١٣).
(٢) الذكريات (٨/٦٢).

توهّمته فيها من الصعوبة والتعقيد سببه ما كنت أحسّ به من التعب)[1].

محكمة النقض في الجمهورية العربية المتحدة:

وفي أثناء عمل الطنطاوي بمحكمة النقض مثّل سوريا في حلقة الدراسات الاجتماعية التي تنظمها جامعة الدول العربية، وكان أحد الثلاثة الذين انتخبوا للجنتها العليا (لجنة الصياغة)[2]، وزار المملكة العربية السعودية مع بعض زملائه بدعوة منها، وكانت الوحدة بين سوريا ومصر، يقول الطنطاوي ـ رحمه الله ـ: (وتقرر دمج محكمتي النقض في البلدين في محكمة واحدة مكانها القاهرة فجاءنا هذا الكتاب (أنشره هنا بحروفه): محكمة النقض في القاهرة، مكتب الرئيس الرقم ١٣٠٦/١/٨ والتاريخ ١٩٥٩/٣/٣٠، السيد المستشار محمد علي الطنطاوي: ندعو سيادتكم لحضور جلسة الجمعية العمومية للمحكمة التي ستُعقد في القاهرة الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الثلاثاء ٦ من شوال ١٣٧٨ الموافق ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٩... وذلك للنظر في ترتيب العمل في المحكمة، وتفضّلوا بقبول وافر الاحترام. الإمضاء: رئيس المحكمة. وذهبنا إلى مصر، وأعدّوا لنا حفلة شاي في نادي القضاة، ولم يكن في منهج الحفلة ولا في ذهني أني سأُدعى إلى الكلام، ففاجأ الحضورَ زميلُنا الأستاذ نورس الجندي فأعلن أنَّ الطنطاوي سيُلقي كلمة،

---

(١) الذكريات (٦٣/٨).

(٢) فكر ومباحث (ص١٧٤)، نور وهداية (ص١٧٦).

وفوجئت حقيقة وألقيت كلمة كانت بحمد الله جيدة، وصرت بعدها محطّ الأنظار، وسارع القضاة إلى الجلوس والحديث معي)[1]، ومن طريف ما قال في خطبته تلك: (نحن في بلدنا لا نجمع بين الطعام والكلام، فإما حفلة للأكل نُعِدّ لها طعامًا شهيًّا وبطنًا خاليًا، وإما حفلة للكلام نهيّئ لها فكرًا واعيًا وبيانًا صافيًا، ثم إني قاضٍ وأديب، هذا عملي وتلك صناعتي، لذلك أتردّد بين وقار المهنة الذي من شأنه أن أزن كل كلمة بالميزان المعلَّق في صدر المحكمة (الذي قالوا: إنه ميزان العدالة) وأن أعدّ من الواحد إلى اثنَي عشر قبل أن أنطق بها، وبين الأديب الذي من شأنه البيان والإعلان، وأن يكشف عما في نفسه ويُطلِع الناس على ما في قلبه، ويُبيحهم أعمق أسراره ويقول ما يُقال عادة وما لا يُقال، فهل أستطيع أن أجمع بين الأمرين؟ وهل ترون من العدل، وأنتم حماة العدل، أن أقوم أنا فأتكلم وتقعدوا أنتم فتأكلوا، فلا ينتهي الكلام حتى نفقد الطعام؟)[2].

لقي الشيخ في رحلته هذه ـ وهي آخر رحلاته إلى مصر ـ نخبة من كبار القضاة، وأفاد منهم، واطلع على شيء من عمل المحاكم الأجنبية، وبعض المباحث القانونية، يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (كنا نجتمع في دار القضاء العالي، وأذكر أنها كانت في شارع فؤاد، ولست أدري بماذا يدعونه الآن.. اجتمعنا في هذه الرحلة بنخبة كريمة من كبار قضاة مصر، استفدت من مجالستهم وتعلّمت منهم ما لم أكن

(١) الذكريات (٨/٦٤).

(٢) الذكريات (٨/٦٤).

أعلم من اجتهادات المحاكم الأجنبية ومن المباحث القانونية، وإن لم أجد عند مَن لقيت منهم اطّلاعًا واسعًا على الفقه الإسلامي)[١].

ولم ينتقل عمل الشيخ إلى مصر، بل بقي في دمشق، وكان أحيانًا يسافر إلى القاهرة حين تُعقد الجمعية العمومية، وكان آخر عهده بمصر سنة ١٩٥٩م[٢].

* * *

(١) الذكريات (٨/٦٦ ـ ٦٧).
(٢) الذكريات (٧/١٦٣).

أعمال رديفة للقضاء

من جميل الوصف وفائقه ما قرأته للشيخ علي الطنطاوي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في حديثه عن أستاذه فارس الخوري، إذ يقول: (يلقي درسه إلقاءً لا تدري أأنت تعجب وتطرب لفصاحة نطقه أم لغزارة علمه، إلقاء غير محتفَل به ولا متجمَّع له، وكانت له عادة (لازمة) هي أن يأخذ قلمًا رصاصيًا طويلًا (مَرسَمة) فيقيمه على قاعدته وهو يسقط وهو يداريه ويعاوده حتى يستقرّ ولا يكاد، كأنه يكره أن تبقى يده بلا عمل فهو يشغلها به، أو كأن هذا الدرس لا يستحقّ انتباهه كله ولا ملأ هذا الرأس الكبير، فيأخذه على أنه لهو وتسلية!)، كنت أتأمل هذا الوصف الجميل، وأحدث نفسي أنَّ الطنطاوي لم يبعد كثيرًا عن أستاذه، فمواهبه الفذة، ونبوغه البيّن، وقدراته المتعددة، أكبر من يستغرقها عمل واحد وإن كان القضاء، فهو أحق وأولى بما وصف به أحد شيوخه: (جمع من المزايا ما لو وُزِّع على عدد من النابغين لخلد به ذكرهم)[1].

ولذلك كله لم يكن غريبًا أن يعمل الشيخ في بعض الوظائف

---

(١) الذكريات (٢٩٨/٤).

واللجان والهيئات إلى جانب عمله في القضاء، ويبذل وقته وجهده في نفع الناس، والسعي في مصالح المسلمين، وكانت أوقاته حافلة، ومليئة، وكثيرة البركة، ينوء بشيء مما فيها أولو الهمة والعزيمة من الرجال، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (لبثتُ في محكمة دمشق عشر سنين، من يوم جئتها منتدبًا إليها وأنا قاضٍ في دوما في سنة ١٩٤٣ إلى أن فارقتها صاعدًا منها إلى محكمة النقض سنة ١٩٥٣، وما كانت هذه الأيام خالصة لها وحدها، بل كنت أعمل معها أعمالًا سيعجب مني الآن من سيقرأ الذي سأكتبه (صادقًا) عنها ويقول: كيف كان يتسع وقتي لها وتقوى طاقتي عليها؟ كان عندي كل يوم ثلاثون قضية (أي: دعوى)، أسمع مرافعاتها وأحكم فيها، وأُشرِف على مجالس التحكيم، وأعمل رئيسًا لثلاثة مجالس: مجلس الأوقاف، ومجلس الأيتام، والمجلس الأعلى للكليّات الشرعية في سوريا التي تتبع وزارة الأوقاف، وأُلقي دروسًا في الكلّية الشرعية في دمشق، وفي الثانوية الأُولى للبنين والثانوية الأُولى للبنات، وأخطب الجمعة في جامع المرابط أو في مسجد الجامعة، وأحاضر في النوادي والجمعيات، وأحدّث من إذاعة دمشق. . وأكتب كل يوم كلمة صغيرة في جريدة «النصر» أولًا ثم في جريدة «الأيام». . . كنت أصنع هذا كله، ثم أجد وقتًا أجلس فيه في المكتبة العربية عند الأستاذ الصديق الشاعر أحمد عبيد، أو في المدرسة الأمينية عند الشيخ شريف الخطيب، أو في البيوت التي أعتادها وأواظب على زيارتها، كدار شيخنا الشيخ بهجة البيطار ودور أساتذتنا وإخواننا: محمد كرد علي وفارس الخوري وعزّ الدين التّنوخي والدكتور حمدي الخيّاط والشيخ عبد القادر العاني والشيخ

ياسين عَرَفة والشيخ عبد القادر المبارك والشيخ عبدالقادر المغربي، وبيوت أمثالهم... وكنت ـ مع ذلك ـ أقرأ كل يوم مئتين أو ثلاثمئة صفحة)[1]، ولا شك أن هذه أعمال عظيمة، وبرنامج حافل بتفاصيل كثيرة، يضيق عن بعضها الوقت، فكيف بجميعها، ولنا أنَّ نعجب ونتساءل كيف قدر الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد توفيق الله على كل هذا؟ وها هو يجيب قائلًا: (تقولون: كيف قدرت على هذا كله وكيف اتسع له وقتك؟ والجواب أنني لم أكن أقسم نفسي ولكن أقسم وقتي، وهذا ما يُسمّى عند الفقهاء «المهايَأة»، هل سمعتم بالمهايأة؟ إذا كان للدار مالكان لا تتّسع لهما ولا يمكن أن تُقسَّم بينهما فإنهما يقسمان الوقت، يستعملها كل واحد منهما شهرًا أو سنة، ويستعملها الآخر مثل ذلك، وأنا حين أكون في المحكمة أوليها انتباهي كله ولا أفكر في الجريدة ولا في المدرسة، وإن كتبت أكتب للجريدة أُبعِد ذهني عن المحكمة، وحين أكون في المدرسة لا أفكّر في غير دروس المدرسة، ثم إنَّ ذلك كان على عهد الشباب، «روائحُ الجنّةِ في الشبابِ» كما قال أبو العتاهية، ولو أنَّ الشبّان من قراء هذا الفصل أنفقوا قواهم وصرفوا وقتهم في الجِدّ وفي المنتج النافع لصنعوا أكثر ممّا صنعت)[2]، على أنَّ الشيخ قد يضيق أحيانًا بهذا الجدول المزدحم، ويشكو من تزاحم الأشغال وتكالب الأعمال، كما في مقال له بعنوان: (شكوى) نشره عام ١٩٥٩م، يقول فيه: (إن عليّ أن

---

(١) الذكريات (٦/٢٦٨)، ويُنظر: مقدمات الشيخ علي الطنطاوي (ص٦٤).

(٢) الذكريات (٦/٢٦٩).

أعدّ لكم كل جمعة هذا الحديث، وعليَّ أن أعدّ خطبة الجمعة في مسجد الجامعة أو أفتش عمن أوكله بها، وعليَّ أن أكتب مقالة الإثنين في «الأيام»، وأنا مرتبط بثلاث مجلات أكتب بها ومجلات أخرى أعاود الكتابة فيها حينًا بعد حين، وعندي كتب أعدها للطبع، وقد عهدت إليّ داران للنشر أن أكتب لهذه سلسلة من القصص للصغار، ولتلك سلسلة في تراجم الرجال، وعليّ فوق ذلك كله عملي في المحكمة، وهو وحده يملأ وقت مثلي ورأسه ويستنفد قواه)[1].

وبعض من هذه المناصب التي تسنمها والأعمال التي أسندت إليه كانت بصفته قاضي دمشق، أو القاضي الممتاز، وبعضها كان لقدراته المعروفة ومواهبه المعلومة وقلمه السيّال وخبرته في التعليم والصحافة والنشر، ومن هذه المناصب والأعمال:

مشاركته في اختيار القضاة:

يعرض الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ لنا (ورقة فيها كتاب رسمي من رئيس المحكمة العليا الذي كان رئيس مجلس القضاء الأعلى، وهو الأستاذ وجيه الأسطواني، تاريخه ١٩٥١/١/١٩. وهذا نصّه: «بما أن مجلس القضاء الأعلى مزمع على وضع مشروع قانون التوظيف القضائي في سوريا عملًا بالمادة ١٢٥ من الدستور، فنرجو موافاتنا بأسرع ما يمكن بما ترون من قواعد يحسن الأخذ بها فيما يتعلّق بشؤون تعيين القضاة وترفيعهم ونقلهم وعزلهم وتأديبهم وما إلى

(١) من حديث النفس (ص٢٩٥)، ويُنظر: مقالات في كلمات (٣١/١)، مع الناس (ص٥٧).

ذلك، على ألّا يتأخر الجواب إلى ما بعد الخامس عشر من شهر شباط القادم ١٩٥١).

هذا في الجانب النظري، أما في الجانب العملي التطبيقي، فقد كانت للشيخ مبادرة نفع الله بها في انتقاء نخبة من القضاة الذين أثروا العمل القضائي وكان لهم فيه أثر بالغ، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (وُفّقت مرة إلى صنع شيء ما أظنّ أنه صنعه قبلي أحد، ولعلّه لا يصنعه أحد بعدي، ذلك أنَّ الشكوى قد كَثُرَت من قلة القضاة الشرعيين ومن ضَعف بعضهم، وأن حملة شهادة الحقوق يُعرِضون عن القضاء الشرعي ولا يُقبِلون عليه، فقلت للوزير (وكان صديقًا لي): أنا أضمن لك قضاة أولي علم ونزاهة ودين وخلق، بشرط، قال ضاحكًا: وما هو هذا الشرط؟ قلت: أن تدع لي اختيارهم وأن يُعيَّن مَن أختار بلا مسابقة ولا تعقيد، قال: هذا يحتاج إلى قانون، قلت: يا سيدي هذا عملك، ولم يمضِ وقت طويل حتى استدعاني ودفع إليّ تكليفًا رسميًّا باختيار قضاة للشرع على ما طلبتُ وشرطت، وذهبت أسأل وأستقري وذكرتُ أنه كان عندي في الثانوية لما كنت أدرّس فيها أخوان من آل سلطان، أخوهما الكبير رفيقي الشاعر جميل سلطان ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ هما: نشأة وعبد القادر، كلاهما يصلح للقضاء، فعرضته عليهما، فاستجاب عبد القادر وأبى أخوه، وذهبت وفتّشت عن أمثالهم، أدقّ عليهم أبوابهم دقًّا وأعرض عليهم المنصب عرضًا، أسعى إليهم بدلًا من أن يسعوا هم إليّ، حتى جمعت طائفة صالحة، لا أذكر منهم الآن إلّا الأستاذ عبد القادر سلطان الذي صار مستشارًا في محكمة النقض والأستاذ هشام

الخُجَة الذي سمعت أنه صار عضوًا في المحكمة العليا، نجحوا جميعًا، لأني عملت على اختيارهم باذلًا جهدي كله لا أبتغي إلّا ثواب الله، وعملوا هم جادّين مخلصين لا يريدون إلّا رضا الله، فكتب الله لهم التوفيق)[١].

رئاسة بعض المجالس الشرعية:

كان الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ رئيسًا لعدد من المجالس، مثل مجلس الأوقاف، ومجلس الأيتام، والمجلس الأعلى للكليّات الشرعية في سوريا التي تتبع وزارة الأوقاف[٢]، وكان له في رئاسة الكليات موقف طريف مع الشيخ الفقيه الحنبلي حسن الشطي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ حين كان مديرًا للكلية الشرعية بدمشق، يقول الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (كان الطلّاب ساعة الظهيرة يزدحمون على أنبوب الماء ليشربوه فاترًا غير مبرَّد، فاتفق يومًا أن قُرِع الجرس ولم يستكملوا شربهم، وكان سبيل الماء البارد (من عين الفيجة) عند باب المدرسة، فلو أنَّ طالبًا أخرج رجله الواحدة وترك رجله الثانية داخل بابها لاستطاع أن يشرب منها، تضايق الطالب من العطش ومن دخول وقت الدرس، فجاوز الباب خطوة فشرب ورجع.. فما كان من الشيخ إلّا أن أوقع على هذا الطالب عقوبة الطرد بحُجّة أنه خرج من المدرسة بلا إذن، وعلّق القرار في لوحة الإعلانات فرآه الطلّاب جميعًا، رُفع الأمر إلى مجلس العمدة، وكنت يومئذ رئيسه لأنني كنت قاضي دمشق

---

(١) الذكريات (٨/٧).

(٢) الذكريات (٦/٢٦٧).

والرياسةُ في قانون الكلّية لقاضي البلد، فعجبنا وعجب الأعضاء كلّهم من هذا القرار، وندبوني بطلب مني أن أذهب إلى الشيخ فأسأله أن يعدّله، وكان ـ كما قلت ـ صديقي، بل هو بحكم أستاذي، فذهبت إليه فكلّمتُه، وظننت أنَّ الأمر سهل وأنه سيقتنع مني ويعدّل هذا القرار، وإذا به يقول: القانون هو القانون، من خرج من المدرسة بلا إذن فعقوبته الطرد)، وحاول الطنطاوي أن يثنيه عن قراره بكل وسيلة من إقناع أو شفاعة فما استطاع أن يزحزحه، ثم يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (قلت: يا سيدي أنا تلميذك، ولكني بحكم القانون الذي تعتمد عليه وتستند إليه أستطيع أن أُلغي قرارك هذا وأن أُبطله لأني رئيس مجلس العمدة وهو المرجع في شؤون الكلّيات الشرعية، وأن أعيد الطالب المطرود، فهل يرضيك أن أفعل؟ قال: نعم، يرضيني لأنه موافق للقانون، قلت: أمري إلى الله، واتخذت قرارًا أعلنته إلى جنب قراره بأنني أبطلت هذه العقوبة وألغيتها وقرّرت إعادة الطالب إلى مدرسته، فهل ترونه تألم أو تكدّر من فعلي؟ أؤكّد لكم أنه لم يكن شيء من ذلك، وأن صلتنا وما كان بيننا من الحبّ والاحترام بقي على حاله لم يتبدّل منه شيء)[1].

ومن المواقف التي جرت له فيما يتعلق بالأوقاف، أن بعض الناس كان يريد أن يأخذ منها بغير حق، ومن هؤلاء بعض أصحاب الطرق والمتماوتين، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (ولما تسلمت القضاء في دمشق جاءني رجل يبدو عليه أنه صغير السن قوي... فدعوته

(١) الذكريات (٤/٢٥٤).

إلى القعود، فقعد ساعة لا يتكلم ولا يتحرك، فقلت: صاحب الحاجة عاقه الخجل عن إبدائها، وصبرت عليه حتى صار آخر وقت الدوام وانصرفت وانصرف معي، فودعته عند الباب ولم يقل شيئًا وأنا أعجب منه، وعاد في الغد وكانت تلك حاله، ورجع ثالث يوم، حتى ضقت به فقلت له: ماذا تريد؟ فتكلم بلسان فيه لكنة أعجمية لا يكاد يُفهم معها كلامه، فقال: يا مولانا، نحنو هادانا الله للإسلامي.. . قلت: الحمد لله الذي هداك للإسلام، فماذا تريد من المحكمة، قال: تاراكنا أهلنا ودينا للإسلامي.. . قلت: طيب، فماذا تريد مني؟ قال ما معناه: إنه يريد ما يعيش به من الأوقاف أو من غيرها، ولم يصل إلى هذه النتيجة حتى دار مئة دورة وضيع عليّ نصف ساعة، فاغتظت منه وقلت له: إذا كنت قد هُديت للإسلام حقًّا فاعلم أنَّ الإسلام ليس دين بطالة وكسل، بل دين جد وعمل، وأن الذي يفتح دكانًا أو يحمل «بسطة» ويبيع ويشتري أفضل في نظر الإسلام من الذي يقعد في الجامع من الصباح إلى المساء يصلي ويتعبد ويقول: أطعموني من مال الأوقاف، وأخرجته)[1].

التدريس في الكلية الشرعية بدمشق:

رصد الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في ذكرياته هذا الكتاب الذي ورد إليه من مدير الكلية الشرعية بدمشق، ونصه: (الكلية الشرعية الإسلامية بدمشق، رقم ٨/٣٧، لفضيلة الأستاذ الشيخ علي الطنطاوي، قرّرَت عمدة الكلية الشرعية إسناد درس الثقافة للصفّين

(١) فصول إسلامية (ص٢٣٨).

الخامس والسادس لعهدتكم، فأرجو تشريفكم للكلية الشرعية يوم السبت الآتي الواقع ١ ربيع الثاني سنة ١٣٦٣هـ (٢٥ آذار سنة ١٩٤٤م) للمذاكرة مع حضرتكم لتعيين الوقت، ودمتم باحترام. الإمضاء: مدير الكلية الشرعية محمد حسن الشطي)[١]، وكان هذا الكتاب في أثناء عمله بمحكمة دوما أو في أثناء مجيئه إلى محكمة دمشق منتدبًا، وكُلف الشيخ بتدريس الثقافة الإسلامية فيها، وكانت مادة جديدة لم تتضح معالمها بعد، فجمع الشيخ عناصرها من المراجع، ووضع ملامحها، وأسس بنيانها، كما درّس الشيخ لطلاب القسم العالي في الكلية الجزء الثاني من أمالي القالي[٢].

ولم يقتصر عمل الشيخ في الكليات الشرعية على التدريس، فقد عمل (في رياسة مجلس العمدة، الذي كان المرجع الأعلى للكليات الشرعية أو الثانويات الشرعية كما سميت بعد، في سوريا كلها)[٣].

ولما وُحدت الكلية الشرعية ومعهد العلوم الشرعية الذي أنشأته الجمعية الغراء، كان الشيخ رئيس هذه العمدة الموحدة، بحكم كونه القاضي الممتاز بدمشق[٤].

وفي هذه الأثناء كلفه وزير الأوقاف أيام الوحدة مع مصر

(١) الذكريات (٧/٦٤).
(٢) الذكريات (٧/٩٢ ـ ١٠٥).
(٣) الذكريات (٧/١٠٥).
(٤) المرجع السابق.

بوضع مناهج الكليات الشرعية، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (فوضعتُها كلها وحدي بعد أن استشرت علماء الشام وحاورتهم، ثم ذهبت إلى مصر وقابلت الشيخ شلتوت شيخ الأزهر... والدكتور البهي وفريقًا من علماء الأزهر، ثم وضعت هذه المناهج التي تسير عليها المدارس الشرعية اليوم)[1].

ولم تطل أيام الشيخ في كلية الشريعة، فقد اضطر لتركها بسبب فتح باب الاختلاط فيها، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وما طالت أيامي في كلية الشريعة، لأنهم قرّروا اتّباع سنّة السوء المتّبَعة في الجامعة وهي جمع الطلاب والطالبات معًا في قاعة الدرس، فأبَيت ذلك... وخرجتُ ولم أعُد إلى التدريس في الكلية)[2]، وقريب من هذا حصل له حين اضطر للتدريس في إحدى ثانويات البنات بدمشق، وكان حينها قاضي دمشق، سنة ١٩٤٩م، فتركها بسبب ما رأى من تكشف البنات في درس الرياضة[3]، وسيأتي الكلام عن ذلك مفصلًا بمشيئة الله تعالى.

وضع مشروعات بعض القوانين:

وضع الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ مشروعات لبعض القوانين، منها: قانون الأحوال الشخصية وقانون الإفتاء، وأوجد مجلس الإفتاء

(١) المرجع السابق، ويُنظر: فتاوى علي الطنطاوي (١/٢٧٥)، قصص من التاريخ (ص١٤).
(٢) الذكريات (٨/٧٨).
(٣) الذكريات (٥/٢٢٦)، فصول في الثقافة والأدب (ص١٣٩).

الأعلى[1]، ووضع مشروعًا لقانون تسهيل الزواج[2]، وقد تقدم الحديث بالتفصيل عن عمله في مشروع قانون الأحوال الشخصية.

رئاسة مجلس التحكيم للحجاج:

كان لقاضي دمشق الممتاز الرأي الأول في اختيار الباخرة التي تنقل الحجاج إلى الحجاز، وكان إليه المرجع في انتقاء المتعهد بالنقل، وعند الخلاف يكون الاحتكام إلى مجلس تحكيم يرأسه القاضي الممتاز، وقد جرت للحجاج قضية مع المتعهد حين كان الشيخ علي الطنطاوي قاضي دمشق الممتاز، وأنصفهم بفضل الله وتوفيقه، ثم بحزمه وحسن تدبيره، يقول ـ رحمه الله ـ: (وكانت سوريا كلما جاء موسم الحجّ اهتمّ الناس به، وكتبت صحفها عن قضية نقل الحجّاج، وبحثت الحكومة عن ماخرة (بالميم) صالحة لنقلهم وعن متعهد أمين يضمن راحتهم في السفر، وكان لقاضي دمشق الممتاز الرأي الأول في اختيار الباخرة (أو الماخرة) وانتقاء المتعهد، فلما كان الموسم الذي كنت فيه القاضي الممتاز في دمشق رجع الحجّاج يشكون شكاوى كثيرة من المتعهدين وسوء معاملتهم وإخلالهم بشروط الاتفاق بينهم وبين الحكومة، وكان من هذه الشروط أنه يرجع عند الاختلاف إلى مجلس تحكيم مؤلَّف من خمسة أعضاء رئيسهم

(١) الذكريات (٧٨/٤)، مقدمات الشيخ علي الطنطاوي (ص٢٨ و٣١٥).
(٢) مع الناس (ص٢٠٣).

قاضي دمشق، ينتخب المتعهدون اثنين، فاختاروا اثنين من دُهاة الرجال وممن له منزلة وشأن. . . ففكّرت مَن أختار أنا وأين أجد اثنين من وزنهما ليقفا أمامهما، فهداني الله إلى اختيار اثنين من مستشاري محكمة النقض، قاضيَين من أنزه القُضاة، الثقة بهما عامّة. . . ووكّل المتعهّدون عنهم أبرع محامٍ في دمشق في الأمور المدنية. . . وعقد مجلس التحكيم سبع عشرة جلسة كل منها في ساعتين أو ثلاث ساعات، سمعنا فيها عشرات من الشهود ممن ذهبوا في تلك السَّنة إلى الحج وركبوا السفينة، منهم مشايخ وعلماء ومنهم تجار ووجهاء ومنهم جماعة من عامّة الناس، ثم أعلنّا ختام الجلسات وانتظار صدور الحكم، وقد ظهر لنا كما ظهر لمن كان معنا من جهة المتعهد، أنَّ المخالفة ظاهرة وإنَّ التقصير بَيّن، فلم يكن من العضوين في المجلس اللذين جاء بهما المتعهدون (وهما الأستاذان القاسمي والغزي) إلا أن ينسحبا، ظنًّا منهما أنَّ انسحابهما يعطّل التحكيم ويمنع صدور الحكم، فقرّرنا القرار الآتي: لمّا كانت الجلسة قد فُتحت بصورة قانونية، وكان انسحاب العضوين بعد انتهاء المحاكمة وسماع الشهود لا يؤثّر في إصدار الحكم، وكان صدور الحكم بالأكثرية كافيًا لسريانه بمقتضى الاتفاق بين الحكومة وبين المتعهدين، فقد قرّرنا السير في المحاكمة وإصدار الحكم، وصدر القرار بإلزام المتعهدين بما ثبت عليهم، وكان مبلغًا كبيرًا بحساب تلك الأيام، وخفنا أن يتهربوا من دفعه فأبلغنا صورة القرار لوزارة المالية، ووزارة المالية لا تردّ مالًا يدخل إلى الخزينة ولا تُخرِج مالًا منها إلا بمستند قانوني صحيح، فحُصّل منهم المبلغ ولم

يقدروا بعون الله على شيء)[1].

المشاركة الإعلامية والخطابة:

لم يصرف الشيخَ عملُه القضائي عن المشاركات الإعلامية، فواظب على الكتابة في الصحف، وكان يكتب في بعض الأحيان يوميًّا، كما في عنوان: (كل يوم كلمة صغيرة)، وربما جعل الموضوع من مشاهداته في القضاء[2].

ومن ذلك مشاركته في أحاديث الإذاعة من دمشق كل أسبوع بعد صلاة الجمعة[3]، وكانت له مشاركات في الرائي (التلفزيون)[4]، وأما الخطابة فلم ينقطع عنها، فأحيانًا يخطب في مسجد الجامعة، الذي كان يلقي فيه دروسًا، وأحيانًا في جامع المرابط[5]، وأكثر خطبه كانت في الأول، وكانت له فيه ذكريات حافلة بكل مفيد ونافع، وكانت خطبه فيه تنقل في الإذاعة على الهواء، ومن هنا كانت الضجة التي أحدثها عند إنكاره لرقصة (السماح)، كما سيأتي، وكان يوجه حديثه أحيانًا إلى غير المصلين (ممن يصغي إلى الرادّ وهو في داره أو في قهوته وهو تارك لصلاة الجمعة)[6]، وأما منهجه في الخطبة فيقول عنه: (وأنا قد توليت

---

(١) الذكريات (١٢/٧ ـ ١٣).
(٢) الذكريات (٨/٧).
(٣) الذكريات (٩٦/٥).
(٤) الذكريات (٩٢/٧).
(٥) الذكريات (١٠٦/٥).
(٦) نور وهداية (٢١٩ ـ ٢٢١).

خطبة الجمعة احتسابًا بلا راتب سنين طويلة، في مسجد جامعة دمشق، ثم في جامع المرابط في حي المهاجرين بدمشق، فكنت أعلن من أول الشهر ـ وألصق الإعلان على باب المسجد ـ موضوع الخطبة الأُولى لكل جمعة ليعرفه المصلون، قبل أن يأتوا إلى الصلاة، كما يعرفون موضوع كل محاضرة يذهبون لاستماعها، أما الخطبة الثانية، فأجعلها لبيان حكم الشرع فيما يجد من الأحداث)[١]، وكان لمسجد الجامعة نشاط طيب شارك فيه الطنطاوي، ومنه سلسلة رسائل مسجد الجامعة[٢].

رئيس المسلمين! :

في اسم هذا المنصب شيء من الغرابة، وهو أهل للاستغراب، إذ كان الفرنسيون المحتلون وراءه، وفي توضيحه يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (وليس في الإسلام إكليروس ولا رؤساء روحيون، ولكن الفرنسيين ـ إمعانًا في التفرقة وليجعلوا المسلمين كأنهم طائفة من الطوائف ـ أقاموا للمسلمين رئيسًا كما للنصارى رئيس، وجعلوه قاضي دمشق الممتاز ونائبه، أو الرئيس الثاني بعده، هو مفتي الجمهورية)[٣].

تسنم الشيخ هذا المنصب بحكم عمله، فهو القاضي الممتاز بدمشق، ولكنّه ـ جريًا على عادته ـ لم يجامل أحدًا، ولم يجعل هذا

---

(١) فصول إسلامية (ص١٠٤)، الحاشية (١).
(٢) مقدمات الشيخ علي الطنطاوي (ص٢٥٢).
(٣) الذكريات (٣١/٨).

المنصب مطية للسير في ركاب المسؤولين والمسارعة في هواهم، ويكشف لنا هذا الموقف عن قوة شخصيته ونفاذ بصيرته، ونظرته العادلة، وذلك عند حديثه عن زعيم أو مناضل نصراني، أرادت الدولة تكريمه بعد وفاته، يقول الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وأرادت الدولة على عهد الرئيس شكري بك أن تُقيم له حفلة تأبين رسمية، فاختاروا أكبر رؤساء الدِّين عند النصارى ليتكلم فيه باسم النصارى واختاروني أنا لأتكلم عن المسلمين، فأبَيتُ، وبعث إليّ الرئيس بأخينا الدكتور سعيد فتّاح الإمام، وهو رجل معروف، يبلغني الأمر، فلم أستجِب، فهتف بي الرئيس (أي: كلّمني بالهاتف) فقلت له: يا سيدي، أنت اليوم رئيسنا في الحكم وكنتَ من قبل زعيمنا في النضال، نأتمر بأمرك ونمشي أنا وطلّاب البلد الذين كنت أقودهم وراءك، لا نعصي لك أمرًا، ولكني أستعفيك اليوم من هذا المقام، قال: وما السبب؟ قلت: يا سيدي، أنت شاركت في الثورة السورية الكبرى بنفسك ومالك، ورأيت ما صنعنا من البطولات، وعرفت كم بذلنا من الشهداء وكم أرقنا من الدماء، فلماذا نسيتموهم جميعًا وأفردتم هذا الشابّ بهذا التكريم؟ ألأنه نصراني وهم مسلمون؟ ولم أذهب)[١].

ولم يكن الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ على قناعة بهذا المنصب كما يبدو من كتابه الآتي للمجلس الأعلى للقضاء، فهو وإن أثنى على سلفه (عزيز الخاني)، وقيامه بهذا المنصب أحسن القيام، وإن رأى ـ

(١) الذكريات (٨/٧).

بتواضعه ـ أنه عجز عن القيام ببعض ما كان يقوم به، إلا أنه يلمح في الكتاب الآتي إلى أنه لا وجود للرياسة الدِّينية في الحقيقة عند المسلمين.

ولهذه الأسباب قدّم الشيخ اعتذاره عن هذا المنصب، ليحل المفتي العام محله، فيقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في نص الكتاب: (إلى رياسة مجلس القضاء الأعلى، لما كان القاضي الممتاز لا يخرج عن كونه قاضيًا من قضاة الدولة وكان وصف الممتاز إنما يُنال بالقِدَم، وهو درجة من درجات العمل وليس وظيفة مستقلّة، وكان اعتباره ممّن يُسمَّون بالرؤساء الروحيين ووضعه معهم في برامج الاحتفالات ومواقف التشريفات إنما نشأ من عوامل شخصية، فأرجو التكرم بمخابرة الأمانة العامة لرياسة الجمهورية لتعديل البرامج المقبلة، وأن يكون تشرف القاضي الممتاز بالدخول على فخامة الرئيس مع إخوانه القضاة لا مع الرؤساء الروحيين، وأن تكون الرياسة الدينية للمسلمين وإن كانت لا وجود لها في الحقيقة عندنا لسماحة المفتي العام لا للقاضي الممتاز، وتفضّلوا بقبول احترامي الفائق. الإمضاء: علي الطنطاوي قاضي دمشق الممتاز. التاريخ ١٦/٤/١٩٥١)[1].

الإشراف على بعض المجلات الرسمية:

عرف المسؤولون للشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ رصانة قلمه، وجمال أسلوبه، وصحة قريحته، فأُسند إليه الإشراف على

---

(١) الذكريات (٨/٣٢).

عدد من المجلات الرسمية، ومنها: مجلة القانون التي تصدرها وزارة العدل، فقد كان من أعضاء اللجنة المشرفة عليها وصدر مرسوم جمهوري بذلك، برقم ٩٥٠ جاء فيه: (إن رئيس الجمهورية بناءً على أحكام الدستور وعلى أحكام قانون السلطة القضائية رقم ١٣٣ تاريخ ١٩٥٣/١٠/٨ وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٥ المؤرَّخ في ١٩٥٣/١٠/٤ المتضمن تحديد تعويض الموظفين، وعلى اقتراح وزير العدل يرسم ما يلي: المادة (١) يحدد تأليف لجنة الإشراف على مجلة القانون التي تُصدِرها وزارة العدل من السادة الآتي ذكر أسمائهم، ويحدّد التعويض الشهري لكل منهم وفقًا للمبلغ المعين إزاء اسمه: عارف الحمزاوي الأمين العام لوزارة العدل رئيسًا، التعويض ١٥٠ ليرة. علي الطنطاوي المستشار في محكمة التمييز، ١٥٠ ليرة... إلخ. دمشق في ١٩٥٦/٢/٢٣، رئيس الجمهورية شكري القوتلي، رئيس مجلس الوزراء سعيد غزي، وزير العدل منير العجلاني)[١].

ومن المجلات التي أشرف عليها الطنطاوي؛ مجلة الأوقاف، حين أنشأها مدير الأوقاف، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (وكنت قاضي دمشق، فجمع لها لجنة فيها أكثر أدباء البلد، مع أنها مجلة صغيرة تضيق عن جهد واحد منهم، ومن طرائف أخبارها أني تطوعت للإشراف على طبعها وتصحيح تجارِبها، فوجدت يومًا في الافتتاحية التي كتبها أستاذنا سليم الجندي ـ

---

(١) الذكريات (٧٦/٨).

وكان هو رئيس التحرير ـ كلمة «مواضيع»، فعلّقت عليها بحاشية قلت فيها: «لا تُجمع كلمة «موضوع» على «مواضيع» بل «موضوعات»، كما قال شيخنا سليم الجندي في كتابه «إصلاح الفاسد من لغة الجرائد»)[1].

المشاركة في أعمال البر ونفع الفقراء:

مرَّ بنا ما صنعه الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في يوم الفقير حين كان قاضيًا في محكمة النبك، ولما انتقل إلى دمشق، كانت له مساهمات طيبة في هذا الجانب، فمن ذلك أن أحد أعيان التجار ووجوه البلد أصابته حاجه ولحقه ضيق، ولكنه كان يتجمل ويتستر، فشعر به الطنطاوي، وكلَّم له بعض الموسرين ولمح لهم ولوّح، فرتّبوا له مبلغًا من المال كبيرًا، وكان الشيخ يحتال في إيصاله له، لئلا يحرجه، وستره الله بذلك حتى مات، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (ولما توفي أبوا أن يقطعوا هذا المدد، وكلفوني أن أضعه في مواضعه، وتكرم آخرون بمبالغ شهرية دائمة، فاجتمع من ذلك مبلغ نحن نوزعه كل شهر بجدول يتولاه أحد كتاب المحكمة تحت إشرافي، على أكثر من عشرين بيتًا، ما فيهم إلا امرأة مقعدة أو رجل عاجز أو أيتام لا عائل لهم)[2].

وكانت له مشاركات طيبة ومساهمات فاعلة في وجوه البر وأبواب الخير، من دور الأيتام وغيرها، فكان يسعى بجاهه وبقلمه

---

(١) الذكريات (٨/٩٦)، ويُنظر: فصول في الدعوة والإصلاح (١٧٧).

(٢) فصول اجتماعية (ص١٨٣).

في التعريف بها وحث الناس على البذل لها والعطاء[1]، ومما كتبه عن أطفال مبرة المحافظة الممتازة مقالة بعنوان: «أبطال صغار» قال فيها: (اعذروني يا أطفال، ليس عندي مال، إنني قاض ولست محاميًا ولا تاجرًا، ولكن عندي الحب، وعندي عواطف القلب، فاقبلوا هذه الهدية الصغيرة مني، حبي وعواطف قلبي، وهذه الهدية التي تحملها الجريدة إليكم)[2].

ومن ذلك حثه الناس على الوصية للجمعيات الخيرية، فقال في حديث إذاعي ـ بعد أن ذكر عددًا من الجمعيات الخيرية المختلفة المجالات في أنحاء سوريا ونوه بأسمائها ـ: (وأنا أعلن للملايين التي تسمعني أنَّ هذه الجمعيات موضع ثقة، وهي تعالج المرضى وتسعف الفقراء وتعلم الطلاب، وتقوم بكل أنواع البر، فمن أراد أن يوصي بشيء للخير فليسلمه إلى واحدة منها)[3].

ولقد كان الناس يثقون به، ويبذلون أموالهم إليه ليضعها حيث يرى، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (أقمت على قضاء النبك قرابة عام، ما كنت أكلف أحدًا من أهلها مالًا يبذله لوجه من وجوه البر إلا لبَّى، على فقر أهل النبك وقلة ذوات أيديهم، وما ذاك إلا لأنهم وثقوا أن ما نجمعه نؤديه ولا نحتجزه، ونقرّ به ولا نجحده، ونسلمه إلى أربابه

---

(١) فصول اجتماعية (ص١٨١)، مقدمات الشيخ علي الطنطاوي (ص١٤٤)، مقالات في كلمات (١/ ٩٠، ١١).

(٢) مقالات في كلمات (١/ ٣٣).

(٣) مع الناس (ص١٦٧).

ولا ننسى شيئًا منه في زوايا جيوبنا)[١]، ومما زاد الثقة وجلّى الأمانة أنَّ الشيخ كان يحتاط فيدوِّن الأسماء ويوزِّع على مرأى من الناس ومسمع، يقول عن بعض ما صنعه في يوم الفقير المتقدم ذكره بعد أن جمعوا من الحَبِّ والمال الشيء الكثير: (قعدنا ووقف الناس من حولنا وبسطنا بساطين، فطرحنا الحب على بساط والمال على بساط، وكِلْنا وعَدَدْنا ومئات العيون ـ من حولنا ـ ترقب العد والكيل، وكنا قد كتبنا أسماء الفقراء على درجات فقرهم في صحيفة؛ فقسمنا المال والحب عليهم، فجعلت أنادي الفقير فأدفع له وآخذ خطه بما استلم حتى نفد كل ما جمعنا، هذا ما وثّق الناس بي)[٢].

* * *

(١) مقالات في كلمات (٢/٧٠).

(٢) مقالات في كلمات (٢/٧١).

علي الطنطاوي محتسبًا

على القاضي ومن ولَّاه الله مثل هذه المناصب الدينية مسؤولية مضاعفة في النصح لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، وفي بيان الحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بأحسن طريقة وأفضل أسلوب، وللقاضي في قلوب الناس منزلة رفيعة، (لأن لمنصب القضاء عند الناس حرمة ليست لغيره من المناصب)[1]، ولهذا فهم يصغون إليه ما لا يصغون إلى غيره، وينتظرون منه ـ كذلك ـ ما لا ينتظرون من غيره.

وقد كان الشيخ علي الطنطاوي ـ رحمه الله ـ قائمًا بمنصب القضاء في هذا الجانب خير قيام، وله في النصيحة مواقف مشهودة، وله وقفات وحكايات في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي تعليم الناس توجيههم والأخذ بأيديهم إلى الهدى والسداد، يقول تلميذه وصديقه الشيخ المحقق زهير الشاويش: (كل العلماء الذين نشروا السلفية في الشام من جمال الدين القاسمي إلى عبد القادر بدران إلى عبد الفتاح الإمام إلى الشيخ بهجة البيطار إلى ناصر الدين

---

(١) رجال من التاريخ (ص٥٤١).

الألباني؛ كلهم كانوا عالة على علي الطنطاوي، لأنه كان عنده جرأة لم تكن عند واحد منهم، كان يأتي إلى حفلات المولد وهي حفلات مبتدعة، فكل واحد يحضر يتأدب.. . يتكلم يقول: لو قلت كذا، يتكلم كلمات خفيفة، لكن إذا جاء علي الطنطاوي وقف، ويقول: هذا غلط، النبي لا يقال عنه هذا، هذا احتقار للنبي ﷺ.. . لماذا تتكلمون عن عينيه وعن بطنه وعن رجله وعن شعره، النبي في هدايته في قرآنه في كذا في كذا، فينقسم الناس ما بين مبتدع وما بين سني، فيخرج علي الطنطاوي بعد ذلك ويُلغى الاحتفال، ويخرج الناس معه عشرين ثلاثين أربعين يحمونه، وأولئك خزايا)[1].

وهذا غيضٌ من فيض تلك المواقف، اقتصرت فيه على ما كان حال ولايته للقضاء، وأغفلت ما سواه وهو كثير:

---

(١) من مقابلة معه أذيعت في برنامج (حياة إنسان) بقناة المجد الفضائية.

قصته مع رقص السماح

رقص السماح في أصله من البدع المنكرة التي كان يتعاطاها بعض الشيوخ في الشام، (وكان هؤلاء المشايخ إذا أنشدوا الموشّحات وما يماثلها وقفوا وعبّروا بدقات أقدامهم على الإيقاع الموسيقي وبأيديهم عن حركات النغمة على أسلوب يعرفونه، ولا شكّ أنه بدعة سيّئة)[1].

فخري البارودي:

وكان فخري البارودي كما يصفه الشيخ علي الطنطاوي: (أبرز الزعماء الوطنيين الشعبيين في دمشق، غنيٌّ واسع الغنى، كريم شديد الكرم، خفيف الروح، ساحر الحديث، حاضر النكتة، لكنه ـ والله أعلم بحاله ـ رقيق الدِّين)[2]، وقد أوصله ولعه بالموسيقى وحبه للفن إلى فكرة شيطانية، (هي أن ينقل رقص السماح هذا من المشايخ والكهول ذوي اللِّحى إلى الغيد الأماليد والصبايا

(١) الذكريات (١٠٢/٥).
(٢) الذكريات (١٠٤/٥).

الجميلات من بنات دوحة الأدب)[1]، وسماها الشيخ دوحة الغضب! وهي مدرسة أهلية ثانوية للبنات بدمشق، وجاء فخري البارودي من حلب بأستاذ (كان في حفظ الموشحات ومعرفة الغناء القديم مفردًا لا يجاريه في ذلك أحد ولا يدانيه... وفُصّلت للطالبات ثياب من الحرير بأزهى الألوان، فضفاضة كثياب القِيان والإماء في بغداد قديمًا وفي مدن الأندلس، وحفّظهن هذه الموشحات، ولكنه نقلها ممّا كانت عليه حين كان يُنشِدها ويرقص عليها المشايخ من تضرّع ودعاء واستغاثة ونداء، إلى كلام كلّه عشق وغرام وشوق وهيام)[2].

يقول الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (واستمر التدريب ونحن لا ندري.. .حتى سمعت أنها ستقام حفلة كبيرة... فكتبت أنقد إقامتها وأحذّر منها، وأنصح آباء البنات وأولياءهن أن يمسكوا بناتهم فلا يبعثوا بهنّ إليها... ولكن الحفلة أُقيمت، وحضرها رئيس الوزراء وأظنّ أنه كان خالد بك العظم، وحضرها العقيد أديب الشيشكلي... وحضرها قوم مِمّن يُدعَون بوجوه الناس وكبارهم، وعرفنا خبرها من الجرائد ومن الإذاعة)[3].

موقف الطنطاوي:

وكانت للشيخ وقفة عظيمة في وجه هذا المنكر، وجرت له

(١) الذكريات (١٠٤/٥).
(٢) الذكريات (١٠٣/٥).
(٣) الذكريات (١٠٥/٥).

(قصة هزّت دمشق هزًّا وشغلَت صحفها، وكان لوزارة العدل نصيب فيها وللمجلس النيابي، واستُجوِبَت الحكومة بشأنها)[١].

ويصف الشيخ وقع المنكر على نفسه، وأثره على أعصابه، وكيف ثارت له غيرته، فيقول: (وأنا من عادتي إذا سمعت بمنكَر أو رأيته أُدخِله ذهني كما تدخل المعلومات في المِحساب[٢]، فأنام عنه كما أنام كل ليلة كأن شيئًا لم يلج فكري، فإذا كان قبل موعد قيامي لصلاة الفجر استيقظت من نومي، فوجدت الفكرة قد ملأت نفسي وغلبَت على فكري وتملّكَت أعصابي، فأتحمّس لها وأُعِدّ في ذهني ما أكتبه أو أقوله عنها، ويطير النوم من عيني فألبث متيقّظًا أترقّب طلوع النهار)[٣]، ولكنّ المسؤولية على الشيخ في هذه المرة مضاعفة، والتبعة عظيمة، لعلوّ منصبه، ووجاهته، ولرفعة مكانته، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (كنت يومئذ القاضي الممتاز في دمشق، ولعلّ ذلك بمثابة رئيس المحكمة الشرعية الكبرى في المملكة وفي مصر، وكنت أخطب مع ذلك في مسجد الجامعة.. فلما أُقيمت هذه الحفلة رقص فيها هؤلاء البنات رقصة السماح، وهُنّ صفوة فتيات دمشق جمالًا ومالًا ودلالًا... وكان من عادتي حين أصعد المنبر لأخطب خطبة الجمعة أن أُعِدّ الموضوع في ذهني... ولم أكُن أنوي التعرّض للحفلة لأنني تكلّمت فيها وكتبت، وحسبت أني أعذرت بذلك إلى ربي، ولكني لمّا بلغت الدعاء في آخر الخطبة خطرَت على

(١) الذكريات (٥/١٠١).
(٢) المحساب: كلمة وضعها الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ للكمبيوتر.
(٣) الذكريات (٥/١٠٥).

بالي الحفلة وما كان فيها، فخفت من الله أن يراني ساكتًا على إنكارها وأن أكون شيطانًا أخرس.. . وأحسست أنَّ شيئًا قد نبض في قلبي فهزّه مثل هزّة الكهرباء وسرى في أعصابي وعروقي، وحين أحسّ بذلك أعلم أني إن تكلّمت كان كلامي لله وأن الله لا يخذلني، وقع لي ذلك عشرات من المرات، ما تخلّى الله عني في واحدة منها.. . لما بلغت الدعاء قلت كلامًا صدِّقوا أنني لا أحفظه لأنني لم أُعِدّه ولم أرصفه، وإنما تكلّم به إيماني على لساني، قال السامعون لي بعد ذلك أنني قلت ما معناه أن دمشق ظئر الإسلام ومثابة الأخلاق لا ترضى بما يخالف الإسلام ولا بما يذهب بمكارم الأخلاق، كائنًا مَن كان قائله أو فاعله وكانت منزلته بين الناس، وأنَّ هذه الحفلة منكَرة وأنها حرام وأنها تنافي الإسلام، وأنَّ كل من حضرها ورضي بها آثم، وأنَّ الذي لا يغار على محارمه ديّوث! وخرجَت الكلمات من فمي كالرصاصات من المدفع الرشاش، ما احتمل هذا الكلام كله دقيقتين اثنتين، وشُدِهَ السامعون أوّلًا، ثم خشعوا ثم اقتنعوا واستيقظَت ضمائرهم المؤمنة، وقرأت في الصلاة آيات قالوا: إنها جاءت مناسبة للمقام، لا أعرف الآن والله الذي قرأت يومئذ في الصلاة، وأقبل الناس عليّ بعدها داعين مهنّئين خائفين عليّ، فقلت لهم: إني فعلت ذلك لله، والله لا يتخلّى عمّن يعمل له، ومشَت كلمتي في الناس مشي الكهرباء، تنتقل من أقصى البلد إلى أقصاها في لحظة، فلم يُمسِ المساء حتى كانت حديث الناس، أمّا الحكومة فعلمت أنها فوجِئَت وغضبَت، ولكن لم تجد سبيلًا عليّ فأنا أتمتّع بحصانات: حصانة القضاء، وحصانة الدين لأني أخطب خطبة الجمعة في بيت الله، ومن ورائي الأُمّة المسلمة وآلاف من الشباب يدافعون عمّن

ينصر دين الله، فلم تجد الحكومة إلاّ أن تصبّ غضبها على رأس مذيعة ما لها ذنب، أظنّ أنَّ اسمها فاطمة البديري، ولست أعرفها، لمّا سألوها قالت لهم: ماذا كنتم تريدون أن أصنع؟ هل أقطع البثّ؟ (ونسيت أن أقول لكم: إن الخطبة كانت تُذاع من الإذاعة على الهواء)، هل أقطع الخطبة والخطيب من رجال الدِّين؟ ثم إنه قاضي البلد، وماذا يقول سامعو الإذاعة؟ ثم إن الأمر كله لم يمتدّ إلاّ أقلّ من دقيقتين، لم أُفِق فيهما من دهشتي حتى أرجع إلى عقلي وأقدّر ما ينبغي عليّ أن أفعل؟ وعلى هذا الدفاع المخلص أوقعوا عليها العقاب، وانقسم الناس قسمَين: أمّا أهل الدنيا وفيهم بعض الحاكمين وبعض الصحافيين فحملوا عليّ وكتبوا عني ما شاؤوا وشاء لهم هوى نفوسهم...)[1].

تضامن العلماء:

يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (أمّا أهل الدِّين ـ وهم الكثرة الكاثرة من السوريين بحمد الله ربّ العالمين ـ فهم معي، حتى إنَّ القاضي الفاضل العالم الشيخ محمد الأهدلي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ كتب مقالة عنوانها: «كلنا علي الطنطاوي» ذهب فيها في تأييدي كل مذهب ممكن، ونشرَت الهيئات الإسلامية بيانًا طبعت منه أكثر من مئة ألف نسخة ووزّعته في أرجاء البلاد عنوانه: «بيان الهيئات الإسلامية إلى الشعب الكريم»)[2]، وقد أنكرت الهيئات

---

(١) الذكريات (١٠٩/٥).

(٢) الذكريات (١٠٩/٥).

الإسلامية هذا الحفل بأشد العبارات، وأكدت أنها (تؤيد فضيلة الأستاذ الشيخ علي الطنطاوي في كلمة الحقّ التي أعلنها في خطبته في مسجد الجامعة وعبّر فيها عن حكم الدِّين، وتُنكر كل تحريف لها، وتطلب وضع حدّ لمؤازرة بعض رجال الحكومة لهؤلاء الناس وحمايتهم للحفلات الماجنة)[١]، وهذا البيان موقع من أعلام علماء الشام في ذلك العهد، يقول الشيخ الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (ثم أصدرَت جمعية الهداية الإسلامية منشورًا آخر قالت فيه: لقد حذّر فضيلة الشيخ الطنطاوي ـ عفوًا فإني أنقل ما هو مكتوب ـ وكثيرٌ من العلماء والجمعيات الحكومةَ من إقامة هذه الحفلة وممّا ينشأ عنها من ذيول هي في غِنى عنها وعن عواقبها... وما كان الذي جرى بالأمر الذي يسكت عنه قادة الدِّين وعلماء المسلمين وفي طليعتهم ـ عفوًا مرة ثانية ـ فضيلة قاضي دمشق الشرعي الأستاذ الطنطاوي)[٢]، وقد أنكر رئيس الوزراء ـ في لقائه بوفود العلماء ـ على الطنطاوي استعماله لفظ الديوث لمن حضر أو رضي بهذا الحفل، يقول الشيخ: (قال لهم: إنه يحترمني ويقدّرني، ولكنه أنكر لفظًا بذيئًا لا يليق بي قد استعملته هو لفظ الديّوث، فصرخ به الشيخ عبد القادر العاني ـ وكان جهير الصوت حديد المزاج صدّاعًا بالحقّ ـ: لقد كفرت وحَرُمَت عليك امرأتك إلّا أن تجدّد إسلامك! أتقول عن لفظ استعمله رسول الله ووَرَدَ في الحديث أنه لفظ بذيء؟... فبهت

(١) الذكريات (١٠٩/٥).

(٢) الذكريات (١١٠/٥).

. بدًّا من الاعتذار)[1].

أصداء القضية في المجلس النيابي:

واشتعلت القضية في المجلس النيابي، وكان ذلك في رمضان عام ١٩٥١م/١٣٧٠هـ، واستجوبت الحكومة ونُشر الاستجواب في الجريدة الرسمية، وكان في غالبه يدور على إنكار هذا الحفل الماجن، واستنكار محاكمة الطنطاوي لقاء ما صدع به في الخطبة، ومما جاء فيه: (هل ترى الحكومة في تقديم الأستاذ الطنطاوي للقضاء احترامًا لحرّية الرأي ولحرّية المساجد، وللإسلام الذي نصّ الدستور على وجوب استمساك الدولة به وبآدابه؟)[2]، ثم تكلم الدكتور منير العجلاني فقال: (سيدي الرئيس، لقد ألقيت سؤالًا على معالي وزير العدلية يتعلّق بقضية قاضي دمشق الأستاذ الطنطاوي، وليس القصد إحراج معالي الوزير.. ولكنْ أردت أن نفهم من هذا السؤال الأسباب الحقيقية التي حملت الصحف على تكثيف حملة غاشمة ضدّ كاتب كبير ومناضل وطنيّ معروف هو فضيلة قاضي دمشق الأستاذ علي الطنطاوي)[3].

المحاكمة:

ثم يختم الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ الحديث عن هذه القصة بقوله: (هذه هي القضية التي شغلت الناس والتي لم أُرِدْ من إثارتها ـ

(١) الذكريات (٥/١١٠).
(٢) الذكريات (٥/١١١).
(٣) الذكريات (٥/١١٢).

يعلم الله ـ إلّا إنكار المنكَر، وقد حوكمتُ بعدها أمام مجلس القضاء الأعلى، عليها وعلى مقالة كنت كتبتها في نقد قانون العقوبات الذي يكاد يُبيح الزنا، وقلت عنه إنه قانون «القطاط في شباط»! وقصة المحاكمة طويلة، وقد انتهت بالحكم عليّ بخصم عُشر راتبي شهرَين متعاقبَين!)[1].

لقاؤه برئيس الدولة إثر قصة رقص السماح:

كان العقيد أديب الشيشكلي هو الحاكم في سوريا، وكانت خطبة الشيخ الآنفة قد أحدثت ضجيجًا ودويًا، وكان لها أثر ووقع في نفس الشيشكلي، إذ آلمه ما جاء في وصف الطنطاوي لمن حضر الحفلة بأنه ديوث، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وأنا في العادة لا أطرق أبواب الحُكّام ولا أحوم حولها ولا ألتمس الدنوّ منهم، ولكن لما ألقيت تلك الخطبة عن حفلة دوحة الأدب ورقصة السماح وكان بعدها ما كان جاء صديق لنا طبيب عقيد في الجيش... اقترح عليّ أن أزور الشيشكلي لأوضّح له ظروف الخطبة التي ألقيت فأزيل من نفسه بقايا الألم لِما قلت عن حاضري الحفلة في دار العظم أنَّ من لا يغار على نسائه ونساء المسلمين يكون ديّوثًا، وقبلت هذا اللقاء وحدّد الموعد، وذهبت أنا وأخي الشاعر أنور العطار ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ فقابلناه في «الأركان»، وجدته لطيفًا ناعم الملمس حلو اللفظ، كأنه تاجر شامي قديم، وكان ـ كاسمه ـ أديبًا عند المقابلة، ما شمخ بأنفه ولا صعّر خدّه، بل استقبلَنا كما يستقبل العربي ضيفه، يُكرِمه ويقدّمه

---

(١) الذكريات (١١٢/٥)، ويُنظر: مع الناس (ص٧٥).

ويرفع مقامه ويتأدّب معه)[1].

لقاء آخر مع الشيشكلي:

وكان للشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ معه لقاء آخر، أراد الشيشكلي فيه أن يستخدم الطنطاوي، وأن يمرر من خلاله سياساته، ويجعله غطاء لأفعاله، ويستعمل قلمه في قضاء مصالحه، وقد (كان الشيشكلي والعسكريون هم الحُكّام في الشام، وكان شبح سجن المزة يلوح من ورائهم والناس يخشونهم ويحذرونهم)[2]، ولكن هيهات أن يكون ذلك مع علي الطنطاوي أو يروج عليه، وهو من هو في استقلال رأيه، وعزة نفسه، وسمو مبادئه، ووضوح غايته، يقول الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وبعد أن ذهب بالحديث يمينًا وشمالًا قال: إنه عازم على نشر دستور جديد، قد استشار فيه أهلَ الحلّ والعَقْد وأراد منه الخير للناس وللبلد، وهو يريد مني ـ وخصّني هنا بالحديث ـ أن أُبدي رأيي فيه في عشر حلقات إذاعية من حديثي الذي كان يُذاع بعد صلاة الجمعة من كلّ أسبوع، فسألته: هل لكم توجيهات معيّنة تريدون أن نتوجّه إليها في الحديث أو أمور تُحِبّون أن نؤكّد عليها؟ قلت هذا وأنا أعلم وهو يعلم أنني لن أستجيب له إذا أملى عليّ شيئًا لا أقتنع به، وتبيّن لي من هذه المقابلة والتي قبلها أنه ذكيّ نادر الذكاء، فقال: أعوذ بالله، وهل أنا مِمّن يُملي على مثلك؟ إنما نريد أن نستفيد من خبرتك ومن علمك ما ينفعنا وينفع الناس، وأنا

---

(١) الذكريات (٥/١٥٠).
(٢) الذكريات (٥/١٥٠).

أظهرت أنني صدّقته، وأخذت كلامه على ظاهره، وذهبت فجعلت حديثي يوم الجمعة التي تلَت المقابلة عن الدستور، وقلت بأن الدول الإسلامية المتأخّرة كانت تدّعي أنَّ دستورها القرآن، ولكن كان أكثر حكامها فاسدين فما نفَعهم الدستور لمّا لم يطبّقوه، لذلك أقول: إن دستورًا سيّئًا مع الحاكم الصالح القوي الصادق خيرٌ من دستور صالح مع حاكم فاسد، سمع الناس هذا الكلام وسمعه هو، فما لامني عليه ولا شكرني، ولكن لم يُذيعوا لي الأحاديث التسعة الباقيات!)[1].

* * *

(١) الذكريات (١٥٢/٥).

تجاربه مع الاختلاط، ودفاعه عن الفضيلة

اضطر الشيخ ـ مرة ـ أن يدرس في ثانوية للبنات، وكان حينها قاضي دمشق، فحمله العجز في راتبه على التدريس مع قيامه بعمله في القضاء، ولكن سرعان ما فارق هذه المدرسة إلى غير رجعة، وكان له موقف ينم عن غيرة على الحرمات، والمسارعة لإنكار المنكر، يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (وجئت هذه المدرسة ألقي فيها دروسًا إضافية وأنا قاضي دمشق، سنة ١٩٤٩م، وكان يدرّس فيها شيخنا الشيخ محمد بهجة البيطار، فسمعت مرة صوتًا من ساحة المدرسة، فتلفت أنظر من النافذة، فرأيت مشهدًا ما كنت أتصور أن يكون في ملهى، فضلًا عن مدرسة، وهو أن طالبات أحد الفصول، وكلهن كبيرات بالغات، قد استلقين على ظهورهن، في درس الرياضة ورفعن أرجلهن، حتى بدت أفخاذهن عن آخرها، كتبت في إنكار ذلك مقالة وعرضت له في أحاديث في الإذاعة، واجتمع رأي الشيخ ورأيي على أنَّ بقاءنا في المدرسة بعد هذا لا يجوز، وكان ذلك آخر يوم من السَّنة المدرسية فلم أعُد إليها

السَّنة التي بعدها)[١].

وقد وقع له موقف مشابه، حين أُنشئت كلية الشريعة ودعي الشيخ للتدريس فيها بجامعة دمشق، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (وما طالت أيامي في كلية الشريعة، لأنهم قرّروا اتّباع سنّة السوء المتّبَعة في الجامعة وهي جمع الطلاب والطالبات معًا في قاعة الدرس، فأبَيت ذلك، واجتمع مجلس الكلية وكان فيه شيخنا الشيخ محمد بهجة البيطار والأصدقاء المصطفيان الزرقا والسباعي والأستاذ المبارك والدكتور معروف الدواليبي (رحمهم الله) فكانوا جميعًا عليّ يقولون: إن البنات محجَّبات، وليس الاجتماع خطوة ممنوعة ولا دليلَ على منعه، وأنا أراه بابًا إن فتحناه دخل منه الحرام، وذكّرت أخي الأستاذ الزرقا بأنه كان معنا ـ لمّا كنا ندرُس معًا في كلية الحقوق في أوائل الثلاثينيات ـ فتاة تأتي بالملاءة مغطّى وجهُها فلا تكشفه إلّا في الفصل، ثم إنها (وأستغفر الله من هذا الكلام) لا يمكن أن تُغري أحدًا بالحرام! فانظر اليوم إلامَ انتهى الأمر؟ وجادلتهم فلم يُفِدني جدالهم، فقلت لهم: إني أُعيد الدرس للطالبات مجّانًا، ولأن أكون معهن وحدي أهون من أن يكنّ مع الطلاب مجتمعين، ولا آخذ على الإعادة أجرًا، فأبوا وأبيت وعُدت إلى محاضراتي، فما راعني إلّا طالبة صفيقة الوجه، أي: سميكة الجلد، تدخل عليّ الفصل، فقلت لها: اخرجي! فلم تردّ ومشت كأنها لا تسمعني، وكان نظرها إلى الأرض فهي لا تراني، فقلت

---

(١) الذكريات (٥/٢٢٦).

لها: لو كنتِ رجلًا لأمسكت بأذنيك ورميتك وراء الباب، ولكنك أنثى ولا أمدّ يدي إلى امرأة، فإن لم تريدي أن تخرجي فسأخرج أنا، وخرجتُ ولم أعُد إلى التدريس في الكلية)[١].

ولم يلبث الشيخ إلا قليلًا حتى صدر مرسوم من رئيس الجمهورية بتعيينه في لجنة الإشراف على مجلة القانون التي تصدرها وزارة العدل، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (فلم يمرّ إلّا قليل حتى جاءني هذا المرسوم بلا طلب ولا استشراف نفس إليه ولا علم به، فعوّض الله عليّ من الرزق ما خسرته بتلك الكلية، ومَن ترك شيئًا لله عوّضه الله خيرًا منه)[٢]، وكان ذلك عام ١٩٥٦م تقريبًا، وهو يومئذ مستشار بمحكمة التمييز.

على أنَّ الأيام قد صدّقت ظنّ الطنطاوي، (فصارت كلية الشريعة اليوم ـ كما قالوا ـ كسائر الكليات في اختلاط البنين والبنات)[٣].

وقف الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ وقفات مشرفة في وجه طوفان الإفساد الذي وضع بذوره الفرنسيون، وخاصة في مجال التعليم، وكتب في التحذير من ذلك والدفاع عن الفضيلة مقالات كثيرة، تشهد عليها صفحات مجلة الرسالة[٤]، وكم أحدثت من دويّ، واحمرَّت لها

---

(١) الذكريات (٨/٧٩)، ويُنظر: علماء ومفكرون عرفتهم (٣/٢٠٠).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) مجلة الرسالة، السنة الرابعة عشرة، المجلد الثاني، العدد ٦٨٧، يوم الاثنين ٦ شوال ١٣٦٥هـ، ص٩٦٣، بعنوان: (دفاع عن الفضيلة).

أنوف وثارت حولها مقالات وردود وتعقيبات، وقد أشار لطرف من هذا الجهاد في ذكرياته[1]، وهي صيحات مبكرة، كان من السباقين بها إلى إنكار المنكر، وإبراء الذمة بتذكير الأمة ووعظها من مهاوي الشيطان ودركات الانحراف، وكانت له خطبة مشهودة هزت دمشق، وكان موضوعها الإصلاح والتحذير من الانسياق وراء التبرج والسفور، وهو حينذاك مستشار في محكمة النقض بالقاهرة أيام الوحدة[2].

* * *

(١) الذكريات (٢٤١/٥).

(٢) الذكريات (٥/٦)، بعنوان: (الخطبة التي هزت دمشق).

معركة أدبية
كانت نتيجتها دعوى قضائية[1]

ومما يدخل في باب الاحتساب، أنَّ الطنطاوي كان يشرف على مجلة الرسالة في عام ١٩٤٧م بتفويض من الزيات، فنُشر فيها خبر عن أطروحة تقدم بها معيد في كلية الآداب بالقاهرة كان موضوعها (القصص في القرآن)، (وقد أعدّها بإشراف الأستاذ أمين الخولي ومعاونته، وأُلِّفت لجنة من الأستاذين الشايب وأحمد أمين للنظر في صلاحية الرسالة للمناقشة، وكتب كل من الأستاذين تقريره عنها، أمّا الأستاذ أحمد أمين فقال بأنها لا تصلح لضعف منهجها العلمي، وأما الأستاذ الشايب فرأى أنَّ فيها ما يمسّ الناحية الدِّينية لأنَّ صاحبها يقول: إن القصص القرآني لم يُراعِ الحقيقة التاريخية وإن المقصود منه غرض فني، فلسنا مُلزَمين بتصديق حقائق هذا القصص وإنما نقدّر فيه الغاية الفنية، ويقول: إن هذا القصص مستمَدّ من مصادر أُخرى غير عربية كالتوراة والأدب اليوناني

---

(١) الذكريات (١٨١/٦)، وما بعدها.

والأدب الفارسي، وإنَّ فيه أساطير لا أساس لها.. . لذلك رأى الأستاذ الشايب أنه لا يجوز أن تُعرَض رسالة تتضمّن هذه الآراء للمناقشة في لجنة الدكتوراه، وعلم الأستاذ الخولي بفحوى تقرير الأستاذ الشايب فردّ عليه بتقرير قال فيه: إنه متضامن مع مقدّم الرسالة في كل حرف منها وإنه لا ينبغي الوقوف أمام حرّية الفكر)[١].

مقالة الطنطاوي:

رأى الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ شيئًا هاله وأثار غضبه، فكتب في العدد التالي ردًّا قويًّا على الرسالة وصاحبها ومشرفها، يقول الشيخ عن أثره: (هذه المقالة كان لها دويّ عظيم وأثر بالغ، حتى إن الناس كانوا يفتّشون على عدد «الرسالة» ويدفع طالبه فيه عشرة أضعاف ثمنه فلا يلقاه، وقد تبيّن للناس أنَّ أهل مصر تنطوي قلوبهم على الإسلام وأنهم يغضبون لله ولرسوله، ولا سيما في جامع الأزهر، في مدرّسيه وتلاميذه)، وتتابعت الردود من صاحب الأطروحة ومخالفيه، وكان الطنطاوي أمضاهم قلمًا وأحدّهم نقدًا، وامتدت القضية وتدخلت جبهة علماء الأزهر فيها ورفعت مذكرة إلى الملك بشأنها، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (والقصة طويلة جدًّا، وقد اشتركَت فيها أقلام كثيرة وملأت أعدادًا متتالية من «الرسالة» تكاد تعدل ربع أعداد سنة سبع وأربعين، ثم انتهى الأمر أمام المحكمة، إذ رفعه إليها الشيخ

(١) المرجع السابق.

أمين الخولي مشتكيًا مني مدّعيًا عليّ)[1]، وحاول أحد إخوان الشيخ ومحبيه أن يوكل عنه محاميًا فشكره وقال له: (أنا قاضٍ وعملي في المحكمة وأستطيع أن أدافع عن نفسي)[2].

في المحكمة:

يقول الشيخ: (وكانت ثلاث جلسات ازدحم عليها الناس كما يزدحمون على مسرحية من المسرحيات، ذلك أنها تحوّلَت إلى مثل «المِرْبَد» في البصرة الذي كان يجتمع فيه الشعراء يتهاجون، والشيخ أمين الخولي واسع الاطلاع كثير المحفوظ يعرف من أين يهجم على خصمه، وأنا ـ ولا فخر ـ لا أقِلّ عنه حفظًا وطول لسان واستحضارًا للشواهد والأمثال، فلم تكن محاكمة ولكن كانت سوقًا أدبية، فيها أشعار تُلقى ونوادر وأمثال، وكان الناس يضحكون فيكفّهم القاضي وهو يستر وجهه بيديه، لأنه لا يملك أن يمسك ضحكه! وانتهت كما ينتهي أمثالها بأن ألزمني الحاكم بأن أنشر بيانًا أُصلِح به ما أفسدت وأبرّئ به الشيخ ممّا اتهمتُه به)[3]، فكتب الشيخ في مجلة الرسالة كلمة بعنوان: (بيان) تصلح نموذجًا للحيدة عن الاعتذار، وختمها بقوله: (قصدي ممّا كتبت الدفاع عن الدِّين والعلم، قد وقفتُ على هذا قلمي ولساني. وإن كان في الدنيا مَن يخطر على باله أنه يستطيع أن يكفّني عنه أو يمنعني منه، بشكوى أو بدعوى أو

---

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.

بترغيب أو بترهيب أو باستبراء أو بعِداء، فإنه يمنِّي نفسه المحال)[1].

* * *

(١) المرجع السابق، ويُنظر: مجلة الرسالة، السنة الخامسة عشرة، المجلد الثاني، العدد ٧٤٦، يوم ٦ من ذي الحجة ١٣٦٦هـ (ص١١٦٤).

إحياء سنّة صلاة الاستسقاء

من مناقب الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ أنه أحيا سنة صلاة الاستسقاء في الشام، وكانت منسيّة، منذ أكثر من مائة سنة، ولذلك خبر مؤثر وجميل يسوقه في ذكرياته، وكان آنذاك مستشارًا بمحكمة التمييز، سنة ١٩٦٠م، وكان المطر قد انقطع من السماء، وقلَّ ماء العيون والأنهار، وكادت تغور، فتحدث الشيخ في برنامجه الإذاعي عن صلاة الاستسقاء، وحث الناس على إحيائها، وسعى لإقناع الشيوخ والعلماء بذلك، فامتنع بعضهم وأبى، مخافة أن لا يمطروا فيشمت الجهال، ووقع خلاف في كيفيتها، فكل يريد أن تكون على مذهبه، فبين الشيخ فيها المذهب الحنفي واستكتب علماء بقية المذاهب، وطلب من الشيخ الألباني ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ أن يكتب له ما ورد من الأحاديث في أحكامها، وحاول كثيرون أن يصرفوا الناس عن الخروج للاستسقاء، وشغب عليه بعض الصوفية، وتخلص الشيخ من شرهم بأن جعل الدعوة للاستسقاء باسم رابطة العلماء، وخرج الناس للصلاة في اليوم الموعود، وخطب الشيخ علي الطنطاوي خطبة مؤثرة، يقول: (وكانت ساعة ما وجدت في حياتي مثلها إلا مرات معدودة.. وكانت دقائق أقسم بالله العظيم أني لم أحس

مثلها في حياتي وأني ما كنت أظن أن أحس يومًا مثلها.. . ورجعنا بنفوس غير التي جئنا بها، ومرت الجمعة، ومرّ السبت والأحد والاثنين والسماءُ على حالها، زرقاء ما فيها مُزْنة سحاب، والمستهزئون يتكلّمون والشامتون لا يسكتون. فلما كان يوم الأربعاء، بعد خمسة أيام من صلاة الاستسقاء، قال الكريم: خذوا، وكان غيث عامّ استمر إلى موعد حديثي الأسبوعي بعد صلاة الجمعة يوم ٤/١١/١٩٦٠م)[١].

* * *

(١) الذكريات (٦/٣٩).

حماية جامع يلبغا من حاكم سوء

يقول الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ عن هذا الجامع: (كان موضعه تلًّا يشنق عليه المجرمون، فأخذه والي الشام سيف الدين يلبغا سنة ٨٤٧هـ وأنشأ عليه هذا المسجد، وقد أراد يومًا بعض حكام السوء أن يستغلوا موقعه من لب المدينة فيبنوا مكانه بناءً تجاريًا يخصص منه طابق للمسجد، فأنكرنا ذلك وأبطلناه بعون الله)[١].

* * *

(١) صور وخواطر (ص٣٥١).

ثباته في وجه رياح التغيير

كانت الوحدة بين مصر وسوريا مثارًا لبعض المشكلات، لاختلاف طبيعة البلدين، وتباين الأعراف والخلائق، ومن ذلك ما يتعلق بالتنظيم الإداري، وشؤون المحاكم، وكان الشيخ سدًّا منيعًا يحول دون التغيير الذي ربما يراد منه ما يراد، وكان ـ وهو المستشار في محكمة النقض ـ نافذ الكلمة، مهوب الجانب، جريئًا في قول الحق والذود عن حياضه، يقول ـ رحمه الله ـ: (لما أُلغِيت المحاكم الشرعية في مصر أوفد إلينا الرئيس موظفًا كبيرًا نسيت الآن اسمه، فاجتمع بأعضاء لجنة قانون الأحوال الشخصية وهم الشيخ مصطفى الزرقا والشيخ صبحي الصبار والشيخ الأسطواني وأنا، ليقنعنا بأن نصنع في الشام مثل الذي صنعوا في مصر وأن تُلغى المحاكم الشرعية وتحلّ محلّها محاكم جديدة، تُدعى محاكم الأحوال الشخصية، فناقشناه مناقشة طويلة، وساق له إخواننا الأدلّة والبراهين فلم يقتنع، فضاق صدري وقلت لهم: اسمحوا لي فسأتكلّم باسمي أنا، لا بأني عضو في اللجنة، فسكتوا، والتفَت إليّ ليستمع مني فقلت له: إنَّ المحاكم الشرعية لا يمكن أن تُلغى في الشام، وإذا لم تصدّق هذا الذي أقول فانزل إلى الشارع فاسأل

عني، هل أستطيع أن أفتح النافذة أمامك فأخطب فأستوقف الناس وأجمعهم وأخرجهم بمظاهرة تمشي إلى دار الحكومة لتطالب بإبقاء المحاكم الشرعية إذا أردتم إلغاءها أم أنني لا أستطيع؟ فبُهت ونال منه العجب من هذا الذي أقول، ثم استردّ أنفاسه فقال: هل هذا تهديد؟ قلت: نعم، إنه تهديد، لا بالمظاهرة ولا بإثارة الناس، فهذا كلّه هيّن، ولكنه تهديد لكم من الله بجهنّم الحمراء التي يصلاها كلّ من أراد أن ينسخ حُكمًا من أحكام الله أو أن يعدّله أو أن يُبطِله، فانتفض الرجل وخرج إلى غرفة الوزير، وكان بيننا وبينه أمتار معدودة لأن الوزارة في القصر العدلي الذي تكون فيه المحاكم غاب مدّة قصيرة ثم رجع بغير الوجه الذي ذهب به، ذهب متنمّرًا غاضبًا وعاد ليّنًا راضيًا، بل عاد يسترضيني أنا ويحاول أن يُزيل أثر ما كان، فأدركت بالحدس شيئًا ممّا قدرت أنَّ الوزير قاله له، ولِنت معه بالقول حتى انتهينا إلى مسالمة واتفاق ومحونا أثر ذلك الصدام، فلما لقيت الوزير الأستاذ نهاد القاسم ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ قال لي: ما هذا الذي فعلت؟ قلت: وهل عرفت ما الذي كان؟ قال: نعم، لقد عرفته منه، وقلت له: إنك لا تعرف مَن هذا الرجل الذي أثرتَه ولا تعرف أثره في البلاد، فإذا وقع شيء تكون أنت المسؤول عنه أمام سيادة الرئيس لأنك لم تستشِرْني ولم تأخذ رأيي، وساق له من أمثال هذا الكلام ما ملأ نفسه خوفًا من العواقب، حتى سأله: وما العمل الآن؟ قال: تعود إليه فتُصلح الأمر حتى لا يبقى لهذا الجدال أثر ولا ينشأ عنه ضرر»[1].

---

(١) الذكريات (٦/٥٢).

مع شيخ الأزهر:

وفي مصر، كان للشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ موقف مع شيخ الأزهر، حين همَّ بالموافقة على تدريس مادة فاسدة، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ متحدثًا عن أيام الوحدة: (جاؤوا بسمّ جديد هو خليط من القومية والشيوعية والتحلّل الذي يسمّونه التقدمية، ممزوجًا مزجًا كيميائيًّا، فجعلوه مادّة تُدرَس في المدارس، نوّعوا أسماءها فهي تارة «المجتمع العربي» وتارة ما لست الآن أدري، وأدخلوه في المدارس ثم نقلوه إلى مصر أو حاولوا نقله إليها أيام الوحدة، حتى إنني كنت يومًا في زيارة العالم الجليل والصديق الكريم الشيخ شلتوت، وكان شيخ الأزهر، وهو عالم مفكر عرفته من قديم في مجالس الشيخ عبد المجيد سليم، وكانت لي عليه جرأة ولي معه كلام يجاوز حدود الرسميات إلى الإخوانيات كنت عنده يومًا في إحدى زياراتي لمصر، فجاءه من يقدّم إليه منهج هذه المادّة ليوافق على تدريسها بالأزهر، فكأنه همّ بالموافقة عليها، فتجرّأت عليه فأمسكت بيده ـ وكان بها شلل أصابه في آخر حياته ـ وقلت: أستأذنك وأُقبّل يدك، فخبّرني ماذا أنت صانع؟ قال: أوافق على تدريس هذه المادّة. قلت: يا سيدي، هذه بضاعتنا ونحن أعرف بها، إنها سمّ فوقه طبقة من الدّسَم أو غشاء من الحلوى.. . فصرف من كان أمامه وخلا بي حتى شرحت له الأمر)[1].

* * *

(١) الذكريات (٢٨٩/٥).

ملامح من منهجه في القضاء

سأحاول في هذه السطور أن أستجلي شيئًا من منهج الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في القضاء، على ضوء ما حدّث به من أخباره، وإن كان الشيخ لم يستقص، ولم يكن من مقصوده أن يستوعب سيرته القضائية حين تحدث عنها في الذكريات ـ وهي المرجع الأول والأهم ـ أو في غيرها، وفي هذه الأخبار والقصص والمواقف ـ على قلتها ـ مقنع إن شاء الله تعالى.

فمن أهم ملامح منهجه القضائي:

التوجه لله واستمداد العون منه

في المواقف الحرجة، والقضايا المعضلة، كان الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ إذا استغلق عليه الأمر، وسدت عليه ـ فيما يرى ـ السبيل؛ يتوجه إلى الله سبحانه وتعالى، ويطلب منه العون، فيأتي بإذن الله الفرج، وتتيسر الأمور، وقد ذكر هذا الأمر في قصتين وقعتا له في القضاء، وتقدم ذكرهما، الأولى: مع المحامي الفلسطيني القوي، الذي أراد المماطلة بطلب سماع الشهود المتفرقين في عدة دول، يقول الشيخ: (وكلّفته أثناء المحاكمة أن يأتي بشهود، فأبرز قائمة بأربعة شهود وطلب استنابة قُضاة بلادهم لسماع شهاداتهم: واحد في كابول في الأفغان وآخر في البرازيل والثالث في بومباي بالهند والرابع في اليمن، فأحسست ببوادر الغضب، ولكنني فكرت: ماذا أستفيد أو تستفيد المدّعية إن أغلظتُ له القول أو أسمعته ما يكره؟ إنه يقصد المماطلة والتطويل لأن وصول الاستنابة إلى البرازيل والأفغان والهند وعودة الجواب منها تستغرق شهرًا، وكنت في المواقف الصعبة أتجه بقلبي إلى الله أن يساعدني وأن يُعينني، وجاء العون من الله)، وكان العون أن ألهمه الله أمرًا جعل الله للمدعية فيه فرجًا ومخرجًا، بإفهام المحامي أن نفقات السفر على موكله،

وكانت كبيرة جدًّا، فأرضى المدعية وأدى إليها حقوقها وضمن أن لا يعود إلى إيذائها[١].

وفي موقف آخر وقضية أُخرى ينكر الزوج زوجته التي تطلب نفقتها ونفقة ابنه منها، وتعجز هي عن الإثبات، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وشممت رائحة الصدق في كل كلمة قالتها، وللصدق رائحة لا تُشَمّ بالأنوف ولكن تُحَسّ بالقلوب، فحاولتُ أن أنبّه ضميره فما انتبه، وأن أرقّق قلبه فما رقّ، وأن أخوّفه اللهَ وعقابَه فما خاف، ولم يبقَ إلّا أن أحلّفه إن طلبت اليمين، وبدا لي من حاله أنه سيُقدِم على حلف اليمين الكاذبة من غير أن تهتزّ عضلة واحدة في جسده، فماذا أعمل؟ أرى الحقّ يضيع أمامي ولا أملك لصاحبته شيئًا؟ وكنت في مثل هذه الحالة ألجأ بقلبي إلى الله أستمدّ منه العون، ففعلتُ، وسرعان ما جاء عون الله، وكان مشهد من أعجب المشاهد التي رأتها ساحات القضاء)، وخلاصة المشهد ـ وقد مضت القصة ـ أن ابنهما جاء يشكو جدته واقتحم مجلس الحكم بعد أن لطمته ونهرته وأخذ ينادي والديه فاحتضناه وغلبتهما العاطفة فتعانقا وتعاتبا وأقرّ الرجل بالزوجية وانتهت القضية[٢].

* * *

---

(١) الذكريات (٢٨١/٦).
(٢) الذكريات (٢٨١/٦).

الإتقان والإيجابية في العمل

وهذا يبدو جليًا في عمل الشيخ، نلمسه في بداياته حين أصرّ على التدرّب على القضاء قبل مباشرة عمله، ونجده في مواقفه مع المحامين، ومقارعة الأقوياء منهم بعلم وفهم، وإغلاق المسالك على المتلاعبين، وفي احتياطه لأموال الأيتام واجتهاده فيما يصلحها، ونلحظه في ثقة المسؤولين به، فقد رُشح لجلائل الأعمال، كوضع مشروع قانون الأحوال الشخصية، وتفويضه في اختيار القضاة، وطلبه للإشراف على بعض المجلات الرسمية.

روح المبادرة:

ومما يدل على روح المبادرة لدى الشيخ؛ اقتراحاته في تعديل الأنظمة والقوانين التي يراها لا تلبي حاجات الناس، أو تخالف الشريعة أو تناقض العدل، ومن ذلك بعض القوانين التي تتعلق بالزواج والأحوال الشخصية، كالمنع من تزويج الصغيرات، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (ولطالما حملتُ على هذا القانون بقلمي ولساني أكتب فيه وأخطب وأحاضر، حتى وفق الله فصدر القانون الجديد خاليًا

منه)[1]، وكان ـ أثناء عمله القضائي ـ يريد أن يجتهد بما يضمن تحقيق العدالة فتقيده بعض القوانين، فلم يقف مكتوف اليدين، بل بادر إلى الكتابة لذوي الشأن وأبدى رأيه واقترح، يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (كنت أبعث بالرسائل تترا إلى وزارة العدل، أضمّنها اقتراحات أرجو العمل بها أو تعديلات للقوانين أطلب تحقيقها، أو أحكامًا في المذاهب الثلاثة أقوى دليلًا من الحكم في المذهب الحنفي وأرفق بالناس وأضمن للمصلحة، أستأذن بالعدول إليها، حتى إذا كثر ذلك مني بدأت الوزارة تفكّر بجمع هذه المقترَحات وبأن تضمّنها مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية)[2].

وقد مرَّت قصص كثيرة وشواهد عديدة على إتقان الشيخ وإحسانه في العمل، في إصلاحاته بالمحاكم التي عمل فيها، بالنبك ودوما ودمشق ووادي العجم، ولا حاجة لإعادتها.

سعيه في نفع إخوانه القضاة:

ومن هذه الإيجابية؛ سعيه في نفع إخوانه القضاة وتحسين وضعهم المادي بما يعود على القضاء بالفائدة، وقد كان اغتيال زميله القاضي عادل العلواني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ مناسبة لهذا الحديث، يقول الشيخ علي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في كلمة نشرها يومئذ: (عجب الناس أن

---

(١) الذكريات (١١٥/٧)، وقد تقدم النقل وبيان رأي الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في تزويج الصغيرات، وذلك عند الحديث عن وضعه لمشروع الأحوال الشخصية.

(٢) الذكريات (١١٦/٧)، ويُنظر: مقالات في كلمات (١٣٤/٢).

مضى القاضي (العادل) ولم يخلّف وراءه ما يكفي لتغسيله وتكفينه وحمله للمقبرة رحمة الله عليه. يحسبون أنه وحده القاضي الذي عاش فقيرًا ومات شهيدًا، لا، لا تعجبوا فإن ثلاثة أرباع القُضاة هذه حالهم وإلى مثل هذا مآلهم؛ إنهم يعيشون عيش الفقراء ويموتون موت الشهداء، ولكن العلواني ـ غفر الله له ـ مات شهيد الواجب فبكته كل عين في الشام وذكره فيها كل إنسان، وإن حاول المجرمون أن يُسكِتوا الألسنة بالمال، وسائر القُضاة يموتون كلّ يوم شهداء الصبر الصامت ولا يدري بهم أحد، ولا تبكيهم إلّا عيون عارفيهم وأهليهم، إنها إن بقيَت رواتب القُضاة على هذه الحال لم يبقَ في المحاكم قاضٍ يُعتمَد عليه، ومن أين نأتي بالقُضاة ونحن لا نزال نرى الناس زاهدين في القضاء منصرفين عنه؟ وكم مسابقةً أعلنَت عنها الوزارة فلم يُقبِل عليها أحد حتّى اضطرت إلى إلغائها؟ ـ إلى أن قلتُ ـ: إنكم تظنّون أننا نطالب بزيادة الرواتب طمعًا في الكسب وحُبًّا بالادّخار وابتغاء النعمة والرفاهية لأنفسنا وأهلينا، لا يا سادة، ولكن نطالب بها حفظًا لحقوق الناس وكرامة البلد، وليكون القُضاة مَكفيّين فلا يمدون عيونهم ولا أيديهم إلى غير ما أُحِلّ لهم، فارغين من همّ العيش لا يشغلون به بالهم عن قضاياهم، آمنين مطمئنّين فلا يزعجهم حاكم ولا يطمع في التأثير فيهم أحد، ولتدخل الحكومة كبار المحامين في القضاء حتّى يُقبِلوا عليه فيقوى بهم، كما يقوى النهر بالروافد التي ترفده وتنصبّ فيه)[1].

(١) الذكريات (٤/٢٦٥).

النزاهة

في حياة الشيخ علي الطنطاوي القضائية أمثلة وافرة على نزاهته وعفة نفسه، وهو لم يكن صالحًا في نفسه فحسب، بل كان حربًا على المرتشين والفاسدين، لا يهنأ له بال ولا يرتاح حتى يخلص منهم المحكمة، ومن دلائل نزاهته أنه حين أصلح مبنى المحكمة بدمشق استعان بالآذن (الفراش) في شراء أنقاض البيوت والباب القديم وفي إحضار العمّال، ولم يرزء الوزارة شيئًا، فلما رأى محاسب الوزارة ما صنع؛ استحسنه وأراد أن يقدّر تكاليفه، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (وأرسل من قدّر التكاليف بعشرة أضعاف ما أنفقتُه أنا فيها، فلما لقيته قال: نُعِدّ سندًا بالمبلغ لندفعه لك، فضحكت وقلت: ولكني صرفت عُشر هذا المبلغ الذي قدّرتموه، قال: كيف؟ فخبّرتُه بما صنعت، فعجب منه وأُعجِب به وقال: يا ليت جميع القُضاة يصنعون مثل هذا، ينجزون الأعمال ويوفّرون الأموال)[1].

(١) الذكريات (١١٦/٧).

قدوات كبار:

وكان الشيخ ينظر في ذلك إلى قدوات كبار، من السلف والخلف، فهو يقول في محاضرته عن القضاء في الإسلام بعد أن شرّق وغرّب في قصص القضاة السابقين: (وهل مثل قضاتنا في التنزه عن كل ما يقدح بحشمة القاضي ووقاره، وفي التحرز من أجنى التهم، وأضعف الميل؟ وهل للقضاة في أمة اليوم مثل ما كان لقضاتنا من رفيع الشأن وعظيم القدر؟)[1]، وفي الخلَف بقية صالحة، ومنهم القاضي الشيخ أبو النصر الخطيب، عم والدته، يقول عنه الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (أخبرني حمي الأستاذ صلاح الدين الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورحم كل من ذكرت، الذي كان يومئذ عضوًا (أي: مستشارًا) في محكمة النقض، خبّرني أن مصباح بك جاء يافا مرة يفتّش محكمتها وكان قاضيها الشيخ أبو النصر الخطيب، وهو عمه وعم أمي، فلما انتهى من تفتيش المحكمة أخذه القاضي معه إلى الدار، فرآهما رجل من أهل البلد فمشى معهما، والقاضي يظن أنه صديق المفتّش لذلك لم يسأله، والمفتش يحسب أنه صاحب القاضي لذلك لم يكلمه، حتى إذا وصلوا الدار ودخلوها وهمّوا بالقعود إلى مائدة الطعام تبيّن أنَّ لهذا الرجل قضية، أي: دعوى في المحكمة، عند ذلك استأذن القاضي أن يفارق الدار لضرورة عاجلة لا بد منها، وخرج والمفتّش والرجل يتعجبان، وغاب ساعة حتى جاء برجل آخر وقال للأول: هذا خصمك، فما عندك من أقوال فقله أمامه ليردّه عليك، وكان الشيخ أبو النصر معروفًا بالنزاهة في

(١) فكر ومباحث (ص١٠٧).

القضاء)[1]، قلت: وكذلك كان الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ.

* * *

(١) الذكريات (٨/٤٤)، ويُنظر: فكر ومباحث (ص١٠٦).

الاستشارة

أسلفت في مبحث سابق أنَّ الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ كان حريصًا على الاستشارة فيما يعرض له من قضايا، ولم يكن يستنكف عن السؤال إذا أشكل عليه شيء، ولم يمنعه علو منصبه وسمو مكانته من الاستشارة والسؤال، وهذا من أهم أسرار نجاحه، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وكنت في كثير من الحالات التي نختلف فيها على مسألة فقهية أقول للرئيس: اسمح لي أن أسأل المفتي (وكان المفتي هو شيخنا أبا اليسر عابدين ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ)، فكان الرئيس يتردد أولًا، ثم رضي وصار من الأمور المعتادة أن نسأل المفتي)[1]، وتقدم ـ أيضًا ـ خبره مع شيخه عبد المحسن الأسطواني، واستشارته له في أكثر من موطن[2].

* * *

(1) الذكريات (٨/٦٢).
(2) رجال من التاريخ (ص٥١٥).

الإنجاز واطراح التسويف
وقطع وارد المماطلة

يقولون في فلسفة العدالة: إن العدل البطيء نوع من الظلم، وكذلك هو حين يمل صاحب الحق ويفتر عن طلب حقه، ويظل المعتدي في مأمن من الإنصاف زمانًا طويلًا، وفي ذلك يقول الشيخ الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (القضاء لا يحلو في نفس ذي الحقّ ولا ينجح في ردع ذي الباطل إلّا إذا كان سريعًا مع الصواب مصيبًا مع السرعة، يجيء والخصومة حامية فيرفع ألم المظلوم ويمنع أذى الظالم، وكذلك كان القضاء في الإسلام، فلما كان من شؤم الأيام علينا أن أخذنا الأسلوب الفرنسي (عن طريق الترك أولًا ومن الانتداب الفرنسي ثانيًا) أخذ الناس يشكون من طول المحاكمات ومن بطء صدور الأحكام)[1].

تجربة عريقة:

ولقد كانت للشيخ علي الطنطاوي قبل أن يلي القضاء تجربة

---

(١) الذكريات (٤/٢٥٢).

عريقة في طول أمد المحاكمة، بقيت نصب عينيه بعد أن صار قاضيًا، وكانت أعظم دافع له إلى الإنجاز وسرعة البت في القضايا والحزم مع المماطلين، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (وكنت أسمع من صغري أنَّ لي عمًّا في إسطنبول يلاحق دعوى قضائية على وقف بيننا وبين آل الصلاحي، بقيَت في المحاكم ما بين دمشق وإسطنبول. . . تدرون كم؟ قد لا تصدقون إن قلت لكم (وما أقوله الحقّ): ثلاثًا وثمانين سنة! مات من أقام الدعوى ومات من أقيمت عليه، ومات أولادهم وجئنا نحن، فما أدري والله هل كان الحقّ معنا أم كان علينا، ولكن أهل «باب المُصلّى» في دمشق يسمّون البستان المتنازَع عليه «جنينة الطنطاوي»، والله أعلم، فما قيمة حقّ يصل إليه صاحبه بعدما يموت هو ويموت ولده؟ أتدعو ضيفًا إلى عشاء فتؤخّره حتى يموت من الجوع، ثم تتصدّق به على قبره؟)[1]، ويقول عن هذه القضية في موضع آخر: (مات الذي أقامها، ومات ولده، وقام بها من لا يدري منشأها، ولا يعرف حقيقتها، ولا يسره الظفر فيها، ولا تؤذيه خسارتها)[2].

ويتحدث الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ عن تفاصيل هذه القضية والحكم فيها وعن أثرها على نفسه وعلى عمله في القضاء، فيقول: (إنَّ أشدّ ما يلقى المتقاضون من المحاكم هو التسويف والتأجيل وطول أمد المحاكمة، حتى إن دعوى كانت بين أسرتنا وبين آل الصلاحي. . .

(١) الذكريات (٢٤٤/١).
(٢) الذكريات (٢٥٢/٤).

لبثَت هذه الدعوى في المحاكم على عهد العثمانيين ثلاثًا وثمانين سنة، ذهب من أقام الدعوى وأولاده من بعده وبقيَت هي حتى نشأنا نحن، وكنت وأنا صغير أتجرّأ بالمزاح على عمّي (أعني خال أبي، وكنت أدعوه عمّي) العالِم الفلكي المعروف الشيخ عبدالقادر الطنطاوي، فأقول له: انتظر يا عمي حتى أكبر أنا وأدرس الحقوق وأصير محاميًا وأرافع فيها، فكان يضحك ويسبّني ويقول الكلمة العامية: «فال الله ولا فالك»، أتريد أن تبقى في المحاكم حتى تصير محاميًا؟ ولقد بقيَت فعلًا، وكبرتُ وصرت محاميًا ثم صرت قاضيًا والدعوى لم يُفصَل فيها، وكدنا نربحها مرة وكانت في الاستئناف فتبدّل المستشارون وجاء غيرهم، وكانت الدعوى قد زادت صفحات ضبطها على ثلاثة آلاف، ففصلوا فيها لمصلحة خصومنا، وما أدري هل درسوها أم حكموا فيها من غير أن يستوفوا دراستها، لكن الذي أدريه أني لم أحزن لخسارتها كثيرًا، ولا أظنّ أنَّ خصومنا فرحوا كثيرًا لربحها، لأنهم كانوا كالذي تدعوه إلى الإفطار في رمضان فتؤخّر الطعام حتى يأكل من جوعه خبزًا وزيتونًا، فإذا ملأ بذلك بطنه دعوته إلى المائدة عليها من كل ما لذّ وطاب، من الحارّ والبارد والحلو والحامض.. . مائدة حافلة، ولكن ما الفائدة منها وقد امتلأت معدته وذهبت شهوته؟ لقد كانت هذه القضية دائمًا في ذهني وكانت قِيدَ بصري فلم أكن أجعل للتطويل والتأجيل مجالًا في الدعاوى التي تُعرَض عليّ، إن كانت الدعوى بين المتقاضين أنفسهم لم أؤجّلها إلّا إلى الغد، فإن طال التأجيل فإلى ما بعد الغد، وإن كانت بين المحامين جعلتُ أقصى حدّ للتأجيل خمسة أيام، والحدّ الذي لا حدّ بعده أسبوع، فإن احتجّ المحامي أنَّ لديه دعاوى

في محاكم أُخرى قلت له: اطلب من تلك المحاكم أن تؤجّل النظر في دعاواك لأن من طبيعة قضايا الأحوال الشخصية أنها لا تحتمل طول التأجيل)[1]، ويقول عن هذه القضية في موضع آخر: (أقامها جدهم على جدي الذي قدم من (طنطا)، وانقرض منا ومنهم بطنان والدعوى قائمة، وقد خسرناها أخيرًا، وصدقوني إذا قلت لكم: إنني لم أدرِ إلى الآن مع من منا الحق، ولم أفهمها، وكيف أدرس ملفًا فيه من الأوراق المكتوبة بالعربية والتركية والفرنسية أكثر مما في تاريخ ابن جرير الطبري؟ أما قضاؤنا فكان يبتّ في القضية مهما عظمت في جلسة أو جلستين، لا يعرف هذا التطويل وهذا التأجيل، ولقد حكم قاضي مصر محمد بن أبي الليث في دعوى بني عبد الحكم المشهورة بمبلغ مليون وأربعمئة وأربعة آلاف دينار ذهبي في جلسة واحدة في يوم السبت ٨ جمادى الأُولى سنة ٢٣٧ هـ، ورضي بحكمه الفريقان، روى ذلك الكندي)[2].

الحزم مع المماطلين:

وكان الشيخ يقف موقفًا حازمًا أمام المراوغين والمماطلين، ويضيّق عليهم المسالك، يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (وكثيرًا ما كان أحد الطرفين يدّعي المرض ويبعث من يُبرِز تقريرًا طبيًّا بما يدّعيه، فشكوت ذلك إلى الدكتور جَودة الكيال الذي كان أستاذنا في مكتب عنبر، فتعهّد أن يذهب كلما دعوتُه إلى دار المريض أو المتمارض،

---

(١) الذكريات (١٨/٧).

(٢) فكر ومباحث (ص١٠٧).

فيفحص عن أمره ويرى ما به، ولا يأخذ على ذلك أجرًا لا مني ولا من أصحاب القضية، بل يطلب الأجر من الله... وإن تبيّن لي أنَّ ادّعاء المرض كان باطلًا وأنَّ التقرير أُعطيَ زورًا أحلتُ الطبيب الذي وقّعه على النيابة العامّة، فلقي عندها جزاءه في الدنيا عاجلًا، ولَعقاب الآخرة أشدّ وأبقى)[1].

ويرى الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ أنَّ بعض المحامين من أسباب طول أمد المحاكمة، فيقول: (وجدت أنَّ الدعوى التي لا محامي فيها ينطق فيها الخصمان غالبًا بما هو الحقّ، فإن حادوا عنه رددتهم إليه بأيسر جهد، لأن سواد الناس تغلب عليهم الفطرة ويسود قلوبَهم الصفاء، فإن مكروا فمكرهم غير عميق، وتُفصل الدعوى بعد جلستين أو ثلاث، فإن دخل المحاميان طوّلا الطريق ووعّرا السهل، هذا يُقيم صخرة يسدّ بها السبيل على خصمه وذاك يزيحها فيضعها حيث يسلك الخصم، فيطول أمد المحاكمة، وربما أضاع أحدهما الحقّ فخلطه بالباطل أو جعل الباطل حقًّا والحقّ باطلًا)[2]، ولم تكن حيل بعض المحامين تجوز على الشيخ، وقد رأينا قريبًا ما صنع مع المحامي المماطل حين طلب سماع الشهود المتفرقين في عدة دول.

المختصر المفيد:

من أجل ذلك لم يكن الشيخ يفتح المجال للمتخاصمين

(١) الذكريات (١٨/٧).

(٢) الذكريات (٢٧٢/٦).

ليقولوا ما شاؤوا، بل كان يكتفي بما هو في صميم الدعوى، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (كانوا يأخذون عليّ أنني لا أدع الخصوم يقولون كل ما يريدون، وعذري أني أسمع كل ما يقال ثم ألخّصه بكلمات، وأصنع مثل ذلك مع المحامين: أثبت بالضبط ما يُفيد الدعوى وأدع ما عداه، فإن ادّعت امرأة مثلًا أنه طلّقها أسأله، فيبدأ قصّة ربما تستمرّ ـ لو تركتُه ـ عشر دقائق، يقول: كنا يا سيدي في الدار، وقد تعشّينا رزًّا بالفول واللحم وشربنا الشاي، وكان في زيارة دارنا أبو، أبو.. أبو إيش؟ الله يلعن الشيطان، نسيت، هذا الذي كان ولده يعمل في وزارة المالية وكانت له دكان في سوق الحميدية... وأمثال هذا الكلام، يُبدئ فيه ويُعيد وهو لا ينفع ولا يُفيد، فأصرخ به: أجب على السؤال فقط: هل طلّقتَ كما تدّعي أم لا؟ ذلك أنه إن قال: «نعم» فقد أقرّ وانتهت الدعوى، وإن قال: «لا» كلّفتها أن تُثبِت دعواها، وهذا الكلام كله الذي يريد أن يقوله لا أثر له في الدعوى إلّا أنه يُضيع وقت المحكمة ويؤخّر رؤية الدعاوى)[1].

لا تأجيل:

وفي محكمة النقض كان من منهجه أن لا يؤجل القضايا بغير مسوغ، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (لم أكن أدَع على مكتبي قضية تبيت إلى الغد، بل كنت أنظر فيها وأكتب قرارها يوم وصولها، إلّا في حالات نادرة تحتاج فيها القضية إلى الرجوع إلى كتاب لم يكن موجودًا في المحكمة أو سماع رأي خبير لا بدّ من انتظار الاجتماع

(١) الذكريات (٢٢/٧).

به)[1]، ولعل ذلك كان يحمله أحيانًا على العمل حتى في يوم الجمعة وحتى في يوم العطلة[2].

* * *

(١) الذكريات (٦٣/٨).

(٢) أشار لذلك في مقال له بمجلة الرسالة، السنة العشرون، المجلد الثاني، العدد ٩٩٨، في يوم الإثنين ٢٧ ذي القعدة ١٣٧١هـ، ص٩١٢.

الموعظة الحسنة والتلطف في استخراج الحق

كان الشيخ مصلحًا قبل أن يكون قاضيًا، وكان يحرص على استخلاص الحق وإظهاره بكل طريق سوي، ومن ذلك موعظة القلوب، ومخاطبة الضمير، وخاصة في القضايا الزوجية ذات البعد الإنساني، فمن ذلك القضية التي ادَّعت المرأة فيها الزوجية وأنكر الرجل، ولم تكن لها بيّنة، يقول الشيخ فيها: (فحاولتُ أن أنبّه ضميره فما انتبه، وأن أرقّق قلبه فما رقّ، وأن أخوّفه اللهَ وعقابَه فما خاف، ولم يبقَ إلّا أن أحلّفه إن طلبت اليمين، وبدا لي من حاله أنه سيُقدِم على حلف اليمين الكاذبة من غير أن تهتزّ عضلة واحدة في جسده، فماذا أعمل؟ أرى الحقّ يضيع أمامي ولا أملك لصاحبته شيئًا؟)[1]، وكانت النهاية ـ كما مرّ قريبًا ـ أن أقرّ الرجل بالزوجية بعد أن حرّك ابنه عاطفته ولامس قلبه.

مُنْكِرُ زوجِه وولدِه:

ومثلها قضية أخرى أنكر فيها الرجل زوجه وأولاده، ولم تكن

---

(١) الذكريات (٨/٦٣).

للمرأة بيّنة، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (وكان الرجل ـ كما يبدو ـ قليل الدِّين، فحلف اليمين، فلما هممت بإعلان الحكم برفض دعواها بكت، فبكى الأولاد معها وصاح صغيرهم: «هيك يا بابا بتعمل مع ماما؟»، وقال الأولاد الآخرون: «يا بابا ليش ماما بتبكي؟»، فرأيت التأثر على وجه الرجل، فاغتنمت هذه اللحظة ووعظته وعظًا مؤثّرًا خرج من قلبي فوقع في قلبه، فاعترف بأنها زوجته وأن هؤلاء أولاده.. . وخرجوا جميعًا متصافين متراضين، والحمد لله رب العالمين)[1].

موعظة لجبار:

ومن القضايا التي عالجها الشيخ بالموعظة فآتت أُكلها، قضية رجل من أتباع الأمراء مرهوب الجانب، أقيمت عليه دعوى فتحاشى الناس أن يدلوا بشهادتهم ضده خشية بطشه وخوف انتقامه، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (فلما كان يوم المحاكمة تصوّرت عظمة الله وعظيم جزائه لمن يجترئ عليه وكبير ثوابه لمن يدافع عن الحقّ الذي أمر به، وتوجّهت إلى هذا الرجل (ونسيت اسمه) فحذرتُه عذاب الله ونبّهت في نفسه إيمانه، وقلت له كلامًا لا أستطيع أن أعيده الآن، لأنني لم أكن أنا الذي يتكلّم به بل كان يتكلّم به يومئذ على لساني ما اعتراني من الصلة بالله والاعتماد عليه، وما زلت في هذا حتّى اغرورقَت عيناه بالدمع وقال أمام الناس (وهم لا يكادون من دهشتهم يصدّقون ما يسمعون)، قال: نعم، والله له عندي حقّ، وأنا

---

(١) الذكريات (٤/٣٠٠).

أستغفر الله، وحقّه مضمون، فقلت له: بارك الله فيك وأعظم ثوابك... وأثنيت عليه وبيّنت له عظم ما جاء به عند الناس وعند الله)[١].

مناقشة الشهود:

ولم تكن الموعظة وحدها هي السبيل لاستخراج الحق، بل كان الشيخ يتبع طرقًا أُخرى، ويساعده على ذلك إلمامه بعلوم مختلفة، وموسوعيته، فحين يأتي الشهود ليشهدوا برؤية الهلال لم يكن الطنطاوي يسلم لهم على البديهة، بل كان يسأل الشاهد ويناقشه، وخاصة حين يعلم الشيخ استحالة رؤيته، ويقول عن ذلك: (وقد كنت قاضي دمشق «أي: رئيس المحكمة الكبرى فيها» لسنين.. وكنت أناقش الشاهد حتى يتضح كذبه، ولذلك كان من المطلوب في القاضي أن يكون له إلمام بهذه الناحية من علم الفلك)[٢].

* * *

(١) الذكريات (٤/٢٠٤).

(٢) فتاوى الشيخ علي الطنطاوي (١/٢٢٤).

الحزم والحرص
على هيبة القضاء واستقلاله

من أهم صفات القاضي فيما يذكره أهل العلم، أن يكون قويًا من غير عنف، ليّنًا من غير ضعف[1]، وهي معادلة صعبة وكبيرة إلا على الذين وفقهم الله، ونرى هذا واضحًا في شخصية الشيخ علي الطنطاوي القضائية، ففي إدارته للجلسة في المحكمة كان صارمًا حازمًا، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (كنت أحرص على النظام، وعلى ظهور هيبة القضاء، ولا أدع أحدًا مهما علت منزلته أن يقطع النظام)[2]، وحين تساهل محاميان كبيران ـ أحدهما كان أستاذه ـ في نظام المحكمة وبّخهما الشيخ، وألزمهما الهدوء، يقول الشيخ: (رأيتهما يتهامسان ويضحكان، فقرعتُ خشب القوس أمامي وقلت لهما: هل نسيتما القراءة؟ فتعجّبا، فقلت: هل كتبنا على باب العمارة «القصر العدلي» أم «قهوة الكمال»؟)[3]، على أن حزم الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ قد

(١) يُنظر: المغني (١٤/١٧).
(٢) الذكريات (٦/٢٨١).
(٣) الذكريات (٦/٢٨٢).

يخرج به أحيانًا إلى العنف، كما صنع مع ذلك المحامي الذي استطال على المحكمة ورفض الخروج فأمر الشيخ الآذن (الفراش) أن يمسكه من ربطة عنقه وأن يجرّه جرًّا حتى يلقيه خارج الباب![1].

يعلن استقالته بسبب تدخل أخي الرئيس:

ولم يكن الشيخ الطنطاوي يسمح بحال من الأحوال، ولأي شخص كان، أن يتدخل في عمله، أو يؤثّر في حكمه، أو يثنيه عن إقامة العدل، يقول ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (لقد عملت في القضاء أكثر من ربع قرن، فما تدخّل يومًا في قضائي رئيسٌ ولا وزير ولا نائب من النوّاب، ولا فتحت لصديق أو قريب باب التدخّل فيه)[2]، وعندما حاول أحد أصحاب الجاه ومن يدلي إلى السلطان بسبب وثيق أن يتوسط لأحد الخصوم كان ردّ الشيخ واضحًا وصارمًا وكان موقفه قويًا، يقول الشيخ: (وقد وقع لي مرة واحدة على عهد رياسة الشيشكلي أن هتف بي أخوه يومًا يوصيني برجل له دعوى عندي، فحاولت إفهامه بالحسنى أني لا أقبل وساطة ولا تدخّلًا في دعوى من غير طرفَيها أو المحامين فيها، فحسب لطفي ضعفًا وجرّب تخويفي بالرئيس الذي هو أخوه، فثار بي الغضب فأغلظت له القول وأغلقت الهاتف من غير سلام، وذهبت من فوري إلى الوزارة فأعلنت لهم أني مستقيل وأني سأعلن أسباب استقالتي على الناس، وكان الأمين العامّ للوزارة، أي: وكيلها، صديقًا للشيشكلي، فلم

(١) المرجع السابق.

(٢) الذكريات (٩/٧).

أكَد أعود إلى المحكمة حتى فتح عليّ أخو الرئيس مرة أُخرى، فهممت أن أقطع المخابرة، وإذا هو يبادرني بالاعتذار ويطلب أن أعتبر الأمر كأن لم يكن، وفهمت من بعدُ أنَّ الأمين العامّ، أي: وكيل الوزارة، رفع الأمر فورًا إلى الشيشكلي، وكان الشيشكلي رجلًا عاقلًا، عرفتُه من قرب وقابلته مرات، وكان يملك أعصابه ويحكّم عقله ولا يريد أن يُثير عليه رجلًا له قلم وله لسان، فلام أخاه لومًا شديدًا وألزمه أن يعتذر إليّ فورًا)[١].

قضية لأخت الرئيس:

وكان الناس في مجلس الشيخ علي الطنطاوي بالمحكمة سواسية، لا فضل لرئيس أو كبير أو ذي منصب على غيره من عامة الناس، حتى ولو كانت المدعية أخت رئيس الدولة، والمدَّعى عليه رجلًا مستضعفًا، يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (ورُفعَت إليّ قبل ذلك دعوى لأخت الرئيس شكري بك القوّتلي، أيام كان في ذروة عزّه وقمّة سلطانه، وجاء المدَّعى عليه، وهو رجل من آل العطّار، ووجهه منتفخ مُزرَقّ وأثر التعذيب ظاهر عليه والشرطة تحيط به، فقرّرتُ أولًا إخراج الشرطة من قاعة المحاكمة، وطَمْأنتُه إلى أنَّ المحكمة لن تفرّق بين هذه الدعوى وبين غيرها من الدعاوى وأنه لن يجد منها إن شاء الله إلاّ العدالة والمساواة بين الخصمين، وكان ذلك، وسرت فيها كما أسير في الدعاوى كلها، واستعنت بالله فلم أميز دعوى أخت الرئيس عن دعوى أضعف امرأة قروية، فما نظرت

(١) الذكريات (١٠/٧).

فيها إلّا في موعدها ولا جعلت لها فضلًا على غيرها، وعيّنت لها (وكانت دعوى تفريق) حكمين اثنين من وجهاء البلد. . . وانتهت الدعوى كما ينتهي غيرها)[١].

ألهذا أتيت؟!:

وقد جرى لأحد تلاميذه، وهو د. محمد القاسمي[٢]، موقفٌ معه لم ينسه مع مرور الزمان وتطاول العهد، وذلك حين أراد أن يكلم الطنطاوي بشأن إحدى القضايا، وكان القاسمي معلمًا آنذاك في محافظة طرطوس بسوريا، وكانت لدى الطنطاوي قضية منظورة بين امرأة وزوجها، فطلب الزوج من القاسمي أن يكلم الشيخ بشأنها، يقول د. القاسمي: (فوافقت، باعتباره كان أستاذي، فذهبت إليه في محكمة التميز، وفيها باب مغلق لأنها لا يدخلها إلا المأذون لهم، فأعطاني البواب الهاتف، فكلمت الشيخ وقلت له: أريد مقابلتك، فقال: أهلًا وسهلًا، وأمر بفتح الباب لي، وصعدت إليه وتباسطنا في الكلام، كيف حالك؟. . . ماذا تدرس؟. . . ثم قلت له: «مولانا، الله يخليك في قضية عندك لفلان»، فتجهَّم وجهه، وقال لي: ألهذا أتيت؟ فقلت له: سحبناها! فرجع إلى ما كان عليه، ولم أتكلم عنها نهائيًا، قال لي: إما أن تعتقد أنني أقضي بالحق، وإما أنني أقضي بالوسائط،

---

(١) المرجع السابق.

(٢) وهو من تلاميذ الطنطاوي المخلصين، يُنظر: مقدمات الشيخ علي الطنطاوي (ص٢٤٠).

فقلت له: «أنا سحبتها خلاص وانتهيت!»[1].

وقد رأينا في دوما كيف منع الشيخ المهنئين من الدخول عليه، وكان السبب كما يقول: (لأني وجدت أنني لا أستطيع أن أجمع بين رضا الله بالدفاع عن الضعاف المظلومين ورضا هؤلاء الوجهاء الذين يريدون إضاعة مصالح الضعاف وهدر حقوقهم وصولًا إلى مطامعهم)[2]، وحين جاءه المفتي ـ وكان غير محمود السيرة ـ قطع عليه الطريق، وجبهه بقوله: (إن راحتي بأن تكون صلتي بك ـ مع احترامي إياك ـ في حدود الرسميات، ولا آمر بل أرجو ألّا يكون بيننا زيارات ولا صلات إلّا ما تقتضيه الوظيفة، فتجهّم، وقال: ولكن لماذا؟ فقلت: ليس عليّ أن أخبرك وليس لك أن تسألني لماذا؛ أنا حرّ في أن أصادق من أشاء وأبتعد عمّن أشاء، ولك مثل الذي لي من هذه الحرية)[3].

هجوم أصحاب الحاجات:

وقد يهجم صاحب الحاجة على القاضي، ويخاتله ويحتال لكي يصل لما يريد، كما في هذه القصة التي جرت للشيخ مع رجل ثقيل، وهي لا تخلو من طرافة، يقول الطنطاوي ـ رحمه الله ـ: (كنت يومًا أقطع الشارع أتلفّت ذات اليمين وذات الشمال، أرقب

---

(١) من مقابلة معه أذيعت في برنامج (حياة إنسان) بقناة المجد الفضائية، بتصرف يسير اقتضاه التحرير.

(٢) الذكريات (٢٠١/٤).

(٣) المرجع السابق.

السيارات وهُنّ يُسرِعن مختلفات الأشكال والمظهر ولكنهن متّحدات الحقيقة والأثر، كلها تمثل الموت تحت العجلات، فما كدت أتوسط الشارع حتى سمعت نداء ملهوف يهتف باسمي، فاستدرت لأنظر فكادت درّاجة نارية تصيبني، وولّت عني وأصوات محرّكها بالضجيج وسائقها بالشتم لا تزال في أذني، ووصلت إلى الرصيف وإذا بالرجل يلحق بي يناديني، وقفت، فأقبل عليّ وهو مفتوح الفم من الضحك والسرور وقال: الأستاذ الطنطاوي؟ قلت متجهمًا: نعم، قال: أهلًا وسهلًا، في غاية الشوق، لقد مضى زمن طويل، قلت: على ماذا؟ قال: على لقائنا، قلت: ومتى التقينا؟ قال: أنسيتني؟ قلت: مَن حضرتك؟ فضحك وقال: احزر (والكلمة فصيحة)، قلت: يا أخي أنا لا أعرفك ولم أعرفك قط، فازداد ضحكًا وقال: إنك تمزح بلا شك، قلت: قُل ما تريد وخلّصنا، فذكر اسمه، قلت: ما سمعت بهذا الاسم قبل الآن، قال: طيب، الخلاصة، متى أستطيع التشرف بزيارتك؟ قلت: وماذا تريد مني؟ قال: لا شيء، لا شيء، التشرف بك فقط، قلت: أنا مشغول ويعرف أصحابي كلهم أني لا أزور أحدًا ولا أستقبل زائرًا إلّا نادرًا، قال: وهذا من النادر، قلت: يا رجل، هل تريد مني شيئًا؟ قال: التشرف بك فقط، أنا أحب أهل الفضل والعلم، قلت: أنا لست منهم، قال: كيف وأنت سيدنا ومولانا؟ قلت: أستغفر الله، قال: متى أزورك؟ قلت: تعال إلى المحكمة في الساعة الواحدة، فإنّ الباب يُفتح للمراجعين، قال: أظنّ البيت أحسن، قلت جازمًا: غدًا في المحكمة، وتركته ومشيت، وجاءني في اليوم الثاني وبدأ يتكلم في الصحّة وفي الجوّ وفي أحوال الدنيا، ثم ألقى محاضرة بالثناء عليّ

ومدحي وأني شيء عظيم وأثنى على كتبي، فسألته: أي كتاب قرأ منها؟ قال: إنه قرأها كلها ولكنه أُعجِب بحديث الأربعاء، قلت: ولكن حديث الأربعاء لطه حسين، فلم يخجل ولم يضطرب وقال: عفوًا، قصدت أن أقول: كتاب فجر الإسلام، ولم أقُل له: إن فجر الإسلام لأحمد أمين لئلاّ يقول: إنه كان يقصد كتاب ألف ليلة وليلة! وبعد هذه المقدمات التي لا آخر لها نطق بالدرة المصونة والجوهرة المكنونة، وعرض حاجته فإذا هو صاحب دعوى في المحكمة يريد أن يوصيني بها)[1].

بين السفير البريطاني والملحق الروسي:

ويذكر الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أن من صفاته الوضوح والصراحة، وأنها من ركائز شخصية القاضي، فيقول: (وأنا ـ كما تعرفون ـ من أهل القضاء... والقاضي لا يُحسِن التلميح والتلويح، بل التصريح والتوضيح)[2]، ويقول: (اشتغلت في عمري بمهنتين: مهنة التعليم ومهنة القضاء، وكلا المهنتين بعيد عن أساليب السياسة وعن طرائق الدبلوماسيين)[3]، وقد تجلت هذه الصفة في موقفين عجيبين، قطع فيهما السبيل على من أراد استمالته من أهل السياسة، وهما الوزير المفوض البريطاني، والملحق الثقافي الروسي، يقول الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (وطلبني مرة في الهاتف وأنا في المحكمة الوزير

---

(١) الذكريات (١٨٥/٧).
(٢) الذكريات (٧/٦).
(٣) الذكريات (٢٤/٦).

البريطاني المفوَّض في دمشق، وكلّمني رجل بالعربية يطلب مني باسم الوزير موعدًا ليزورني هو أو الملحق الثقافي نيابة عنه، فقلت لمن يكلّمني: إنَّ المحكمة ليست لها صلة رسمية بالوزير البريطاني، فإن كان له شيء فليرجع إلى وزارة الخارجية، فقال: إنه لا يريد أن يجيء لأمر رسمي بل زيارة خاصّة ليسألني بعض الأسئلة الدينية، فلم أجد بدًّا من الموافقة، فحدّدتُ له موعدًا يزورني فيه، وقال لي إخواني في المحكمة: عليك أن تقدّم له مع شراب الليمون مثلًا قطعة من الشكلاطة، وسحروني بقولهم فغرّموني ثمن علبة منها دلّوني على نوعها، أذكر أنَّ اسمها «بلاك ماجيك»، ولم أكن قد سمعت بهذا الاسم من قبل، وفهمتُ أنَّ معنى الكلمة «السحر الأسود»، أي: أن سحرهم إياي كان أسود والعياذ بالله لأنني دفعت فيها ثمنًا كان ثقيلًا على كيسي لذلك اليوم، وجاء في الموعد رجل إنجليزي ومعه ترجمان له، لأني لا أفهم عنه ولا يفهم عني، فسلّم وسلّمت، ثم تكلّم فشرّق في الحديث وغرّب، وأنا أستمع إليه على حذر أحاول أن أدرك ما الذي يريد أن يصل إليه، وإذا هو يريد أن يسألني عن حكم الإسلام في الشيوعية، ففهمت عندئذ ماذا يريد...

فقلت له: إن الشيوعية والرأسمالية والروس والإنكليز والأمريكان كلهم عدو للإسلام، وترجم له الترجمان هذا الكلام، وختمت الجلسة فانصرف غير مسرور، وكلمني بعد ذلك بيوم واحد رجل كنت أعرفه في العراق معلّم رسم، فقال لي: إن الملحق الثقافي الروسي يريد هو الآخر أن يزورني، فأخبرته أنه لا شأن لي به ولا بالآخرين وأنهم كلهم عدو، فانصرف عني غير مسرور، وجعلت أفكر في هذا الحال التي لا يمكن أن تصل إلى أسوأ منها أمة ذات

كرامة واستقلال، فجعلت موضع كلمتي الصغيرة في اليوم التالي هذه القصة، ذكرت فيها ما قصصته عليكم ثم قلت: أين الحكومة لتفتح عينيها لترى ما يصنع هؤلاء الناس وكيف يتصلون برجال منا؟ يزورني أحدهم أول مرة فيكون التعارف، ثم يدعوني فتكون المودة، ثم يتصل الود فتكون الصداقة، ثم أصير جاسوسًا وأنا لا أشعر، وإلّا فما هو الجاسوس وماذا يصنع أكثر من هذا؟)[1]، إلى آخر ما قال ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ.

عزلة القاضي:

وكما أنَّ لذوي الجاه والسلطان تأثيرًا على القضاء يُخشى منه على العدالة، فكذلك لعامة الناس إذا خلصوا إلى قلب القاضي وتمكنوا منه بالعلاقات والصداقات والمجاملات، فإنَّ لهم سلطانًا لا يُستهان به، ولذلك رأينا الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ حين انتُدب إلى وادي العجم يعرض عن تلميذه القديم، ويتجنب الحديث معه، لا كبرًا، بل صيانة لنزاهته، و(أداء لأمانة القضاء، فإنَّ القاضي (في الأرياف خاصة) إن عقد صلة بينه وبين بعض أهلها، ولو كانت صلة نظيفة مشروعة، استُغلّت أبشع استغلال وأُكلت بها حقوق الناس، لذلك كان على القاضي فيها أن يعتزل الناس عزلة كاملة فلا يزور أحدًا ولا يقبل زيارته في بيته)[2].

(١) الذكريات (١٤/٧)، والقصة أيضًا في: مقالات في كلمات (١٥٧/٢) بسياقٍ قريبٍ من هذا.
(٢) الذكريات (٥٤/٨).

وفي مقالة بعنوان: (عزلة القاضي) رأى الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ أنَّ من الأصلح للقاضي أن (لا يختلط بالناس ولا يعاشرهم، ولا يدخلهم بيته ولا يدخل بيوتهم، وأن يمنعه منهم حزمه وجدّه وصرامته، وإلا فكيف يصحب القاضي الناس ويخالطهم ويدعوهم ويقبل الدعوات منهم ويكون معهم في محافلهم ومجالسهم وقهواتهم ونزهاتهم، ويسقط الكلفة بينه وبين الكثير منهم، ثم يستطيع أن يقضي بينهم؟ وكيف بالله يقدر أن يعدل بين الخصمين، ويسوي بينهم في وجهه ومجلسه وحكمه، إن كان أحدهما: صفيّه وسميره وموضع سره، ورفيق نهاره وليله وجده وهزله؟ والآخر غريب لا يعرفه، وكيف ينظر إليهما بعين واحدة؟ ويخاطبهما بلسان واحد؟ ويكون موقعهما من قلبه واحدًا؟ فلا يطالب الناس القاضي أن يكون اجتماعيًّا يستقبل كل قادم، ولو كان الأمير أو الوزير، ويودع كل راحل، ويهنئ بكل نعمة، ويعزي بكل مصيبة..)(١).

ولعل هذه المواقف ـ التي سبقت ـ وغيرها قد فرضت على الشيخ شيئًا من العزلة الاختيارية، إن صحت العبارة، فمع تطاول العهد به في القضاء قلَّت مخالطته للناس، وصار لا يطل عليهم إلا من خلال الإذاعة أو الصحافة أو خطبة الجمعة ونحوها، وفي عام ١٩٥٩م، بعد سبعة أعوام من عمله في محكمة النقض، كتب يقول: (إني من سنين معتزل متفرد، تمرّ عليّ أسابيع وأسابيع لا أزور فيها ولا أُزار، ولا أكاد أحدّث أحدًا إلا حديث العمل في المحكمة أو

---

(١) مقالات في كلمات (٨٥/١).

حديث الأسرة في البيت)[1].

ولعلها أيضًا صارت له ملكة وسجيّة، فلم ينفك عنها حتى بعد أن ترك القضاء، يقول تلميذه د. مجاهد الصواف: (في كثير من الأحيان أرى القاضي في الشيخ، في مرة ونحن جلوس في مجلسه، ذكر أحد الجالسين شخصًا.. وقذفه، فصرخ الشيخ الطنطاوي، وعاد قاضيًا، وقال: والله الذي لا إله إلا هو إن لم تأتني بشهود ثلاثة معك، حكمت عليك حد القذف)[2].

* * *

(١) من حديث النفس (ص٣٠٣).

(٢) من مقابلة معه أذيعت في برنامج (حياة إنسان) بقناة المجد الفضائية.

العمل بروح القانون

لم يكن الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ حرفيًّا أو ظاهريًّا في العمل بالقوانين والأنظمة، ولكنّه كان يراعي مقاصدها، وينفذ إلى روحها، من غير مضادة لها أو مخالفة صريحة، ومن غير جمود على ظاهرها، يقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (القانون الذي وضعه البشر ليس شرعًا أنزله الله.. الحقّ غاية والقانون وسيلة، وليس للوسائل أن تصرف عن الغايات)[١]، ويقول: (وأنا لست من الذين يخرجون على القوانين ويخالفونها، ولكن القانون ـ مهما بلغ من الدقة والإحكام ـ من وضع البشر وقد يتعارض أحيانًا مع العدل، وأنا أرى في مثل هذه الحالة اتّباع طريق العدل ولو خالف صراحة القانون)[٢]، وكان كلامه هذا تعليقًا على قصة موظف لديه في المحكمة كان يدرس في كلية الحقوق فأراد أن يذهب للامتحان وكان قد استنفد إجازاته، فأذن له الشيخ وحمل تبعة ذلك، وأكمل هذا الموظف دراسته وصار فيما بعد قاضيًا من خيرة القضاة.

---

(١) الذكريات (٢/٨٢).

(٢) الذكريات (٨/٥٤).

وقد أوردتُ عند الحديث عن عمل الشيخ بمحكمة النبك بعض القضايا التي حيرته، وعَنْونَ لها بقوله (بين إقرار العدل وتطبيق نص القانون)، وقال في مقدمتها: (إنَّ القانون حينما يكون ماشيًا مع العدل ويحكم به القاضي يكون مرتاح الضمير مطمئنًّا إلى ما حكم به، ولكن أصعب ما يعترض القاضي أن يرى العدالة في طريق وأن يرى القانون في طريق آخر)[1].

وحين ترقى الشيخ وصار مستشارًا في محكمة النقض، كان له منهج في تصديق القضايا أو نقضها، ينظر فيه إلى روح العدالة ومقاصد القانون، فيقول ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (كنت أنظر بمنظارين: منظار العدل أولًا، والقانون ثانيًا، فإن كان حكم القاضي الذي رُفع إلى محكمتنا لننظر فيه عادلًا وقانونيًا صدّقته، أي: أبرمته، وإن كان قانونيًا غيرَ عادل حاولت أن أجد فيه ثغرة أدخل منها إلى نقضه، ولو كانت ضيّقة، وإن كان عادلًا مخالفًا لحرفية القانون وكان فيه ثغرات سددته، حفاظًا على العدل لا ممالأة للقاضي)[2].

والشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ على رحابة صدره واتساع نفسه في التعامل مع القانون، لم يكن يتساهل فيما يرى أنه إخلال بالعمل، أو تقصير في الاجتهاد، أو تفريط في الثوابت، ونجده يشدد في أمور ربما يراها البعض يسيرة، وهي قد تفضي إلى ضرر، فمن ذلك ـ على سبيل المثال ـ منعه إخراج المعاملات والقضايا من المحكمة،

---

(١) الذكريات (١٧٦/٤).

(٢) الذكريات (٦١/٨).

فيقول - رَحِمَهُ اللهُ - في حديثه عن المستشارين في محكمة النقض: (فمن جاء من المستشارين المحكمة درس قضاياه ومَن حملها إلى بيته يدرسها فيه، وإن كان الحقّ أنَّ القضايا لا يجوز أن تخرج أوراقها من المحكمة أبدًا)[1].

* * *

(١) الذكريات (٨/٦١).

بين القضاء والأدب

هاهنا بحر ما زلت أتهيب الخوض فيه، وأدافعه وأرجئه حتى لم أجد عنه مصدرًا، وما ذاك إلا لعمق قراره وبعد ما بين شاطئيه، فحياة الشيخ علي الطنطاوي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ حافلة ومليئة، وقد عاشها يتفيأ ظلال الأدب والفقه والقضاء والدعوة، ويضرب في كل باب منها بسهم، فما عليه إن دُعي من كل تلك الأبواب من ضرورة، ولهذا التنوع والموسوعية والتفنن ضريبة، يقول عنها: (ولقد لقيت كثيرًا حين ضعت بين الأدب وبين الفقه: إذا كان مجمع فقهي أقصوني عنه وقالوا: هذا أديب، وإن كان اجتماع أدبي قالوا: هذا شيخ فقيه)[1]، وهو يجهد في بيان إمكان الجمع بينها، وأن ذلك سنة متبعة لدى العلماء والعظماء في هذه الأمة، ويقول: (لا تعجبوا أن يجمع رجل بين الفقه والفتوى والقضاء، وبين الشعر منظومًا ومترجمًا عن لغة أُخرى، فإنَّ تاريخنا العلمي مترعٌ بأمثال هذه النماذج.. ولكن لما ضعفت الملكات وكان ما يدعى بعصر الانحطاط، انفكت الصلة بين الأدب وبين العلم، وضاعت الملكة

---

(١) الذكريات (١٤٨/٨).

البيانية فافتقدها أكثر المؤلفين)[1].

ويقول عن نفسه: (أنا رجل أشتغل بالقانون وبالأدب، وأعمل للوظيفة وللجريدة، ولكني أقسم لها وقتي، ولا أقسم لها نفسي، فإذا كنت في المحكمة نسيت الأدب، وفرغت ذهني منه وألقيت عني رداءه، وإذا كنت في دنيا الأدب خلعت ثوب القضاء وخليت فكري من مواد القانون)[2].

وحين كتب الشيخ عن غزل الفقهاء، قال في مقدمته: (قال لي شيخ من المشايخ المتزمتين، وقد سقط إليه عدد من الرسالة، فيه مقالة لي في الحب: مالك والحب؟ وأنت شيخ وأنت قاض، وليس يليق بالشيوخ والقضاة أن يتكلموا في الحب، أو يعرضوا للغزل، إنما يليق ذلك بالشعراء.. فضحكت، وقلت له: أما قمتَ مرة في السحر، فأحسست نسيم الليل الناعش وسكونه الناطق وجماله الفاتن، فشعرت بعاطفة لا عهد لك بمثلها ولا طاقة لك على وصفها؟ أما.. أما..)[3]، واسترسل على هذا النمط يبين خلجات النفس في رقة وسموّ.

بين العمل والصناعة:

ويصوّر لنا الطنطاوي أحيانًا تردّده بين القضاء والأدب، وحيرته في الانحياز لأحدهما، ففي كلمته أمام قضاة مصر أيام

---

(١) مقدمات الشيخ علي الطنطاوي (ص٣٠٩).
(٢) مقالات في كلمات (١٢٩/٢).
(٣) من غزل الفقهاء (ص٥).

الوحدة بين القطرين، قال: (ثم إني قاضٍ وأديب، هذا عملي وتلك صناعتي، لذلك أتردّد بين وقار المهنة الذي من شأنه أن أزن كل كلمة بالميزان المعلَّق في صدر المحكمة (الذي قالوا: إنه ميزان العدالة) وأن أعدّ من الواحد إلى اثنَي عشر قبل أن أنطق بها، وبين الأديب الذي من شأنه البيان والإعلان، وأن يكشف عما في نفسه ويُطلِع الناس على ما في قلبه، ويُبيحهم أعمق أسراره ويقول ما يُقال عادة وما لا يُقال، فهل أستطيع أن أجمع بين الأمرين؟)[1].

وإذا أقبل الشيخ على الأدب وناجى القلم وأبحر في المعاني نجده يميل إلى ذلك كل الميل، ويقرر أنَّ الأدب أصله وفصله، يعيش به وله، وأنه أديب أولًا وآخرًا، فبعد عمر قضاه في القضاء، وقبيل تركه له، يقول في كلمة أذيعت عام ١٩٦٣م: (لقد عملوا مني قاضيًا ومستشارًا ومقررًا للدائرة الشرعية في محكمة التمييز، فهل يسوّغ لي ذلك أن أنكر صلتي بالأدب؟ وهل يجحد أحدٌ فصله وأصله؟ أنا أديب أولًا وآخرًا، وأنا أجلّ الأدب وأقدره، وعشت أطول فترة من حياتي به وله)[2]، وفي قصة له بعنوان: (من صميم الحياة) - وهي من قصصه التي لا ينصح الشباب بقراءتها - يدير حوارًا بينه وبين بطل القصة، الذي جاءه يشكو إليه ما يكابد من تدريس البنات في الثانوية، ويقول الشيخ على لسانه مخاطبًا نفسه: (وأنت الرجل الأديب قبل أن تكون

(١) الذكريات (٨/٦٤).

(٢) فصول في الدعوة والإصلاح (ص١٩١).

الشيخ القاضي، فقل الآن ماذا أصنع؟)[1].

وهو يقارن بين استمتاعه بكتب الفقه وكتب الأدب، فيقول: (استفدت من القضاء الأنس بكتب الفقه، والاستمتاع بها مثل استمتاعي بكتب الأدب أو قريبًا منه)[2].

قدم صدق في الأدب:

والطنطاوي لم يكن دخيلًا على الأدب أو دعيًّا فيه، بل كان راسخ القدم، ممسكًا بنواصي الكلم، يصول على صفحات أرقى المجلات الأدبية ويجول، وترد إليه الكتب من قرائها على بريدها، وتُهدى إليه المقالات والقصائد المنشورة مشفوعة باسمه، وكان يزاحم على صدور تلك المجلات قامات عالية في عالم الفكر وسماء الأدب، من أمثال مصطفى صادق الرافعي وعباس محمود العقاد وعبد الوهاب عزام وزكي مبارك وعبد المتعال الصعيدي ومحمد إسعاف النشاشيبي وغيرهم، وربما شجر بينه وبين بعضهم شيء، فنجد الطنطاوي يحاور ويناقش بذكاء واقتدار وخبرة بخصمه، فلا يقدم إقدام الغر، ولا يحجم إحجام الجبان، بل يلبس لكل حالة لبوسها، ولولا خوف الإطالة لضربت لذلك مثلين، جرى أحدهما بينه وبين العقاد، والآخر بينه وبين الصعيدي، أما زكي مبارك ـ الذي سماه الزياتُ الملاكمَ الأدبيَّ ـ فله معه شأن وأي شأن!.

---

(١) قصص من الحياة (ص٢١٣).

(٢) من حديث النفس (ص٢٣٣).

يقول الأديب الكبير د. محمد رجب البيومي: (كنا في الأزهر نعدّ الطنطاوي خليفة الرافعي في الأدب الإسلامي رغم اختلاف الأسلوب)[1].

ويقول أستاذه العلامة محمد كرد علي، بعد أن نوّه بأسماء جماعة من النابهين: (والشيخ علي الطنطاوي، ويزيد هذا إلى علمه وفقهه أنه كاتب من الطراز الأول، وهو من الطبقة التي تحسن أدب العربية إحسانًا يساعدها على فهم الشريعة أكثر من الجاحدين ومن قلَّت عنايتهم بهذه الفروع)[2]، ولا شك أن هذه شهادة كبيرة من مؤلف: (رسائل البلغاء)، و(أمراء البيان).

والواقع أنَّ كلًّا من القضاء والأدب قد ألقى بظلاله على الآخر عند الطنطاوي وأثّر فيه، ونجد هذا التأثير بيّنًا وواضحًا في مواضع كثيرة من أدبه ومواقف عديدة في قضائه، وهذا استعراض وكشف عن شيء من ذلك:

* * *

(١) مقدمات الشيخ علي الطنطاوي (ص٧).

(٢) المذكرات (٢/٥٩٥).

أثر القضاء على أدبه

أعلن الشيخ علي الطنطاوي تركه للأدب، وإقباله على كتب الفقه، وذلك أول تعيينه في القضاء، إذ كتب ـ سنة ١٩٤١م ـ يقول: (هذه هي قصة ابتلائي بهذا الأدب الذي أنا تاركه اليوم، أو ظانٌّ أني تاركه، ومقبل على الفقه، أجدد العهد بما قرأت من كتبه، وواهب له قوّتي ووقتي، فليهنأ الذين يجدون فيّ سدًّا في وجوههم أن يبلغوا من الأدب ما يريدون، والذين يرون أني مزاحمهم على هذا المورد الآسن)[١]، يقول حفيده مجاهد: (أراد الله بعلي الطنطاوي الخير، ففتح له باب القضاء في السنة التي نُشرت فيها هذه المقالة، فانقلبت نيّته التي صرّح بها هنا واقعًا عاشه إلى آخر أيامه، وانصرف إلى الفقه والقضاء والفتوى)[٢].

على أنَّ الشيخ لم يكن غريبًا عن الفقه وأهله قبل ذلك، كما علمنا من أول نشأته، ولربما طالع كتبه بين الفينة والأُخرى، كما يقول: (كنت قبل أن أليَ القضاء وبعد أن أنهيت عهد الطلب وأيام

---

(١) من حديث النفس (ص٢٠٧).

(٢) المرجع السابق، الحاشية (١).

الدراسة، كنت عاكفًا على كتب الأدب والتاريخ، قلّما أنظر في كتاب فقه أو أصول إلّا إن احتجت إلى مراجعة مسألة أو تحقيقها، ولكني كنت على ذلك أقرأ في اليوم عشرين أو ثلاثين صفحة من مثل كتاب «الخراج» لأبي يوسف أو كتاب «الأم» للشافعي أو «المبسوط» للسَّرَخْسي، لا لاستيعاب ما فيه ولكن إعجابًا بأسلوبه واستئناسًا ببلاغة عبارته وسلامة لغته)[١].

أما وقد ابتلي بالقضاء، فقد حان الوقت لصرف الجهد إلى كتب الفقه، والإلمام بدقائقه وفروعه، وقد كان منه ذلك، كما قال: (تركت الأدب وأهله وجانبت كتبه، وعكفت عكوفًا كاملًا على كتب الفقه)[٢]، وقال: (لما وليت القضاء عكفت على الفقه وانقطعت إليه)[٣].

منابر الأدب تفتقد غرّيدها:

وكان لا بد أن يؤثر ذلك على الأديب الغرّيد، وأن تفقده منابر الصحافة، ويشتاق إليه عشاق الأدب، فبعد عامين من توليه القضاء، أرسل إليه الأستاذ الأديب أحمد أمين، من مجلة الثقافة التي يشرف عليها، يرجوه أن يخرج عن صمته، ويعود إلى تلحينه، فبعث الطنطاوي إليه مقالًا جميلًا يخاطبه فيه، ويبثه شجونه، فنشره أحمد أمين في الثقافة، وعقب عليه راجيًا الطنطاويَّ ومؤملاً: (أن ينفس عن

---

(١) الذكريات (٢٧٩/٤).
(٢) الذكريات (١٤/٥).
(٣) الذكريات (٢٠٩/٨).

نفسه، ويستعيد قلمه، ويمتع القراء بآثاره، ويتحرر من الدنيا الضيقة التي يعيش فيها بين القضايا وكتب القانون وحيثيات الأحكام إلى الدنيا الواسعة، دنيا العواطف ودنيا الناس ومنازعهم ومشاكلهم وإصلاحهم، فما خُلق الأديب وقفًا على مثل هذه الدنيا الضيقة)[1].

وكان مما جاء في مقال الطنطاوي: (أجل يا سيدي، لقد مات الشاعر، ودُفن في جبة القاضي... هذا الفتى أعادته الأيام بعد هذا كله شيخًا ولم يبلغ الأربعين، ميتًا يمشي مكفنًا في جبّة، وضُيقت رحاب نفسه حتى أحاطت به مواد القانون، وحطمت قلمه فتعثر، فهو لا يجري إلا في حيثيات القرارات، وصيغ المخالفات، وصغرت دنياه حتى صارت تحدها جدران المحكمة الأربعة، فماذا يا سيدي يُرجى منه بعد هذا؟... ولئن كتب الله لهذا الميت ولادة أُخرى... وأعاده إلى الحياة، فليضربنّ إن شاء الله في سماء الأدب بجناحين مبسوطين، وليطلعنّ على آفاق لم يرها من قبل، وليحدثنّ قراء «الثقافة» حديثًا هو أحلى من مناجاة الحب وحديث القلب، وإلا يُكتبْ له ذلك فعليه رحمة الله، وما ضر الناس بفقده شيئًا)[2].

وظن الطنطاوي أنَّ هذا آخر العهد بالأدب، فقال: (لما دخلت ساحة القضاء خرجت من نطاق الأدب، وظننت أني لن أعود إليه، ولكنني عدت)[3]، وكذلك الأديب لا يملك بيانه، بل يغلبه ما

---

(١) من حديث النفس (ص١٣٨).
(٢) من حديث النفس (ص١٣١، ١٣٥، ١٣٧).
(٣) الذكريات (٥/٣٨).

يرى ويسمع على نفسه فيعود ليصف ويكتب ويحلق، وهذا ما جرى للطنطاوي، فلم يلبث أن عاد أقوى مما كان وأبلغ، ولم تنهكه القضايا ولم تجمده مواد القانون، فها هو يقول: (كان كل ما أرى وكل ما أسمع يجعلني أكتب؛ أقوم من منامي وأكتب، وأقف على جانب الرصيف لأكتب، ولطالما كتبت المقالات والقصص على حواشي الجرائد وعلى كيس البقّال! لقد قرأت مرة ما كتبه الأستاذ محمد نمر الخطيب عن «بنات العرب في إسرائيل» وأنا على قوس المحكمة بعدما فرغت من المحاكمات، فكتبتها على كل قطعة ورق تحت يدي، لم أنتظر حتى أنزل عن القوس إلى غرفتي، ولم أنزل حتى كتبت القصة كلها في جلسة واحدة)[1].

من وحي المحكمة:

وقد أمدّه القضاء بمعانٍ جميلة، وموضوعات جليلة، كانت مادةً خصبة لقلمه، وزادًا مباركًا لبيانه، ولأن الشيخ مسكون بالإصلاح مهموم به، فقد طوع كثيرًا من التجارب القضائية لهذا الشأن، وجعل منها مدخلًا لكثير من المقالات، وقد أكسَب الشيخَ عملُه في قضاء الأحوال الشخصية ذخيرة طيبة، وتجربة صالحة، كان يستعملها في مقالاته وأحاديثه، للإصلاح وبث الوعي في الناس، فهو يقول: (إني لاشتغالي بأقضية الزواج أكثر من عشرين سنة قد وقفت على آلاف مؤلفة من قصص الزواج)[2]، وفي حديث

---

(١) الذكريات (٢٨/١).
(٢) فصول اجتماعية (ص٢٢٧).

إذاعيّ سنة ١٩٤٨م بعنوان: (بين الزوجين)، تحدث عن أسباب الخلافات الزوجية، التي تفضي أحيانًا إلى الطلاق، فكان مما قال: (وأنا قاضٍ شرعي، عملي أن أرى دائمًا دخائل البيوت، وأن أطلع على أسرار الأسر، فصدقوني إذا قلت لكم: إني لا أعرف زوجين لا يختلفان، ولكن خلاف الأزواج كحريق في كومة من القش ملقاة في رحبة الدار، إذا أطفأته أو تركته ينطفئ همد بعد لحظة، وحمل الريح رماده فلم يرزأك رزءًا، ولم يعقبك أذى، وإن هجته أو أدنيت منه ثوبك، أو قربته من بيتك، أحرق الثوب وخرب البيت)[١].

وفي مقال جميل آخر، يحكي قصة نجاحه الزوجية، ويورد بعض التجارب والخبرات، ويقول: (ولقد نظرت إلى اليوم في أكثر من عشرين ألف قضية خلاف زوجي، وصارت لي خبرة أستطيع أن أؤكد القول معها بأنه لو تُرك الزوجان المختلفان، ولم يدخل بينهما أحد من الأهل ولا من أولاد الحـ. . .ـلال، لانتهت بالمصالحة ثلاثة أرباع قضايا الزواج)[٢].

ويقول في مقال بعنوان: (قصة طلاق): (لقد لبثت قاضيًا ومستشارًا في محكمة النقض (التميز) سبعًا وعشرين سنة، فوجدت أنَّ أكثر حوادث الطلاق سببها غضب الرجل الأعمى وجواب المرأة الأحمق، والأمر على الغالب تافه لا يستحق الاهتمام)[٣].

---

(١) في سبيل الإصلاح (ص١٩٩).

(٢) مجلة الرسالة، السنة العشرون، المجلد الثاني، (ص١١٩٢)، العدد ١٠٠٨، الإثنين ٧ صفر ١٣٧٢هـ، بعنوان: (زوجتي).

(٣) فصول اجتماعية (ص٢٧٨).

ويقول في موضع آخر: (وحديث الرجال والنسوان طويل، وقلَّ أن تخلو دار من ظالم ومظلوم.. ولقد اشتغلت قاضيًا شرعيًا أمدًا طويلًا أطلع على دخائل الأسر، فرأيت في ملفات القضاء أنماطًا من هؤلاء وهؤلاء)[1]، وكان يكرر هذه الحجة، ويجعلها دليلًا على صحة كلامه، كما يقول: (لبثت في القضاء أكثر من ربع قرن، نصفها في محكمة النقض في غرفة الأحوال الشخصية، ومرّ عليّ أكثر من عشرين ألف قضية زوجية حكمت فيها، فأنا أتكلم عن خبرة، فلا يردّ عليّ أحد بلا علم)[2].

ويؤكد لنا الشيخ في معرض حديثه عن ركائز الزواج الناجح ودعائمه، أنَّ الحب وحده لا يبني بيتًا، ولا تقوم عليه حياة، ويتخيل حياة قيس وليلى لو قدر لهما الزواج، ولا يبعد به الخيال عن المحكمة، فيقول: (ولو أنَّ قيسًا تزوج ليلى واقتصر على حديث الحب لوقع الخلاف بينهما من أول الشهر الثاني، ولسمع الجيران خصامهما في الشهر الثالث، ولأقيمت دعوى التفريق في المحكمة الشرعية قبل نهاية السنة!)[3].

قصص من أروقة المحكمة:

وقد استوحى الشيخ من أروقة المحكمة قصصًا هادفة، حبّرها

(١) فصول اجتماعية (ص٢٦٦).
(٢) فصول في الدعوة والإصلاح (ص١٨٥)، ويُنظر: مع الناس (ص٢٥٤).
(٣) مع الناس (ص٢٥٤).

ببيانه، وأضفى عليها من وجدانه، ففي مقدمته لكتابه (قصص من الحياة)، يقول: (وما في هذه القصص أكثره واقع استخرجته من سجلات المحكمة أو من وقائع الحياة)[١].

ويضرب الطنطاوي المثل بنفسه أحيانًا، عندما يريد أن يتكلم في الإصلاح والوعظ، ويصوّر المشهد من واقع العمل في المحكمة، كما قال في كلمة له بعنوان: (عواقب اللذات): (كنت أطالع في إضبارة في محكمة الجنايات، فوجدت صفحات في الفسوق تثير الشيخ، وتصبي الحليم، وتشعل النار في أعصاب الشاب القوي، حتى ما أظن أن في الدنيا قصة من قصص الأدب المكشوف، تفعل في إثارة الشهوة فعلها، فتركت الإضبارة وفكرت، وقلت: هل تريد يا علي الطنطاوي أن تكون مكان هذا الرجل، تعيش هذا العيش اللذّ بين الغيد الأوانس، والعذارى الفاتنات؟ قل، وخل عنك هذا الكذب الاجتماعي الذي تعارفه الناس، فسكت علي الطنطاوي وتكلمت نفسه، فقالت: نعم، قلت: وهل تريد أن تكون مكانه في السجن؟ قالت: لا، قلت: ولـمَ؟ قالت: لأنَّ اللذات ذهبت، وبقي عذاب السجن، قلت: فلماذا لا تذكر ذلك كلما دعاك الشيطان إلى لذة محرمة فملت إليها، وتقول في نفسك: إنها ستذهب كما ذهبت اللذائذ الماضيات، ويبقى العذاب؟)[٢].

---

(١) قصص من الحياة (ص٥).

(٢) مقالات في كلمات (١/١٧٥).

وحين يسوق الطنطاوي بعض المواقف التي جرت في محكمته، لا يغيب عن ذهنه أنه الأديب ذو القلم الساحر، فنجده يقول بعد موقف مؤثر وقع في مجلس الحكم: (هذه قصة واقعة أستطيع أن أجعل منها قصة أدبية أضمّها إلى كتابي «قصص من الحياة»، ويستطيع غيري أن يجعل منها فيلمًا يُعرَض في الرائي، وأنا أضمن أنه يكون فِيلمًا ناجحًا)[1].

أيام الزمن الجميل:

وعندما يتذكر الطنطاوي دمشق، يتسرب إلى ذكرياته شيء من تاريخ القضاء الدمشقي الجميل، وذلك حين التقى شيخًا هِمًّا طاعنًا في السن، فسأل الطنطاويَّ عن دمشق وحالها الآن، وكان مما قال الطنطاوي على لسانه: (ألا يزال الناس في وئام وسلام... لا يعرفون المحكمة إلا إن استحكم الخلاف، وقلما كان يستحكم الخلاف، ألا يزال القاضي الشرعي مرجعَ كل خصومة، ومصدرَ كل حكم، يحكم في كل قضية بشرع الله، فلا تأجيل ولا تطويل، ولا مراوغين ولا محامين؟)، ويستدرك الشيخ هاهنا معتذرًا من المحامين، فيقول: (معذرة يا ساداتي المحامين، فقد جرتكم القافية ليس إلا... وحقكم على الشيخ المحدّث لا عليّ أنا!)[2].

كل يوم كلمة صغيرة:

وفي أثناء عمله بمحكمة دمشق، درج على كتابة مقالة بعنوان:

---

(١) الذكريات (٧/٢٣).
(٢) مع الناس (ص٢٠).

(كل يوم كلمة صغيرة) بدأها سنة ١٩٤٩م في جريدة (النصر) ثم في (الأيام)، وكان يتناول فيها هموم الساعة، ويعرّج على شيء مما يعرض له في مجلس القضاء، وربما تلقى بعض الاستشارات فأجاب عنها، كذلك الوجيه الكبير الذي أرسل إليه يستشيره، ويطلب منه إعلان رأيه بصراحة ونشره، ومشكلته أنه قد تقدم لابنته محام فقير وشاب ثريّ مدلل، فرغبت البنت في الأول، وأراد هو الثاني، فأبت وأبى، فبقيت بلا زواج، وقدم الشيخ رأيه وثرّب فيه على هذا الأب وأمثاله، ثم ختم المقالة بقوله: (رأيي أنك مجرم كبير.. يا سيدي الوجيه الكبير!)[١].

وكتب مرة ـ في هذه الزاوية ـ عن (جزاء الوالدين)، فكان مما قال: (إني ما رأيت أمًّا وابنها في المحكمة، تسأله نصف ليرة في اليوم تأكل بها خبزها وهو يضن بها عليها، ويزويها عنها، ثم ينفق المئات من الليرات على نفسه، أو على عرسه، ينعمون وتشقى الأم، ويسكنون القصور ولا تجد الكوخ، ويأكلون الأطايب ولا تشبع الخبز، ويلبسون الحرير ولا تصل إلى الخام، وما رأيت أبًا وولده، واقفين موقف المتقاضيين، إلا قرأت في وقفتهما أبشع قصة للّؤم والنذالة والجحود)[٢].

بائعة اليانصيب:

وأما (بائعة اليانصيب) فحكايتها حكاية، وقد مهّد لها الشيخ ـ

(١) مقالات في كلمات (٢٣/١).

(٢) مقالات في كلمات (٤٨/١).

في الزاوية نفسها ـ بقوله: (اعفوا عني هذه المرة إذا أنا خلطت عملي في الجريدة بعملي في المحكمة، ومسست بقلم الأدب صحائف القضاء، هي يا سادتي قصة تلك الفتاة التي بهرت أنظار الناس لما دخلت، وشاهدتهم، وكادت تفسد عليّ هيبة المجلس، وروعة القضاء، لولا أني أظهرت غلظتي ـ ولا مؤاخذة ـ في اللحظة المناسبة، حتى انكمشت المسكينة ولا ذنب لها، ودخل بعضها في بعض، وأغضى الناس وكفّوا، وقلوبهم معلقة بهذا الجمال النادر، وتبين من حديث الفتاة ـ بنت السابعة عشرة ـ أنَّ أباها بخل عنها وطمع فيها، فبعثها تتكسب، فلم تجد إلا بيع أوراق الـ(يانصيب)، فذهبت إلى المتعهد، فوضعت بين يديه شبابها وبهاءها وعفافها ليصرفها هي، وعشرات أمثالها؛ كما كان يصرف الملك جواريه)[1]، ويسترسل الطنطاوي في قصتها ويبين أنها فقدت أغلى ما تملك لدى هذا المتعهد، ويأسف لحالها، ويطلق صيحة غيرة ونذير من زاويته الصغيرة في الجريدة، فيلتقط هذا النداء مدير الشرطة، ويسارع في إزالة هذا المنكر، ويشكره الطنطاوي على صفحات الجريدة[2].

عليّ القاضي وعليّ الأديب:

وفي إشارة بديعة ولفتة طريفة إلى هذه المزاوجة بين القضاء والأدب، كتب الشيخ ـ في الزاوية ذاتها ـ متنصلًا من القضاء،

---

(١) مقالات في كلمات (١/٦٤).

(٢) مقالات في كلمات (٢/١١٩).

ونافيًا عن نفسه تهمته، ونشر ـ على سبيل المزاح والإحماض ـ مقالة بعنوان: (تشابه أسماء)، قال فيها: (كثيرًا ما يحمل شخصان اسمًا واحدًا فيُظنان شخصًا واحدًا، وتكون من ذلك قصص طريفة وأخبار. . . ومنها، ومن أعجبها، أني عرفت من أيام أن قاضي دمشق يحمل اسمًا مثل اسمي، وأنَّ الناس يظنون أني وإياه شخص واحد، ويحسبون أن علي الطنطاوي القاضي هو علي الطنطاوي الذي يكتب هذه الكلمات، ولا يزالون لذلك ينقدون ما أكتب، ويعترضون سبيلي ويضايقونني، فإن أشرت إلى الحب قالوا: «وهل يكتب القاضي في الحب؟» وإن قسوت في نقد قالوا: «وهل يسب القاضي الناس؟»، ولا يزالون يلقاني الواحد منهم في الطريق، أو يجاورني في الترام فيحدثني حديث المحكمة، ويكلمني في قضاياها، يظن أني القاضي، فيستغل لطفي ورقتي، مع أني سمعت أنَّ القاضي الذي يحمل اسمي رجل جاف الوجه ـ والعياذ بالله ـ جافي الطبع، ماضي اللسان، لا يقبل شفاعة ولا وساطة ولا سبيل إلى «التفاهم معه»، وقد خدع هذا التشابه صديقي القديم الأستاذ وديع الصيداوي فجعله يكتب في عنوان هذه الكلمات «بقلم الأستاذ الشيخ فلان»، وخدع من يرد عليّ، فلا يزالون يكتبون «فضيلة الشيخ» و«قال فضيلة الشيخ»، مع أني أديب من عباد الله المساكين، أقول ويقال لي، وأرد ويُرد عليّ، وأمدح وأُمدح، وأهجو وأُهجى. . . لذلك أرجو من إخواننا الكتَّاب. . . أن يكتبوا بحرّية وأن يدعوا معي هذا «الأدب» الذي لم أتعود عليه، وأرجو من القراء أن يعلموا أني رجل أديب أكتب ما يكتب الأدباء، وأقول ما

يقولون، وأني أمدح وأهجو وأصف وأعرض للحب وأصور العواطف، وأنه لا صلة بيني وبين ذلك القاضي إلا أن المصادفة جعلته يحمل اسمًا مثل اسمي)[1].

ولم تأت إشارة الطنطاوي هذه من فراغ، فقد كان المناقشون للطنطاوي على صفحات المجلات والجرائد يستحضرون منصبه القضائي، وربما اتخذوا منه مادّة للحديث ومغمزًا لما يريدون نقضه من رأيه، ومن أطرف ما وقفت عليه من ذلك ما كتبه «عبد الجواد رمضان» في مجلة الرسالة[2]، ردًّا على الطنطاوي، وجعل عنوانه: «لا يا حضرة القاضي، أنا مستأنف».

وكتب الشيخ علي الطنطاوي ـ أيضًا ـ في إنكار بعض الفواحش والرذائل التي بدأت تشيع في ذلك العهد، ومما قاله ـ منحيًا على نفسه باللائمة ـ تحت عنوان: (حاربوا الرذيلة): (يظهر أنَّ الأستاذ علي الطنطاوي من يوم صار قاضيًا ممتازًا آثر وقار السن، ومجاملة ذي المناصب، عما تعوده من قولة الحق، والصدع به، وإلا فكيف قرأ هذا المقال الذي نشره «ف. س» عما في حي السبكي واستطاع أن يملك أعصابه فلا يحركها ما فيه، وإنه ليحرك الحجر؟)[3].

---

(١) مقالات في كلمات (١٦٣/٢).
(٢) مجلة الرسالة، السنة العشرون، المجلد الأول، (ص٤١٧)، العدد ٩٨٠، الإثنين ١٩ رجب ١٣٧١هـ.
(٣) مقالات في كلمات (١٧٠/٢).

النائبة والقاضية:

وكتبتْ كاتبةٌ تناقش منع المرأة من تولي القضاء والنيابة، وتطلب تمكينها من هذه المناصب، وتثرّب على القائلين بقصرها على الرجال، فرد عليها الشيخ علي الطنطاوي ردًّا موجزًا، ولكنه قطع قول كل خطيب، ووأد النقاش في مهده، كتب الشيخ يقول: (أوَما كفى المرأة أن تكون «نائبة» الرجل ووكيلته في الدار، حتى تكون «نائبة» الأمة في البرلمان، و«نائبة» العدل في المحكمة؟ إنه ما بعد هذه «النائبات» إلا أن تكون هي «القاضية»!)[1].

* * *

(١) مجلة الرسالة، السنة الرابعة عشرة، المجلد الأول، (ص٥١٠)، العدد ٦٧٠، الإثنين ٤ جمادى الآخرة ١٣٦٥هـ.

أثر الأدب على عمله في القضاء

وهب الله الطنطاوي بيانًا جميلًا ولغة ضافية، وحباه قلمًا يقطر الحسن من شباته، وهو أديب عارف بمواضع الكلم، بصير بأسرار اللُّغة، خبير بتراكيب الجمل، ملمّ بما يحسن منها وما لا يحسن، فلا بد أن يكون له أثر على الصياغة القضائية في الصكوك والحجج وغيرها، وقد كان.

لغة الوثائق:

يقول الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: (كنت قبل أن أليَ القضاء وبعد أن أنهيت عهد الطلب وأيام الدراسة، كنت عاكفًا على كتب الأدب والتاريخ، قلّما أنظر في كتاب فقه أو أصول إلّا إن احتجت إلى مراجعة مسألة أو تحقيقها، ولكني كنت على ذلك أقرأ في اليوم عشرين أو ثلاثين صفحة من مثل كتاب «الخراج» لأبي يوسف أو كتاب «الأم» للشافعي أو «المبسوط» للسَّرَخْسي، لا لاستيعاب ما فيه ولكن إعجابًا بأسلوبه واستئناسًا ببلاغة عبارته وسلامة لغته، كذلك كانت كتبنا الأُولى، ثم فسد الأسلوب وغلبَت عليه العُجمة وبَعُدَ عن السليقة العربية، وتفرّع عن ذلك الأسلوب قراراتُ

المحاكم ووثائقُها فمالت إلى التطويل الذي لا داعي له والتكرار المملّ، على ما فيها من الركاكة والضعف، حتّى صار يُضرَب المثل بها، فمَن رأى رسالة طويلة زادت عن حدّها قال: إنها ليست رسالة ولكنها حُجّة شرعية! وكانت الحُجَج تُكتب على ورق سميك وتُلَفّ لفًّا تبدو معه كأنها قنبلة أو عصًا غليظة تهشّم رأس قارئها! ثم تهذّبَت حواشيها قليلًا قبل استلامي محكمة دمشق ولكنْ بقيَت مليئة بالحشو والتطويل، فكان أول ما صنعت أن استحدثت صِيَغًا جديدة في الوثائق، مختصَرة واضحة جامعة للشرائط على اختصارها، صحيحة اللُّغة على وضوحها، لا تكاد تزيد عن عشرة أسطر إلى عشرين سطرًا، واتّبع ذلك مَن جاء بعدي واستمرّ أكثرُه حتّى الآن، ولا يكاد يدري أحدٌ مَن وضع هذا الأسلوب الجديد إلَّا مَن فتح الدفاتر القديمة وقابل أسلوب الوثائق الذي كان فيها قبلي بالأسلوب الذي استُحدث على عهدي واستمرّ بعدي)[1].

حول لغة القانون:

لم يقصر الطنطاوي اهتمامه على تصحيح لغة الصكوك، وتخليصها من وهدة الركاكة والضعف، بل التفت أيضًا إلى لغة القانون، وأنالها شيئًا من عنايته، وهو يرى أنَّ هذا الأمر من الأهمية بمكان، (فهو الغاية التي يلتقي عندها الأدب بالقانون، ولا يطيق الخوض فيه إلا من رزقه الله حظًّا منهما وتوفيقًا فيهما، وهو ركن ركين في صرح الأمم، إن انهدّ أو مال لم يسند مسنده ركن، لأن

(١) الذكريات (٤/ ٢٨٠).

اللُّغة عماد كل أمة، وسنادها، والقضاء أول ما تعقد عليه خناصرها، إذا عدت مفاخرها، فكيف إذا اجتمع الأمران، واتحد الخيران، وكان لقضائنا الصحيح أسلوب فصيح؟ وليس يصح لسان القضاء إذا اعتلت لغة القانون، وركبتها الأمراض، أو كان قانونًا أبكم لا يفهم قارئه مراد واضعه، لذلك كان حسن صياغة القانون من حسن وضعه، وكان بيان الفقيه من تمام فقهه)[1]، ثم انطلق الشيخ مع الرعيل الأول يبين فصاحتهم ودقة حبكهم وقوة سبكهم وجمال لفظهم، من الصحابة رضوان الله عليهم إلى التابعين إلى أئمة المذاهب، ثم عرّج على عصور الانحطاط في اللُّغة والبيان، وشرّق وغرّب إلى أن حط رحله عند مصر، وقانونها المدني الذي صدر سنة ١٩٤٨م، فكان مما قال عنه: (وظنوا أنهم فتحوا فيه فتحًا في البيان، وجاؤوا بمعجزة في البلاغة، وكتب عنه السنهوري باشا مشيدًا بلغته، مثنيًا على أسلوبه، الذي «برئ من ذلك الضعف في التعبير، وتلك الركاكة في الأسلوب»!، وذلك حقٌّ إذا قيس بتلك اللُّغة التي لم تكن عربية ولا أعجمية، ما كانت إلا كلغة جزيرة مالطة، ولكنه إذا قيس بما كان عليه الفقهاء الأولون وبما ينبغي أن تكون عليه لغة القانون، كان فياضًا بالتعقيد والغموض واللحن والركاكة، وإهمال المصطلحات الفقهية الإسلامية التي صقلتها الألسنة وأساغتها الأسماع ثلاثة عشر قرنًا)[2]، ثم بيَّن الشيخ أنهم في سوريا أخذوا هذا القانون المصري بخيره وشره ولم يبدلوا فيه

(١) مقدمات الشيخ علي الطنطاوي (ص١٢٠).

(٢) المرجع السابق (ص١٢٥).

شيئًا، ثم تناول منه ثمانيَ موادّ على سبيل المثال، وقف عندها اتفاقًا، ومثّل بما فيها من فساد الصياغة، واستخرج منها اثني عشر خللًا.

* * *

كيف وجد علي الطنطاوي القضاء

كتب الشيخ ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في أول عهده بالقضاء مقالة بعنوان: «من التعليم إلى القضاء»، وجعلها جوابًا على سؤال: «كيف وجدت القضاء»، وهذه المقالة وإن كانت في وقت مبكر من عمله القضائي، إلا أنَّ ذلك يكسبها أهمية خاصة في معرفة رأيه الحقيقي، لأنها تصوّر انطباعه الأول عن عالم القضاء، قبل أن تغيبه سجف الزمان، وتحجبه العادة، فكيف وجد الطنطاويُّ القضاء؟

كتب ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ يقول: (يسألني كثير من الإخوان: كيف وجدت القضاء؟ إني وجدت القضاء راحة جسم وتعب بال، وعلوّ منزلة وقلة مال، واكتساب علم وازدياد أعداء، وحملًا كبيرًا نسأل الله السلامة من سوء عاقبته، أما أنه راحة جسم، فذلك أني كنت في التعليم أتكلم ولا أسمع، فصرت الآن أسمع أكثر مما أتكلم، وكنت لا أقدر على السكوت لأني إن سكت تكلم العفاريت، أعني التلاميذ.. . فغدوت الآن ولا عمل لي إلا القعود على كرسي القضاء، أقول الكلمة بعد الكلمة وأسمع سيلًا من الكلام، مما له موضع أو ليس له مكان، وإلا كتابة القرارات.. . وما ينغص عليّ هذه الراحة إلا خشية ثقل اللسان من كثرة الصمت،

فلا ينطلق ـ بعدُ ـ كما كان ينطلق... وأما تعب البال فلأني أحمل على عاتقي حقوق الناس وأحكم في الأعراض، وهي ـ لعمر أهل المروءة ـ أثمن من المال وأغلى، فإذا قمت أو قعدت لم أزل مفكرًا في هذه القضية وتلك الدعوى... هذا وقد نجاني الله بما ركب في طبعي من الحدة في الخلق والشدة في الحق من منغصات القضاء؛ من الوساطات والالتماسات والهدايا والرشوات والولائم والدعوات، وسلمني من ذلك كله أني لا أعرف في الحق لطفًا ولا مجاملة، ولا خجلًا ولا فرقًا، وأرجو دوام ذلك، وأما علوّ المنزلة فلأن لاسم القاضي الشرعي في الأسماع رنّة إكبار، وفي القلوب صورة إعظام، وله هيبة وله جلال... وأما قلة المال، فلأن أجر القاضي الشرعي في بلادنا «أي مرتّبه» قليل قليل، وهو أدنى من سائر الحكام المدنيين، مع أنه يشترط فيه إجازة «ليسانس» الحقوق، والفوز في الامتحان المسلكي، وسبق الاشتغال مدة في المحاماة... وأما اكتساب العلم فهو النعمة المفردة بين نقم القضاء المتعددة... استفدت من القضاء الأنس بكتب الفقه، والاستمتاع بها مثل استمتاعي بكتب الأدب أو قريبًا منه، وعندي مجموعة منها صالحة، إذا أنا استمررت على النظر فيها رجوت أن أكون يومًا من الأيام من أوعية هذا العلم... وأما ازدياد أعداء القاضي العادل القائم بإحقاق الحق... فشيء مشاهد مسلّم به لا يحتاج إلى بيان، وإذا كان قد روي عن أبي ذر أنه قال: (كلمة الحق ما تركت لي صاحبًا)، وذلك في عهد الصحابة وفي أفضل القرون، فما بالك بعصرنا؟ وماذا يقول القاضي وما من قضية تعرض عليه إلا وفيها اثنان يقضي لأحدهما على الآخر، فمن قضى عليه جعله عدوًّا له ما

عدا النادر الأندر من الناس الذي يرضى بالحق ولو على نفسه، وأكبر المصيبة أنه قد يكون المبطل المقضيّ عليه أو الشفيع المردودة شفاعته كبيرًا في قومه وجيهًا في بلده، فإذا ألزمته ما يلزمه شرعًا أثار عليك الشعب والحكومة وافترى عليك الفِرى، وأساء فيك رأي رؤسائك فآذوك وضروك وأخّروا ترفيعك.. . وخلاصة القول: إن القضاء حمل ثقيل وهم طويل)[1].

ونجد الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد أعوام طويلة وعمر مديد يتذكر القضاء، وهو يكتب ذكرياته بعد أن استقر به المقام في المملكة العربية السعودية، فينفث هذه النفثة، ويقول: (كنت أحاول في المحكمة أن أتحرى الحقّ وأسلك طريق العدل، على مقدار ضعفي وعجزي، وكنت أرجو رضا الله، ولكني شعرت في هذا اليوم الذي أُعدّ فيه هذه الحلقة بالخوف من عواقب دخول القضاء وتمنيت لو أني لم أكن دخلته؛ ذلك أن بنتي المحاضرة في الجامعة في جدة خبّرتني اليوم أنَّ إحدى الطالبات راجعتها تقول: إنها تستحقّ درجة أعلى ممّا قدّرَت لها، فعادت إلى أوراقها فرأت أنها قد أخطأت في الحساب، وخشيَت أن تكون قد أخطأت مع غيرها من الطالبات، فسهرَت ليلها كلّه لم تنَم تعيد الجمع والتقسيم، وتسألني: ماذا تعمل؟ فأجبتها، ثم رجعتُ إلى نفسي فساءلتُها فقلت: ويحك يا نفس، ماذا تصنعين إذا كنتِ قد أخطأت الصواب في بعض ما أصدرت من أحكام؟ وطار النوم من عيني أنا أيضًا وخفت الله حقًّا،

---

(١) من حديث النفس (ص٢٢٩)، موجزًا.

وفهمت لماذا كان أكابر العلماء يفرّون من القضاء.. . لقد حكمتُ في أكثر من خمسين ألف قضية، فإن أخطأتُ في واحد من الألف منها لَتعلّق خمسون مسلمًا بعنقي يوم القيامة يريدون أن يأخذوا من حسناتي، وما أقلّ ما أدخرت لذلك اليوم من حسنات! لذلك تمنيت لو أني ما دخلت القضاء ولا ذبحت نفسي بغير سكّين، فاللهمّ تدارَكْني بعفوك ورحمتك، وإن أكن أخطأت فظلمت أحدًا فأرضِه يا ربي عني بفضلك، فإنك تعلم أني ما تعمّدت ظلم أحد)[1].

* * *

---

(١) الذكريات (٦/ ٢٧٠).

خاتمة

بعد هذه الوقفات العجلى مع قامة كبيرة، وشخصية عظيمة، أثْرَتِ الأمة الإسلامية في جوانب عدة، كان من بينها القضاء، وبعد هذا التطواف مع قاض نزيه وعالم كبير وأديب نادر المثال، فرض بموسوعيته المدهشة اسمه على قائمة التاريخ، وكان من حسن حظّ من جاء بعده أن دوّن لهم ببيانه الخلاب مواقفه وطرائفه في القضاء وما يمتّ إليه، بعد هذه الوقفات وهذا التطواف؛ أتمنى أن تكون صورة الشيخ علي الطنطاوي في جبّة القاضي قد غدت أكثر جلاءً وأتمّ وضوحًا، وأن يكون حديثه المتناثر حول عمله في القضاء وإنجازاته فيه، أصبح أقرب تناولًا.

غفر الله للشيخ علي الطنطاوي، وأسكنه فسيح جناته، وجمعنا به ووالدينا وأزواجنا وذرياتنا في مقعد صدق عند مليك مقتدر، آمين.

د. محمود بن عودة بن سلامة العمراني
جوال/٠٥٠٦٥٨٧٥١١

* * *

المراجع

١ ـ أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت لبنان، بدون سنة طبع.

٢ ـ الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.

٣ ـ بغداد ذكريات ومشاهدات، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الخامسة، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م، راجعها وصححها وعلّق عليها حفيد المؤلف: مجاهد مأمون ديرانيّة.

٤ ـ تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بدون سنة طبع.

٥ ـ تاريخ قضاة الأندلس، أبو الحسن ابن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة.

٦ ـ تعريف عام بدين الإسلام، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة السادسة، ٢٠١٢م.

٧ - الجامع الأموي في دمشق، وصف وتأريخ من تأليف علي الطنطاوي، مطبعة الحكومة بدمشق، وزارة الأوقاف، الإقليم السوري، بدون سنة طبع.

٨ - حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبد الرزاق البيطار، حققه ونسَّقه وعلَّق عليه حفيده محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

٩ - دمشق صور من جمالها وعبر من نضالها، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، إعادة ١٩٩٧م، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٠ - ذكريات علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر، جدة، السعودية، الطبعة الأولى والثانية ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١١ - ذكريات علي الطنطاوي، طبعة جديدة راجعها وصحّحها وعلّق عليها حفيد المؤلف، مجاهد مأمون ديرانية، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الخامسة ٢٠٠٦م.

١٢ - رجال من التاريخ، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة العاشرة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٣ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٤ - صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري.

١٥ - صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري.

١٦ ـ صور وخواطر، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة السابعة، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٧ ـ طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٨ ـ علماء ومفكرون عرفتهم، محمد المجذوب، دار الشواف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

١٩ ـ علي الطنطاوي أديب الفقهاء وفقيه الأدباء، بقلم حفيده مجاهد مأمون ديرانيّة، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٠ ـ علي الطنطاوي كان يوم كنت صناعة الفقه والأدب، أحمد بن علي آل مريع، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٢١ ـ علي الطنطاوي وآراؤه في الأدب والنقد، رائد السمهوري، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٢٢ ـ فتاوى علي الطنطاوي، جمعها ورتبها حفيده مجاهد ديرانيّة، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٣ ـ الفرج بعد الشدة، أبو علي المحسّن بن علي التنوخي، تحقيق: عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، بدون سنة طبع.

٢٤ ـ فصول اجتماعية، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الثامنة، ٢٠١١م، جمع وترتيب حفيد المؤلف: مجاهد مأمون ديرانيّة.

٢٥ ـ فصول إسلامية، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة السابعة، ٢٠١١م، راجعها وصححها وعلَّق عليها حفيد المؤلف: مجاهد مأمون ديرانيّة.

٢٦ ـ فصول في الثقافة والأدب، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، جمع وترتيب حفيد المؤلف: مجاهد مأمون ديرانيّة.

٢٧ ـ فصول في الدعوة والإصلاح، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، جمع وترتيب حفيد المؤلف: مجاهد مأمون ديرانيّة.

٢٨ ـ فكر ومباحث، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٩ ـ في سبيل الإصلاح، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٠ ـ القاضي شريك، (٣ من أعلام التاريخ)، علي الطنطاوي، دار الفكر، دمشق، إعادة ١٩٩٧م الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٣١ ـ قصص من الحياة، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة السادسة، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م، راجعها وصححها وعلَّق عليها حفيد المؤلف: مجاهد مأمون ديرانيّة.

٣٢ ـ المذكرات، محمد كرد علي، دار أضواء السلف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، بدون سنة طبع.

٣٣ ـ معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٣٤ ـ معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، طبعة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٣٥ ـ مع الناس، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة السادسة، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م، راجعها وصححها وعلّق عليها حفيد المؤلف: مجاهد مأمون ديرانيّة.

٣٦ ـ المغني، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٣٧ ـ مقالات الألباني، جمعها وصححها واعتنى بها نور الدين طالب، دار أطلس للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٨ ـ مقالات في كلمات، الجزء الأول، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، ٢٠٠٧م.

٣٩ ـ مقالات في كلمات، الجزء الثاني، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م، جمعها ورتبها حفيده مجاهد ديرانيّة.

٤٠ ـ مقدمات الشيخ علي الطنطاوي، جمعها ورتبها وقدم لها وعلّق عليها مجد مكي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٤١ ـ من حديث النفس، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م، راجعها وصححها وعلّق عليها حفيد المؤلف: مجاهد مأمون ديرانيّة.

٤٢ ـ من غزل الفقهاء، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٣ ـ نور وهداية، علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م، جمع وترتيب حفيد المؤلف: مجاهد مأمون ديرانيّة.

مراجع أُخرى:

٤٤ ـ برنامج (حياة إنسان) بقناة المجد الفضائية.

٤٥ ـ مجلة الأدب الإسلامي.

٤٦ ـ مجلة الرسالة، أحمد حسن الزيات.

٤٧ ـ موقع جائزة الملك فيصل على الشبكة العالمية.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
● مقدمة	٥
● ملامح من حياة الشيخ علي الطنطاوي	١٣
اسمه ومولده	١٣
نشأته وأسرته	١٤
والده	١٦
والدته	١٩
إخوته	٢١
زوجته	٢٢
● طلبه للعلم	٢٦
المحضن الأول	٢٦
في البدء كانت المكتبة	٢٦
في الكُتّاب	٢٨
بواكير الطلب	٣٠
● الدراسة النظامية	٣٤
في الجقمقية	٣٤
قوم سلمى	٣٧

الموضوع	الصفحة
عودة إلى المدارس الرسمية	٣٨
مكتب عنبر	٣٨
من شيوخه في مكتب عنبر	٣٩
تجربة في التجارة	٤١
لكنّ العَود أحمد	٤١
بين شعبتي الأدب والعلوم	٤٣
الرحلة الأُولى إلى مصر	٤٣
بكالوريوس الفلسفة	٤٤
الرحلة الثانية إلى مصر	٤٥
إلى دمشق	٤٦
في كلية الحقوق	٤٦
● حياته العملية	٤٨
في التعليم	٤٨
موقف طريف بالبصرة	٥٠
بين بيروت وبغداد	٥١
ختام عمله في التعليم	٥٢
● في القضاء	٥٤
● في المملكة العربية السعودية، وختام عمله في القضاء	٥٦
● وفاته	٥٩
● بناته	٦٠
● على عتبة القضاء	٦٢
القضاء في وجدان الطنطاوي	٦٢
رموز القضاء وأعلامه	٦٤

الموضوع	الصفحة

دخوله القضاء ٦٥
عقبات ٦٦
دعوة مبكرة ٦٧
نسب عريق في القضاء ٦٧
الطنطاوي المحامي ٦٨
المصادفة التي أدخلته القضاء ٦٩
الامتحان ٦٩
التدرب على القضاء ٧١
من شيوخه في القضاء ٧٢
الأسطواني ٧٢
عزيز الخاني ٧٤
عارف النكدي ٧٥
قضاة محكمة النقض ٧٦
بناؤه القضائي وملكته الفقهية ٧٩
اكتساب العلم ٧٩
اللبنة الأُولى ٨٠
أثر الدراسة النظامية ٨٢
مع أصول الفقه ٨٣
من دروس كلية الحقوق ٨٥
الفقه الإسلامي والفقه الروماني ٨٦
القاضي الشرعي والقاضي المدني ٨٦
اللغة في خدمة القضاء ٨٧
محاضرة متينة ٨٨

الموضوع	الصفحة

تجليات النبوغ ٨٩

روح المتعلم ٩٠

• صراع نفسي على عتبة القضاء ٩٢

• في محكمة النبك ٩٥

بداية موفقة ٩٥

مجلس نافع ٩٨

معركة إصلاحية مع حاكم الصلح ٩٩

صيانة منصب القضاء ١٠٢

يوم الفقير ١٠٤

بين إقرار العدل وتطبيق القانون ١٠٦

قضية رأي عام ١٠٨

فطنة القاضي تلم شمل أسرة ١٠٩

قضية زوج منحرف ١١٠

امتحان أخلاقي مع صديق أبيه ١١١

إزالة منكر ١١٣

• في محكمة دوما ١١٤

في محكمة دوما ١١٤

أسلاف كرام ١١٦

قصة عجيبة للشطي ١١٦

لمسات على مبنى المحكمة ١١٧

إجراءات حازمة في وجه المتنفعين ١٢٠

الشيخ ذو العمامة البيضاء ١٢٣

الأعداء الأربعة ١٢٤

الموضوع	الصفحة

عاقبة الإصلاح ١٢٨
جريمة في دوما، وفطنة الشيخ ـ بعد توفيق الله ـ
تكشف القاتل ١٢٨
ثورة في دوما: نار شبت ثم خمدت ١٣٠
ميّت يرفع دعوى ١٣٣
طرائف ١٣٥
ذات الزوجين ١٣٦
امرأة تحلف بالطلاق ١٣٨
شجاعة فتاة ١٣٨
من تجارب القضايا الزوجية بدوما ١٣٩
انتدابه إلى محكمة دمشق ١٤٢
● إلى محكمة دمشق ١٤٤
وصف المحكمة الشرعية بدمشق ١٤٥
مسجد المحكمة ١٤٨
الهيكل الإداري ١٤٩
مقتل القاضي العلواني ١٥٠
لفتة وفاء ١٥١
والوفاء أيضًا ١٥٤
وكذلك الوفاء ١٥٥
في سبيل إصلاح محكمة دمشق ١٥٦
خطوات عملية لإحكام الرقابة ١٥٨
نظرية العصا الواحدة ١٦١
دماء جديدة ١٦٣

الموضوع	الصفحة
معركة المختارين والمعقبين	١٦٥
● قاضي الحياة الإنسانية	١٦٧
عقد الزواج في محكمة دمشق	١٦٨
إصلاحات على عقود الزواج	١٦٩
الرقابة على عقود المنازل	١٧١
القاضي القدوة	١٧٢
من قضايا النفقة	١٧٤
الزوج المتحذلق	١٧٥
الزوجة السجينة	١٧٥
الزوجة المظلومة ودعوتها المستجابة	١٧٦
من قضايا العضْل	١٧٨
الفحص الطبي للزواج	١٨٠
سلالة العماليق	١٨١
تساهلٌ مقصودٌ لسدّ الذريعة	١٨٣
ضمير يستيقظ	١٨٤
صبيّ يصلح بين أبويه	١٨٥
عبرة وعظة	١٨٦
من طرائف القضايا الزوجية	١٨٨
الزوج المعلم	١٨٩
مصع الرقبة	١٩٠
سائق الكميون	١٩١
قضايا الأيتام: حفظه لأموالهم، ودفاعه عن حقوقهم ..	١٩٢
جهاد كبير	١٩٣

الموضوع	الصفحة

دكان اليتيم ١٩٤
احتياط واجب ١٩٥
من غرائب قضايا الأيتام ١٩٦
دهاء القاضي المتقاعد ١٩٧
المقاول المحتال ١٩٨
عن الوصايا ٢٠٠
● مع المحامين ٢٠٤
نظرة المحامي للقاضي ٢٠٤
موقف القاضي من المحامي ٢٠٥
أمنية قديمة ٢٠٦
أهمية المحاماة ٢٠٧
مواقف مع المحامين ٢٠٨
مع محامٍ متمكن ٢٠٨
وآخر سلِيط اللسان ٢٠٩
قضية مع نقابة المحامين ٢١٠
مع محامٍ مماطل ٢١١
حزم مع المحامين ٢١٢
والمحاميات ٢١٣
مع محام عيي ٢١٤
● مع الموظفين ٢١٦
نماذج سيئة ٢١٧
سعيه في نفع الموظفين ٢١٩
أبو حية النميري والموظفون ٢٢١

الموضوع	الصفحة

● مع لصوص الوقت	٢٢٢
زائر ثقيل	٢٢٣
من صور المزعجين	٢٢٥
صاحب الوعد الشرقي	٢٢٦
● مشروع قانون الأحوال الشخصية	٢٢٨
عناية مبكرة واعتزاز	٢٢٨
مبادرات وممهدات للمشروع	٢٣١
تكليفه بالمشروع	٢٣٤
إيفاده إلى مصر	٢٣٦
في مجلة الرسالة	٢٣٨
في إدارة التشريع بوزارة العدل	٢٣٩
مع كبار العلماء	٢٤١
العرضة الأخيرة للمشروع	٢٤٢
إقرار قانون الأحوال الشخصية	٢٤٤
رأي الألباني في المشروع	٢٤٥
رأي الطنطاوي في التقنين	٢٤٦
● انتدابه إلى وادي العجم	٢٤٨
من أخبار الوادي	٢٤٩
مع الإصلاح	٢٥٠
موقف نبيل	٢٥٠
● إلى محكمة النقض (التمييز)	٢٥٢
تردد وحيرة	٢٥٢
قرار النقل	٢٥٤

الموضوع	الصفحة

سعة في الوقت وفسحة ٢٥٥
منهجه في محكمة النقض ٢٥٦
محكمة النقض في الجمهورية العربية المتحدة ٢٥٩
● أعمال رديفة للقضاء ٢٦٢
مشاركته في اختيار القضاة ٢٦٥
رئاسة بعض المجالس الشرعية ٢٦٧
التدريس في الكلية الشرعية بدمشق ٢٦٩
وضع مشروعات بعض القوانين ٢٧١
رئاسة مجلس التحكيم للحجاج ٢٧٢
المشاركة الإعلامية والخطابة ٢٧٤
رئيس المسلمين! ٢٧٥
الإشراف على بعض المجلات الرسمية ٢٧٧
المشاركة في أعمال البر ونفع الفقراء ٢٧٩
● علي الطنطاوي محتسبًا ٢٨٢
● قصته مع رقص السماح ٢٨٤
فخري البارودي ٢٨٤
موقف الطنطاوي ٢٨٥
تضامن العلماء ٢٨٨
أصداء القضية في المجلس النيابي ٢٩٠
المحاكمة ٢٩٠
لقاؤه برئيس الدولة إثر قصة رقص السماح ٢٩١
لقاء آخر مع الشيشكلي ٢٩٢
● تجاربه مع الاختلاط، ودفاعه عن الفضيلة ٢٩٤

الموضوع	الصفحة
● معركة أدبية كانت نتيجتها دعوى قضائية	٢٩٨
مقالة الطنطاوي	٢٩٩
في المحكمة	٣٠٠
● إحياء سنّة صلاة الاستسقاء	٣٠٢
● حماية جامع يلبغا من حاكم سوء	٣٠٤
● ثباته في وجه رياح التغيير	٣٠٥
مع شيخ الأزهر	٣٠٧
● ملامح من منهجه في القضاء	٣٠٨
● التوجه لله واستمداد العون منه	٣٠٩
● الإتقان والإيجابية في العمل	٣١١
روح المبادرة	٣١١
سعيه في نفع إخوانه القضاة	٣١٢
● النزاهة	٣١٤
قدوات كبار	٣١٥
● الاستشارة	٣١٧
● الإنجاز واطراح التسويف وقطع وارد المماطلة	٣١٨
تجربة عريقة	٣١٨
الحزم مع المماطلين	٣٢١
المختصر المفيد	٣٢٢
لا تأجيل	٣٢٣
● الموعظة الحسنة والتلطف في استخراج الحق	٣٢٥
مُنْكِرُ زوجِه وولدِه	٣٢٥
موعظة لجبار	٣٢٦

الموضوع	الصفحة

مناقشة الشهود ٣٢٧
● الحزم والحرص على هيبة القضاء واستقلاله ٣٢٨
يعلن استقالته بسبب تدخل أخي الرئيس ٣٢٩
قضية لأخت الرئيس ٣٣٠
ألهذا أتيت؟! ٣٣١
هجوم أصحاب الحاجات ٣٣٢
بين السفير البريطاني والملحق الروسي ٣٣٤
عزلة القاضي ٣٣٦
● العمل بروح القانون ٣٣٩
● بين القضاء والأدب ٣٤٢
بين العمل والصناعة ٣٤٣
قدم صدق في الأدب ٣٤٥
● أثر القضاء على أدبه ٣٤٧
منابر الأدب تفتقد غرّيدها ٣٤٨
من وحي المحكمة ٣٥٠
قصص من أروقة المحكمة ٣٥٢
أيام الزمن الجميل ٣٥٤
كل يوم كلمة صغيرة ٣٥٤
بائعة اليانصيب ٣٥٥
عليّ القاضي وعليّ الأديب ٣٥٦
النائبة والقاضية ٣٥٩
● أثر الأدب على عمله في القضاء ٣٦٠
لغة الوثائق ٣٦٠

الموضوع	الصفحة
حول لغة القانون	٣٦١
• كيف وجد علي الطنطاوي القضاء	٣٦٤
• خاتمة	٣٦٩
• المراجع	٣٧١

❋ ❋ ❋